

المدخل إلى علم العلاقات الدولية

البروفسير
صلاح الدين عبد الرحمن الدومة



**المدخل إلى علم
العلاقات الدولية**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المدخل إلى

علم العلاقات الدولية

الطبعة الثانية

2006

بروفسير

صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

نمرة المكتبة الوطنية - الموخان

327, 1 صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

ص.م

المدخل إلى علم العلاقات الدولية / صلاح الدين عبد الرحمن الدومة
- ط2 - - الخرطوم : جي تاون ، 2006م.

410 ص ؛ 24 سم.

رزمك : 8-9-838-99942

1. السياسة الدولية.

2. العلاقات الخارجية .

أ. العنوان

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة جي تاون ت: 83782467 الخرطوم

يطلب من الدار السودانية للكتب

شارع البلدية - الخرطوم

رقم الإيداع (1999/24 م)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ﴾ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾

سورة الممتحنة الآيات (٩، ٨، ٧)

قائمة المحتويات

13.....	الفصل الأول: العلاقات الدولية (معنى ، طبيعة ، أهمية)
23.....	الفصل الثاني: نظام الدولة القومية ذات السيادة
33.....	الفصل الثالث: عناصر القوة القومية
49.....	الفصل الرابع: المصلحة الوطنية
53.....	الفصل الخامس: ميزان القوي والفراغ في ميزان القوي
71.....	الفصل السادس: نظريات أو مداخل لدراسة السياسة الدولية
102.....	الفصل السابع: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية
122.....	الفصل الثامن : الدبلوماسية والعلاقات الدولية
165.....	الفصل التاسع : دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية
189.....	الفصل العاشر: النظام العالمي للعلاقات الدولية
229.....	الفصل الحادي عشر: حركة عدم الانحياز
248.....	الفصل الثاني عشر: الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية
259.....	الفصل الثالث عشر : المنظمات الدولية والعلاقات الدولية
366.....	الفصل الرابع عشر: القانون الدولي والعلاقات الدولية
425.....	المراجع

مقدمة الطبعة الثانية

تصدر الطبعة الثانية من الكتاب (المدخل إلى علم العلاقات الدولية)، بعد أن مر على طبعته الأولى حوالى الأربع سنوات وقد مكنت هذه الفترة من تحقيق بعض التنقيحات والتعديلات والتصويبات، محاولة للوصول إلى الهدف المنشود. والشكر أجزله لكل من قدم مساهمة للإرتقاء بهذا العمل من مستوى الطبعة الأولى لمستوى الطبعة الثانية والله ولى التوفيق.

البرازيل

٢٠٠٦

مقدمة

قلّة كتب العلاقات الدولية في المكتبة السودانية حتم صدور مثل هذا الكتاب لفائدة الطالب الجامعي السوداني بصفة خاصة، ولبقية المهتمين بدراسة العلاقات الدولية بصفة عامة.

هذه الدراسة تهدف إلى تقديم المدخل المتكامل للعلاقات الدولية، وتركز في جوانبها المختلفة علي التأسيس والعودة إلى الجذور وعدم تمكين المفاهيم الغربية من السيطرة علي الأفكار، خاصة وأن هذه المفاهيم تركز علي الحضارة الغربية دون سائر الحضارات الأخرى. ولذا فإن هذه الدراسة تهتم وتركز علي طرح الأفكار السودانية متي ما ساحت الفرصة لذلك، وأسلمة المعرفة من خلال الإهتمام بالأوضاع في السودان من جهة، وبالموازنة بين المفاهيم الغربية والعربية الإسلامية من جهة أخرى.

إن سبر العلاقات الدولية بما يلائم توطيد السلام وتوثيق عري التعاون بين مختلفة الشعوب في مقدمة ما يشغل أذهان المفكرين. وقد مهدت أسباب كثيرة لتحقيق التعاون بين الدول المكونة للمجتمع الدولي في ما بينها، واسترد هذه الأسباب في متن البحث ونكاد نتكرر في كل فصل، منها ظهور الثورات الصناعية، وتطور وسائل المواصلات، وإزدياد إعتداد الدول علي بعضها البعض...الخ.

غير أن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الكبرى في سبيل السيطرة علي شعوب العالم عموماً، وعلي المواد الأولية والأسواق وممتلكات البر والبحر خصوصاً، تؤدي إلى محاولة الدول النامية للتخلص من هذه السيطرة، هذا بدوره يؤدي إلى الاحتكاك والتنازع.

وكما يقول بالمروبركتس Palmer and perkins: (أن العلاقات الدولية ليس هو العلم الذي نحل به مشاكل المجتمع الدولي، ولكن في أحسن الظروف إنه خيار ومدخل منظم لفهم هذه المشاكل)، وكما سبق ذكره فإنه في هذا العصر إنكمش العالم (زمانياً) نتيجةً للتقدم العلمي والتقني الذي وصل إليه الإنسان، وتبعاً لهذا فإن أي حدث في أي جزء من العالم له تبعات علي بقية أجزاء العالم. لذلك فإن الدول تبني علاقات مع بعضها البعض بصورة منتظمة، وكانت العلاقات الدولية مبنية علي أسس معينة إكتسبت رواجاً منذ العصور الغابرة، وهناك بعض الدول (أو بعض الحضارات) مارست مثل هذا النوع من العلاقات وهي: مصر والصين واليونان والهند .

وأهم ميزات هذا النوع من العلاقات الدولية هي أن أسسها بنيت علي الأخلاق، ولا يوجد احتمال للنكوص بالعهود، وأن هذه العلاقات تغطي فقط الدول الشاغرة لمنطقة ما، ولذلك سميت بالعلاقات الإقليمية. لكن في القرن السابع عشر (وتحديداً ابتداءً من العام 1648م تاريخ توقيع إتفاقية وستفاليا وإنهاء حرب الثلاثين عاماً التي دارت في أوروبا) بدأت الدول في بناء علاقات مع خارج منطقتها.

وهذا للتاريخ هو بداية ظهور العلاقات الدولية بالمفهوم الحديث، وكما سلف، فإن التطور في وسائل المواصلات والاتصالات وتتابع الثورات الصناعية، قربت الدول من بعضها البعض، ومن ثم أسهم ذلك في تطور علم العلاقات الدولية.

قد يكون معروف في العصور الغابرة أن علم العلاقات الدولية محصور في دراسة تاريخ الدبلوماسية والقانون والفلسفة، وكانت الدراسة محصورة في

سرد الحقائق دون البحث عن مبادئ عالمية يمكن أن تساعد في فهم الحاضر أو التنبأ بمستقبل العلاقات بين الدول. ونتيجة لذلك لم تظهر نظرية يمكن أن تساعد في فهم مغزى الأحداث الجارية في تلك الأزمنة.

إن علم العلاقات الدولية استطاع في كثير من الأحيان أن ينقل نظرياته التجريدية، علي مهام وقرارات كبرى يتأثر بها سكان العالم بدرجات مختلفة.

فسباق التسلح مثلاً يلتهم من للعالم نصف دخله، ونشأ ذلك بشكل أساسي من قناعات المختصين في دوائر إتخاذ القرارات بنظرية الردع (Deterrence) التي ما زالت تحتل موقعاً أساسياً في النظرية العامة للعلاقات الدولية، وكذلك نظريات المباريات Game Theory واستبطان الأكوار (Simulation)، اللتان تحتلان مكاناً مهماً في رسم الأطر الرئيسية للقرارات الدبلوماسية، وصيغ التفاوض في الصراعات الدولية.

لقد أضحي من العسير جداً أن تحيا أمة من الأمم معزولة عن بقية للعالم في ظل هذا العهد من تاريخ الإنسانية، الذي أصبح حواجز الزمان والمكان ملغاة بفضل الثورة العلمية والتقدم التقني الملحوظ، ولعل هذا الإحساس المتزايد بوحدة الحياة في عالم اليوم هو الذي أنعش في العصر الحديث نظريات الاعتماد (التبعية) Dependence أو التبعية المتداخلة Interdependence، وترتب علي ذلك ظهور إحساس الدول بإمكانات متباينة في المسرح الدولي، بعضها هامشي وأخرى مركزي. ومن ثم نشأت نظريات أخرى تتادي بالسعي نحو التكامل الإقليمي، وكل هذه الأطروحات نشأت في أجواء النظرية قبل أن تنتقل إلى عالم الشهادة والتطبيق الواقعي.

لقد شهدت المؤسسات الأكاديمية التي تعني بالعلوم السياسية عموماً

والعلاقات الدولية خصوصاً، توجهاً منهجياً لتفسير واقعي للسلوك السياسي في الإطار الدولي، وكانت مستويات التحليل Levels of Analysis حيث في كثير من تلك المناهج هي في عموميتها حوار نظري، يسعى لاستجلاء المستوي الأكثر فعالية في تفسير الظواهر والسلوك السياسي، سواءً على مستوى الأفراد أو للقادة (Decision making approach)، بحيث إذا سبر دواخلهم يمكن إيجاد تفسير للظواهر التي تكون بلدانهم طرفاً فيها، أو على مستوى التحليل الجماعي. ذلك الذي يجعل من جماعات الضغط والمصالح والأحزاب واللقابات والإتحادات وغيرها المحاور الأساسية في صياغة وتنفيذ للظاهرة (العلاقات الدولية)، حيث تكون المحصلة النهائية محصورة في السلوك السياسي علي أنها نتاج لفعل جماعة من للجماعات مؤتلفة أو مختلفة مع غيرها.

وكما تقدم فإن العلاقات بين الأمم قديمة ويعود تاريخها إلى نشوء الحضارات الغابرة مثل (البابلية والآشورية واليونانية والمصرية والصينية والهندية) وبنفس القدر كان للتظير في العلاقات بين الأمم قديم، وقد بادر الفكران الإسلامي والمسيحي بأطروحتهما، إلا أن الفكر الإسلامي تفرد بوضعه في إطار شرعي بمعايير محددة وببقة متناهية، وعلي الرغم من الحداثة للتاريخية لما يسمى اليوم بالدولة القومية ذات السيادة بالمفهوم الحديث (في 1648م)، إلا أن نظرية الإسلام للعلاقات بين الشعوب وضعت قبل ذلك بفترة زمنية ليست بالقصيرة وعلى مرتكزين أساسيين هما:

أ - الإسلام لا يفرق بين الدين (الروحانيات) والدولة (الدنيا) مختلفاً في ذلك مع الفكر الليبرالي للعثماني (الأوروبي).

ب- الإسلام نظام ورسالة للناس كافة (شمولي عالمي)، ولذلك هو مؤهل

لاستحداث نظريات أكثر معاصرة للعلاقات الدولية الراهنة.

الكتاب يتكون من أربعة عشر فصلاً يبحث مواضيع مختلفة للعلاقات الدولية (كما هو موضح في المحتويات).

وهذا العمل الذي بين يدي القارئ لم يكن سوى ثمرة جهد متواصل شرعنا فيه منذ عام 1991م، وهو عبارة عن ملخصات دروس مرحلة الماجستير ثم ترجمت و عدلت لتناسب للبيكالوريوس. ولم نأل جهداً في سبيل العمل علي تنقيحه، وتعديله مرات أخرى، وسد ما فيه من ثغرات، ولئن يكن عملنا هذا قد جاء ناقصاً كأى عمل بشري آخر (إلا أننا نحسب أنه قد خلا) إلى حد ما من عيوب الطبعات السابقة، ومع ذلك فإننا نطمح في أن يزودنا النقاد بملاحظاتهم القيمة حتى نتدارك في الطبعات المقبلة (بمشيئة الله) ما عسانا أن نكون قد وقعنا فيه من أخطاء.

لقد قال هجل: إن الفرع من الخطأ هو الموت المحتوم لكل تقدم (ولهذا ولغيره من الأسباب أخذنا علي عاتقنا أن نلج هذه الدراسة للمتواضعة عن (العلاقات الدولية) علي الرغم من كل ما فيها من نقصان، وانقين من أن العمل الناقص أهون شراً من الإمتناع تماماً عن أي عمل. وقد قال أحد الفلاسفة: أنه لمن أخطر الأمور وأشدّها ضرراً أن يحاول المرء وقاية نفسه تماماً من كل خطأ، ولا غرو فإن كل من يحاول أن يعصم نفسه من الوقوع في الخطأ، لا بد من أن يجد نفسه مضطراً في النهاية إلى التوقف تماماً عن القيام بأي مبادرة أو تنفيذ أي مشروع.

وفي الختام نسأل العلي القدير أن يوفقنا لتحقيق ما نرمي إليه ونكرر إعترافنا بأن النقص من شيمة البشر وهي حكمة ريبانية بالغة، ولذلك نعيد ذكر

تُرحبنا بأي نقد يسهم في تطوير هذا الكتاب، ونستمتع للقراء العذر في الأخطاء المطبعية التي قد ثقلت من عين المصوب ونرجو منهم العذر والغفران علي النقصان والنسيان، والشكر أجزله للبروفيسور عمر الخليفة الباقر الذي قام بمراجعة وتصويب وتنقيح هذه الطبعة فله منا التجلة.

والشكر موصول لكل من ساعد وأسهم في أن تـري هذه الدراسة النور والسبب ما لم نتمكن من ذكر أسمائهم، والشكر مبذول لكل المؤسسات التي ساهمت في أمر هذه الدراسة باختلاف درجة إسهاماتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

د. فتيحة / صالح الطاهر عبد الرحمن الطاهر

أم درمان غرة

رمضان 1427 - الموافق: 2006/9/23م

الفصل الأول

علم العلاقات الدولية

- معنى العلاقات الدولية
- العلاقات الدولية والسياسة الدولية
- مجال علم العلاقات الدولية
- المغزي من دراسة العلاقات الدولية

الفصل الأول

العلاقات الدولية (معنى ، مجال ، أهمية)

International Relation (Meaning , Scope, Significance)

أول من استخدم مصطلح دولية هو جيرى بينثام (Jerem Bentham) في أواخر القرن الثامن عشر، وفقاً لقانون الأمم. وتبعاً لذلك استخدم مصطلح العلاقات الدولية للدلالة على العلاقات الرسمية بين الدول القومية ذات السيادة، وبعض العلماء منهم كونسى رايت (Quency Wright) يضيفون العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول للعلاقات الرسمية ويجعلون المحصلة النهائية (علاقات دولية)، وهكذا يظهر رأيان لمعنى العلاقات الدولية. علماء المدرسة الأولى يرون أن العلاقات الدولية هي العلاقات الرسمية التي يتم متابعتها بواسطة المسؤولين القيايين في الدولة (ومنهم البروفيسير دون-Don). أما علماء المدرسة الثانية ومن أبرزهم هوفمان (Hoffman) وجميس رسون (James Rosena) وكونسى رايت (Quency Wright) يرون أن العلاقات الأخرى مثل التجارة والتدخلات المالية، والنشاطات التبشيرية، والدعوة إلى الإسلام، وسفر الطلاب، والعلاقات الثقافية.. الخ، كلها تدخل في العلاقات الدولية. وأضاف رسون أنه من الصعب رسم خط فاصل بين العلاقات الدولية والشئون الوطنية، فمثلاً إذا خفضت دولة ما عملتها الوطنية ربما ينظر لهذا الأمر (ظاهرياً) أنه عمل وطني محض، ولكن لهذا العمل تبعات دولية. وبإختصار فإن العلاقات الدولية تشمل العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الدول.

العلاقات الدولية والسياسة الدولية:

(*International Relation and International Politics*)

علماء العلوم السياسية مالوا إلى تجاهل الفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية، واعتبروا الدوليين مصطلحان لوصف العلاقات بين الدول، رسمية كانت أم غير رسمية، ومن هؤلاء كار (E.H.Car) وكوتس رايت (Quency Wright). ولكن هناك عدد قليل من مؤلفي الكتب النصية (Text Books) ومنهم هارولد ومارجريت (Harold & Margaret) فرقوا بين المصطلحين وخصصوا مصطلح السياسة الدولية للعلاقات الرسمية بين الدول، بينما جعلوا مصطلح العلاقات الدولية يشمل مجالاً أوسع، حيث يضم العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الدول. وقد انتصرت المدرسة الأولى وأصبح رأياً هو الرأي الراجح في الأوساط العلمية والأكاديمية حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين، ثم بعد ذلك قامت مجموعتين من العلماء مرة أخرى بالتفريق بين مصطلحي العلاقات الدولية والسياسة الدولية.

للمجموعة الأولى اعتبرت (العلاقات الدولية) مصطلح يستخدم للدلالة على العلاقات بين الدول (Bilateral Relations) سواء أن كانت رسمية أو غير رسمية، وخصص مصطلح (السياسة الدولية) لكل المواضيع ذات الاهتمام العالمي (Global concern issues) مثل مشاكل البيئة (فيضانات، سيول، أمطار، جفاف، تصحر، براكين زلازل، مشاكل طبقة الأوزون، موضوع ارتفاع درجة حرارة الأرض... الخ)، وكذلك مشاكل اللاجئين ومشكلة الإيدز (فقدان المناعة) حقوق الإنسان... الخ، وأضيف لها أيضاً المشاكل الاقتصادية والأمنية مثل البطالة والتضخم والإرهاب... الخ.

بينما ترى المدرسة الأخرى أن العلاقات الدولية والسياسة الدولية ما هما إلا مصطلحان لمنلول واحد يخص كل علاقات الدولة الخارجية⁽¹⁾.

مجال علم العلاقات الدولية: *Scope of International Relations*

زاد مجال علم العلاقات الدولية زيادة ملحوظة في العصور الحديثة، ففي الماضي كان مجال علم العلاقات الدولية هو البحث في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، لاستخلاص بعض العبر (حتى العام 1648م) تاريخ توقيع إتفاقية وست فاليا، بعد ذلك بقرنين بدأ مجال علم العلاقات الدولية يدخل في دراسة القانون الدولي، ويظهر عصبية الأمم، إمتد مجاله ليشمل المنظمات الدولية والمنظمات المشابهة. ولكن للزيادة المعتمدة في مجال علم العلاقات الدولية بدأ حقيقة بعد الحرب العالمية الثانية للأسباب الآتية:

- 1- ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كقوتين عظيمتين.
 - 2- إنضمام دول أخرى غير أوروبية للمجتمع الدولي (من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية).
 - 3- بروز مخاطر أسلحة الدمار الشامل عموماً والأسلحة الذرية علي وجه الخصوص.
 - 4- إزدياد إعتداد الدول علي بعضها البعض في مناحي الحياة المختلفة (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً).
 - 5- إزدياد طموحات شعوب دول العالم النامي.
- أدى كل ما سبق إلى التوسع في مجال دراسة العلاقات الدولية، وهذا بدوره طور مناهج جديدة، ومن ثم إنتاج نظريات جديدة في دراسة علم العلاقات

الدولية. وبدأ العلماء يدرسون السياسات العسكرية للدول بالإضافة إلى دراسة سلوك القادة السياسيين، وظهر أيضاً إهتمام أكبر بدراسة المناطق (Area Studies). في الوقت الحاضر أصبح علماء العلاقات الدولية مهومين بدراسة القوي المؤثرة في ممارسات الدول في مجال الصراع الدولي والعلاقات بين الدول، كما أن هناك محاولة لبناء نظرية شاملة للعلاقات الدولية، ويسعون إلى الاستفادة من تقنية علم الاجتماع في تحقيق ذلك الهدف.

رغم عن كل ما سبق ذكره عن التمدد الهائل لمجال علم العلاقات الدولية، فبعض العلماء ومنهم للفرد زامرين (Alfred Zimmer)، أستاذ التاريخ المعروف (وهو أول من حصل علي كرسي الأستاذية في السياسة الدولية في جامعة وليمز Wales في عام 1919م) يصف هذا العلم بأنه:

- 1- أفقر فروع العلوم السياسية من الزاوية الأكاديمية.
- 2- مازال بعيداً من أن يطلق عليه كلمة علم بالمفهوم الحديث.
- 3- إنه ليس بموضوع واحد وإنما هو حزمة من المواضيع تتكون من القانون والاقتصاد والسياسة والجغرافيا. ولا يشمل كل مجالات هذه العلوم وإنما يشمل جزء منها.
- 4- ليس بعلم ولكنه مجرد علاقة ضعيفة بين العلوم السياسية والتاريخ.
- 5- مازال يحتاج إلى إطار علمي لمفهوم منظم لنظرية قابلة للتطبيق.
- 6- مازال يعتمد اعتماداً شديداً علي نظريات العلوم الأخرى.
- 7- لا يوجد فاصل واضح بين العلاقات الدولية وعلم السياسة، لأن الإثنين يختصان بدراسة الدولة ذات السيادة وسلوكها.
- 8- ووفقاً لرأي أورجانسكي (Organiski) فالعلاقات الدولية علماً: (ما زال طفلاً،

وما زال يمثل خليط من الفلسفة والتاريخ والآداب. وأن نظرياته قليلة ورتئية سأي غير محكمة الصياغة⁽²⁾.

المغزى من دراسة العلاقات الدولية: Significance Of The Stud

المغزى من دراسة العلاقات الدولية وفقاً لأمس علمية هو إيجاد مشروعاً منظماً ومفيداً للذاكرة في عمليات إختزان وإسترجاع المعلومات، ويوفر وعاءً تنظيمياً للمعرفة لتمييز جزئياتها المختلفة، كما تحقق الدراسة الموضوعية الآتي:

1- توفير المساعدة علي كشف المعاني المختلفة، وهذه الغروض لا تأتي من وحي المزاج ولا من وحي الصدفة وإنما تتبع من الملكة البحثية، والغروض أداة ترتيب وتوجيه للبحث، وهكذا فإن للدراسة المنهجية للعلاقات الدولية تمكن من فهم للادواع الأساسية وراء سياسات الدول المكونة للمجتمع الدولي، وكشف الأسباب التي أسهمت في نجاح سياسات هذه الدول أو فشلها⁽³⁾.

2- هناك أمور كثيرة تجعل من دراسة للسياسة الدولية أمراً حيويّاً للجنس البشري، فهي تمكن من معرفة دولخل للمشاكل التي واجهت العالم في مسرح العلاقات الدولية في الماضي، والدروس المستفادة من الحلول التي أُتُخِذت، والنتبأ بالقضايا والمشاكل المتوقعة في المستقبل، وكيفية مواجهتها.

3- لم يأل العلماء جهداً منذ ظهور العلاقات الدولية (علماً) في البحث عن أسباب العدل والوثام بين الناس سواءاً في داخل كل دولة أو بين الدول، ومنذ أن وقعت إتفاق ومبثاليا في عام 1648م كانت قضايا السياسة الخارجية ومازالت من أكثر ميادين السياسة تعقيداً، وظلت مساحة الإهتمام بتلك

السياسة تتسع عاماً بعد عام. وقد فُقرت أهمية العاملين في الدوائر ذات الصلة بالشؤون الدولية المكونة للمجتمع الدولي. وتضاعف عدد الدول المكونة للمجتمع الدولي، ففي العام 1815م لم تكن في العالم كله أكثر من إثنيْن وثلاثين دولةً مستقلةً، وكان أقل من خمس هذا العدد خارج أوروبا⁽⁴⁾.

وفي القرن التاسع عشر لم يتعد مركز الاهتمام بالعلاقات الدولية بضعة قضايا تشمل التجارة والأمن والحرب، أما اليوم فإن إهتمامات العلاقات الدولية تحتوي كل أنماط العلاقات الإنسانية إقتصادية كانت أم ثقافية، أيديولوجية أم سياسية، مدنية أم عسكرية، في الحاضر أو في المستقبل⁽⁵⁾.

وهكذا فإن الدراسة المنهجية للعلاقات الدولية تساعد علي نقل العالم من ضيق الوطنية إلى رحاب الإنسانية، وأن ضيق الوطنية يهدد السلام العالمي، وذلك لأن الدول تعطي لمصلحتها الأسبقية الأولى فوق كل الاعتبارات، ومن ثم تظهر الصراعات، ومنها ينبعث تهديد السلام العالمي. إن المفهوم التقليدي لمصطلح السيادة الوطنية قد تم تجاوزه، وأن هذا المفهوم يحتاج إلى تجديد، لعدم تمكن أي دولة في الوقت الحاضر أن تدعي السيادة المطلقة، ولكن يمكنها التصرف في الحدود النابعة من النظام العالمي، وخير دليل علي التغيير في مفهوم السيادة هو قبول مبادئ التعايش السلمي (Peaceful Co-existence)، ثم قبول مبادئ الأمن الجماعي (Collective Security) ولاحقاً فكرة الأمن المشترك (Common Security) وقبول فكرة نزع السلاح Disarmament .

4- الزيادة الملحوظة في الإهتمام بالعلاقات الدولية من حيث أعداد المهتمين بها مباشرةً، أو في صياغة تنفيذ أعمال المنظمات الدولية التي سبقت الأفق. وأدى هذا التداخل والتعقيد إلى عصر فهم لعامة الناس وامتد ذلك الأمر إلى بعض

للعام في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية لبعض الدول. وأضحى عسيراً جداً في ظل هذه الظروف إدراك ما تتطلبه عليه مفاهيم مثل نظريات الردع أو نظريات التكامل أو الاتحادات أو الأحلاف، أو مفاهيم الارتباط التي تلزم إتفاقياتي الحد من إنتشار الأسلحة الاستراتيجية (SALT & START) ولذلك من مهام هذا الكتاب تسليط بعض الضوء علي دراسة تطورات هذا العلم، فهو أمر لاغني عنه سواء فيما يتعلق باختيار استراتيجيات العمل الدبلوماسي أو في رسم الاختصاصات الوظيفية الخاصة بالمنظمات الدولية التي أضحت من أبرز ظواهر العلاقات الدولية الراهنة⁽⁶⁾.

ولأسباب شتى منها فطائع الحريين العالميتين، أو لأسباب التقدم التكنولوجي والريادة الغربية لها أو لغيرها من الأسباب كان اهتمام الدوائر الغربية كبيراً بالعلاقات الدولية، وأنشأت لذلك الغرض مراكز شتى منها: المعهد الملكي للشئون الدولية (بلندن) (RIIA) Royal Institute of International Affairs ومجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (CFR) Council of Foreign Relations أو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (بلندن) (IISS) International Institute for Strategic studies ومعهد السلام الدولي في استكهولم Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). وقيام هذه المعاهد والمؤسسات دليل واضح علي أن العلاقات الدولية أصبح اليوم علماً مؤسساً، يحتوي جملة من المدارس الفكرية ويستخدم كافة أدوات البحث العلمي المتاحة في العالم المعاصر.

مما تقدم يمكن القول بأن دراسة العلاقات الدولية تسهم في تقوية الشعور في الدول المكونة للمجتمع الدولي بأن تتابع وتتابع وتراعي علاقاتها مع بعضها البعض عبر القنوات السلمية، وتتفادي قنوات الأحلاف العسكرية والإنحياز، بمعنى آخر بدأت الدول تعترف بأن عليها تفادي السياسات المؤدية إلى المواجهة، وتتبنى سياسات التعاون وسياسات التعايش العلمي والأمن الجماعي.

هوامش الفصل الأول

1- N.J.Padelford and G.Alincolo, International Politics, Foundation of International Relations PP.3-5.

2- A.F.K .Organski , World Politics, PP.4-5.

3- د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان 1982م، ص 13.

4- J.D.Singer and M. Small The Diplomatic Importance of States , World Politics , January 1966, P.17.

5- د. إبراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990م، ص 17.

6- نفس المصدر، ص 18.

الفصل الثاني

نظام الدولة القومية ذات السيادة

- معنى وأصل الدولة القومية ذات السيادة

- عناصر الدولة القومية الحديثة

الفصل الثاني

نظام الدولة القومية ذات السيادة

The Sovereign Nation - state system

هيمنت الدولة القومية ذات السيادة علي مظهر العلاقات الدولية بل هو واحد من اللاعبين الأساسيين في مسرح الأحداث الدولية، ومعلوم أن الناس في أنحاء العالم مقسمون إلى عدد من المجموعات، كل مجموعة تعيش في دولة ذات سيادة، هذه الدول تمارس علاقات مع بعضها البعض، ولو لا وجود الناس داخل هذه الدول ولو لا إطاعتهم لحكوماتهم لما كانت هناك علاقات دولية. بعض العلماء مثل جون هيرز (John Herz) يرون أن نظام الدولة القومية ذات السيادة بدأ يضمحل، وذلك لأنه بدأ يظهر نظام فوق القومية (Interdependence)، وكذلك ولوج الإنسانية إلى عصر الذرة والقضاء.

عموماً هذا الرأي (الذي تقدم) ليس متفق عليه، فهناك مجموعة أخرى من العلماء منهم ماكس ليرنر (Max Lerner) يرون: (أنه ليس نظام الدولة القومية ذات السيادة هو الذي يموت وإنما هناك نظام جديد للسيادة بدأ يظهر، وأن نظام العلاقات التاريخي بين الدول القومية بدأ يتغير).

معني وأصل نظام الدولة القومية ذات السيادة:

Meaning and Origin of Nation State System

وفقاً لبالمبر (Palmer) فإن نظام الدولة القومية هو: (نظام سياسي للحياة، فيه الناس مقسمون في دول ذات سيادة، ويتفاعلون مع بعضهم البعض، بمختلف الدرجات والطرق، وهذه الدول إشتكت في صراعات كما إشتكت في تعاون مع بعضهم البعض، ومن أجل مصالحهم المعتبرة يسلكون طرقاً

غير عدوانية، فإذا فشلوا في تحقيق أهداف المصلحة الوطنية بالطرق السلمية لجئوا إلى الوسائل الإكراهية).

أما بالنسبة لأصل نظام للدولة القومية ذات السيادة، فإن العلماء يتتبعون أصلها من العام 1648م عندما وقعت معاهدة وست فاليا (Treaty of Westphalia) والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً.

بلاشك قبل ذلك التاريخ كانت الدول موجودة وتمارس علاقات دولية مع بعضها البعض، ولكنها كانت ليست دول ذات سيادة لأن سيادتها كانت مقيدة بسلطان الكنيسة الرومانية وسلطان الإمبراطور الروماني. إن السلام الذي تحقق نتيجة لمعاهدة وست فاليا، رصفت الطريق لنظام الدولة القومية ذات السيادة، وذلك بإعلان أن الإمبراطور ليس هو القائد الأوحى للتحالف في أوروبا، وأن البابا فقد سلطته الروحية في أي مكان. أي بمعنى آخر أن للحكام في عدة دول مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا...الخ، خلقوا سلطة البابا في الشؤون الدينية، وسلطة إمبراطور روما بطريقة علمانية، وأصبحت السلطة العليا فقط ملك للدولة. وهذا يعني أن لكل دولة الحق في إستغلال إمكانياتها البشرية والطبيعية دون أي قيود من الدخول أو الخارج، وبمرور الزمن تطور معنى وأصل الدولة القومية ذات السيادة للأسباب الآتية:

- 1- ظهور الحكومة الممثلة (أي ظهور السلطة التشريعية مستقلة وفي بطنها ممثلين عن الشعب).
- 2- ظهور وتتابع الثورات الصناعية (ومنها ثورة البخار والديزل والكهرباء والإلكترونيات والحاسوب).
- 3- الزيادة الملحوظة في عدد السكان في كل دول العالم لأسباب شتى منها: زيادة الوعي للصحة والرعاية الصحية والتقدم في مجال الطب.

- 4- تطور القانون الدولي.
- 5- تطور الدبلوماسية (التي إنتقلت من الدبلوماسية القديمة السرية إلى الدبلوماسية الحديثة العلنية).
- 6- زيادة إعتداد الدول علي بعضها البعض في مناحي الحياة المختلفة.
- 7- تطور وسائل تسوية النزاعات (ومن هذه الوسائل التحكيم والوساطة والمفاوضات بدلاً من إستخدام القوة المسلحة).
- 8- تمدد المجتمع الدولي إلى أن وصلت إلى الدول غير الأوروبية.
- 9- زيادة الإهتمام بالوطنية.
- 10- زيادة إهتمام رجل الشارع بالسياسة.
- 11- تطور آلة الحرب ومفهوم الحرب (وظهور مفهوم الحرب الشاملة).
- 12- الصراع الأيديولوجي (سيما في فترتي الحرب الباردة القديمة والجديدة).
- 13- ظهور دول عظمي غير أوروبية لها نفوذ وتأثير قوي علي ملوك الدول في ميدان الصراع الدولي، وهي الإتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية.

عناصر الدولة القومية الحديثة:

Element of Modern Nation - state

لم يحدث إتفاق بين علماء السياسة حول تعريف الدولة، نسبةً لتمييز طبيعة الدولة في أنها شئ غير مرئي. ومن ثم ركز التعريف التقليدي للدولة علي أركانها أو مقوماتها الأساسية المتمثلة في المساحة الجغرافية المحددة والسكان والحكومة عناصراً أساسية للدولة وأضيف لها عنصر رابع وهو السيادة. ويتم التطرق بإيجاز لهذه العناصر الأربعة للدولة والتي يمثل كل منها

بعداً خاصاً للدولة، ولا بد من أن تتوفر كل هذه العناصر مجتمعة ليكتمل كيان الدولة وحدةً سياسيةً مستقلةً.

الإقليم المحدد (Definite Territory):

يمثل الإقليم المحدد البعد المادي أو الجغرافي للدولة وهو ضروري جداً، لأن الأرض مجال لا غنى عنه، وهو مقر ثابت لإقامة العنصر البشري أو الأفراد المكونين للدولة، وسمي بالإقليم المحدد لأن له حدود معينة متفق عليها ومعترف بها في الخريطة السياسية لدول العالم. وقد تكون للدولة مساحة صغيرة كما هو الحال في دول الخليج مثلاً، وقد تكون للدولة مساحة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لآستراليا وأمريكا وروسيا والصين والهند والسودان، فلا يشترط في أن تكون للدولة مساحة معينة، كما لا تشترط أن تكون المساحة متصلة بعضها، أي لا يشترط أن تكون وحدة جغرافية متماسكة، بل يمكن أن تكون مجزأة ومنفصلة عن بعضها البعض لعوامل طبيعية أو غيرها، كما هو الحال في المملكة المتحدة ودول جنوب شرق آسيا (ماليزيا وأندونيسيا والفلبين).

ويشمل الإقليم المحدد، ما هو على سطح الأرض من جبال وأنهار وغيرها، بل كل ما هو مدفون في باطنها من ثروات كالبتترول والمعادن والمياه العذبة وغيرها. وتشمل المساحة المائية المسماة بالمياه الدولية، وكذلك المجال الجوي، وبرز اتجاه نحو تحديد الفضاء الجوي بإرتفاع معين يصبح من بعده المجال الجوي حراً أو دولياً ولا يخضع لسيادة دولة. وقد إزدادت أهمية الفضاء الجوي بسبب التقدم الذي حدث في الطيران ووسائل الاتصال المختلفة والأقمار الصناعية.

السكان (Population):

السكان عنصر أساسي وضروري لقيام الدولة، لأنه العنصر الذي يستلزم بطبيعته تواجد الدولة واستمراريتها ولا تواجد للدولة بدونه، ويطلق علي هذا العنصر تسميات مختلفة منها الأفراد أو الناس أو الشعب (People) إلا أن تسمية المواطنين (Citizens)، هي أفضل تسمية لأنها تعبر عن عنصر العضوية في الدولة وهي المواطنة التي يحمل كل فرد ينتمي لها تابعية أو جنسية الدولة (ويتميز بها من عنصر الأجانب) بما له من حقوق المواطنة.

ولا يستلزم العنصر السكاني في الدولة عدداً معيناً من المواطنين فقد يكون عددهم بضعة آلاف كما هو الحال في أماره موناكو أو جزر القمر، وقد يصل إلى أكثر من المليار كما هو الحال في الصين والهند. وقد اختلف الرأي حول أفضلية الكثرة أو القلة، ولكن يمكن القول أنه يجب أن يكون عنصر السكان بالكثرة التي تمكن من تنظيم أعمال الدولة، وأنه لا يجب أن يكونوا أكثر من حجم الموارد الطبيعية للدولة لكي تستطيع تسيير أمورهما.

كذلك لا يستلزم وحدة الدم أو الأصل العرقي، وذلك نسبة لأن المواطنين في الدولة غالباً ما ينحدرون من أصول عرقية مختلفة، وملايات متعددة نتيجة لحركات الهجرة ويختلطون بالمصاهرة. وقد تتعدد أيضاً اللغات والثقافات والأديان في داخل الدولة الواحدة.

الحكومة (Government):

تمثل الحكومة البعد السياسي الذي تقوم به الدولة، لأن السكان بدون حكومة هم في الواقع يكونون مجتمعاً وليس دولة. وقد أشار المفكرون منذ

فلاسفة اليونان وخاصةً أرسطو إلى أهمية وجود السلطة السياسية في الجماعات البشرية، وأكد علي ذلك نظام الإسلام في النصوص الشرعية (الكتاب والسنة). ويمكن تعريف الحكومة بأنها الجهاز أو الأداة التي تتحقق بها إرادة الدولة وإدارة أعمالها، وتتكون الحكومة أو النظام السياسي في الدولة من ثلاث سلطات هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية (Legislative , Executive Judiciary)، وهي تشمل كل المؤسسات والهيئات والأفراد الذين يمارسون سلطات في الدولة بحسب ما ينص عليه دستورها، والحكومة هو ذلك الجزء الذي يدير وينظم العلاقات بين الدول والأفراد، وبه يمكن تأمين العلاقات مع الدول الأخرى، وكذلك رسم أهداف الدولة وتنفيذ هذه الأهداف وتنظيم المصالح العامة وتعزيزها. وتتمثل مهام الحكومة الأساسية في الإهتمام بالمواطنين وتنظيم العلاقات بينهم. وكذلك إدارة إقليم الدولة واستغلال ثرواته لمصلحة المواطنين.

السيادة (Sovereignty) :

السيادة هي اليبعد الرابع بالنمبية للدولة وهو اليبعد القانوني، وتعرف بأنها السلطة العليا (Supreme power) التي لا تعلو عليها ولا تحدّها سلطة أخرى، وتمارس علي كل الأفراد في الدولة. وللسيادة جانبان داخلي وخارجي، والسيادة الداخلية تعني أن الدولة تملك السلطة الشرعية المطلقة علي جميع الأفراد والجماعات التي تتألف منها، مما يعطيها الحق لمن التشريعات والقوانين وفرضها علي الجميع بشتي الوسائل بما في ذلك القوة القهرية، أي قوة السلاح التي تحتكره الدولة. أما السيادة الخارجية فتعني إستقلال الدولة من الناحية القانونية عن سيطرة أي دولة أخرى. وحيث أن الدولة هيئة منظمة، فإن لها حكومة تطبق حكمها علي الأفراد وتصون استقلالها عن سيطرة الدول الأخرى، وهكذا فإن السيادة تشمل السلطة المطلقة في الداخل والاستقلال في الخارج.

ويلاحظ في العالم في الوقت الحاضر أن هناك اتجاهًا من قبل الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، وإنتهاك سيادتها لتحقيق مصالح خاصة بالدول الكبرى. وتتضمن السيادة الخارجية للدولة حق الإعتراف بها من قبل الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وكذلك حق تمثيل نفسها دبلوماسياً.

أما الإعتراف بالدولة فقد يكون صريحاً من خلال إصدار بيان، أو يكون ضمناً من خلال إقامة علاقات دبلوماسية دون إصدار بيان رسمي، أو قد يكون عن طريق إتفاق أو معاهدة دولية. إن عنصر السيادة الخارجية أو استقلال الدولة يعني القدرة علي بناء سياسات داخلية وخارجية دون الخضوع لأي إرادة خارج حدودها، مما يترتب عليه حرية تصرف الدولة في صنع قراراتها ومنع قيود ترد علي هذه الحرية، إلا في نطاق ما ينص عليه القانون الدولي العام والعرف الدولي، أو ما تفرضه عضوية الدولة في منظمات دولية أو إقليمية، أو بما ترتبط به من معاهدات أو إتفاقيات دولية متكافئة، ارتبطت بها بكامل أرائها وحريتها، ولذلك فإن فقدان الدولة لهذا العنصر نتيجة احتلال أو استعمار، يفقد الدولة طبيعتها دولةً ويحولها إلى إقليم محتل أو مستعمر، إلا أن فقدان جزء من الدولة بالقوة لا يعني فقدان الدولة لعنصر السيادة، وبالتالي لا تفقد للدولة ملكيتها مطلقاً علي الجزء المحتل مهما طالّت مدة الاحتلال⁽¹⁾.

الجدير ذكره في هذا المقام أن علماء العلوم السياسية عموماً وعلماء العلاقات الدولية على وجه الخصوص، أضافوا عنصراً خامساً (بعد ظهور القطبية الأحادية) لعناصر الدولة (الأربعة) المعروفة سلفاً، وهو الرضى، أى رضى الشعب عن الحكومة، وهذا لا يتأتى إلا إذا نبعثت الحكومة من إرادة الشعب، أي تكون حكومة وصلت للسلطة عبر إنتخابات حرة ونزيهة ومحاطة بالشفافية. وهذا الشرط هو قديم فقد ذكره جان جاك روسو عندما تحدث عن الإرادة العامة، ولكن جدد الحديث عنه بعد إنهيار المعسكر الشرقى.

هوامش الفصل الثاني

- 1- Friedman, Interoduction to World Politics.P.35.
- 2- Palmer and Perkins , International Relationship .P88
- 3- Parkash Chander , and Prem Arora, Studies in
International Relations, cosmos Book Hive PVT. LTD.
Publishers and Distributors , New Delhi , 1990, PP.1-
14.
- 4- Ibid PP.7-15.
- 5- Ibid PP.7-21 .
- 6- Palmer and perkins, O. cit. pp,80-95.

الفصل الثالث

عناصر القوة القومية

- القوة الداخلية والقوة الخارجية.
- معاني القوة .
- عناصر القوة .
- تقويم القوة القومية.
- قيود علي القوة القومية.

الفصل الثالث

عناصر القوة القومية

Elements of National power

يقول بوتون (J.W. Buton) (إن مفهوم القوة السياسية مهم في وصف العالم المتغير والتي فيها القوة وسيلة للتغيير ووسيلة لمقاومة التغيير). وعند الحديث عن القوة ليس المقصود قوة الإنسان في فهمه للطبيعة، أو استخدامه في الإنتاج ، أو ضد أخيه الإنسان، ولكن المقصود حقيقةً هو سيطرة الإنسان على هبات الطبيعة وعلي عقل وأفعال الآخرين.

وعند الحديث عن القوة السياسية يكون المقصود هو العلاقات المتبادلة من السيطرة وسط ممتلكي السلطة العامة وعلي الشعب بشكل واسع، وأن القوة السياسية والقوة الفيزيائية أمران مختلفان تماماً، والقوة الفيزيائية يمكن أن تكون وسيلة للقوة السياسية، ولكنها ليست بقوة سياسية بأي حال من الأحوال، إن القوة السياسية علاقة نفسية بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس عليهم. ولكن مهما كان الهدف النهائي لسياسة الدولة فإن القوة هي دائماً الهدف المباشر والنهائي، إن رجال الدولة غالباً ما يصلوا إلى أهدافهم باستغلال مصطلح الدين أو الفلسفة أو الاقتصاد، أو مثل المجتمع، ويحاولون شرحها بطرق ومفاهيم غير سياسية، ولكن عندما يريدون أن يحققوا هذه الأهداف بوسائل السياسة الدولية يفعلوا ذلك بإعتمادهم على القوة.

القوة الداخلية والخارجية (Domestic and International Power)

هناك فرق بين دور القوة في الشؤون الداخلية وفي السياسة الدولية، ففي المجتمعات المدنية هناك عدة خيارات بديلة للعنف، وهكذا فإن كل العلاقات لا يمكن تنظيمها بالقوة الفيزيائية وحدها، وهناك نظام لقواعد عامة وضعت في كل مجتمع لتصحيح الخطأ وفرض الصواب دون اللجوء إلى العنف، وهكذا لا يحق للأفراد استخدام القوة لنيل حقوقهم. أما في العلاقات الدولية لا توجد آلية فاعلة (كما في الحالة التي سبقت) لإعادة حقوق الدولة التي انتهكت، ولذلك علي الدول حماية حقوقها وذلك باستخدام القوة (كان هذا الكلام قبل حرب الخليج الثانية والثالثة وقبل ظهور آلية فض المنازعات في إفريقيا أما الآن فقد اختلف الأمر).

معنى القوة (Meaning of Power)

من السهل وصف دولة ما بأنها أقوى من دولة أخرى، ولكن من الصعب تحديد من أي شيء تتكون تلك القوة، فمثلاً كل العالم يعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من السودان، ولكن ما هو ذلك الشيء الذي يجعل الولايات المتحدة أقوى. فمن الواضح أن هناك مجموعة من القوي تمتلكها الدولة بالمقارنة بالأخرى تجعلها أقوى من أختها، إن مفهوم القوة معقد إلى حد ما وليس من السهل إعطاء تعريف عام مقبول له، ولذلك من الضروري تناول عدة تعريفات لمفهوم القوة لعدد من العلماء، للوصول إلى نتيجة مقبولة.

بروفيسور مورجنتاؤ (Morgenthau) عرف القوة السياسية بأنها: (علاقة سيكولوجية بين من يستخدمونها ومن يستخدم ضدهم تلك القوة، وأنها تعطي الأول إمكانية السيطرة علي سلوك وأفعال الطرف الآخر وذلك من خلال نفوذ الأول علي عقل الثاني)⁽¹⁾.

أما شارلس شلشر (Charles P.Schleicher) فيقول: (القوة هي المقدرة على ممارسة شيء من السيطرة بحيث تجعل آخرين يفعلوا ما يرغب فيه القوي ويجتنبوا ما لا يريد، وإن لم يفعل الممارس عليه القوة المطلوب منه، فلا تكون هناك مكافئة له وبالتالي تكون معاقبته أو التهديد بمعاقبته بشيء له قدر من الأهمية له).

عناصر القوة القومية لأي دولة (Elements of Power):

يتفق علماء العلاقات الدولية على أن عناصر القوة القومية تتكون من:

1- **العنصر الجغرافي (Geographical Element)** لقد تم إدراك أهمية العنصر الجغرافي منذ قديم الزمان، وأول من لفت أنظار الناس لذلك الأمر علماء مثل ماكندر (Mackinder) واسبايك مان (Spykman) وماهان (Mahan). إن عنصر القوة القومية الأول بالنسبة للدولة هو العنصر الجغرافي وهو ينقسم إلى:

أ- **حجم الدولة:** بعض العلماء يعتقدون أن الحجم الصغير بالنسبة للدولة هو الشيء الأنسب ويمكن السيطرة وفرض النفوذ عليها بسهولة، بينما يري فريق آخر أن الحجم الكبير هو الأحسن، لأن الحجم الكبير يزيد من فرص وجود مصادر طبيعية. عموماً الدولة يمكن أن تكون مساحتها صغيرة ولكن يمكن تغطية هذا العيب بتأجير أراضي إضافية، أو استخدام تقنيات حديثة مثل الانتشار رأسياً....الخ.

ب- **الموقع:** كل ما كان موقع الدولة في قلب العالم أو قريب من ذلك، مكنها هذا من التأثير في الأحداث التي تجري في مسرح السياسة الدولية بفعالية، وهذا بالطبع يضيف أسهم أخرى إلى عناصر قوتها للقومية. ولكن يمكن

للدولة التي تقع في أطراف العالم تجاوز هذا العيب ببناء أنزع لها كي تكون قادرة علي التأثير وبفعالية في الأحداث، كما فعلت الولايات المتحدة ببناء أساطيل لها تجوب العالم وتكون في مكان الحدث في الوقت المناسب أو تأجير أراضي دول أخرى (القواعد العسكرية).

ج- التضاريس (Topography & Configuration):

للتضاريس أهمية في الدولة خاصة في رسم الحدود، وأحياناً نوع التضاريس يكون فاصل طبيعي بين دولتين (جبال الهمالايا بين الهند والصين) بل في بعض الأحيان يمثل أخدود طبيعي (القنال الإنجليزي)، ويمكن أن تمثل التضاريس دور العائق أو المانع للتجارة الحدودية بين دولتين. عموماً الأرض ذات الموانع الطبيعية لها مميزات طيبة كما لها مساوئ، وكذلك بالنسبة للأرض المنبسطة.

د- المناخ: الدول التي تقع في المناطق ذات الأحوال المناخية الباردة جداً كما هو الحال في سيبيريا وكندا مثلاً، وكذلك الدول التي تقع في المناطق المدارية ليست بالميزة الحسنة، ولكن وقوع الدولة جغرافياً في المناطق ذات المناخ المعتدل شيء مستحب، لأنه في الحالتين السابقتين لا يساعد المناخ علي بذل المجهود العضلي أو العقلي بالصورة المطلوبة. ويقال أن معظم الحضارات القديمة نشأت في المناطق ذات المناخ المعتدل مثل الحضارة البابلية والإشورية والمصرية والفينيقية والهندية والصينية والإغريقية... الخ.

إن العنصر الجغرافي فقد كثيراً من أهميته نتيجة للتقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه الإنسانية، وأثر ذلك ظهر جلياً في وسائل الاتصال، ووسائل النقل جواً، والصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات (Inter- Continental)

Blastics Missile ICBM) والأسلحة النووية، وتطور الإنسانية في مجال الفضاء بكل أبعاده.

2- المصادر الطبيعية (Natural Resources):

المصادر الطبيعية تشمل المعادن والفلزات الموجودة في باطن الأرض بالإضافة إلى التربة الخصبة والمياه العذبة .. الخ، وهذه الهبات الربانية ليست لوحدها قوة، ولكنها تصبح قوة بعد أن يتم معالجتها باستخدام رأس المال والمعرفة التقنية. فبريطانيا مثلاً أصبحت قوة عظمى في القرن السابع عشر لتطورها الصناعي واستقلالها للمصادر الطبيعية فيها وفي مستعمراتها. اليوم الدول التي تمتلك مخزون كبير من البترول (وهو من المصادر الطبيعية) تحتل مكانة معتبرة في مسرح السياسة الدولية.

3- المعرفة التقنية (Technical Know- how):

المعرفة التقنية هي نقل المعرفة العلمية إلى واقع، واستخدام طاقق جديدة في الإنتاج، وفي الوقت الحاضر أصبحت التكنولوجيا تأثر في كل شيء، ولكن لها فعالية أكثر في الصناعة، والاتصالات، والمجال العسكري. المعرفة التقنية تمكن للدولة من عرض إنتاجها في الأسواق العالمية مع إمكانية المنافسة الفعالة لوجب العملات الصعبة، ومن ثم، بالمال هناك كثير من النقص في بعض عناصر القوة القومية يمكن تغطيتها أو تجاوزها.

4- السكان: (Population):

عنصر السكان من العناصر المهمة في موضوع القوة القومية، وهناك من العلماء من يري أن كثرة السكان أمر مرغوب فيه، بينما يري فريق آخر أنه إذا لم تستطيع الدولة من إستغلال هذا العنصر والاستفادة من الإمكانيات البشرية

بصورة مثلي وتقديم مستوى حياة جيدة لمواطنيها، فالقلة في السكان في ظل الإستفادة منهم أفضل من الكثرة، لكن منذ منتصف القرن العشرين فصاعداً أصبح المقياس ليس بعدد السكان ولكن بنوعية السكان. وهناك ثلاث معايير لنوعية السكان:

أ- **نوعية العمل:** كل ما كان جملة عدد السكان الذي يعمل في القطاع المالي أو الخدمي في (القطاع الثانوي) الدولة هو عدد أكبر من الذين يعملون في القطاع الزراعي والصناعي (القطاع الأولي)، يعتبر ميزة حسنة لنوعية السكان، وإذا كان الأمر عكس ذلك يحد من فعالية عنصر السكان.

ب- **درجة التعليم:** من بنيه القول أن زيادة نسبة الأميين في سكان الدولة ميزة ليست طيبة، وإرتفاع نسبة المتعلمين أمر حسن في شأن عنصر السكان.

ج- **العمر:** كلما كان عدد الشباب أعلى من مجموع الشيوخ والأطفال من جملة عدد السكان الكلي يعتبر ذلك دفعا لعنصر السكان، لأن عنصر الشباب هو الذي يعمل ويرعى الأطفال والشيوخ .

5- الشخصية القومية والإدارة الشعبية (*character and Morale*) :(National)

الشخصية القومية هي الموصفات العامة التي يشترك فيها تقريبا معظم الشعب، فهل مواطني الدولة كلهم يتميزوا بالصبر والجلد ورباطة الجأش عند الشدائد؟ أم عكس ذلك؟ هل مواطني الدولة أولى بأس في القتال أم ضعيفي الشكيمة ... الخ، والأمر واضح فإذا كانت نتيجة اختبار مواطني الدولة في الشدائد ممتاز فذلك يصب في خانة قوة الدولة، وأيضا تجردهم ونكران ذاتهم إضافة لقوة الدولة. إن صفات ومواصفات الشخصية القومية متغيرة من وقت

وينقص في زمن السلم. وقد تميزت بعض الشعوب بهذه الصفات مثل شعوب ألمانيا واليابان و الجزائر والعراق.

6- التنمية الاقتصادية (Economic Development):

التنمية الاقتصادية دفع للقوة القومية حيث إن القوة الاقتصادية تمكن الدولة من تغطية أي فجوة في أي عنصر من عناصر القوة القومية التي سبق ذكرها، أو التي سيرد ذكرها. وقد استخدمت دول الخليج مثلاً القوة الاقتصادية لسد النقص في العناصر الأخرى.

7- التركيبة السياسية (Political Structure):

أي متانة في أي عنصر من عناصر القوة القومية تؤول إلى الصفر إذا كان النظام السياسي هشاً والحكومة لا تلعب دورها كاملاً. في واقع الأمر على الدول أن تنتقي خيارات ومناهج لسياستها الخارجية وفقاً للقوة المتاحة لدعمها لأقصى درجة ممكنة لتحقيق النجاح.

المهمة الثانية للحكومة هو التوفيق بين عناصر القوة القومية المختلفة، وانتزاع تأييد الأفراد (المواطنين) بفعالية لبرامجها وأطروحتها السياسية، والتأكد على مشاركة الشعب لسياستها الداخلية والخارجية، وكذلك على الحكومة متابعة تنفيذ السياسات بفعالية، والتأكد من مشاركة الشعب في تفسير دفة الدولة بمختلف الوسائل، بما في ذلك استخدام أسلوب الدعاية في الإعلام⁽²⁾.

8- الأيديولوجية (Ideology):

الأفكار التي تحملها الدولة تجاه للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحدد مقدار التأييد الداخلي والخارجي للحكومة، ففي القرنين (الماضي والحالي) هناك بعض الأفكار مثل (الاشتراكية، الشيوعية، الديمقراطية الليبرالية... الخ) وجدت قوة دافعة وزخم في مسرح المياسة الدولية.

لقد عرفت الأيديولوجية من قبل بدل فود و إنكولون (Pedelfor and Lincoln) بأنها: (جسم من الأفكار الفعالة يخصص للسياسة والاقتصاد والاجتماع

والقيم والأهداف النبيلة للوصول إلى هذه الأهداف)، أن الأيديولوجية مربوطة بمتانة مع القوة القومية، ومعظم الأيديولوجيات هدفها هو تحقيق القوة لأنها أسبقية أولى للسياسة الخارجية، وذلك بشرحها وضبطها بمفاهيم دينية وقانونية، إن الأيديولوجية يمكن أن تكون أداة فعالة لتوحيد عدة شعوب موزعة في عدة دول يؤمنون بنفس الأيديولوجية، وهكذا تسهم في تعاضيد قوتها القومية.

لكن الأيديولوجية وحدها ليست عامل وحدة بين الدول، لأنه في الواقع هناك بعض الدول تشترك في تحالفات رغم أن هناك خلاف جوهري في أيديولوجياتها، وذلك لأن المصلحة الوطنية تحتم ذلك. فمثلاً في الحرب العالمية الثانية تحالفت الإتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا الهتلرية، رغم الاختلاف الأيديولوجي بينها وبين بقية دول الحلفاء.

9. القيادة (Leadership):

إن نوعية الحكمة ومقدار الألب والثقافة التي تتحلا بها الشخصية القيادية لهو عنصر مهم للقوة القومية، ففي أي نظام سياسي هناك قرارات مهمة تتخذ من قبل القيادة السياسية، إنهم يسهمون بفعالية بقراراتهم في تحديد ميزانيات القوات المسلحة، ويحددون طبيعة العلاقات بين دولتهم والدول الأخرى، ويقررون الدخول في الحرب مع غيرهم أم يوقعوا إتفاقيات سلام أو صداقة مع الأطراف الأخرى. فإذا كانت قراراتهم سليمة تكون لها تبعات إيجابية علي قوة الدول، أما إذا كانت غير ذلك، فالآثار تكون مدمرة بالنسبة للدولة. إن الدولة تعد قوية إذا كانت قيادتها مسلحة بالحكمة والذكاء.

10. التجهيزات العسكرية (Military Preparedness):

هذا العنصر أي التجهيزات العسكرية كان يعتقد بأنه كل القوة منذ زمن بعيد، نعم إن التجهيزات العسكرية هي الأداة الثانية للسياسة الخارجية (الأولى هي الدبلوماسية) وأن المفاوضات الذي يجلس علي طاولة المفاوضات وله جيش قوي(كماً وكيفاً) يتفاوض من مركز للقوة، أما المفاوضات الذي يعتمد علي قوات

مسلحة هشة، فسوف يكون موقفه مهزوزاً مهما كان محكماً وذكياً. لذلك لا بد أن لا ينمى بأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي، فلا بد من أن تكون هناك عناصر أخرى تسند هذه القوة العسكرية، فمثلاً عندما إنهار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1990م كانت ثاني قوة عسكرية في العالم، ولكن هذه القوة لم تفيد في شيء في ظروف إقتصادية منهارة وغالبية الشعب كفر بالأيديولوجية المعتمدة في البلاد، والروح المعنوية للمواطنين منخفضة والقيادة إنطبق عليها القول: (إن الإمبراطور يلهو بينما روما تحترق، ولا يدري أنه يلهو ولا يدري أن روما تحترق).

1.1- الدبلوماسية (Diplomacy):

يقول مورجانثاو (Morgenthau): (إن الدبلوماسية هي عقل القوة القومية بينما المعنويات هي روح الأمة، ولذلك فإذا فشلت الدبلوماسية في تصوراتها فإن كل المزايا الجغرافية بالنسبة للدولة المتمثلة في الإكتفاء الذاتي في الغذاء والمواد الخام، والجودة في الإنتاج الصناعي، والأعداد الطيب للجيش كما وكيفا... الخ من عناصر القوة القومية، والتي تكمن الدولة من تحقيق النجاح، سوف تذهب هدرًا لأن هذا النجاح يكون محدوداً ومؤقتاً في ظل الدبلوماسية الخاملة وغير الذكية.

ولكن كل العلماء لم يوافقوا مورجانثاو في رأيه هذا، حيث أن الدبلوماسية فقدت كثير من بريقها في العصر الحاضر نتيجة للتطورات الهائلة في وسائل الإتصال، بالإضافة إلى نمو مكانة الرأي العام عند صناع القرارات، وفوق كل هذا وذاك ظهور الدبلوماسية الحديثة أو الدبلوماسية المفتوحة وما أحدثته من دور في أمر الدبلوماسية عموماً. كل هذه العوامل أدت بلا شك إلى تدني مكانة الدبلوماسية، ولكن ما زال هناك دور مهم تلعبه الدبلوماسية في تحقيق المصالح الوطنية.

تقويم القوة القومية (Evaluation of National Power):

إن عملية تقويم القوة ليست بالمهمة السهلة، لأن هناك عوامل تتدخل في قياس قوة الأمة، وأن الحرب ليست هي الوسيلة الجيدة لقياس قوة أمة ما، لأن الأمة التي تنكسر في الحرب ليست بالضرورة هي الأمة الأحسن من حيث عناصر القوة القومية (A victorious nation it doesn't necessarily a powerful nation)، ووفقاً لمورجانثو فإن الأمم تقع في ثلاث أخطاء عندما تقوم قوتها للوطنية أو قوة غيرها. وهذه الأخطاء هي:

1- تجاهل نسبية القوة للكلية للدولة، ومعاملتها على أنها شيء مطلق، فالدولة القوية اليوم ربما تكون ضعيفة غداً، والعكس صحيح، ولذا من الخطأ تجاهل هذا الاحتمال.

2- دوام ثبات أي عنصر من عناصر القوة إلى ما لا نهاية تعتبر فرضية غير سليمة، وأن الاعتماد على عنصر واحد من عناصر القوة شيء غير مرغوب فيه، بل هو الخطأ بعينه.

3- أكلوب الاعتماد على عنصر واحد من عناصر القوة وتجاهل بقية العناصر رغم وجودها، يعد إخفاق في تقويم القوة القومية لأي دولة.

وهكذا يتضح صعوبة تقويم عناصر القوة، وهناك احتمال كبير للوقوع في خطأ عند حسابه، وبالضرورة مثل هذا الخطأ يؤدي إلى كارثة، ولذلك يقول الدكتور بركاش چندر (Parkash Chander): (عندما تقدر دولة قوتها بأقل من قيمتها الحقيقية وتقدر قوة للدولة المعادية لها بأكثر من قيمتها الحقيقية، تقود هذه التقديرات إلى سياسات الاستسلام والركون لسياسة الأمر الواقع. أما الخطأ بحسبان أن قوتها أكبر من قيمتها الحقيقية، وقوة للدولة المعادية بأقل مما هو عليه، يؤدي هذا الأمر إلى الغرور والدخول في الحرب وربما إلى الهزيمة في هذه الحرب).

قيود على القوة القومية (Limitations on National Power):

بالتأكيد المجتمع الدولي لا يعترض علي تنامي القوة القومية بالنسبة للدولة بالطرق المشروعة، ولكن إذا فكرت دولة ما في أن تزيد قوتها القومية بطرق غير مشروعة، فيعتبر ذلك أمراً مرفوضاً وسوف يواجه المجتمع الدولي الدولة ذات الطموحات غير المشروعة بواحدة من الأدوات التالية:

1- **توازن القوى (The Balance of Power):** توازن القوى معناه قياس قوة بقوة أخرى، وفي مسرح المياسة الدولية تستخدم قوة دولة ما، أو مجموعة دول لمنع دولة (ذات طموحات غير مشروعة) تريد فرض هيمنتها علي دولة أو دول أخرى. وتوازن القوى أنواع ولها خصائص وهناك عدة وسائل لتنفيذ سياسة توازن القوى، إنشاء الله يتم شرحها بإسهاب في الفصل الخامس.

2- **الأخلاق العالمي (International Morality):** لحفظ سلام المجتمع الدولي ودوام استمرار حركة الحياة بسلامة، لابد من أن تكون هناك مثل أخلاقية معينة في قلوب رجال الدولة والدبلوماسيين، لبناء علاقات بين الأمم أكثر سلاً وأقل فوضي. ومن هذه المثل الوفاء بالوعد، والثقة في الآخرين، والتعامل مع الآخرين بعدالة وإحترام للقانون الدولي، وحماية الأقليات، وعدم تبني فكرة أن الحرب جزء من المياسة القومية للدولة، ورفض مبدأ هوبسين (Hobbesian) دولة الحرب أو الدولة الحربية .. الخ.

وهذه الحدود توقف رجال الدولة والدبلوماسيين في حدود معينة تمنعهم من استخدام بعض الأساليب لتحقيق مآربهم، هذه الحدود الأخلاقية متفق عليها عالمياً. ومهم جداً أن يعلم أن علي كل الدول مراقبة الأخلاق العالمي.

3- **الرأي العام العالمي (The world public Opinion):** الرأي العام العالمي هو سلطة شعوب العالم مجتمعين علي الحاكم الذي يريد أن يخرج علي الإجماع الدولي، وهذا للرأي العام العالمي هو الحارس للإنسانية عموماً من أي حكومة أو أي أمة لها سياسات خارجية ضد مصلحة الإنسانية، وهنا يظهر سؤال ملح

هو هل مثل هذا للرأي العام العالمي موجود في علمنا اليوم ويمارس نفوذه علي السياسات الخارجية للدول؟

• الإجابة نعم وكذلك لا في نفس الوقت. الإجابة لا لأن الرأي العام العالمي لم يستطيع أن يمثل دور الرادع لكل سياسات إسرائيل الخارجية علي الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، ولكن هذا هو جانب واحد من الصورة، أما الجانب الآخر هناك إنجاز للرأي العام العالمي مثل قيام عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة واستمرارها حتى الآن لهو دليل علي وجود هذا للرأي، والضغط التي مارسها الرأي العام العالمي مع تضافر جهود أخرى أدت إلى إيقاف التدخل الأمريكي في فيتنام.

4. القانون الدولي (International Law): كما هو موجود في كل مجتمع عدة معايير لتنظيم حياة الإنسان فهناك عدة معايير في المجتمع الدولي لتنظيم علاقات الدول مع بعضها البعض، هذه المعايير تعرف بالقانون الدولي، ولكن من عيوب القانون الدولي أن تطبيقه يعتمد علي رغبة الدول في فعل ذلك، وأن استخدام قوة خارجية لتطبيقه محدود، ولكن من حسن الحظ أن القانون الدولي يسمح بتشكيل تنظيم يسمى بالأمن الجماعي (Collective Security) بواسطة مجموعة من الدول المجابهة لعدو أو الذي يريد أن يخل بأمن المنطقة المشغولة بالدول المعنية.

5. نزع السلاح (Disarmament): الجهود التي بذلت من قبل عصبة الأمم والأمم المتحدة لنزع السلاح، أسهمت في الحد من تنامي القوة القومية بصورة تضرر ببقية المجتمع الدولي، وترجمت هذه الجهود في شكل معاهدات وإتفاقيات للسيطرة علي استخدام الأسلحة الذرية، التي لها المقدرة علي تدمير كل العالم. وهذا أسهم بصورة غير مباشرة في عملية تنامي القوة الوطنية بالطرق غير المستحبة.

6. المنظمات الدولية (*International Organizations*): إن إنشاء منظمات دولية مثل عضبة الأمم والأمم المتحدة حثت من قوة للدولة، وفهم هذا الأمر لابد من إلقاء الضوء علي أهداف الأمم المتحدة والتي تتلخص في:
- أ- حفظ السلام والأمن العالمي وذلك باتخاذ إجراءات شاملة وفعالة لأي سلوك يخل بالسلام العالمي أو يهدده، واستهجان أي سلوك ذا طابع عنوائي.
 - ب- تنمية العلاقات الودية بين الدول.
 - ج- تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - د- تكون المنظمة الدولية مركزاً لتنسيق أعمال الدول من أجل إدراك الغاية المشتركة.

الدول متوقع منها إنتهاج سلوك يكون متماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، وصحيح أن الأمم المتحدة لا تستطيع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا في حالة تهديد للسلام والأمن الدوليين من قبل الدولة المعنية، ولكنها تعمل كمختبر للاستخدام غير العادل وغير المحدود للقوة من قبل أي دولة، وهكذا يتحقق القيد المطلوب علي تنامي القوة القومية بواسطة المنظمة الدولية، وكذلك يحد من الطموحات غير الشرعية للدول العظمي. إن الأمم المتحدة هو المنبر العالمي الحر الذي يتم فيه تشكيل الرأي العام العالمي (هذا كما ينبغي). ولقد أسهمت هذه المنظمة الدولية في منع القوي العظمي من الدخول في حرب مباشرة فيما بينها في مواقف كثيرة، وخير مثال لذلك ما حدث في أزمة الصواريخ الكوبية.

هوامش الفصل الثالث

- 1- Hans J. Morganthau, Revisead by Kenneth W. Thempson, Politics Among nations and struggle for power, kalyani publishers, New Delhi 1985, P, 27.
- 2- Palmer and Perkins International Relations, P ,88.
- 3- Parkash chander and Prem Erora, studies in International Relations, cosoms bookhive PVT. LTD, New Delhi 1990, P.15-32.

الفصل الرابع

المصلحة الوطنية

- تطور مفهوم المصلحة الوطنية
- أنواع المصالح الوطنية
- وسائل ترقية المصالح الوطنية
- قيود علي المصلحة للوطنية

الفصل الرابع

المصلحة الوطنية

national Interest

مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم واسع، ويحمل معانٍ مختلفة وفقاً للنص المستخدم فيه ذلك المفهوم، ونتيجة لذلك ليس من السهل إعطائه تعريف يتفق عليه عالمياً. فمثلاً هانس مورجانثو (Hans Morganthau) تعامل مع هذا المفهوم في كتاباته المتعددة بمعانٍ مختلفة. أما فرانك (Franke) فقسمها إلى مجموعتين رئيسيتين⁽¹⁾

- أ- مصالح وسائل: (Subjectivist) .
- ب- مصالح أهداف: (Objectives) .

معهد بروكنج (Brookings's Institute) عرف المصلحة الوطنية بأنها: (هي الأهداف العامة والمستمرة التي تعمل الأمة من أجلها) . أما شارلس ليرش (Charles Lerche) ، وأبو السيد (Abul Said) عرفوها بأنها: (هدف طويل الأمد ومستمر تغض الدولة، والأمة والحكومة كلهم من أجل تحقيقه)⁽²⁾

تطور مفهوم المصلحة الوطنية (Development of the Concept of National Interest):

مفهوم المصلحة الوطنية إلى حد ما مفهوم حديث، ففي الأزمنة الفصيلة وفي العصور الوسطى كانت الدول ترعى بعض المصالح بالأسس التي تنتمي بها علاقاتها. بعد انهيار سلطة الكنيسة، وبعد أن أصبح ينظر إلى البابا من قبل الدولة بعين علمانية، وأن الكنيسة والبابا عدوان للمصلحة الوطنية، حيث أنه في

ذلك الزمان كانت المصلحة الوطنية تُعني مصلحة مستبدين معينين (هم الإقطاعيون).

ولكن بمرور الزمن، استطاعت القطاعات الشعبية من تحدي سلطة الإقطاعيين، ونتج عن ذلك ظهور ونمو للديمقراطية، وهكذا استبدال شرف الأمير أو الملك بشرف الأمة أو الشعب، وبذلك نال مصطلح المصلحة الوطنية استخدام جديد تميز بشيء من العمومية والشيوخ في الأدب السياسي والدبلوماسي، وأخيراً بدأ المفهوم الحديث للمصلحة الوطنية بظهور نظام الدولة للقومية ذات السيادة.

أنواع المصلحة الوطنية (*kinds of national interest*):

وفقاً لتوماس رينسون (Thomas W. Robinson) يمكن تقسيم المصلحة الوطنية إلى⁽³⁾:

1- **المصالح الأولية (*Primary Interest*):** وهي تتضمن حماية ورعاية الوجود للفيزيائي والسياسي والثقافي والقيم الجوهرية للدولة من أي قوي خارجية، هذا النوع من المصالح أساسية ويجب الدفاع عنها مهما كلف ذلك من ثمن، ولا مساومة فيها، بل حتى مبدأ التفاوض فيها مرفوض.

2- **المصالح الثانوية (*The Secondary Interest*):** وهي مصالح أقل أهمية من المصالح الأولية، ولكنها مهمة لاستمرارية وجود الدولة. وتتضمن حماية الدولة لمواطنيها الموجودين بالخارج، وكذلك توفير الحصانة الدبلوماسية (*diplomatic immunities*) لبعثاتها الدبلوماسية.

3- **المصالح الدائمة (*Permanent Interest*):** وهي تلك المصالح الثابتة والبعيدة المدى للدولة، وإذا وجدت هذه المصالح فإنها بطيئة التحقيق. مثال لذلك

عزيمة بريطانيا لحماية ورعاية حرية الملاحة في البحار المفتوحة، وذلك من أجل حماية التجارة المتنامية بينها وبين مستعمراتها في ما وراء البحار.

4- **المصالح المتغيرة (The variable Interest):** وهي المصالح التي تظهر في مجموعة ظروف معينة، ويمكن أن تكون المصالح المتغيرة هي المحصلة النهائية للمصالح الأولية والمصالح الدائمة في ظروف ما. مثال للمصالح المتغيرة، المصالح التي تتبع من تقاطع اتجاه الرأي العام، ومصالح القطاع، والأصناف السياسيين، والسلوك المعنوي السياسي.

5- **المصالح العامة (The General Interest):** المصالح العامة للأمة ترجع إلى ظروف إيجابية في عدد من ميادين محددة مثل الاقتصاد، والتجارة والدبلوماسية... الخ، فمثلاً من المصلحة العامة لبريطانيا حماية توازن القوى في القارة الأوروبية في الفترة من القرن الثامن عشر وحتى وأواخر القرن العشرين.

6- **المصالح المحددة (the Specific Interest):** المصالح المحددة تظهر نتيجة لتنامي المصالح العامة نمواً طبيعياً مع مرور الزمن وتطور الأحداث، فمثلاً بريطانيا ترى أن من مصالحها المحددة إستقلال الدول الصغيرة من الإستعمار رامية من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة أخرى هي رعاية (Preservation) توازن القوى في أوروبا.

بالإضافة إلى الأنواع الستة من المصالح الوطنية التي سبق ذكرها، أضاف بروفيسر روبنسون (Prof. Robinson) ثلاثة أنواع أخرى من المصالح الوطنية، وأسماها بالمصالح العالمية (International Interests) وهذه المصالح هي (4):

أ. المصالح المتماثلة (*The Identical Interests*): وهي المصالح التي تكون قائمة بين دولتين أو مجموعة من الدول، فمثلاً كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لا ترغبان في أن تكون أوروبا مهيم علىهما من قبل قوة واحدة.

ب. المصالح المتكاملة (*The complementary Interests*): هي أن تكون مصالح دولة ما ودولة أخرى غير متطابقتين كما في حالة المصالح المتماثلة، ولكن مكمل بعضها البعض، فمثلاً بريطانيا كانت ترغب في إستقلال البرتغال من إسبانيا (في نهاية القرن الثامن عشر) لأنها تريد أن تسيطر على المحيط الأطلنطي، وبالمقابل البرتغال راضية عن الهيمنة البحرية البريطانية لأن هذه الهيمنة وسيلة ناجحة وكذلك سلمية للدفاع عن نفسها.

ج. مصالح الصراع (*The Conflicting Interests*): المصالح العالمية الأخرى والتي لا تقع تحت النوعين الأولين يمكن وضعها تحت مصالح الصراع، والجدير بالذكر أن مصالح الصراع غير ثابتة وقابلة للتغير وفقاً لقوة الأحداث ونشاط الدبلوماسية، ولذلك يمكن أن تتقلب مصالح الصراع إلى مصالح متكاملة وبالمقابل يمكن للمصالح المتكاملة أن تتحول إلى مصالح صراع، وخير مثال لهذه المواقف حرب الخليج الأولى والثانية.

وسائل ترقية المصالح الوطنية Methods of Promotion of National Interests

(National Interests)

1- الوسائل الإكراهية (القسرية) (*Coercive Measures*) وفقاً لبيرد

(Beard) فإن الوسائل الإكراهية تنقسم إلى نوعين⁽⁵⁾:

أ- وسائل غير مباشرة: وتتميز هذه الوسائل بأنها غير ذات عنف وتتضمن قرارات مثل تجميد الإتفاقيات أو تجميد العلاقات الدبلوماسية أو تجميد

الأموال أو مصادرتها أو مصادرة الممتلكات، أو المقاطعة أو الحظر أو أي ملوك إنتقامي غير ذات طابع مسلح.

ب- الوسائل المباشرة؛ وهي تتضمن استخدام القوة الفيزيائية، وهذا يعني أن الوسائل المباشرة هي حرب ماخنة، بينما الوسائل غير مباشرة حرب إقتصادية وسياسية.. الخ، ولكنها لا تصل إلى درجة الحرب الساخنة.

2- التحالفات أو سياسة الأحلاف (Alliances):

3 المباحثات الدبلوماسية (خدو هات) (Diplomatic Negotiations):

المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية (National Interest and

:Foreign Policy)

إلى أي مدى تؤثر المصالح الوطنية في تشكيل السياسة الخارجية؟ في الماضي كان معظم السياسيين يعترفون بأن المصالح الوطنية تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية، ولكن في ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح كل السياسيين ورجال الدولة يعترفون بأن السياسة الخارجية تتشكل بالمصلحة الوطنية، ولذلك يقول مورجانثو (Morganthau) في كتابه المناظرة الكبرى (The Great Debate): (السياسة الخارجية تدافع عن المصلحة الوطنية بالطرق السلمية).

أما بروفيسور رينولدس (Reynolds)⁽⁶⁾ فيري أنه ليس من الممكن دائماً رسم السياسة الخارجية للدولة بناء على المصلحة الوطنية فقط، إلا في الحالة التي تكون فيها مصالح جميع الدول متجانسة، وأنه يكون أمراً مكلفاً جداً إذا انتهجت سياسة خارجية مبنية على المصلحة الوطنية في ظروف فيها المصالح الوطنية للدول الأخرى متنافرة، لأن كل دولة تقاوم هذا الإتجاه، وهذه المقاومة في نهاية الأمر تعود إلى الحرب⁽⁷⁾.

مرة أخرى عدم الدقة في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية يعقد عملية تحديد العلاقة بينها وبين السياسة الخارجية. فمثلاً رجال الدولة دائماً يعتقدوا بأن بقاؤها (أي بقاء الدولة) واستمرارها هو أعظم مصلحة وطنية يجب المحافظة عليها، ولكن بالمنطق ربما لا يكون دائماً كذلك⁽⁸⁾.

فإذا أدت المحاولات للمحافظة علي الدولة إلى تنويب الشعب في كيان سياسي آخر، فهذه المحاولات لا تقع في خانة المصلحة الوطنية. وخير مثال لهذا الكلام هو إصرار الحكومة البريطانية علي رفع مستوي المعيشة بالنسبة للشعب البريطاني، حتى ولو أدى ذلك إلى النوبان الكامل للمملكة المتحدة في المجتمع الأوروبي نتيجةً لإتضمام بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة (E.E.C) أو قل الاتحاد الأوروبي. ولكن المصلحة الوطنية البريطانية لا تتحقق إذا ذابت المملكة في المجتمع الأوروبي⁽⁹⁾.

قيود علي المصلحة الوطنية: (Constraints on The National Interest):

وفقاً لمورجانثيو فإن المصلحة الوطنية تحدد في الوسط، حيث إن هناك شيء يقال له المصلحة تحت القومية (قبلها)، وهناك شيء آخر وهو المصلحة فوق القومية (بعدها)، وهي في الواقع عوائق حقيقية للمصلحة الوطنية⁽¹⁰⁾.

علي المستوي التحت قومي توجد مجموعات المصلحة متمثلين في شكل مجموعات عرقية ومجموعات إقتصادية، وتحاول هذه المجموعات مزج مصالحها بالمصلحة الوطنية، وهكذا يعتقدوا أمر إتخاذ القرار بشأن المصلحة الوطنية⁽¹¹⁾.

المناخ السياسي العالمي أيضاً له نفوذ علي صناعات القرار عندما يحاولوا رسم السياسة الخارجية، ومعلوم أن للدولة جزء من المجتمع الدولي ولذلك هي

مقيدة بعدة قوانين، ومعاهدات وإتفاقيات، وأديان، وأعراف ومواثيق، وعليه فإن
صناع السياسة الخارجية مقيدون بهذه القواعد عند رسمها.
فوق كل هذا وذاك علي صناع السياسة الخارجية عند تشكيلهم لها عدم
إغفال العوامل الداخلية، مثل عنصر جغرافية الدولة بكل أنواعها، والمصالح
الطبيعية والقدرات الصناعية، والعامل الديمغرافي بالنسبة للدولة، والجماعات
المختلفة الموجودة في الدولة ومصالحهم....الخ.

هوامش الفصل الرابع

- 1- Joseph Frankel, National Interest, PP.16-17
- 2- Charles O. Lerch, Jr. and . Soil, Concepts of International Politics,P.6.
- 3- Thomas W. Robinson, national Interest, in James N.Rosenau, International Politics and Foreign Policy, PP.184-85.
- 4- Ibid, PP.185-85.
- 5- Ibid, PP.185-85.
- 6- Quoted in Ibid., PP.187-88.
- 7- IV.O.D Duchack, Nations and Men - International Politics today, P.187.
- 8- Ibid, P.188.
- 9- P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, P.44.
- 10- I bid., P.98.
- 11- I bid., P.50.

الفصل الخامس

ميزان القوي والفراغ في ميزان القوي

- معني توازن القوي.
- خصائص توازن القوي.
- التطور التاريخي لمفهوم توازن القوي.
- وسائل تنفيذ توازن القوي.
- نقد نظرية توازن القوي.
- الفراغ في القوي.

الفصل الخامس

ميزان القوي والفرغ في ميزان القوي

Balance of Power and Vacuum

معني توازن القوي (Meaning of Balance of Power):

معني توازن القوي هو التوازن التقريبي في القوي بين الدول، وكذلك معناه قياس قوة بقوة أخرى، ولذا توزعت الدول إلى مجموعات للمحافظة علي التوازن، لكي لا تكون هناك قوة واحدة مهيمنة علي الآخرين⁽¹⁾. وقد قيل أن ترياق القوة هي القوة (The effective antidote to power power only is)⁽²⁾.

ينقسم توازن القوي إلى نوعين:

أ- توازن بسيط (Simple Balance): وهو التوازن الموجود بين دولتين، أو مجموعتين من الشعوب، والقوي بينهم متساوية.

ب- الميزان المتعدد (Multi Balance): وهو الموجود بين عدة شعوب أو مجموعات من الشعوب وكل مجموعة تعادل الأخرى، وحسب رأي مورجانتشو مصطلح توازن القوي استخدام في أمكنة كثيرة ومتعارضة، فمثلاً استخدمت⁽³⁾:
أ- سياسة تهدف بها الدولة إلى توزيع القوة في شئون محددة.

ب- حالة واقعية لشئون ما، فيها القوي وزعت بين شعوب مختلفة بشيء من التساوي.

ج- توزيع متساوي تقريباً للقوي.

د- أي توزيع للقوي.

لما لارنس هاس (Earnest B. haas).

ذكر أربعة استخدامات للمصطلح هي كالآتي⁽⁴⁾:

- 1- وصفاً يعني به إتران تام.
- 2- رعاية أيدلوجية ويعني به الاختلال في الميزان.
- 3- وسيلة تحليل ويعني به نظام للعلاقات الدولية.
- 4- شرحاً ويعني به مثال للواقعية.

لتوازن القوي الخصائص التالية (Characteristics of the Balance of power):

- 1- توازن القوي معرض للتحول من الإتران إلى عدم الإتران.
- 2- توازن القوي لا يوجد بالصنفة، ولكن يمكن أن يظهر للوجود نتيجةً للتحرك الإيجابي لدولة ما في المنطقة أو لدول المنطقة.
- 3- الدول يجب أن تكون جاهزة للحرب إذا كان هناك تنامي في عدم الإتران.
- 4- الإتران الحقيقي في ميزان القوي يدوم غالباً، وخير مقياس لعدم الإتران هو الحرب، أو بعبارة أخرى إذا حدثت الحرب فإن هناك خلل في توازن القوي.
- 5- يقول المؤرخون أن هناك إتران في ميزان القوي إذا كان هناك شيء من التساوي في القوة بين المجموعات المختلفة، بينما يقول رجال الدولة وصناع القرار السياسي أن هناك إتران للقوي عندما يعتقدوا أن الكفة راجحة لصالحهم.
- 6- توازن القوي أحياناً يميز علي أنه نوع من السياسة.
- 7- الداعون لتوازن القوي هم القوي العظمي فقط، والدول الصغرى ما هي إلا أوزان تحرك لتحقيق التوازن.

التطور التاريخي لمفهوم توازن القوى (Historical Evolution)

:(of the Concept

1- بدأ يظهر مفهوم توازن القوى مع ظهور الدولة القومية ذات السيادة، وتطور هذا المفهوم بنجاح في أوروبا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

2- أول العلماء الذين كتبوا عنه برناردو رسلين (Bernardo Rucellian) 1449م-1514م، ثم مكافيللي (Machiaveli) حيث تعرض له بشيء من التفصيل في كتابه الأمير 1467م - 1527م، ثم أتى من بعدهم فرانسيس بيكون (Francis Bekon) 1558م - 1603م في كتابه (عن الإمبراطور) وتعرض للمفهوم بشيء من التفصيل.

3- بعد توقيع إتفاقية وست فاليا (Westphalia) في 1648م نشأ نظام الدولة الوطنية ذات السيادة كأسس متينة وظهر المفهوم الحديث للعلاقات الدولية، وتبعاً لذلك بدأ مفهوم توازن القوى يأخذ دوراً أكبراً من ذي قبل، وعندما حاول لويس الرابع عشر (الفرنسي الطموح) والذي بطموحه هذا هدد توازن القوى الذي كان قائماً في أوروبا، تصدت له القوى البريطانية والهولندية.

4- في القرن الثامن عشر وبعد توقيع إتفاقية أوتراخت (Ulrecht) في عام 1714م، والتي أنهت الحرب الإنفصالية الإسبانية، حدث تطور للمفهوم واستمر ذلك حتى تجزأة بولندا في عام 1713م-1772م، بل كان العصر الذهبي لتوازن القوى نظرياً وعملياً.

5- في القرن التاسع عشر عندما ظهر نابليون بونابورت حدث إضطراب لتوازن القوي في أوروبا، ثم ظهر بعد ذلك مذهب مونرو (Monro Doctrine) في عام 1813م، وكانت بداية تطبيق المفهوم خارج أوروبا، وفي عام 1854م عقد حلف بين فرنسا وبريطانيا والنمسا ضد روسيا، ويرى هذا الحلف أن بقاء الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت وبذلك الشكل شيء مهم للحفاظ علي توازن القوي بين الدول الأوروبية، تلي هذا الإعلان حرب كرمين (Crimean) في عام 1854م - 1856م، ثم أتى بعد ذلك كونجرس برلين (Congress of Berlin) الذي عقد في عام 1878م، وهي محاولة لمنع القوي العظمي من السيطرة أو الهيمنة علي منطقة البلقان، وأرغمت روسيا لكي تعدل اتفاقية سان استيفانو (San Stefano) والتي فرضت علي تركيا المهزومة في حرب دارت ما بين 1877م - 1878م⁽⁵⁾.

6- في القرن العشرين إنقسمت أوروبا إلى معسكرين، المعسكر الأول تكسون في عام 1882م ويضم ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وسمي بالإتفاق الثلاثي Tripple Entent، وتكون المعسكر الثاني في عام 1907م (سمي بالحلف الثلاثي) (Tripple Alliance)، ويضم كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا، وعندما إختل توازن القوي في منطقة البلقان في عام 1914م، أدى ذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى.

7- المذهب الذي ساد في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية (1919م - 1939م)، هو نظرية عدم المنافسة، وصاحب ذلك مفهوم الأمن الجماعي (Collective Security)، وضعف

عصبة الأمم أضفى شيء من القوة لنظام الأمن الجماعي، ولكن بدأ تكوين الأحلاف والأحلاف المضادة من أجل توازن القوى، وأدى هذا في النهاية إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية. ثم تلي ذلك نظام القطبية الثنائية، ثم بعد ذلك نظام تعدد الأقطاب، ثم القطبية الأحادية، وهي أكثر النظم التي فيها عدم إتران وهو نوع خطير بالنسبة لتوازن القوى، والواضح في النظام المعاصر هو غياب الموازن - (The Balance) أي غياب القوة التي ترعي التوازن⁽⁶⁾.

أنماط توازن القوى من حيث التعارض (Patterns of Balance) :(of power

وفقاً للبروفيسور مورجانثيو (Prof. Morgenthau) في كتابه السياسة بين الأمم والصراع من أجل القوة - Politics Among nations and Struggle for power. هناك نوعان من توازن القوى من حيث التعارض:

أ- المعاداة المباشرة (Direct Opposition):

ب- المنافسة (Competition):

النوع الأول يحدث عندما يكون هناك دولتان متواجهتان (متباينتان في موقف ما)، واحدة تريد أن تبني قوتها علي حساب الأخرى، بينما تكون الثانية رافضة لهذا الأمر.

أما النوع الثاني يحدث عندما تكون هناك دولة تريد أن تبني قوتها بالهيمنة علي حساب قوة دولة أو دول أخرى، وتكون هناك دولة ثالثة ترفض هذا الأمر، أي تكون للدولتان الثانية والثالثة رافضتان هذا السلوك الذي يؤدي

إلى زعزعة الوضع الراهن (Status Quo)، ومثال لذلك محاولة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الهيمنة على دول جنوب شرق آسيا.

إفترضات توازن القوي (Assumption of Balance of power):

حسب رأي دايك (Dyke) فإن مفهوم توازن القوي مبني على الإفترضات التالية⁽⁷⁾:

- 1- كل دولة تحقق مصالحها الحيوية بما في ذلك الحقوق والإميازات بكل الوسائل الممكنة سواء كانت السلمية أو التي تستخدم فيها القوة.
- 2- كل دولة تحفظ لنفسها شئ من القوة لحماية مصالحها الحيوية.
- 3- من وظائف توازن القوي إما تردع الدولة الممسبة تهديداً لأمن المنطقة من أن تشن هجوماً، أو يحرض للتضحية لمنع الهزيمة إذا وقع الهجوم المتوقع بمعنى، آخر توازن القوي في الحالة الثانية يشجع دول المنطقة على محاربة الدولة المعتدية.
- 4- المطلوب قياس قوة كل دولة بدقة لأن ذلك أمر مهم جداً، ولكنها في نفس الوقت مهمة معقدة جداً.
- 5- رجال الدولة يجب أن يخضعوا السياسة الخارجية لموضوع توازن القوي وإلا فإن توازن القوي المطلوب لن يتحقق.

وسائل تنفيذ توازن القوي (Techniques of the Balance of power):

1. التحالفات والتحالفات المضادة (Alliances and Counter Alliances): أكثر الوسائل استخداماً لتنفيذ توازن القوي هي التحالفات، وقد أصبحت الوسيلة التقليدية لتقوية موقف دولة ما والعكس صحيح. عندما تشعر دولة بأنها غير

قادرة للدفاع عن نفسها أمام دولة أخرى كبرى، تتخل في تحالف مع دول أخرى صغرى أو كبرى لتحقيق غرض الدفاع عن النفس. والتحالفات تنقسم إلى قسمين، تحالفات دفاعية وتحالفات هجومية، والنوع الأول (الدفاعي) يسعى للمحافظة علي التوازن الموجود، بينما النوع الثاني (الهجومي) يسعى لخلق توازن جديد، لأن التحالف للموجود ليس في صالح الذين عقدوا هذا الحلف الهجومي، والتحالف ربما ينفذ بعد أن يتحقق الهدف الذي عقد من أجله (هذا بالنسبة للتحالفات قصيرة المدى).

أما أساسيات التحالف المتزن البعيد المدى، فتعتمد علي قوة كافية لتحقيق الغرض الذي عقد من أجله للتحالف الدفاعي أو الهجومي، وهي مصلحة مشتركة للدول المتحالفة وهذه الأساسيات هي:

تشابه الاستراتيجية، والجغرافية السياسية، والأيدولوجية المشتركة، والتشابه في الثقافة، والاقتصاديات المتكاملة.

عموماً التحالفات تنقود إلى التحالفات المضادة، فمثلاً (كما سبق ذكره) الحلف الثلاثي (Triple Alliance) الذي نشأ عام 1882م أدى إلى ظهور التحالف المضاد المسمى الإتفاق الثلاثي (Triple Entente) الذي أنشئ عام 1907م، ولكن علي أي حال لعب هذان الحلفان دوراً مهماً في حفظ توازن القوي في أوروبا في ذلك الوقت. والتحالفات تميل إلى إثارة الشك وربما نتج عنها حرب، فمثلاً تحالف دول المحور كان في الواقع تحالف مضاد للحلف المسمى (الحلفاء) والذي كان يضم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وكانت المحصلة النهائية هي نشوب الحرب العالمية الثانية.

وفي الفترة التي سبقت تلك الحرب دخلت القوى العظمى " الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي" في عدة تحالفات لخلق إتران مضاد لقوة الخصم المتنامي:

2. التعويض (Compensation): التعويض هي إحدى الوسائل المستخدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي تنتهج من قبل القوى العظمى والضحية أو كبش الفداء هي القوى للصغرى علي حساب الدولة المهزومة، وفي عام 1919م تم إيقاف هذه الوسيلة نسبةً لتطبيق مبادئي ولسن الأربعة عشر.

3. التقسيم (Partition): غالباً القوى الرئيسية الاستعمارية تقسم حدود المستعمرات بطريقة ما، بحيث لا يكون هناك خطر من أي قوة من هذه القوى الرئيسية (علي البقية) من أن تكون في موقع هيمنة، ولذلك قسمت بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا والمجر في عام 1772م، أو تقسيم ألمانيا (إلى شرقية وغربية) بعد الحرب العالمية الثانية...الخ

4. التسليح ونزع السلاح (Armament and Disarmament): في القرن العشرين أول خطوة اتُخذت في هذا الإتجاه كان بتوقيع إتفاقية باريسيليا (Versailles)، أما الخطوة الثانية الجادة فكانت في مؤتمر واشنطنون البحري 1922م Washington Naval Conference، وسيلة نزع السلاح أو خفض السلاح هي وسيلة عكس التسليح، لكن بالضرورة عندما يسلح طرف دون الآخر، أو ينزع السلاح من طرف دون نزع السلاح من الطرف الآخر فالنتيجة واحدة في الحالتين، هي زيادة قوة أحد الأطراف وبقاء الطرف الثاني كما هو.

5. التدخل والعرب (Intervention and War): تستخدم هاتان الوسيلتان عندما تغفل كل الوسائل الأخرى في تحقيق الإتران، فمثلاً إيطاليا وألمانيا تدخلتا في الحرب الأهلية الإسبانية لصالح الجنرال فرانكو (Franco) 1936م - 1939م،

أو التدخل الأمريكي في جرنادا وفي بنما، أو التدخل السوفيتي في كوريا الشمالية. والشكل النهائي للتدخل هو الحرب.

6. فرق تسد (*Divide and Rule*): هذه الوسيلة تستخدم من قبل الدول التي تريد أن تحدث ضعفاً في العلاقة بين منافسيها وذلك بزرع للفرقة بينهم، وجعلهم متصارعين وغير متحدين، وأشهر المستخدمين لها هي بريطانيا ضد كل من فرنسا وألمانيا في القرن السابع عشر، ومن ناحية أخرى استخدمها الإتحاد السوفيتي وذلك بمعارضته لأي مقترح يهدف لتوحيد أوروبا.

7. الدولة العازلة (*Buffer State*): تستخدم هذه الوسيلة للمحافظة على توازن القوي بين دولتين عظميتين (أو إمبراطوريتين)، وفيها تتعهدتان بعدم التدخل في الدولة العازلة بين منطقتي نفوذهما. مثال ذلك كانت أفغانستان دولة عازلة بين النفوذ الروسي والبريطاني "الهندي" في الفترة ما قبل 1947م، ومرة أخرى استخدمت نفس الدولة (أفغانستان) منطقة عازلة بين النفوذ السوفيتي والنفوذ الأمريكي، ثم ألغيت هذه الوسيلة بالتدخل السوفيتي في أفغانستان، وشكل ذلك التدخل تهديداً لتوازن القوي في المنطقة.

8. التمهيد (*Neutralization*): أحياناً تحيد دولة ما لتحقيق نوع من المنطقة العازلة بين منطقتي نفوذ لدولتين عظميتين ومثال لذلك بلجيكا كانت محيدة، وانتهكت حينتها من قبل ألمانيا وذلك بإكتماسها في عام 1914م واستكثرت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الإنتهاك بشدة.

فوائد نظرية توازن القوى (Utility of Balance of power):

نظرية توازن القوى أثبتت أن لها بعض الفوائد منها:

1- أسهم إسهاماً فاعلاً في حفظ السلام في فترة غياب نظام الأمن الجماعي (Collective Security).

أ- لأنه يختبر العدوان (قرن استتعار للعدوان في المنطقة).

ب- وفي ظلها الدولة المعتدية لا تضمن النصر، ولذلك في وجود توازن القوى لا تلجأ الدول إلى الحرب.

2- أسهمت في المحافظة على الشكل الحديث للدولة القومية ذات السيادة، وذلك بالمساعدة في إستقلال الدول الصغيرة من الدول الاستعمارية.

3- في غياب وسائل حركية فاعلة لتنفيذ القانون الدولي، نظرية توازن القوى عاقبت المنتهكين للقانون الدولي.

نقد نظرية توازن القوى وفقاً لأراء أوجانيسك (Organski)⁽⁸⁾:

(Criticism of Theory of balance of power)

1- ليس صحيحاً أن توازن القوى يأتي بالسلام بل على العكس فهي تشجع على الحروب، ويضيف أوجانيسك، فترات وجود توازن القوى هي أزمنة سادها حرب وليس سلام. فمثلاً الحرب العالمية الأولى نشبت لأن ألمانيا اعتقدت خطأ أن قوتها أكبر من قوة أعدائها، والسلام أتي بعند رجحان (preponderance) كفة الحلفاء.

2- تفترض النظرية خطأ أن تصرفات كل الدول مقيدة باعتبارات تنمية قوتها. نعم بلا شك تنمية القوة ولحده من أهداف الدولة، ولكنها ليست هي الهدف

الرئيسي الوحيد أن المصالح الاقتصادية والثقافية أيضاً تؤثر تأثيراً مهماً في سلوك الدول.

3- تفترض النظرية خطأ أن الدولة ساكنة، وتنمي قوتها فقط "من الخارج" من خلال التسلح (أي إستيراد السلاح من الخارج) وعقد الأحلاف لكن يمكنها تنمية قوتها (من الداخل) عبر زيادة معرفتها التقنية والصناعية وللتطور في الشخصية القومية وعوامل أخرى تخص عناصر القوة القومية.

4- تفترض النظرية خطأ أن الدولة تغير موقفها نتيجة لأي مغريات، ولكن في الواقع الدولة وفق مصالحها الوطنية وتبعاً لذلك تختار حلفاءها. نعم يمكن أن تغير الدولة موقفها مؤقتاً كما فعلت إيطاليا في الحرب العالمية الأولى، ولكن عموماً العلاقة مربوطة بالحفاء، سياسياً واقتصادياً ونفسياً.

5- النظرية تفترض أن التوازن في القوي هي القاعدة والرجحان (Preponderance) هو الاستثناء، ولكن في الواقع للتاريخ يقول أن هناك رجحان في توازن القوي في أغلب الأحيان، فمثلاً استمتعت بريطانيا برجحان قوتها في زمن الثورة الصناعية، وحالياً الولايات المتحدة الكفة راجحة لصالحها. ووفقاً لهذا يمكن القول أن الرجحان في توازن القوي هي القاعدة والإتزان هو الإستثناء في ميدان الصراع السياسي الدولي.

6- تفترض النظرية أن رجحان القوي لصالح دول أعضاء في حلف ما، بسبب تهديد للدول الصغيرة ويهدد السلام العالمي، ولكن (بحسب رأي أورجانيسك) هذا افتراض غير صحيح، لأن السلام العالمي هدد من قبل قوي صغرى في كثير من الأحيان، ولم يتم تهديده من قبل القوي العظمى

فقط. فمثلاً في الفترة ما بين 1815 - 1914م كان هناك سلام في أوروبا نتيجةً لرجحان كفة فرنسا وبريطانيا وليس لوجود توازن قوي.

7- النظرية لا تعطي اعتباراً للأخلاق ولا للعدل بل تعطي اهتماماً أكبراً للمصلحة الذاتية.

8- الجزء الخاص بالموازن أيضاً تعرض للنقد لأنها تفترض أن الموازن - (The Balanceer) سوف ينضم للجانب الأضعف، أو للمجموعة الضعيفة لكي يعيد الإتزان وهذا غير صائب حسب رأي أورجانسك، بل يرى أنه في الواقع لا يوجد شيء يقال له للموازن، فمثلاً بريطانيا وهي التي لعبت دور الموازن في أوروبا لفترة من الزمن، كانت تتحرك في اتجاهات عدة لتحقيق مصالحها الوطنية وليس لتحقيق الإتزان فقط.

9- ليس من السهل قياس القوي في الطرفين ولجزم بأن هناك توازن في القوي، بل الوسيلة الوحيدة لقياس الاختلال في إتزان القوي هي للحرب، وهو أمر لا يساعد على السلام العالمي وبالتالي هي نتيجة ليست لمصالح نظرية توازن القوي.

الخلاصة (Conclusion):

توازن القوي لم يحاول الحفاظ على السلام ولكن أنتج المنافسة من أجل كسب مزيد من القوة بين الدول، وقسم العالم إلى معسكرات ذات روح عدوانية. ولكن بغض النظر عن سلبياتها فإن المفهوم لا يمكن إهماله في مجمله، فإن نظام الدولة للقومية ذات السيادة، يحتم ضرورة وجود توازن القوي أو الأمن الجماعي، وفي الحالتين يعتبر وجود توازن القوي شيء مهم وضروري.

صلة أساسيات توازن القوي بالعصر الحديث:

(*Relevance of Balance of power Principles in Modern Times*)

أولاً : العوامل التي أدت إلى تدني مكانة توازن القوي:

- 1- أثر ظهور قوي جديدة في العالم غير القوي الأوروبية التقليدية المعروفة.
- 2- نمو روح الوطنية في شعوب الدول القومية ذات السيادة.
- 3- تتابع الثورات الصناعية.
- 4- ظهور الديمقراطية (الليبرالية).
- 5- توافر وسائل التعليم بكميات كبيرة Mass Education
- 6- ظهور أنواع جديدة وتقنيات جديدة للحرب.
- 7- نمو مكانة الرأي العام (العالمي والمحلي).
- 8- حدوث تطور في المنظمات الدولية والقانون الدولي.
- 9- زيادة اعتماد الدول علي بعضها البعض.
- 10- إنكماش العالم زمانياً نتيجة للتطور في وسائل الاتصال والنقل.
- 11- إختفاء المتاخمات وظهور الحدود المعلمة (Demarkation of the Boundary).
- 12- إنضمام دول جديدة للمجتمع الدولي.
- 13- دخول الإنسانية إلى عصر الذرة والفضاء والأعماق والأبحاث في قارة

أثرتيكا.

ثانياً : أسهمت العوامل التي تقدمت في إضعاف مكانة توازن القوي وإلى ظهور العوامل الجديدة الآتية:

- 1- القطبية الثنائية (*The Bi-polar System*): نظام القطبية الثنائية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر نكسة لنظرية توازن القوي. لقد بدأ في ذات

الوقت أقول نجم بريطانيا (قوة عظمى)، ولمعان نجمي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في ميدان الصراع الدولي، وبدأت الدول تدور في فلكهما، ودخل هذين العملاقين في حرب باردة مع بعضهما، واختفت الدول التي تمثل دور الموازن (The Balancer) وأصبح الوضع لا يتأثر بتحول أي دولة من مجموعة إلى مجموعة أخرى كما كان يتأثر الوضع في السابق، وبذلك أصبح نظام توازن القوى بدلاً من أن يعمل في وسط متعدد الأقطاب أصبح يعمل في وسط قطبي ثنائي.

2. اختفاء الموازن (*Disappearance of the Balancer*): ظهور العملاقين في القرن العشرين دون ظهور قوة ثالثة مقاربة لهما، بحيث يمكن أن تلعب دور الموازن كما كانت تلعبه بريطانيا من قبل أدى ذلك إلى خفوت النظرية، أي بمعنى آخر بظهورهما إنتهي دور الموازن وأضحلت نظرية توازن القوى.

3. الخوف من الحرب المدمرة (*Fear of Destructive War*): مع تطور الأسلحة الذرية أصبحت أي حرب شاملة معناها دمار شامل للعالم، هذا العامل أدى إلى زعزعة همة أي دولة تريد أن تلعب دور الموازن. وفي الوقت الحاضر الدولة الوحيدة التي كان متوقع منها لعب هذا الدور هي الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن وضع عدم قدرتها على ذلك نتيجة للقيود الموروثة.

4. القيود التي فرضتها الأيديولوجيات (*The Limitation Imposed by Ideologies*): الأيديولوجيات مثل القومية، الديمقراطية، الماركسية.... الخ، وقفت حجر عثرة أمام تطبيق نظرية توازن القوى. فكما أن للقومية منعت أي تغير في المناخات أو الحدود لأي دولة في المستقبل، فإن الديمقراطية والرأي العام فرضا نوعاً من المراقبة والقيود على حركة رجال الدولة من أن يلعبوا دوراً فيه شئ من

الإستقلالية في السياسة الدولية، وهكذا أصبحت الأيديولوجية عائق في تطبيق نظرية توازن القوى في العصر الحديث.

وقد قال بالمراند بريكنس (Palmer and Perkins): عندما تكون السياسة الخارجية مميزة بأيديولوجية ما فإن تلك الدولة غالباً ما تكون غير راغبة في تطبيق نظرية توازن القوى.

5. التزايد في التفاوت بين قوى الدول (*Increasing of Disparity in the power of the states*): في العقود الأخيرة من القرن العشرين أن الدول الصغيرة يتزايد ضعفها يوم بعد يوم بدأ واضحاً بينما القوى الكبيرة تتزايد قوتها بمرور الزمن. هذه الظاهرة الجديدة (وإن كانت نسبية الحدوث) أفرزت تكني في مكانة النظرية، وذلك لأن أهمية الدول الصغيرة في هذا الوضع الجديد يكاد يكون غير محسوس.

6. أثر القوى الجديدة *Impact of new Forces*: قال بعض علماء العلاقات الدولية أن القوى الجديدة تعمل ضد نظرية توازن القوى. وفقاً لبالمر أند بريكنس (palmer and Perkins)، أن ظهور القوى الوطنية والقوى الصناعية والقوى الديمقراطية والتعليم بكميات كبيرة، وظهور أنواع جديدة من الحروب، وزيادة مكانة الرأي العام... الخ. كل هذه المواضيع وقفت متجمعة ضد تطبيق النظرية وقد وافقه كلاود (Inis L.Claude) في هذا الرأي، وشاطرها فريدرش (Friedrich) ومورجـانـثـاو (Morganthau) وكـونـس رايـنـسي (Quency Wright) في ذلك، وأضافوا إلى ذلك أنه إذا أريد توازن القوى لعب دور في النظام العالمي فلا بد من إعطاء دور للقوى الجديدة، لتحقيق الأمن السياسي لمجتمع الإنسانية.

وهكذا تتضح لنظرية توازن القوي، أو خلق الأجواء المناسبة لتطبيقها.

ولكن لكي يتم اكتشاف بديل جديد يجب وضع الآتي في الاعتبار:

أ- دور دول حركة عدم الإنحياز في المحافظة على الإتزان بين المعالقة.

ب- دور المعالقة في المحافظة على الإتزان بين الدول في أي صراع.

وحتى يتم هذا الاكتشاف فإن نظرية توازن القوي بعيوبها سوف تعمل.

ثالثاً : الفراغ في القوة (Power Vacuum):

كما تقدم في السطور السابقة فإن نظرية توازن القوي بعد الحرب

العالمية الثانية، غابت من ميدان الصراع السياسي الدولي، نتيجة لإسباب عدة

(تقدم ذكرها) منها هيمنة القوي العظمي الجديدة علي ميدان الصراع الدولي.

هذه القوي العظمي درجت علي تقوية مكانتها في المناطق التي انسحبت

منها القوي القديمة، لمنع الخصم من الحصول علي أي موقع متقدم، كما ضببطت

القوي العظمي حركتها علي أساس ملء هذا الفراغ في القوي.

إذاً مصطلح الفراغ في القوة ظهر في الفترة ما بعد الحرب العالمية

الأولى، واعطت الولايات المتحدة للمفهوم (أو المصطلح) شكل محدد، في

أعقاب قرار بريطانيا الإنسحاب من شرق السويس، واستخدمت الولايات المتحدة

هذا المفهوم لتبرير وجودها في المحيط الهندي، وقالت إن الفراغ في توازن

القوي نتيجة لإنسحاب بريطانيا من جنوب شرق آسيا، سوف يؤدي إلى عواقب

وخيمة في منطقة واسعة وساخنة، وليس من السهل علي القوي الأخرى الصديقة

لبريطانيا ملؤها (ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية) ويضر هذا بمصالح

بريطانيا وحلفائها الغربيين. وإذا لم يملأ هذا الفراغ فإنه سوف يملأ بواسطة

الاتحاد السوفيتي.

ورغم المبررات التي تقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في شأن الفراغ المزعوم، إلا أن القوي المحلية في المحيط الهندي عارضت الفكرة الأمريكية. وقالت أن مغادرة القوي الأجنبية للمنطقة لا تحدث فراغاً، وإذا كان هناك فراغ فيجب ملؤه بالقوي المحلية، وعلي هذه القوي المحلية أن تسهر من أجل رعاية أمن منطقتها، لا أن تأتي قوي أجنبية أخرى تخلق نفس المشكلة القديمة (ألا وهي الاستعمار).

إن الكونجرس الأمريكي رفض فكرة أن هناك فراغ في القوة، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية استمرت في تعزيز وجودها في جنوب شرق آسيا بمشياً مع نظرية الفرد ثيودور ماهان (A.T.Mahan) وهي نظرية قوة البحر (Sea power).

هوامش الفصل الخامس

- 1- Palmer and Perkins, International Relations, P.231.
- 2- Ibid, P.233.
- 3- Morgenthau, in the work cited , PP.35-40.
- 4- Quoted in Ibid, PP 70-81.
- 5- Parkeash Chander and Prem Erora, in the work cited, PP.47- 57.
- 6- Ibid, P.61.
- 7- Ibid, P.69.
- 8- Palmer and Perkins, International Relations, P.231.

الفصل السادس

نظريات أو مداخل لدراسة
العلاقات الدولية

- تمهيد للنظريات.
- المدخل الواقعي والمدخل المثالي.
- المدارس العلمية.
- نظرية النظام.
- نظرية صناعة القرار.

الفصل السادس

نظريات أو مداخل لدراسة السياسة الدولية

Theories or Approaches to study of International Relations

وفقاً للدكتور إبراهيم البشير فإن النظرية هي: (جهد عقلي تركيبي يعني بالإرتباط الموضوعي بين الحقائق البديهية والمسلّمات الجزئية ونسجها على منوال واحد، وهي بهذا تعتبر درجة عليا في سلم المعرفة)⁽¹⁾. ولما كانت المحدودية - لا الإطلاق - هي إحدى خصائص الإدراك البشري فإن النظرية تشترك مع القوانين العلمية في كونها نسبية وتقريبية، إلا أنها في الوقت نفسه أقل تأكيداً من القوانين، ولذا ينظر إليها على أنها فرض من الدرجة الثانية. ويزداد يقين العلماء بالنظريات كلما أبدتها- للتجارب من ناحية، وكلما فسرت أكبر عدد من الظواهر والقوانين من ناحية أخرى⁽²⁾.

التنظير الغربي يركز على الفكر الوضعي (Positivist thought) الذي لا يبدى اعتباراً للقيم المعيارية التي تدرس السلوك لا كما هو كائن ولكن كما ينبغي أن يكون. فالوضعية تصر على إنكار المعرفة النهائية وتذكر كذلك أي معرفة تتجاوز التجربة المشاهدة. ولذا فإن كثيراً من أوجه التنظير الغربي يقوم على المنهج الذاتي فلا يقرر إلا ما يبدو للشعور في لحظة ما.

أي أن النظرية الناشئة عن هذا الإتجاه نظرية مفعمة بالعواطف والنزعات الفردية التي تبعثها عوامل البيئة الاجتماعية والسياسية المختلفة. إن استخراج نظرية تتطلب في المقام الأول القدرة العالية للتمييز والتفضيل بين خصائص المعطيات التي تحتويها القضية موضوع الدراسة، وهذه

مهارة تكتسب بالإدراك العميق لخصائص ومميزات تلك المعطيات، فإذا تم ذلك فإنه تنشأ لدى الباحث قدرات متميزة للتغير الواضح بين أنواع التنظيمات السياسية المتداخلة، ويتمكن من عمل التعديلات اللازمة. واستخراج نظرية فإن الحال يتطلب قدرة كبيرة علي بسط الأسئلة الإبتدائية الحاسمة التي تؤدي الإجابة عليها، إلى كشف المزيد من خواص القضية موضوع الدراسة. والجدير بالذكر أن الثورات العلمية للعظيمة كان منشأها في البدء أسئلة واعية تدفع سائلها لإستقصاء الأجوبة الشافية. والسؤال المفاجئ هو دائماً إنعكاس لفكر عميق لا يكون سطحياً بل يغوص في الأعماق.

ثالثاً وأخيراً تتطلب النظرية قدرة علي تفسير الظواهر وما تتطوي عليه المعطيات الواردة في صلب النظرية من معان.

ومن المفاهج التي استخدمت لتفسير الظواهر السياسية - منهج تحليل المضمون (Content Analysis)، وهو منهج يهدف إلى كشف محتوى المادة العلمية موضوع الدراسة، ومدى تأثيره علي أفكار الناس وسلوكهم. وقد أورد الدكتور إبراهيم البشير: (إنه ساد وخاصةً قبل الحرب العالمية الثانية المنهاج التاريخي النشئوني الذي يتلمس للظروف المصاحبة لميلاد الظاهرة، وما ينشأ عنها من تغيرات خلال مراحل تطورها، حيث يستطيع الدارس استنباط أكثر الحقب تميزاً في عمر الظاهرة مع بيان الأسباب المؤدية لذلك)⁽³⁾، ومن ثم فإن هذا المنهج يجعل علم التاريخ وهو الوعاء المعرفي الذي يكشف قوانينه عن التفسيرات المرادة لحركة الإنسان السياسية.

يقول مورجانتشو: (من الأسباب التي أدت إلى تعدد المداخل لدراسة الشؤون الدولية، وعدم وجود إطار مشترك مرجعاً، هو عدم وجود نظرية أساسية لدراسة السياسة الدولية)⁽⁴⁾.

كما تقدم في الفصل الأول وبالتحديد في مجال علم العلاقات الدولية، أن هذا المجال زاد وتوسع بمرور الزمن، ونتيجة لذلك بدأ العلماء في محاولة بناء نظريات للسياسة الدولية. وحتى في زمن قريب جداً "نهاية القرن التاسع عشر" كان العلماء يدرسون السياسة الدولية سرداً تاريخياً دون إعطاء أي اهتمام للمشاكل الناجمة من السياسات المختلفة، كانوا يعتبرون العلاقات الدولية صورة عامة لمسرح الأحداث الدولية، دون أن يبنوا نظريات بصورة توضح دوافع الأحداث التي تمت في هذا المسرح. ولكن لحسن الحظ في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين بدأ العلماء وتحت تأثير علم السلوك يبنون نظريات خاصة بالسياسة الدولية، وبالتالي حدث تغيير شديد في مجال دراسة علم العلاقات الدولية. وبدأ العلماء الذين كانوا يدرسون الأحداث التاريخية بطريقة السرد، يتحولوا إلى مناقشة الأحداث من زلوية للنظريات.

مدخل (Approach):

لقد تبني العلماء مداخل مختلفة لدراسة العلاقات الدولية وقبل المضي قدماً في اختيار المداخل يستحسن التعرف علي المصطلح (مدخل) في الأول. وفقاً لفاندايك (Vernon Van Dyke): (كلمة مدخل تتكون من معيار للاختيار، أو مقياس يستخدم لقياس المشاكل أو الأسئلة التي توضع في الاعتبار واختيار المعطيات (Data) المطلوبة. إنه يحتوي علي المقياس الذي يحكم عملية أخذ أو ترك الأسئلة والمعلومة، وبلغه أخرى فإن المدخل هو عبارة عن

مجموعة من المقاييس تحكم عملية أخذ أو رد الأسئلة والمعلومة للأغراض الأكاديمية، وأنه يفرض النظر إلى المشكلة من زاوية محددة وشرح الظاهرة من نفس الزاوية⁽⁵⁾.

وكما هو معلوم فإن العلماء تبنوا عدة معايير لاختيار المشاكل والمعلومات، ويتبنون نقاط وقوف مختلفة، فنجم عن ذلك مداخل مختلفة لدراسة العلاقات الدولية.

المدخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية كما قسمها هدي

بل (Hedley Bull)⁽⁶⁾ هي:

1- المدخل التقليدي (*Traditional or (Classical Approach)*:

أ- مدخل الواقعية (*Realism*):

ب- مدخل المثالية (*Idealism*):

2- المدخل العلمي: (*Scientific Approach*) أو

المدخل السلوكي: (*Behaivowal approach*):

أ- مدخل نظرية للنظم (*The System Theory*):

ب- مدخل صناعة القرار (*The Decision Making Approach*):

أولاً: المدخل الكلاسيكي أو التقليدي (*The Classical or*

Traditional Approach

المدخل الكلاسيكي والذي يعرف أيضاً بالمدخل التقليدي، وجد رواجاً شديداً حتى منتصف القرن العشرين، وحتى في الوقت الحاضر بعض العلماء مازالوا مستخدمين لهذا المدخل، وفيه قدموا وصف تحليلي للعلاقات الدولية والهدف الرئيسي لهذه المدرسة هو:

تكوين وتحليل المشاكل الدولية المعاصرة والتدبر في مصادرها والتفكر في النتائج المختلفة لخيارات سياسية لدولة ما أو لمنظمة دولية.

وفقاً لهدلي بل (Hedly Bull)⁽⁶⁾ فإن المنهج التقليدي هو المدخل الذي به يتم التطوير وصياغة الاعتماد علي تطبيق الحكم، وبفرض أنه لو حصرنا أنفسنا في مقاييس محددة للاختلافات وإثبات أن هناك مغزاً صغيراً جداً يمكن أن يقال عن العلاقات الدولية، فإنه لا بد من مقدمات عن الموضوع وتقديمها مع عملية غير ناقصة المفاهيم، وهذه المقدمات لا تعطي أي شيء سوى حالة سليمة مبدئية لشكوك في أصلها.

بعبارة أخرى فإن المدخل التقليدي معياري، ونوعي وهو مدخل حكم القيم، تم تبنيه من قبل معظم العلماء حتى ظهر المدخل الجديد ألا وهو المدخل العلمي (Scientific Approach)، وقد تولد عن المدخل التقليدي مدرستين وهما المثالية (Idealism) والواقعية (Realism) وساهما بفعالية في تقديم فهم متطور لطبيعة محددات العلاقات الدولية.

إن المدخل التقليدي محصور في الأبعاد التاريخية، ويركز علي الدراسات الدبلوماسية والتاريخية والأكاديمية، بلا شك المدخل التقليدي له عدة فروع وهي: المدخل التاريخي، والمدخل الفلسفي، والمدخل القانوني، والمدخل المؤسسي (Institutional approach).

المدخل التاريخي يركز علي الماضي أو علي فترة زمنية مختارة لإيجاد توضيح لما هي المعاهد وكيف ظهرت، وإجراء تحليل لهذه المعاهد وكيف تعمل.

هذا المدخل يمكن من الإستفادة من عبر الماضي لمسيرة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. أما المنهج الفلسفي يعتبر الدولة وكيل لتطوير الأخلاق (في مجال العلاقات الدولية)، ويقف حارساً أميناً للسلام، ولكن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقعية، وقريب من المثالية.

أما المدخل القانوني يركز علي الحاجة الإنسانية لنظام للقانون الدولي لينظم سلوك الدول القومية، ويركز علي رمز (Code) أو مصطلح للقانون الدولي لضمان السلام والأمن العالمي: وأنه يركز علي إنشاء آلية قانونية لحل مشاكل الصراع بين الدول عبر التوسط، والتحكيم، أو التسوية القضائية. وأخيراً المدخل المؤسسي أو الأكاديمي (International Approach) الذي يركز علي تركيبة شرعية لحفظ السلام وفرض مبادئ القانون الدولي، ويعتمد علي دراسة المنظمات وتركيبية عصبية الأمم والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة... الخ، وكل هذه المداخل التقليدية تعد عناصر للمعيارية، والعلماء الذين تبناها لم يبذلوا الجهد الكافي لتحويل العلاقات الدولية إلى علم حمس رأي بركاش جندر (Parkash Chander)⁽⁷⁾.

المدخل العلمي (Scientific Approach):

المدخل العلمي أو المدخل السلوكي (Behaviural Approach) لدراسة العلاقات الدولية والذي إشتهر في ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتمد كثيراً علي طرق الدراسة، وليس موضوع الدراسة.

وهذا المدخل مبني (علي فرضية بسيطة) هي: أن العلاقات الدولية مثل أي نشاط إجتماعي إخرط فيه الناس، ولذلك يمكن دراسته وتوضيحه بتحليل وتوضيح سلوك البشر، كما إنعكس في نشاطاتهم في حقل العلاقات الدولية.

إن المدخل السلوكي يطبق المنهج العلمي ويتجاهل حدود مبادئ الرشد، ويركز علي أن قضية البحث المركزية يجب أن تشدد علي سلوك الإنسان، والشكل الملحوظ للمدخل العلمي هو تقاطع لعدة فروع للمعرفة وكلها تتحدث من علوم إجتماعية مختلفة، مثل علم الاجتماع (Sociology)، وعلم النفس (Psychology)، وعلم أجناس البشر الانثروبيلوجي (Anthropology)، إن الفرق بين الدخـل التقليدي والمدخل العلمي هو الإتجاه المحدد من الوصف، والتحليل القانوني، والنصائح السياسية.

وبإختصار، للعلماء الذين إهتموا بدراسة المادة (أو الموضوع) أكثر من الإهتمام بالمنهج، تبنوا المدخل التقليدي، بينما العلماء الذين إهتموا بالمنهج أكثر من المادة (أو الموضوع) تبنوا المدخل العلمي.

وبعد كل هذا يجب عدم الاعتقاد بأن هذين المدخلين لا يمكن جمعهما، فبعض العلماء خلطوا المدخلين وتوصلوا إلى نتائج مفيدة حسب رأي بريرم إزورا (Prem Arpra)⁽⁸⁾.

المدخل الواقعي والمدخل المثالي (The Realist and the Idealist Approach):

كما تقدم فإن المدخل التقليدي ينقسم إلى نوعين: المدخل الواقعي والمدخل المثالي، وفي السطور التالية يتم تناول كل قسم منفرداً.

أ- المدخل الواقعي (The Realist Approach):

أن الواقعية في العلاقات الدولية لا تعني الواقعية الفكرية المجردة، كما يراها أفلاطون (Plato) وميكافيلي (Machiavelli) أو كما ذكره توماس

هوبز أوجون لوك (John Locke) في مذهبه الفلسفي: إنها مجموعة من الأفكار التي تضع في الحسبان تبعات الأمن والقوة.

إن فكرة الواقعية تتبع من إيمان الفرد بأن الآخرين دائماً يحاولون تحطيمه ولذلك يجب عليه أن يكون مستعداً دائماً لحماية نفسه بتحطيم الآخرين. وهكذا فإن الفرضية الأساسية توضح أن النظرية الواقعية هي الصراع الدائم السرمدي الأبدي بين الأمم بشكل أو بآخر. وأخذ هذا الكلام على أنه مذهب، وهكذا اعتبر أن دوامة الصراع من أجل القوة سوف تستمر بين الأمم وهذا لا يمكن السيطرة عليه، كما أنه لا يمكن تنظيمه بالقانون الدولي أو بحكومة عالمية أو بمنظمة دولية. وهكذا تقرر النظرية الواقعية أنه من مبادئها الأساسية ديمومة الصراع من أجل القوة

من أشهر مؤيدي المدرسة الواقعية هم المنظرين التقليديين أمثال توماس هوبس (Thomas Hobbes) وميكافيلي (Nicolo Machiavelli). ومن أهل هذا العصر جورج كينان (George kennan)، وهانس موجانثيو (Hanas J. Morgenthau). وهنري كيسنجر (Henry Kissinger)... الخ.

أفضل شرح للواقعية هو ما قدمه مورجانثيو حيث قال : (إن العلاقات الدولية مثل بقية فروع العلوم السياسية، إذ كلها تتفق في الصراع من أجل القوة، ومهما كانت الأهداف النهائية للسياسات الدولية، فالقوة هي المقصد الأخير. ربما رمي رجال الدولة والشعب بسياساتهم إلى البحث عن الحرية، أو الأمن، أو النجاح والإزدهار أو القوة نفسها، وربما تخفوا وهم في طريقهم إلى أهدافهم بقناع الدين، أو الفلسفة، أو الاقتصاد، أو أي أفكار اجتماعية لكن الهدف للنهائي يبقى هو الصراع من أجل القوة.

أو ربما يتخفوا تحت مظلة التدخل المقدس (Divine Intervention)، أو عبر التنمية الطبيعية لثثئون الإنسانية، أو بأي وسائل أخرى غير سياسية مثل التعاون التقني مع الأمم الأخرى أو المنظمات الدولية. ولكن متى ما ناضلوا لتحقيق أهدافهم بوسائل السياسة الدولية فإنهم يناضلون من أجل القوة. وقد وضع مورجانشيو⁽⁹⁾ ستة مبادئ للنظرية الواقعية، كانت كما يلي:

- 1- السياسة محكمة بقوانين الهدف والتي هي مؤسسة علي طبيعة الإنسان وعلم النفس. يمكن فهم الظاهرة السياسية وذلك بتطوير سياسة مؤسسة علي النفس البشرية والسبب " الدافع"، وركز مورجانشيو في هذه النقطة علي تقصي الحقائق، وإعطاء هذه للحقائق معانٍ من خلال معرفة الأسباب.
- 2- ركز علي مفهوم المصلحة الوطنية والذي يمكن تعريفه من خلال القوة، لقد قال إن السياسة لا يمكن فهمها بالأخلاق والدين، يمكن فهمها فقط علي أساس المعقولة بمعنى آخر ركز علي شرح النظرية للمعقولة (أو النسبية) أكثر مما هو وصف غير مميز لدراسة السياسة.
- 3- المصلحة ليست شيئاً ثابتاً وإنما تتكيف مع المناخ السياسي الموجود، وهكذا أعطى أهمية كبرى للمناخ السياسي في تحديد القرار السياسي.
- 4- المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها علي قرارات الدولة، بل يجب تعديلها وفقاً للظروف الزمانية والمكانية، وأضاف مورجانشيو في هذه النقطة: (لا لتحقيق العدالة حتي ولو أدى ذلك إلى فناء العالم). والمدرسة الواقعية تزني أن التعقل هي قمة البمو في السياسة.

5- كل صناع القرار السياسي يركزون خلف مصالحهم الوطنية، حيث مفهوم المصلحة هي التي تحمي الأمة من حماقة الأخلاق السياسي (حسب رأي مورجانتشو).

6- السياسي يفكر بمبدأ المصلحة كما يفكر الاقتصادي بمبدأ الفائدة والقانوني بمبدأ الأخلاق. ولذلك النظرية الواقعية تقبل نسبية مقاييس غير الفكر السياسي، ولكنها تعاملها علي أنها تابعة للمقاييس السياسية.

كينان (Kennan)⁽¹⁰⁾ أيضاً يري أن المصلحة الوطنية هي الدليل الموثوق به للسياسة الذكية. ولكن يري أنه يجب تبني مدخل الأخلاق عند تشكيل السياسة مع حراسة المصلحة الوطنية.

أما في الجانب الآخر يري مورجانتشو أنه لا بد من تجاهل الأخلاق تجاهلاً تاماً، وحمل المصلحة الوطنية مجردة من الأخلاق واعتبارها الدليل "الأوحد" دون غيره عند تشكيل "صناعة" أو فهم للعلاقات الدولية. عموماً العالمان كينان ومورجانتشو يعتبران القوة السياسية هي القاعدة الأساسية والهدف النهائي للعلاقات الدولية.

نقد النظرية الواقعية (Criticism of Realist Theory):

لقد نقّدت النظرية الواقعية نقداً شديداً في النقاط التالية:

1- النظرية تعاني من الغموض والتضارب مع الحقيقة لأنه لا يوجد هناك تعريف عالمي متفق عليه لمصطلح " القوة" فمثلاً مورجانتشو يري أن القوة هي عبارة عن علاقة نفسية بين الدول، ولكن العلاقات النفسية في حد ذاتها شيء مجهول وليس من الممكن قياسه ودراسته، والذي يزيد من التعقيد هو أن هذه العلاقة النفسية ليست بين دولتين وإنما بين أكثر من 180 دولة.

2- النظرية تفترض خطأ أن كل رجال الدولة يبحثون عن المصلحة الوطنية وفق مصطلح القوة. إذا كان هذا صحيحاً فهذا معناه أن الدول في صراع مستمر مع بعضها البعض، وبالتالي لا يوجد اتصال منظم فيما بينها، ومن ثم لا علاقات بين الدول. ولكن في الواقع، للتعامل المتبادل دور مؤثر في مواصلة العلاقات الدولية.

3- النظرية تفترض خطأ أن القوة هو أهم هدف تبحث عنه الدولة، ولكن في الحقيقة هناك اعتبارات أخرى تأثر بشدة في تصرفات وسلوك الدول مثل الثروة والثقافة والأمن والحماية وترقية الأيديولوجية.

4- من أخطأ النظرية، أنها تري أن الدولة وحدة جامدة والقوة هي العامل الدائم المؤثر. هذا الكلام يتناقض مع الحقيقة المعروفة أن للدولة في تغير مستمر من زمن إلى آخر.

5- دايك (Dyke) نقد النظرية بشدة وقال: إذا كانت القوة هي الهدف النهائي والمقصود فإن السياسة تكون مثل اللعبة وهدفها الجري مع التيار، وتكون لعبة دموية أكثر من البيسبول والنتيجة النهائية تكون بدون مغزى أخلاقي. وانتصار أحد الأطراف سوف يعقبه قريباً انتصار الطرف الآخر، وتكون الحياة في صراع بلا معنى ولا ينتهي أبداً، وكل منتصر يفرض آراءه وهكذا.

6- من الأخطأ المحسوبة علي مورجانشو، أنه يري أن المصلحة الوطنية لها أخلاقها الخاصة وتكون حسنة في فترة الإكتران عند ما يكون تحقيق الأهداف الوطنية ممكن. ولكن في الظروف الراهنة والتي فيها أأم مختلفة

علي استعداد للقضاء علي أمم أخرى، من الخطأ إفتراض أن المصلحة الوطنية تحمل أخلاقها الخاصة (أي لا توجد أخلاق بالمرة).

7- النظرية تفترض أنه لا توجد علاقة أو نشاط دون أن تكون لها صلة بالقوة. ولكن في الحقيقة أن علاقات سياسية ونشاطات لا تتخل فيها القوة، مثل الأحداث الرياضية العالمية، وإنقال الكتب والأشياء المقروءة وانتقال الخطابات الخاصة والتغرافات والفاكسات وأخيراً البريد الإلكتروني والإنترنت... الخ لهو دليل على وجود هذه العلاقات.

وهذه الأشياء لا تعتبر نشاطات سياسية، ولم يقترح مورجانشيو أي مقياس لفصل النشاطات السياسية من النشاطات غير السياسية.

8- مورجانشيو يري أن السياسي يفكر بمبدأ المصلحة كما يفكر الاقتصادي بمبدأ الفائدة، أو القانوني بمبدأ الأخلاق، ولكنه غير واضح فني طبيعته الذاتية (Nature of Autonomy).

ولذلك إفتراض أن السياسي الواقعي عليه أن يتعامل مع مجموعة من التغيرات، وقد ذكر في كتابه دوايمة السياسة (Dilemmas of Politics) أن السياسة يجب أن تلعب دوراً جوهرياً في التكامل العام. أي بمعنى آخر أن السياسة يجب أن تختص بكل المتغيرات التي تتعامل بها التخصصات الأخرى، وهذا في النهاية يؤدي إلى اللبس. بغض النظر عن هذا النقد الذي وجه للنظرية الواقعية فإن هناك فوائد لا يمكن تجاهلها وهي:

1- لها إهتمام ودعم من قبل خبراء التاريخ.

2- النظرية إستقرت العلماء لكي يخرجوا نظرياتهم الخاصة.

3- العلماء الذين تعرضوا للنظرية بالنقد أبدوا ميولاً للإعتماد علي منظورها، وهذا في حد ذاته دعم للنظرية.

ب- المدخل المثالي (The Idealist Approach):

من ميزات المدخل التقليدي خيالية المدخل المثالي. إن المدخل المثالي يعتبر القوة السياسية مرحلة من مراحل التاريخ التي مضت، كما يوضح صورة مستقبل المجتمع الدولي مبني علي أساس أن النظام العالمي أعيد تشكيله، وخالي من هيمنة القوة السياسية، وخالي من اللاخلاقية وكذلك خالي من العنف. إنه يهدف إلى إخراج عالم جديد باستخدام التعليم، وتفعيل المنظمة الدولية، وهذه النظرية قديمة، ووجدت صدىً عند إعلان الحرب الأمريكية من أجل التحرر في عام 1776م، والثورة الفرنسية في عام 1789م⁽¹¹⁾. أهم الكتاب أو المنظرين في هذا المدخل هم كوندوركت (Condorcet)، ورسو (Rousseau) وكونت (kant)، وودرو ولسن (Woodrow Wilson).

لقد كتب كوندوركت⁽¹²⁾ أساسيات المثالية للعلاقات الدولية في عام 1790م، وأوضح تصوراً للنظام العالمي خالياً من الحرب وعدم المساواة والإستبداد، وهذا النظام العالمي (الجديد الذي تخيله كوندوركت) أهم علامة مميزة له هو تقدم ملحوظ في رفاهية الإنسان نجم من استخدام التعليم والعلم. وقد قال كل من روسو، وكنت أقوال مشابهة لكوندوركت في هذا الشأن، أما الرئيس الأمريكي ولسون فقد مزج نقاطه الأربعة عشر مع بنود اتفاقية باريس⁽¹³⁾ (Versailles).

كما تقدم فإن الكتاب اللذين سبق ذكرهم تخيلوا نظام للعالم خال من استخدام القوة السياسية والممارسة غير الأخلاقية في السياسة الدولية وعدم استخدام العنف.

إن النظرية تفترض أن مصالح المجموعات المختلفة أو الدول المختلفة يمكن جمعها في بوتقة واحدة وهي البوتقة التي تجمع فيها مصالح الإنسانية جمعاء.

أهم العوائق التي تواجه هذه النظرية:

- 1- مثل هذا النظام يمكن أن يظهر للوجود فقط في حالة أن المجتمع الدولي يتبع المبادئ الأخلاقية في العلاقات المتبادلة بين الدول، بدلاً من استخدام القوة. وهذا الشرط غير ممكن عند التطبيق.
- 2- لا يزال مثل هذا النظام إلى الواقع لابد من القضاء المبرم على النظم الشمولية بأي وسيلة واستبدالها بالديمقراطية (الليبرالية).
- 3- النقطة الثالثة المهمة هو إنشاء حكومة عالمية.

النقد الموجه للنظرية المثالية:

النقد الأساسي الموجه لهذه النظرية في أنها بعيدة عن الواقعية. أن الأمم دائماً لا تسلك السلوك المطلوب منها كما تريد النظرية، ونتيجة لذلك فإن الواقعية في العلاقات الدولية تبدو أنها أقرب للحقيقة. إن الالتزام الجامد بالمثالية يقود إلى الإحباط، ونتيجة للخل الواضح في النظرية المثالية، ظهر هناك اتجاه وسط بين النظريتين، سمي بالمدرسة الانتقائية أو الإصطفائية (Eclecticism)، وهذه المدرسة جمعت بين تشاؤم المدرسة الواقعية (Pessimism of Realism) وبين تفاؤلية المدرسة المثالية (Optimism of Idealism).

وفقاً لكونسي رايت⁽¹⁴⁾ فإن المصطلحين الواقعية (Realism) والمثالية (Idealism) غامضتين، وفي أحسن الأحوال يمكن استخدامها للتفريق بين السياسات القصيرة المدى (الواقعية) والسياسات البعيدة المدى (المثالية)، وفي الحقيقة لا توجد أي من النظريتين صحيحة كلياً ولكن في كل واحدة منهن هناك ميزات وعيوب. ولذلك صناع القرار في العلاقات الدولية لا بد لهم من مزج النظريتين كما رأي أهل المدرسة الإصطفائية أو الإنتقائية (Eclecticism School) خاصة كار (E.H.Carr)⁽¹⁵⁾.

الجدل بين التقليديين والسلوكيين (The Classical - Behaviorists Controversy)

في الستينات من هذا القرن بدأ الجدل أو النزاع بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة العلمية أو السلوكية، وتركز الجدل حول منهج أو طريقة دراسة العلاقات الدولية.

الكلاسيكيون أو التقليديون اعتبروا أن المنهج العلمي (أو السلوكي) لدراسة العلاقات الدولية غير مرغوب فيه. وبدأ هذا النزاع عندما اصدر هدلي بل (Hedley Bull)⁽¹⁹⁾ مقالاً له (وهو من المدرسة التقليدية) وكان ذلك في عام 1966م. لاحقاً نشر عدد من علماء المدرسة التقليدية دراسات لهم في العلاقات الدولية مبنية على المنهج الكلاسيكي، منهم كار (E.H.Carr)، والفرد زامرين. (Alfred Zimern)، وجورجا سوارنبرج (George Schwarz enlengen) وهانس مورجانثو (hansJ. Morgenthau)، ومارتن رايت (Martin Wright)، وريموند ارون (Reymond Aron). ولكن هدلي بل (Hedley Bull) هو الوحيد الذي طرح مسألة مزاي ومساوئ المدخل التقليدي والمدخل السلوكي تحت عنوانين هما: (المنهج وموضوع الدراسة)⁽¹⁷⁾.

رأى التقليديين في المنهج السلوكي (In Defence of Classical Approach):

يري هدلي بل (Hedley Bull) أن المنهج السلوكي (العلمي) ليس مناسباً لدراسة العلاقات الدولية للأسباب الآتية:

1- إن طبيعة موضوع دراسة العلاقات الدولية من المواضيع التي لا يمكن اختبارها فقط بمساعدة الأدوات العلمية الحديثة، لأن التي تهتم بها العلاقات الدولية متعلقة أساساً بموضوع الأخلاق.

2- وهكذا فإن علماء المنهج العلمي لم يدخلوا في المسألة الأساسية، وهكذا لم يكن باستطاعتهم الإسهام بفعالية لتطوير نظرياً العلاقات الدولية.

3- ليس من السهل قبول حجة المنظرين العلميين (السلوكيين) بأن دراستهم حتى الآن في طور البداية، وأنه عندما يصلوا إلى طور النضج يستطيعوا أن يتحملوا (دراسة) مواضيع عامة وشاملة و تعتمد علي الأسس العلمية.

4- المنظرون السلوكيون (العلميون) ألحقوا الضرر والأذى واساؤوا لنظرية العلاقات الدولية وذلك بإبخالهم لما يسمى منهج النماذج (Method of Models).

5- أنصار المدرسة السلوكية عظموا المنهج العلمي لدرجة جعلوا منه صنم و(سبر).

6- هدلي بل يواصل في نقده للمدرسة السلوكية ويدافع عن المدرسة التقليدية فيقول: هناك حاجة ماسة للثبات في نظرية العلاقات الدولية ولا بد لهذه النظرية من أن تغطي كل جوانب (موضوع الدراسة) وليس الثبات في مجال حقائق محددة والمعلومات فقط كما تصور السلوكيون.

7- ويضيف هــلي، أن هؤلاء السلوكيون بمنهجهم هذا قطعوا صلـتهم بالتاريخ والفلسفة، رغم أن الفلسفة فيها وسيلة النقد الذاتي.

وأخيراً ختم هــلي رأيه في السلوكيين بأن تفكيرهم هذا لا يحتاج فقط لحسن التحقيق لحالة التاريخ المعاصر والذي نجمت عنه الأوضاع الراهنة في العالم، بل يحتاج أيضاً لمنهج نقد لفرضياتهم علي الأساس الذي أجروا به الدراسات في العلاقات الدولية.

رأى السلوكيين في المنهج التقليدي (In Defence of Scientific theory)

بعد الهجوم الذي تعرض له المنهج العلمي (السلوكي) من قبل التقليديين، هب نفر من العلماء المؤيدين للمدرسة السلوكية للدفاع عن منهجهم، ولكن أشد المدافعين كان مورتن كابلان (Morton Kaplan)⁽¹⁸⁾، وقدم حججاً وأدلة فضل فيها المنهج العلمي علي المنهج التقليدي ومن هذه الحجج:

1- قال: في رأى التقليديين أن غرض الإنسان يمكن أن يفهم بمناهج أخرى غير المناهج العلمية وهذا رأى غير سليم. لأن هذه الفرضية العلمية (غرض الإنسان متعلق بالدوافع أكثر من ما هو متعلق بالتحقق). وقال أن الدوافع يمكن تأكيدها بالملاحظة الدقيقة وتحليل طريقة سلوك المواطنين.

2- أخذ التقليديون علي السلوكيين: أنهم غالباً ما يخطئون نماذجهم للواقعية. أما السلوكيون فردوا بأن مثل هذا الخطأ دائماً يرتكب في أي نشاط مثل ما وقع فيه، النفسيون، والاجتماعيون، والاثروبيلوجيون.

3- مورتن كابلان أيضاً رفض الاتهام القائل بأن المدرسة السلوكية (العلمية) تستثني الفلسفة في تحليلها. وقال إن هناك أسئلة كثيرة فلسفية، تهتم بها

نظرية النظم (System theory) وهي في الأصل فرع من المنهج العلمي (السلوكي).

4- المدخل العلمي مبني علي فرضية مسبقة وبسيطة، وهي أن العلاقات الدولية نشاط اجتماعي مثل كل النشاطات الاجتماعية الأخرى، حيث أنها تهتم بالناس، ولذلك يمكن تحليلها وشرح سلوك الناس، حسب إنعكاس هذا السلوك في نشاطاتهم في ميدان العلاقات الدولية.

5- التقليديون يرون أن النظرية العامة للسلوك الإنساني التي تبناها السلوكيون لا يمكن تصورها أو تصديقها، حيث إن النظرية تسلم بأن إخراج نظرية في المجال الضيق للعلاقات الدولية ليس ممكناً، وهكذا فإن المدرستين في حالة مناظرة مستمرة حول النقطتين:

أ - موضوع الدراسة (Subject Matter).

ب- ومنهج الدراسة (Methode of The Study) .

العلميون أو السلوكيون ركزوا علي جمع كل الحقائق ذات الصلة، وعلي أساس هذه الحقائق وصلوا إلى الخلاصة كما نطقت بها الحقائق. أما التقليديون فيرون أن الحقائق ليست في كل الأحوال تنطق من نفسها بالنتائج، وعلي العالم أن يشرحها ويعطيها المعنى الحقيقي، وفي هذا الشأن، الأمر يعتمد علي النظرية الفردية الداخلية، كما أن الحكمة ضرورية خاصة في المواضيع التي تعتمد علي القانون والتاريخ والفلسفة. ولذلك في الحكم بالنسبة للتقليديين مهم، أما بالنسبة للسلوكيون فهو غير ذلك. السلوكيين يركزون علي وجهة النظر التي تقول أن البحث الحقيقي ممكن من خلال تحليل الحقائق دون تدخل الأهواء الشخصية للباحثين (مثل هو يجب هذا ويكره هذا).

الخلاصة (Conclusion):

في الوقت الحاضر معظم العلماء يرون أن المداخل التقليدية والعلمية يمكن استخدامها لإعطاء نتائج مفيدة عند دراسة العلاقات الدولية. ويقول ديفيد سنجر (Devid Singer) في هذا الشأن: (أن العلم ليس هو شيء بديل للحكمة، ولكن التخيل والدقة مطلوبين ولا يمكن استخدام أحدهما وإهمال الآخر، ولابد من الاستعانة بالتاريخ والقانون والفلسفة عند دراسة العلاقات الدولية، كما يجب عدم إهمال دور القوة، وكذلك مغزى الدبلوماسية)⁽¹⁹⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغييرات مهمة جعلت النظر لعملية الدراسة من زوايا مختلفة أمر ضروري، ومن أهم هذه التغييرات:

- 1- التدخل العلمي عانى من توالي المناهج التي يمكن الاعتماد عليها، وقال أنصار هذه المدرسة أن المنهج هو الذي يحدد طبيعة (موضوع الدراسة Subject Matter)، وليس موضوع الدراسة هو الذي يحدد المنهج.
- 2- وبالتالي رأي أهل هذه المدرسة أن حل المشكلة (أي موضوع دراسة العلاقات الدولية) تكمن في التزام المنهج السليم والتقنية السليمة.
- 3- هناك مدرسة ثالثة ظهرت للوجود توفق بين المنهج العلمي والمنهج التقليدي روادها أيضاً انقسموا إلى فئتين:

- (i) الفئة الأولى بقيادة مايكل هاس (Michael Hass) وسمي نظريته ببناء الجسر (The Bridge Building)⁽²⁰⁾.
- (ii) أما الفئة الثانية بقيادة روبرت نورث (Robert North)⁽²¹⁾ وسمي نظريته حالة الجمع (Pluralistic Popture)، ولكن للفكرة واحدة،

حيث تري هاتان المدرستان أن المدخل العلمي والمدخل التقليدي ذاتا فوائد في دراسة العلاقات الدولية.

أنواع المدارس العلمية:

1- نظرية النظم (The System Theory) :

نظرية النظم نتيجة طبيعية للنزعة السلوكية في العلوم الاجتماعي، إنها نجمت من تلهف العلماء الجدد للعلوم الاجتماعية لكي ينتجوا جسم متكامل للمعرفة وذلك بدمج القوانين المختلفة للعلوم الاجتماعية.

هال وفاجون (Hall & Fagon) عرفا نظرية النظم بأنها: (مجموعة خيارات مخلوطة مع العلاقة بين الخواص أو المسببات)، أما كولون جيري (Colon Jary) فقال: (جمع أجزاء مختلفة مع تجمع مسببات متعددة)⁽²²⁾. إن نظرية النظم طبقت في عدة قوانين وأعطت معانٍ مختلفة وتعريفاتٍ مختلفة. النظرية العامة للنظم مبنية علي فرضية مفادها معالم محددة لعلاقات عامة لكل أنواع نظريات النظم.

في السنين الماضية جرت محاولات لدراسة العلاقات الدولية من زاوية تحليل النظم، والذين يؤيدون هذه المدرسة يرون أن المنهج العلمي (الدراسة العلاقات الدولية) يمكن تطبيقه فقط في حالة معالجة المادة ذات الصلة علي أساس (فعل النظام - System action). إن دراسة فعل أجزاء النظام السياسي يمكن أجراءه بتحليل أفعال الوحدات (أو العناصر) المشاركة في العملية السياسية.

والجدير ذكره هو أن النظام العالمي جاء إلى الوجود بظهور نظام الدولة الأوروبية الحديثة ذات السيادة. بالتأكيد قبل هذا النظام كانت الدولة موجودة في

العالم في مناطق مختلفة مثل اليونان وإيطاليا والصين ولكن لا يوجد نظام عالمي، وقد استخدم العلماء معاني مختلفة لمفهوم اليونان، وفي أماكن مختلفة. أولاً: النظام وصف بأنه الموزع للأدوار للممثلين في مسرح الأحداث الدوائية، ومن هنا نستطيع أن نقول نعت المصطلح بهذه الصفة يعني تجريده من أي قيمة نظرية (منهجية) أو كما يري جيمس رسون (James N. Rosenau)⁽²³⁾.

ثانياً: يرجع (النظام) لترتيب خاص فيه طبيعة الترتيب نفسه يعتبر أهم متغير في توضيح سلوك الدولة كما رأى كنت والتز، وكنت بلودني، وشارلس ماكلياند (Mc Clelland, Kenneth Walts, Kenneth Bouldiny, and Charles)⁽²⁴⁾.

ثالثاً: (نظرية النظم تستخدم علي أساس أنها تطبيق لأنواع من المداخل) (مناهج) لدراسة العلاقات الدولية. هذا النظام استخدم أداة للتحليل، وتحتصر التركيز في ترتيب أدوار الممثلين ومعالجة السلوك لكل منهم. وهذا يعني أنه لا معنى (النظرية النظم) منهجاً بدون الاتفاق علي فرضية مسبقة ومحددة.

نظرية النظم أو النظرية العامة للنظم، شرحت لأول مرة بواسطة ماك للاند (Charles McClelland) في عام 1955 م⁽²⁵⁾، بعد ذلك جرت محاولة لتطويرها بواسطة عدة علماء، ولكن أوضح عمل بعد ماكلياند كان إسهام مورتون كابلان (Morton Kapland)، الذي قال: (مدخل النظم هو المنهج الوحيد الذي يأمن تطوير علم السياسة). ولذا كان من الضروري دراسة نظرية مورتون كابلان بشئ من التفصيل.

نظرية النظم لمورتون كابلان⁽²⁶⁾:

يري كابلان أن العلاقات تتكون من شيئين: الأول النظام العالمي والثاني هو نظام الدولة القومية. ويضيف بأن الدولة هي الممثل الرئيسي في مسرح السياسة الدولية، وأن دور الدولة يتغير بتغير النظام العالمي. لقد عالج كابلان ست نماذج رئيسية للنظام العالمي هذه النماذج الستة هي:

1- نظام توازن القوي (The Balance of Power System) هذا النظام (كما سبق ذكره) ساد أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان يمثل نوع من توازن القوي السياسية مفضلة من قبل أمة ما (بريطانيا) في زمن ما (القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين). وهي تعني كذلك توزيع القوي بين الشعوب المختلفة وذلك لمنع شعب ما (بين هذه الشعوب) من فرض سيطرتها على الآخرين. هذه النظرية (أي نظرية توازن القوي) لها ستة قواعد مهمة هي:

- (i) أي دولة يمكن أن تزيد من قوتها دون اللجوء إلى الحرب (أي من خلال المفاوضات).
- (ii) الهدف الأساسي لكل دولة هو حماية مصالحها الوطنية، حتى ولو أدى ذلك إلى المغامرة بالدخول في حرب.
- (iii) يجب عدم القضاء على الممثل الرئيسي في مسرح السياسة الدولية (الدولة).
- (iv) الدولة (ممثل يجب عليها السعي لمنع الآخرين من تشكيل تحالف يؤدي إلى زعزعة النظام العالمي).
- (v) الدول عليها أن تمنع الآخرين من توقيع تعهد مخالف للمبادئ فوق القومية (Supranational Principles) أي مبادئ النظام العالمي.
- (vi) الدول (الممثلين) المهزومة في الحروب خاصة مثل الحرب العالمية الأولى والثانية وحرب الخليج الثانية، يجب السماح لها بالدخول في النظام العالمي مرة أخرى.

2. النظام القطبي الثنائي الرخو (The loose Bipolar System):

توازن القوي يمكن أن يحول نفسه إلى نظام ثنائي جر، في هذا النظام ينقسم العالم إلى مجموعتين (مثل وارسو والناطو). كل مجموعة لها دولة قاعدة، كما أنه يوجد ممثل عالمي هو الأمم المتحدة، وكذلك مجموعة أخرى هي الدول

غير المنحازة، وكل هذه المجموعات لها دور متميز في مسرح العلاقات الدولية، ولكن قوانين هذا النظام لا يناسب كل الممثلين (المجموعات). هذا النظام القطبي الثنائي الحر مسئول عن عدم الإستقرار في مسرح الأحداث الدولية، لأن الممثل العالمي (The Universal actor) وهو الأمم المتحدة نادراً ما يكون فعالاً في رسم القرارات الدولية.

3- النظام القطبي الثنائي المحكم (The Tight Bipolar System):

النظام القطبي الثنائي الحر يمكن أيضاً أن يتحول إلى نظام قطبي ثنائي محكم، أو إلى عدد من النظم الأخرى. في هذا النظام، الدول غير المنحازة لا تظهر، وإذا ظهرت لا يكون لها دور ذات أهمية، وكذلك الممثل العالمي (The universal actor) لا يكون له دور فعال.

4- النظام الدولي العالمي (The Universal International System):

هذا النظام يدعو إلى تشكيل حكومة عالمية (فدرالية النسق)، هذا النظام يمكن تحقيقه عندما تتحول الأمم المتحدة إلى منظمة قوية تستطيع أن تمنع الحرب وترعى سلاماً دائماً (Perpetual peace)، مع إسناد الحكم الذاتي للدولة القومية.

5- النظام العالمي الهرمي (The Hierarchical International System):

هذا نموذج خيالي يمكن أن يتحقق عندما ينصهر كل الممثلين الوطنيين في الممثل العالمي (Universal Actor national Actors in to الأمم المتحدة) أي يصبح العالم كله دولة موحدة. بينما في النظام الدولي العالمي تكون هناك دولة واحدة ولكنها مركبة أي يصبح العالم كله دولة إتحادية.

6- نظام وحدة الفيتو (The unit Veto system):

جوهر هذا النظام ينحصر في أن كل الدول تكون لها المقدرة علي تدمير الآخرين، ويبقي هذا النظام مترناً فقط في حالة أن تكون كل الدول مستعدة لمقاومة التهديد وعلي استعداد للإنتقام في حالة الهجوم عليها.

خلاصة (Conclusion):

هكذا فإن لنظرية مورتون كابلان علاقة بالنظام العالمي المعاصر ولكنه تعرض لنقدٍ عنيف من قبل أنصار المدرسة التقليدية في النقاط التالية:

أولاً: النظامين الأولين لكابلان يتبعان للواقعية، أما نظامه الثالث فيقل إمكانية حدوثه نتيجةً للإتجاه العام للعالمي نحو الإتران وعدم الإتحياز وعدم الذوبان في القطبية الثنائية. أما نظامه الرابع فهو نظام بدأ يتشكل وينمو دون تدخل وهو محق في هذا. وأما النظام الخامس فيصعب حدوثه إن لم يكن مستحيلًا. أما النظام المشكوك بشدة في حدوثه فهو نظامه السادس خاصةً في ظروف بدأت تقوي فيه إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treaty).

لقد أهمل كابلان مناقشة ميكانيكية القوي التي تحدد سلوك الأمم، وهذا واحد من إخفاقاته الرئيسية، لأن دراسة العلاقات الدولية وفق النظام العالمي هي دراسة سلوك الدولة كواحدة من الوحدات التي لها دور في مسرح أحداث السياسة الدولية.

بلا شك فإن كابلان جذب إنتباه الإنسانية نحو مفهوم المصالح الوطنية والتي لا يمكن فصلها عن القيم الوطنية الجوهرية، ولكنه أهمل أن يرد على السؤال الذي يقول: كيف يمكن تشكيل القيم الوطنية الجوهرية داخل المصالح الوطنية؟ وكيف يؤثر ذلك في السلوك الإجمالي للدولة؟، كما أنه أغفل حقيقة أن مفهوم المصلحة الوطنية قد حدث له تغيير. إن السيطرة على النظام العالمي وتسخيرها لخدمة السلام العالمي يتطلب معرفة للوسائل التي يتغير بها النظام العالمي.

II مدخل صناعة القرار (The Decision making Approach):

نظرية أخرى مهمة أبتكرت لدراسة العلاقات الدولية، والتي حدث لها تطور ملحوظ خلال العقود القليلة الماضية، هي نظرية أو مدخل صناعة القرار (The Decision Making Approach) هذا المدخل أصبح مرتبطاً بأسماء

معينة مثل ريتشارد سايندار (H.W.Bruck Richard C)، وبورتون اسبين (Borton Spain)، هؤلاء الكتاب حاولوا توفير شرح نظري لمنوك الممثلين (أو الفاعلين) في مسرح العلاقات الدولية. وعلي أساس تحليل صناعة القرار حاولوا إيجاد تفسير لماذا وكيف يتصرف الممثلين هكذا؟ (والمقصود بالممثلين هنا الأشخاص وليس الدول كما في نظرية النظم). إن (صناعة القرار) هي عملية أو إجراء كرد فعل لنشاطات مراحل محددة لمشكلة ما، سواء كانت بحث عن معلومات، أو تحديد للخيارات.

هدف مدخل صناعة القرار هو تحديد إطار عملي لمفهزم يمكن أن يساعد الإنسان في إعادة بناء الوضع كما تم تحديده بصناع للقرار، وهكذا فإن الحقائق والمعطيات (Data) للدراسة لا بد من اختيارها علي أساس ما هو الشيء الذي يساعد في تفسير سلوك صناع القرار، وهذا الشيء (الذي يساعد في تفسير سلوك صناع القرار) هو المحددات الداخلية والخارجية، والمحددات الداخلية تشمل السياسات الداخلية، والرأي العام، أما المحددات الخارجية فتشمل كل المواضيع ذات الصلة التي تخص كل الأحوال في النظام العالمي، الموجود في زمن محدد. بمعنى آخر كل العوامل التي تلي حدود الدولة، وقرارات الدول الأخرى، وطبيعة مجتمعاتهم، ولكن هناك اختلافات بين المنظرين لهذا المدخل في مواضيع كثيرة منها:

1- كيف يأنثر المناخ المحيط بصناع القرار في تشكيل للقرار، حيث أن للمناخ أنثران: الأول يمكن لصناع القرار رؤيته، أما الآخر بعيد عن توقعاتهم (beyond their perception or estimation)

2- النقطة الثانية تم شرحها بواسطة هارولد اسبروت (Harold Sprout) ومارجريت اسبروت (Margart Sprout)، لقد قالوا أن صناعة القرار هو: (عملية تتجم عن انتقاء اجتماعي لإختيار يهدف إلى تحقيق أمنية وطنية كما تخيله صناع القرار)، أما الأثر الثاني فيشمل العامل الشخصي، وهذه

المدرسة ترى ضرورة دراسة السلوك الشخصي لصناع القرار، ومن الذين ركزوا على هذه النقطة هما الاسكندر جورج (Alckander George) وجولييتي جورج (Juliette George)، وضربوا مثال لذلك بدور شخصية الرئيس الأمريكي ولسون (Wilson) خلال فترة رئاسته في تحديد المعالم البارزة للعلاقات الدولية.

3- أما النقطة الثالثة فهي متعلقة بالذين يشاركون فعلياً في صناعة القرار، وأوضح أنصار هذه المدرسة خمسة عناصر تؤثر في صناع القرار، هذه العناصر هي: الرأي العام، جماعات المصالح، ووسائل الاتصال الجماهيري، ووكالات (مؤسسات) محددة في الجهاز التنفيذي، ولجان محددة في الجهاز التشريعي.

ومن ما تقدم يمكن القول بأن الفكرة الأساسية لنظرية (صناعة القرار) هي: أن العلاقات الدولية يجب أخذها على أنها تفاعل للسياسات الخارجية للدول، ولفهم التفاعلات فإن الوسيلة الوحيدة الفعالة هي دراسة سلوك صناع القرار.

مأخذ على نظرية صناعة القرار: (Defects of The Theory of Decision Making) هذه النظرية تعاني من نقاط ضعف كثيرة منها:

1- هذه النظرية تجريبية أكثر من اللازم، إذ تعتمد كثيراً على التجربة العلمية مع عدم أي اعتبار للعلم والنظريات، أي الاعتماد على الملاحظة والاختبار فقط. إنها تهمل كل المعايير، والقيم والمبادئ العليا التي تؤثر على العلاقات الدولية، فالواقع يقول أن المبادئ الدينية التي يعتنقها صانعو السياسة الخارجية تؤثر فيهم، وبالتالي تؤثر هذه المبادئ في تشكيل السياسة الخارجية ومثال لذلك المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية.

- 2- النظرية مبنية علي أساس مبدأ عدم التحديد، وعدم إعطاء اعتبار لبعض المؤثرات مثل الوضع الراهن، والمناخ (السياسي) والسلوك والمزاج الشخصي لصانع القرار. كل هذه الأشياء تؤثر في صناعة القرار.
- 3- النظرية تحدثت عن نموذج مركزية الدولة (State Centric) للعلاقات الدولية ولم تضع في الحسبان صورة شاملة للعلاقات الدولية. إن النظرية حاولت فقط أن تثبت أن صناع القرار يميلون إلى جعل للمعلومات الواردة لهم تناسب نظرياتهم وتخييلاتهم. بلا شك إن النظرية تحتاج لإعادة صياغة لكي تقدم مفهوم مفيد.
- 4- النظرية تركز علي دوافع وسلوك صناع القرار وتهمل العوامل الأخرى التي تأثر في العلاقات الدولية.
- 5- النظرية تهمل طبيعة هدف التنمية الدولية، حيث أنها لم تعطي مقياس لشرح القوة السياسية أو توصف قوانين السلوك الدولي.

إيجابيات النظرية:

النظرية أوضحت كيف ولماذا تتصرف الدولة في العلاقات الدولية، وطالما أن المنهج المباشر لجمع المعرفة حول العلاقات الدولية غير متوافر، فإن التركيز علي دراسة سلوك صناع القرار أمر جائز، إن المعرفة التي تم الحصول عليها بالقوانين المختلفة مثل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية يمكن استخدامها، ويمكن أن تعطي نتائج إيجابية في دراسة العلاقات الدولية فقط باستخدام نظرية صناعة القرار (decision making approach). وهكذا من الخطأ وصف للنظرية كلها بأنها ليست ذات فائدة في دراسة العلاقات الدولية، إنها تساعد في الدراسة المقارنة للسياسات الخارجية المختلفة، إن نظرية صناعة القرار أداة تحليل جيدة للسياسة الخارجية.

هوامش الفصل السادس

- 1- الدكتور إبراهيم البشير عثمان العلاقات المعاصرة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1990م، ص 13 .
- 2- نفس المصدر، ص 14 .
- 3- نفس المصدر، ص 15 .
- 4- In the work cited = Opero citato Hans Morgenthau - Op Cit,P.27
- 5- Vernon Van Dyke, International Relations; deep and Deep publication new Delhi 1990;pp.33-74.
- 6- Hedley Bull " International Theory, The case for a classical approach, World politics, April, 1966,p.361,
- 7- Ibid,P.362.
- 8- Op.Cit.= opero Citato = In the work cited. PP.61-81 parkash Chander and Premerora.
- 9- Ibid.P.75
- 10- Quitedout Ibid.pp.65-66
- 11- Quoted out hans J. morganthau- Op. Cit. PP .66-67.
- 12- Vernon Van Dyke= Op.cite. pp.53-74.
- 13- Quoted out in K.J. holsti. International Politics; A Fram work for Analysis; P.g
- 14- Quoted out in Stantley Hoffman. Contemporary theory in International Relations, P.g
- 15- Quoted out in Ibid, PP.44-53
- 16- E. H.carr; Twenty Years Crisis; P.93

- 17- Hedley Bill ;op.cite;PP 232-234 (Opere citato = In work cited).
- 18- Mortan Kaplan, The New Great debate,. Traditionalism V. Science in International Relations. pp.68-76.
- 19- Devid Singer; International Theory: The Case for a Classical Approach in World Politics April1966;pp 361-367
- 20- Michael Hass ; The Fate of Nations ; The Search For National Security in Press; Cambridge 1986;pp.73-81
- 21- Robert North; International Relational Since 1900; S.Chand &Company Ltd.new Delhi1980 pp.73-81.
- 22- Hall & Fagon ' The International System Theory; Hamper and Row Publishers; New York 1980 pp.87-89
- 23- James N. Rosenau; International Polities And Foreign Policy;pp.179-80.
- 24- Charles A. Mclelland; Theory and The International System' p.90
- 25- Ibid: .PP.95 – 104.
- 26- Morton kaplan ' Systems Theory, Op. cit, pp.80 – 98.

الفصل السابع

السياسية الخارجية والعلاقات الدولية

-معنى السياسة الخارجية وأهدافها ومحدداتها.

-وسائل تنفيذ السياسة الخارجية والتقنيات المستخدمة

لتنفيذ ذلك.

الفصل السابع

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

The Foreign Policy & Internations Relations

سياسة الدولة الخارجية هو تعبير عن جوهر مشاكلها الدفاعية.

(A nation's foreign policy is the core of its defence problem) في الوقت الحاضر لا تستطيع أي دولة أن تحقق الإنعزال التام والغياب من مسرح الأحداث الدولية، وطالما لا بد لها من الدخول في أحداث السياسة الدولية، فيستحسن أن يكون هذا الدخول منظم ومؤسس علي بعض المبادئ بكماسة وفطنة لأن هذه المبادئ تتعكس علي سياستها الخارجية. إن أهمية السياسة الخارجية شرح من قبل عدد من العلماء وبطرق مختلفة، فوفقاً لبينفورد ولنكولن (bedlford & lincoln)⁽¹⁾ : إن الدولة التي ليست لها سياسة خارجية محددة كالسفينة التي ليست لهادفة والتي تتجرف بلا هدف ولا إتجاه، تحركها الرياح والتيارات كيف شاعت. أما بروفيسر تايلور (prof. Taylor) فيقول طالما هناك سياسة خارجية للدولة، فهناك سيادة للدولة.

معني السياسة الخارجية (meaning of Foreign policy):

يعرف جوزف فرانكول (Prof. Joseph Frankel) السياسة الخارجية بأنها: (مجموعة معاملات الدولة مع العالم الخارجي، وهذا لا يعنني مجموعة الوثائق الرسمية فقط، إنها تحوي كذلك القرارات وللتضريقات مع الدول الأخرى)⁽²⁾، وهناك محاولات كثيرة لعدة علماء لشرح مصطلح السياسة

الخارجية كلها مفادها أن السياسة الخارجية تعني كل ما يتعلق بسلوك الدولة تجاه الدول الأخرى.

أهداف السياسة الخارجية (Objectives of The Foreign Policy):

الأهداف الرئيسية للدولة التي تسعى لتحقيقها عبر سياستها الخارجية

هي:

- 1- تسعى السياسة الخارجية لحماية الرقعة الجغرافية للدولة وحماية مصالح المواطنين داخل وخارج الدولة، وغالباً ما تنتهج الدول سياسة الأمر الواقع في ذلك، أما إذا انتهجت سياسة إنقائية تكون قد زعزعت الوضع السراهن لأن ذلك يثير شكوك الدول المكونة للمجتمع الدولي.
- 2- رعاية الروابط مع الدول الأخرى وتصنيفها، وذلك بتحديد الدول التي سوف تنتهج معها سياسة صراع، والدول التي تنتهج معها سياسة التعاون بغرض تنمية مصالحها الوطنية.
- 3- تطوير ورعاية المصالح الوطنية، وحفظ الأمن القومي.
- 4- رعاية المصالح الإقتصادية للبلد، ووضع الخلافات الأيديولوجية جانباً ما أمكن ذلك (الصين - الولايات المتحدة وخاصة زيارة نكسون للصين).
- 5- تعزيز نفوذ الدولة إما بتوسيع دائرة نفوذها أو تحجيم دائرة نفوذ الدول الأخرى المنافسة لها (حيث أن السياسات الخارجية للقوي العظمي تسأثرت بهذه الإتجاهات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية).

محددات السياسة الخارجية:

Determinants of Foreign Policy (Factors Influencing Foreign Policy)

السياسة الخارجية للدولة تتأثر بعدة عوامل ومن الصعب حصرها كلها، ولكن برونلي (Broadly) قسمها إلى فئتين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

تقويم العوامل الداخلية (Internal Factors):

1- المساحة والسكان: الدولة التي تشغل مساحة صغيرة ولها عدد قليل من السكان مقارنة بالمجتمع الدولي، لا يتوقع منها أن تلعب دوراً فعالاً في مسرح العلاقات الدولية. بينما الدول ذات المساحة الكبيرة وعدد سكانها كبير فهي على استعداد أكبر لأداء دور أكثر فعالية في الشؤون الدولية، ولكن رغم كل هذا هناك دول صغيرة الحجم غنية بالمصادر لها دور فاعل بل أكثر فعالية في الشؤون الدولية.

2- العوامل الجغرافية (Geography): إن جغرافية الدول تشمل الموقع والمناخ والتضاريس والحجم بالإضافة إلى المصادر الطبيعية، وكل هذه العوامل مجتمعة تحدد الإكتفاء الذاتي للدولة من عدمه، كما أن عامل توافر الساحل والإنتفاع علي العالم عبر البحر عامل مهم. وهناك شيء لا يمكن إغفاله، وهو قرب الدولة من دولة عظمي يقلل من فرص استقلال القرار في سياستها الخارجية.

3- الثقافة والتاريخ (Culture and history): كل ما كان للتاريخ مشترك أو موحد لكل القوميات المكونة للدولة، كل ما مكن ذلك من صناعة سياسة خارجية متوازنة وقوية، وما ينطبق علي التاريخ ينطبق علي الثقافة. وهذه الفعالية في السياسة الخارجية تتبع من الدعم الشعبي للدولة للأسباب

المذكورة (التاريخ والثقافة المشتركة)، لأنهم يحملون نفس القيم والذكريات. ومن الناحية الأخرى الدولة المكونة من الأمم أو الشعوب المختلفة الثقافات والتاريخ يصعب عليها إنتهاج سياسة خارجية فعالة، وهذا وفقاً لرأي بروفيسور جيمس روسنيو (Prof. James N. Rosenau)⁽³⁾.

4- التنمية الاقتصادية (Economic Development): التنمية الاقتصادية

التي حققتها الدولة لها أثر قوى على سياستها الخارجية، والجدير ذكره هنا هو أن الدولة التي حققت تنمية صناعية تعد من الدول التي حققت تنمية اقتصادية، لأن الدولة الصناعية يتوقع أن تكون لها معدل عالى للدخل القومى (Higher Gross Indugtrail Product GNP)، وبالتالي يمكنها أن توفر أموال لأغراض برامج المساعدات الاقتصادية، أو التعاون العسكرى، أو دبلوماسية نشطة، ومن ناحية أخرى الدولة المتخلفة صناعياً لا تستطيع أن تفعل أى من هذه النشاطات.

5- التقنية (Technology): ما قيل فى الصناعة يمكن سحبه على التقنية.

6- السعة الوطنية (National Capacity): تشمل النفاط الثلاث التي تقدمت

وهي الجهيزات العسكرية، + التطور التقنى + التنمية الاقتصادية".

7- التركيبة الاجتماعية (Social Structure): ويقصد به تلاحم الجبهة

الداخلية وعدم وجود مشاكل نتيجة لتوافر العدالة الاجتماعية، وعدم تعدد الأديان أو المذاهب الدينية.

8- المزاج العام للشعب (The Pubic Mood): هل الشعب إنعزالى أم يحب

التدخل فى شؤون الآخرين ويرحب بالغرباء.

9- نوع التنظيم السياسى (*Political Organization*): ينقسم إلى نظامين،

نظام رادكالى، وآخر ليبرالى: فى النظام الرادكالى يتخذ للقرار الخاص بالسياسة الخارجية بسرعة ويكون الشعب مغيباً فيها. أما فى النظام الليبرالى يتخذ القرار الخاص بالسياسة الخارجية ببطء، ويكون قريباً جداً من مزاج الشعب، ويوجد إحتمال كبير لتأجيل القرار نتيجة مخالفته لمزاج الشعب.

10- دور الصحافة (*Role Of The Press*): الصحافة تمكن الشعب من معرفة

مغزى تطور أحداث السياسة الخارجية سلباً وإيجاباً. كما أن للصحافة دور فى كسب الحكومة لتأييد الشعب لسياستها الخارجية أو رفضها، ولكن دور الصحافة مقيد بنوع النظام السياسى السائد، ونسبة التعليم فى الدولة ومن ثم درجة الوعي السياسى.

11- المسئولية السياسية (*Political Accountability*): طلبات المواطنين

وميولهم وخاصةً بالنسبة للجماعات (جماعات الضغط، وجماعات الأوراق، وجماعات المصلحة والأحزاب السياسية)، وهذا يظهر بوضوح فى النظم الليبرالية، أما فى النظم الرادكالية فغالباً لا يكون هناك إهتمام لرد فعل الرأى العام الناتج من القرار السياسى.

12- القيادة (*Leadership*): قوة الشخصية القيادية فى تفسير الأحداث،

ونقاط ضعف القائد وعلاقاته الشخصية مع القيادات الأخرى، ونوع الدبلوماسية التى يفضلها. مثال لذلك جورج بوش (الأب) ودبلوماسية التلغون (*George Bush & Telephone Diplomacy*)

العوامل الخارجية (External Factors):

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي تقدم مناقشتها هناك عوامل أخرى خارجية لها تأثير على عملية تشكيل السياسة الخارجية، لقد تقدم في الفصل الأول من هذا الكتاب أن العالم إنكمش زمانياً، وبالتالي أى حدث يجرى فى أى جزء من العالم يؤثر فى الأجزاء الأخرى، فمثلاً تأمين شركات النفط فى الشرق الأوسط، أو تقديم مقترح لإتفاقية السيطرة على السلاح فى أى جزء من العالم يؤثر على سلوك وتصرفات الدول الأخرى. لكن هناك عوامل رئيسية تؤثر فى السياسة الخارجية يمكن حصرها فى:

1- تركيبة القوى العظمى (Supper Powers Structure): هناك ثلاث

أشكال لتوزيع القوى العظمى فى العالم:

أ- الشكل الأول: وجود ثلاث قوى عظمى أو أكثر مستتمة باستقرار نتيجة لتوازن القوى بينها وتكون العلاقات بينها مستقرة.

ب- وجود قوتين عظميتين فقط تسيطران على الوضع الدولى، والدول الصغرى مقسمة بينها وهو ما يسمى بوضع القطبية الثنائية.

ج- دولة واحدة عظمى مهيمنة على العالم، أو ما يسمى بالقطبية الأحادية، وهو أسوأ الأشكال الثلاث.

2- المنظمة الدولية (International Organization): على الدولة مراعاة

ميثاق المنظمة الدولية عند تشكيل سياستها الخارجية، وكذلك عليها أن

تهتم بالقانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات التي دخلت فيها، بالإضافة إلى الإعتبارات الإقليمية.

3- رد فعل الدول الأخرى (*Reaction Of Other States*): عليها أن تتذكر

رد فعل الدول الأخرى تجاه أى إجراء منها. فلا توجد دولة تسمح للأخرى بإنتهاج سياسة خارجية تضر بمصالحها الوطنية، فمثلاً عام 1939 إكتسح هتلر بولندا (Poland) دون أن يضع أى إعتبار أو الإهتمام برد الفعل البريطانى، ومثال آخر كذلك رد الفعل الأمريكى تجاه الغزو العراقى للكويت فى أغسطس 1990م.

4- التحالفات (*Alliances*): على أى دولة عندما تشكل سياستها الخارجية أن تراعى مصالح حليفاتها.

5- الراى العام العالمى (*World Pubic Opinion*): من طرائف علم السياسة

الخارجية أن الراى العام العالمى لا يؤثر فى تشكيل السياسة الخارجية للقوى العظمى إلا إذا وجد سندا من الراى العام المحلى، مثال لذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حرب فيتنام، لم يتغير إلا بعد أن تلاحم الراى العام العالمى مع الراى العام الأمريكى فلجأت الحكومة الأمريكية إلى المفاوضات ثم إتفاقية باريس لإنهاء الحرب ثم إنسحابها من فيتنام.

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية (*Foreign Policy Choices*):⁽⁴⁾

الدول تتخبط فى العلاقات الدولية بنسب مختلفة، فمنها من تنغمس بعمق لتحقيق مصالحها الوطنية، ومنها ما تكتفى بالإنعزال من الأحداث الدولية وتركز على مشاكلها الداخلية، ووفقاً للمعطيات التى سبقت (المحددات الداخلية

والخارجية) فإن الدول تنتهج السياسة الخارجية التي تناسبها لتحقيق مصالحها الوطنية. في السطور القادمة إن شاء الله نستعرض الوسائل المختلفة التي تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية:

1- **الأمبريالية (Imperialism):** حسب رأى بالمر أن بريكنس فإن الإمبريالية هي: (سياسة إستغلالية تنتهجها دولة ما تريد بها زيادة قوتها السياسية أو الاقتصادية أو الأكتين معاً، على حساب دولة أو دول أخرى، وتكون هي الأقوى وتلك الدولة أو الدول الممارس عليها السياسة الإستغلالية هي الأضعف، وتحقق فيها للتبعية أي تبعية الضعيف للقوى قسراً، ودون مراعاة لأى مثل أخلاقية).

دوافع إنتهاج الإمبريالية (Motives Behind Imperialist Policy)

- 1- للحصول على المواد الخام وعلى الأسواق لتسويق المنتجات والخدمات وفتح المجال لإستثمار فائض رأس المال.
- 2- لتقوية المكانة الإجتماعية بين الدول، وزيادة القوة.
- 3- لأغراض الدفاع الوطنى وذلك بإحتلال الأراضى المتاخمة للحدود، أو إحتلال دولة وتحويلها لدولة عازلة (Buffer State) لحماية المصالح الوطنية من الجيران الأقوياء (أفغانستان والتبت - للأمبراطورية البريطانية بالنسبة للدول العازلة). وهذه المناطق المحتلة يمكن تجنيد مواطنيها للدفاع عن الدول الإمبريالية (إستخدام بريطانيا وفرنسا لمواطني مستعمراتها جنوداً للدفاع عنهما فى الحرب العالمية الثانية)..
- 4- تستخدم الدول هذه السياسة لتشغيل وتسكين فائض السكان فى المناطق المحتلة (ج.أفريقيا) وأنجولا.

5- لنشر الدين ونشر الأيديولوجيات.

6- لجذب إنتبتها مواطنى الدولة بعيداً عن مشاكل الدولة الداخلية.

التقنيات المستخدمة لتنفيذ السياسة الإمبريالية (Techniques Used) :(To Impose Imperialism

التقنيات المستخدمة لتنفيذ الإمبريالية تتراوح ما بين الإحتلال العسكرى والحصول على امتيازات من خلال إتفاقيات وحيل خداعية للتمكن من التغلغل والإختراق الإقتصادى.....الخ.

هذه الأنواع من التقنيات إستخدامها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان، وكذلك هبات كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مناخ للتأثير على دول العالم الثالث لتحقيق مصالحها القوطنية.

بروفسير هانس موبانثير⁽⁴⁾ قسم تقنيات السياسة الإمبريالية إلى ثلاث أنواع هى:

1- **الاستعمار العسكرى (Military Conquests):** وهى أقدم التقنيات

وتستخدم لكسب أراضى جديدة بإستخدام للقوة العسكرية، وهذا النوع خطر على الدولة الإمبريالية نفسها لأنها غالباً ما تخسر الحرب مهما طال الاستعمار.

2- **السيطرة الإقتصادية (Economical Control):** وفيها تقوم

الإمبريالية بالهيمنة على الدول الضعيفة إقتصادياً من خلال الإستثمار الاقتصادى فيها، أو من خلال تقديم مساعدات إقتصادية (مشروطة)، أو الاثنين معاً، ويمكن أن تستخدم الدول الإمبريالية التقنيتين المذكورتين الإستعمار العسكرى و السيطرة الاقتصادية فى آن واحد، وقد إستخدمتها كل من فرنسا وبريطانيا، والآن تستخدم

الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الاقتصادية على أجزاء من العالم، ومنها على سبيل المثال ما تمارسها على دول أمريكا الجنوبية من خلال إتفاقيات تجارية ونفس الأمر مع دول الخليج العربى.

3- **السيطرة الثقافية (Cultural Control):** هذه التقنية تتم بالسيطرة على العقول ومن ثم تفرض أيديولوجية الدولة الإمبريالية، وهو أكثر فعالية من التقنيتين السابقتين، وقد وصفها مورجانتو بأنها أنسب وأنجح التقنيات لتنفيذ الإمبريالية. وبرعت فرنسا فى إستخدامها فى شمال وغرب إفريقيا، كما نجح الإتحاد السوفيتى فى تطبيقها فى أوروبا الشرقية، وكذلك بريطانيا فى أجزاء مختلفة من دول العالم الثالث.

الإمبريالية فى العصر الحديث (Imperialism In Modern Times):

حدث تغيير لطبيعة الإمبريالية فى العصر الحديث، حين إختفى الإحتلال العسكرى وأصبحت السيطرة الاقتصادية والثقافية هما التقنيتان السائدتان لتنفيذ الإمبريالية بدلاً من السيطرة على الأرض، وسبب إزدهارهما يرجع إلى:
أ- عيوب الإحتلال العسكرى الذى ورد ذكره، بالإضافة إلى الخوف من المحرقة النووية.

ب- من ناحية أخرى إزداد اعتماد دول العالم الثالث على المساعدات الآتية من الدول التى استعمرتها فى السابق أو الدول الإمبريالية الجديدة (أمريكا، وإسرائيل .. الخ)، وبالتالي

زادت الظروف الملائمة لتطبيق هذين النوعين (السيطرة الاقتصادية والثقافية) من الإمبريالية.

الآثار الضارة للسياسات الإمبريالية (Effect Of Imperialist Policy)⁽⁵⁾:

- 1- الإمبريالية مبنية على أن الشعوب المستعمرة شعوب عظمى، والشعوب المستعمرة شعوب دنيا، وهكذا بدأت تعامل الثقافة الوطنية على أنها ثقافة دنيا، وبالتالي فإن الإمبريالية تمثل عدة أنواع من للتفرقة العنصرية.
- 2- من النقطة الأول يتضح أن الإمبريالية تحدث نكسة للثقافة الوطنية وذلك لأن القوة الاستعمارية تبدأ بفرض ثقافتها وأيديولوجيتها.
- 3- الدول الاستعمارية تشجع على تعاطي المخدرات مثل الأفيون (Opium) ولعب القمار (Gambling)....الخ، ثم فرض ضرائب على أندية القمار لكسب مصادر دخل جديدة للدولة الإمبريالية دون أى اعتبار لتبعات ذلك، وقد مارست بريطانيا ذلك النوع من الإمبريالية فى الشرق الأقصى.
- 4- الإمبريالية غالباً ما تؤدي إلى الحرب، وذلك إما أن تتنافس الدول الإمبريالية فيما بينها على منطقة ما، أو نتيجة لمقاومة الوطنيين لهذه السياسة، وفى الحالتين هذا النوع من الحرب مدمر للممتلكات والبشر بدرجة كبيرة.
- 5- السياسة الإمبريالية تقود إلى إستغلال إقتصادى ولا تكفى الدولة الإمبريالية بسرقة المواد الخام وإستغلال الشعوب الضعيفة إقتصادياً، بل يقوم المستعمر بالإستثمار المدمر وكذلك تحقيق الأرباح الفاحشة والمدمرة لإقتصاد الدول المستعمرة وبالتالي تزداد الدول الإمبريالية غناً وتصبح الدول المستعمرة أكثر فقراً.

رأى الإمبرياليين فى الإمبريالية (*Imperialist Policies Are Not Entirely armful*):

يقول بعض الإمبرياليين أن الناس يعتقدون خطأ أن الإمبريالية كلها مساوى، بينما فى الواقع لها فوائد يستفيد منها الشعوب الممارس عليها تلك السياسات، وذكروا النقاط التالية دفاعاً عن الإمبريالية⁽⁶⁾:

1- تعرض الإمبريالية الشعوب النامية (المستعمرة) لثقافات وحضارات متطورة نسبياً.

2- تؤدى الإمبريالية إلى توحيد الشعوب (كما فعلت بريطانيا فى الهند).

3- ساعدت فى نشر المعرفة الصناعية نسبياً فى المناطق المختلفة. ووفرت أيضاً تسهيلات لتحقيق التعليم الحديث، وتدريب الشعوب النامية على الحكم الذاتى بالأساليب الحديثة، وهذا أدى إلى صحوة فى وسط هذه الشعوب، مما أدى بدوره إلى مقاومة الإستعمار ولتج عن ذلك أن بعض الدول الاستعمارية بمبادرة منها منحت بعض المناطق التى استعمرتها الاستقلال.

II- التحالفات والإنحياز (*Alliances And Allegiances*): الوسيلة الثانية

لتنفيذ السياسة الخارجية هي التحالف والإنحياز، وتبنتها الدول الإمبريالية فى العصر الحديث، فالتحالفات استخدمت أداة للسياسة الخارجية خاصة لحفظ توازن القوى.

معنى التحالفات (Meaning Of Alliances): التحالف هو المساعدة العسكرية المتبادلة بين دولتين أو أكثر، ومعظم التحالفات قبل الحرب العالمية الأولى كانت ليست ذات طابع عدواني (كانت فاعية).

تطور التحالفات (Development Of Alliances): التحالفات وجدت منذ زمن قديم كأحدى أدوات السياسة الخارجية، وتوجد أمثلة كثيرة في الهند القديمة والصين القديمة واليونان القديمة وهذه التقنية استخدمتها الدول لتعزيز مصالحها الوطنية. أما في العصر الروماني فقد قل استخدام هذه التقنية لتحقيق المصالح الوطنية للدول، وفي العصور الوسطى نشطت سياسة التحالفات، وتبعاً لذلك نشطت التحالفات المضادة. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تقسم العالم إلى معسكرين، الأول سمي بالتحالف الثلاثي (Triple Alliances) والثاني سمي الاتفاق الثلاثي (Triple Entente) كما تقدم ذكره، ويرجع بعض المؤرخون أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى تقسيم العالم إلى هذين المعسكرين ذات للنوايا العدوانية.

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت مرة أخرى سياسة التحالفات. وتقسم العالم مرة أخرى إلى معسكرين، المعسكر الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيين والمعسكر الثاني بقيادة الاتحاد السوفيتي وحليفاتها الماركسيات، وكل معسكر يصر على أن حلفه لأغراض الدفاع، وأبرز الأحلاف التي عرفت بعد الحرب العالمية الثانية هي:

1- حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization (NATO)

2- حلف وارسو (Warsaw pact)

3- منظمة دول وشعوب جنوب شرق آسيا (SEATO) South East Asian

Treaty Organization

4- منظمة دول شعوب شرق آسيا (CENTO) Countries Of East

Nations Treaty Organization

إن التحالفات تعنى مساعدات عسكرية عند الحاجة، وفي نفس الوقت هي الرادع للدولة التي تريد أن تبدأ بالإعداد. كما أنها تضيف نوعاً من الإمتياز للدول الصغيرة، لأنها بالتحالف تضم إلى جانبها دولة قوية. لكن من ناحية أخرى فإن التحالف يمكن أن يمثل عائق لتقدم الدولة، حيث أن التحالف يحتم عملية تقديم هذا الدعم العسكري متى ما طلب منها ذلك، بينما يمكن أن تكون عملية الدعم العسكري هذه ضد المصلحة الوطنية.

أنواع التحالفات (Kinds & Alliances):

قسم مورجانشو التحالفات إلى الأنواع التالية:

1- التحالفات التي تقدم المصالح المتماثلة أو المتكاملة

(Alliances Serving Identical Or Complementary Interest)

مثال للتحالف الذي يخدم المصلحة المتماثلة التحالف الأمريكي البريطاني (حتى نهاية الحرب العالمية الثانية)، حيث أن هدفه الرئيسي هو حفظ توازن القوى في أوروبا، بينما التحالف الأمريكي الباكستاني مثال للتحالف الذي يخدم المصالح المتكاملة، حيث أن هذا التحالف يتماشى مع السياسة الأمريكية التي تهدف للإحتواء، وفي نفس الوقت تنمي القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية الباكستانية (وهو هدف باكستاني).

2- التحالف الأيديولوجي (Ideological Alliances):

الموقعين على هذا النوع من التحالف يتعهدوا برعاية مبادئ الأيديولوجية المعتقدة. ومن أمثلة هذا التحالفات الحلف المقدس (The Treaty Of Holly Alliances) الموقع عام 1815م، وميثاق الأطلسي (Atlantic Charter) الموقع عام 1941م.

3- التحالف الأحادي والمتبادل (Mutual And One-Sided Alliances):

التحالفات التي إنشأت من قبل دول متساوية في القوة وتخدم مصالح متماثلة تعتبر تحالفات متبادلة، أما في حالة تحقيق الهدف للرئيسي للحلف (أو السبب الذي عقد من أجله الحلف) لطرف واحد فقط من أطراف الحلف، يبدأ هذا الطرف بالتخلي عن الحلف نظرياً وعلى الطرف الآخر أن يتحمل العبء الرئيسي أو ربما كل العبء لوحدة. فيعتبر هذا الحلف أحادي (One Sided Alliance).

4- التحالفات العامة والمحدودة (General And Limited Alliances):

التحالفات التي أنشأت بغرض حماية أنواع كل المصالح لكل الأطراف الداخلة في الحلف في زمن السلم والحرب، تصنف على أنها تحالفات عامة. ولكن على وجه العموم تطلق غالباً على التحالفات التي عقدت في زمن الحرب هذا الاسم، بينما التحالفات التي عقدت في زمن السلم تسمى تحالفات محدودة، لأنها تمثل جزء صغير من المصالح الكلية للموقعين.

5- التحالفات المؤقتة والدائمة (Temporary And Permanent Alliances):

للتحالفات المؤقتة غالباً ما تعقد في زمن الحرب بهدف كسب وتحقيق الأمن من خلال السلم لترقية مصالح محدودة تسمى تحالفات دائمة.

6- التحالفات العاملة والمجمدة (Operative And Inoperative Alliances):

التحالفات تعتبر عاملة إذا كانت تحقق السياسات العامة للموقعين، كما أن على الموقعين الإتفاق على الأهداف العامة وعلى السياسات والإجراءات. أما إذا اختلف الموقعون في الأهداف العامة والسياسات والإجراءات يعتبر التحالف غير عامل.

التبعات الإيجابية للتحالف (Impact Of The Alliances):

الدخول في التحالفات (كما تقدم) عمليه لها إيجابياتها وسلبياتها، فمن إيجابياتها:

- 1- توافر المساعدة العسكرية من بقية الحلفاء متى ما طلب منهم ذلك.
- 2- كما أنها تعطى وضع أفضل للدول الصغرى وذلك لتولّد قوة كبرى بجانبها.
- 3- لها دور إيجابى فى حفظ السلام العالمى، لأنها تسهم فى عملية توازن القوى، وتمثل القوة المضادة، رادع للمعتدى.
- 4- تسهم فى ظهور الوحدة التعاهدية (Confederation) والوحدة الإتحادية (Federation) فى الدولة القومية ذات السيادة، ومثال لذلك ألمانيا وسويسرا.

أما النقاط السالبة التى أخذت على التحالفات فيمكن حصرها فى:

- 1- تجبر الدولة على التورط فى الصراع (وفق شروط التحالف) حتى لو كان ذلك ضد مصالحها الوطنية.
- 2- مسئولة عن الصراع بين الأمم وأنها تزيد من حدة الصراع، وذلك بتقسيمها للعالم إلى معسكرات معادية لبعضها.

3- غالباً ما ينشأ خلاف بين الحلفاء في تفسير بنود الإتفاقيات، عندما تتعارض المصالح.

III - الإنحياز: (Alliances):

الإنحياز نسبياً مفهوم جديد في السياسة الخارجية وهو يختلف عن التحالف، هذا النوع من السياسة إنتهج من قبل بعض دول العالم الثالث وذلك بإنحيازها لأحد المعسكرين، حلف وارسو أو حلف الناتو. إتقسمت دول العالم الثالث بالإنحياز لأحد القوتين العظيمتين لتحقيق بعض من النقاط التالية:

أ- دول العالم الثالث تشعر بأن روابطها مع القوى العظمى تعزز أمنها القومي.

ب- يمكنها من الحصول على المساعدات الأجنبية لتحقيق التنمية الداخلية، وتوفير السلاح للتمكن من التعامل مع المشاكل الداخلية والخارجية بفعالية.

ج- الدول التي تنتهج هذه السياسة (الإنحياز) تنغمس فيها وتلتزم أيديولوجية القوة العظمى، دون محاسبة النفس، هل هذا الإنحياز يؤدي إلى تحالف أم لا.

د- تعتمد الدولة المنحازة على القوى العظمى في القيادة والدعم والمساعدة.

هـ- للقوى العظمى أيضاً تشجع الدول الصغرى لإنتهاج سياسة الإنحياز وتوفر لها أموال طائلة، وتسهيلات كثيرة.

تسعى الدول العظمى لكسب إنحياز الدول الصغرى، بإستخدام عدة وسائل منها الحصول على تأييد الأحزاب السياسية المؤثرة، والإتحادات مثل إتحاد الغرف التجارية، وجماعات الضغط، وكذلك رجال الأعمال والقيادات

الفكرية التي يمكن أن تؤثر في السياسة القومية. وإذا شعرت هذه القوى (العظمى) بأن إحتياز هذه الدول الصغرى ربما يتغير، فتسعى بدورها لتغيير الحكومة أو للنظام السياسى فى الدولة النامية المعنية.

نعم إن سياسة الإحتياز تؤدي إلى فقدان حرية القرار السياسى، ولكن مازالت دول العالم الثالث تنتهج للفوائد التى تقدم ذكرها. إن السمات العامة لسياسة الإحتياز تتحصر فى:

1- الدول الصغرى الداخلة فى هذا المنهج السياسى متساوية فى القوة (تقريباً)، لأنها كلها من دول العالم الثالث.

2- وهناك تساوى بين الدول التى تهيمن عليها قوة عظمى واحدة من حيث المكانة السياسية عندها.

3- الدول العظمى لا ترضى بهزيمة شريكاتها الصغريات ولا تسكت على تحولها إلى معسكر آخر. وإنما تبذل كل ما بالوسع لإعادتها إلى حظيرة الطاعة.

IV- سياسة العزلة (Isolation Policy):

سياسة العزلة تمثل درجة دنيا من الإنغماس فى شؤون السياسة الدولية والعسكرية والدبلوماسية والتجارية مع الدول الأخرى، وهذه السياسة مبنية على إفتراض أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن القومى والاستقلال السياسى هى عدم إنشاء علاقات نشطة مع الدول الأخرى وبناء قوة عسكرية رادعة على الحدود، وهذه السياسة نفذت من قبل الدول المكتفية ذاتياً داخل الدولة المكتفية لهذه السياسة. سياسة الإنعزالية (Policy Of Isolationism) لا تعنى أنه لا تكون

هناك علاقات دبلوماسية أو تجارية للدولة التي تبنتها مع الدول الأخرى ولكن تكون في أدنى درجة ممكنة.

من دواعي تبني سياسة العزلة العوامل الجغرافية، أو بفلسفة آخر إنه أفضل وسيلة للدفاع عن النفس هو الإنسحاب من مسرح السياسة الدولية، والتحصن خلف الحدود لدرجة تكون عصابة الإختراق العسكري والثقافي، ويمكن أن تساعد سلاسل الجبال والبحار المفتوحة والصحارى الواسعة في تنفيذ هذه السياسة بشرط أن لا يكون للعدو وسائل تتخطى هذه الموانع الطبيعية. فمثلاً في القرن التاسع عشر استخدم نابليون سياسة العزلة لتوافر بعض من العوامل الجغرافية المذكورة، كما أن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تبنتا سياسة العزلة في فترات مختلفة من تاريخهما في ظروف مختلفة. أما في ظل العولمة والإنترنت فمن الصعب تنفيذ مثل هذه السياسات.

هوامش الفصل السابع

- 1- Norman J. Padelfford and George A. Lincoln: The Dynamics of International politics pp.190-195.
- 2- Joseph Frankel: The Making Of Foreign policy, P.I.
- 3- Prof. James N.Rosenau: International politics and Foreign policy = Op. cit= Opero = Citato = In the work Cited; pp. 77-98.
- 4- Hans J. Morgenthau: Op. cit.

الفصل الثامن

الدبلوماسية والعلاقات الدولية

- معنى الدبلوماسية.
- دلالات مصطلح الدبلوماسية.
- مذاهب الدبلوماسية.

الفصل الثامن

الدبلوماسية والعلاقات الدولية

معنى الدبلوماسية:

من خلال الصياغ التاريخية والمعرفى فإن لفظ الدبلوماسية مشتق من الفعل اليونانى دبلوما Diploma وهى تعنى الفعل طوى وقد أطلقت على الوثيقة التى تطوى طبقتين وكانت تستعمل كوثائق (جوزات).

أما فى القصر الرومانى فقد أطلقت على الوثائق التى تمنح حقوقاً للأفراد وتحدد ملكيتهم ثم أطلقت على كافة الوثائق والمعاهدات، وعندما تكاثرت الوثائق والمعاهدات أطلقت عليها (برس دبلوماسيك) وتعنى عدد من الوثائق المحفوظة فى دار والأشخاص الذين يهتمون بهذه الوثائق سموهم بدبلوماسيك.

أما الدبلوماسية مصطلحاً ظهر حديثاً وبالتحديد فى أخريات القرن السابع عشر، وفى الواقع هذا الظهور المتأخر تزامن مع توقيع إتفاقية وستقاليا عام 1846م، والتى عنيت بتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين أشخاص القانون الدولى،

وفى الحقيقة لم يتضح المعنى الحقيقى للدبلوماسية وهذه الحقيقة لم نقف عليها إلا من خلال التعاريفات التى قدمها فقهاء القانون الدولى، وقد عرفها فقيه بريطانى: بأنها علم رعاية العلاقات الدولية وفق التوفيق بين مصالح الشعوب، ونجد أن فيلب كاى عرفها بأنها: الطريقة أو الوسيلة التى ينتهجها أو يتبعها أحد أشخاص القانون الدولى فى تسيير الشئون الخارجية لتحقيق مصالح المجتمع.

أما دوكوسيه الفرنسي فقد عرفها: بأنها مجموعة المعلومات والمبادئ التي من خلالها تبني العلاقات الدولية بصورة حسنة وودية، بينما نجد مارست سائنة عرفها: بأنها توظيف الذكاء والتقنية لتحقيق المصالح بين الحكومات، وكذلك عرفها كافية بأنها: فن تمثيل الدول لتحقيق المصالح المتبادلة بين أطراف العلاقات الدبلوماسية، وهناك تعريفات كثيرة، فمثلاً جون فليس سماها بأنها الخندق الأول تجاه الخطر الخارجي، الذي أما المعجم السياسي البريطاني فقد عرفها بأنها: علم رعاية العلاقات عن طريق المفاوضات التي تتم عن طريق البعثات الدبلوماسية.

إذاً من خلال هذه التعريفات يمكننا في إطار محاولة معرفة ماهية الدبلوماسية أن نستخلص الآتي:

- 1- هي نشاط يمارسه أشخاص القانون الدولي (الدول بالأصل) وذلك لحتمية تقاطع المصالح الدولية لمعطيات الإجتماع المدني الدولي.
- 2- هذا النشاط بالضرورة يخضع لأحكام الأعراف الدولية والقوانين الدولية.
- 3- هذا النشاط يمارس مباشرة بالأصل وبطريقة غير مباشرة.
- 4- إنه نشاط شمولي عام لا يختصر على ممارسة نشاط معين كالإقتصاد فقط، وإنما يتعلق بالحياة السياسية والثقافية وغيرها.

دلائل مصطلح الدبلوماسية:

- 1- تدل على ذلك النشاط المنفذ للسياسة الخارجية للدولة مع غيرها من أشخاص القانون الدولي العام، رعاية للمصالح المشتركة عن طريق الوفادة الدبلوماسية.

2- تدل على إطلاق الجزئية بقصد الكلية أى يقصد بها الاستراتيجية (الثوابت) ومخططات السياسة الخارجية (المحاولات) والبعثة الدبلوماسية.

3- تدل على معنى أخلاقى يتعلق بعلم الجمال.

4- تدل على الوظيفة أو المهنة التى يمارسها الموظف فى السلك الدبلوماسى (مذاهب الدبلوماسية).

هناك مذهبان للدبلوماسية:

1- المذهب الأخلاقى (المذهب الميكافلى) وهذا المذهب تبريرى ويوظف كافة القيم الإنسانية تفسيراً ودينياً وأخلاقياً، أدواتاً لتحقيق الأهداف المبتغاة، ومن ثم الوصول إلى المقاصد.

2- المذهب الأخلاقى وهو مذهب يقوم على المبادئ والقيم ويؤمن بنظرية Give and take (أعطى وخذ) ويعتمد هذا المذهب على السلام، باعتباره جوهر العلاقة الإنسانية ويتجنب الحرب. ولكن مذهب السلام هذا لا يعنى التسليم ولا اللهن والضعف، وتقتضى الحكمة أن يقرن بالقوة تمهيداً بالمنطق العقلى المعبر عنه باللاتينية إذا رغبت فى العلم فستعد الحرب.

علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية:

تعد الدبلوماسية والسياسة الخارجية عنصرين متلازمين يكمل كل منها الآخر إلا أن خطط السياسة الخارجية بالضرورة تشكل الدبلوماسية بإعتبارها خادمة لها (وأداة تنفيذها) إلا أن الدبلوماسية الحقيقية الفطنية تستطيع من خلال تقاريرها أن تؤثر فى رسم السياسة الخارجية.

علاقة الدبلوماسية بالقوة:

إن علاقة الدبلوماسية بالقوة أشبه ما تكون بعلاقة العملة الورقية بالرصيد، فالدبلوماسية بلا قوة تسندها لا قيمة لها كالعملة الورقية التي لا رصيد لها. (غطاء) لها.

الدبلوماسية في العصور السحيقة

(دبلوماسية دويلات المدن الإغريقية):

والذى يقوم بتعيين السفراء أو أعضاء البعثة الدبلوماسية هو المجلس وهو السلطة التى تقوم إليه السلطة التنفيذية فالمجلس إذاً هو الذى يختار الأشخاص الذين يصلحون لتقلد هذه المناصب بعد أن تتوافر فيهم شروط معينة، ولذلك وضعت شروط لا بد من أن يتوافر فى الشخص المرشح للسفارة، وإختلفت هذه الشروط من دولة إلى أخرى وفق ما نص عليها دستور الدولة ومنها:

1- أن لا يقل عمر المرشح عن 50 عاماً لأن هذا العمر هو سن النضج لديهم.

2- كثير ما يختار الحكماء والعقلاء ويقال أن أفلاطون مثل أثينا فى إسبارتا.

3- أما المجلس فهو الذى بمنح براءة التعيين وهذا تقليد ومازال سارياً حتى اليوم فى إطار الدبلوماسية الحديثة، ولكنه يستخدم لتعيين المراسلين وليس السفراء لأن السفراء يعينون من قبل خطاب الرئيس.

إن وظيفة الدبلوماسية فى الواقع تمتعت بحصانات وإمميزات منذ العصر اليونانى، ونصت عليها حديثاً فى إتفاقية فينا. وهذه الحصانات تتعلق:

1- بشخص السفير وذلك حمايته من القوانين الداخلية في البلد الذي

توجد فيه السفارة.

2- حماية مقر البعثة الدبلوماسية لممارسة أعمالها.

3- حصانات تطال آليات النقل الخاصة بالبعثة وأن لا يتعرض

للمرقة والضرب (مثل القصف الجوي أو بالمدفعية أو غير ذلك

من المعدات الحربية).

4- حصانات تطال الرسائل الصادرة والواردة إليها حتى لو كانت من

دولة عدوة، إلا في حالة الشك الأقرب لليقين. وهذه الشروط حتى

الآن تطبق في المادة 37 من إتفاقية الأمم المتحدة.

وتلك الامتيازات تمنح لأعضاء البعثة الدبلوماسية بغرض عدم إخضاع

منقولاتهم إلى التفتيش والجمارك، إلا تلك الأمتعة التي يعتقد أن لها أهداف

تجارية، وكذلك تصنق لهم مخصصات ولكنها رمزية، والهدف من ذلك هو

تأكيد الفكرة الإغريقية التي أكدت في عهد الدولة الأوليجاركية.

مهام السفارة الأخرى: كانت تتعلق بالعمل على تنقية الأجواء بين الدول أطراف

العلاقة وإبرام المعاهدات والإتفاقيات وتقديم الهاربين واللاجئين إلى السلطة

المركزية، وكذلك تهتم بمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية والأمنية، ومن

مهامها أيضاً حمل التحايا والتهاني (للإمبراطور) وكذلك الاهتمام بنقل الأسرى.

كيفية ممارسة الدبلوماسية: مورست الدبلوماسية الإغريقية خلال ممارين:

1- السفارة

2- القنصلية

فقد عرفت الدويلات الإغريقية وظيفة القنصيلية وهى تنقسم إلى قنصل، وهو شخص أئنى يبعث على رأس مهمة أمنية لدولة مجاورة (لها علاقة) كمرآبة صناعة الأسلحة تحت غطاء شراء الأسلحة من تلك الدولة، وحينئذ يمكن معرفة القدرات القتالية والشئون العسكرية.

وقد يكون قنصلاً مملوكياً ويقوم بمهمة المراسم وذلك عندما يكلف شخص ذو مكانة أدبية، فيلسوف مثلاً بأن يهتم بشئون البعثة الدبلوماسية الموفدة إلى أثينا.

المسار الثانى هو عبر قنصل فخرى وهو شخص يحمل مواطنة الدولة التى يعمل فيها، ويقوم برعاية مصالح دولة أخرى صديقة ترى فيه الكفاءة والأمانة بأن يطلع بهذه المهام، فمثلاً تجد بندر الطيبى مواطن يحمل الجنسية الطبية اختارته دولة مدينة أثينا ليكون قنصلاً فخرياً لها يعمل فى بلاده طيبة، وذلك لرعاية مصالح أثينا فى طيبة.

بالمقابل نوس موسيس الأثينى، قد اختارته دولة مدينة طيبة ليكون قنصلاً فخرياً لها فى أثينا وذلك لرعاية مصالح طيبة.

ومهمة القنصل فى الواقع لا تختلف كثيراً عن المهام الوظيفية التى يقوم بها السفير، فقد تختلف مقادير التكاليف والتفويض الذى يمنح للسفير أكبر من حجم التفويض الذى يمنح للقنصل، وهناك إختلاف من الناحية المراسمية من حيث الإختيار والحصانات.

عرفت دولة أثينا الكثير من الأعراف الدبلوماسية والمبادئ خاصة مبدأ الحصانة الدبلوماسية وخرقه، فقد بعثت أثينا ببعثة دبلوماسية إلى إسبارتا وتتكون من مين لاوس وأديسيوس فتأمر عليهما انتاقيوس الإسبارتى فى الجمعية

ووصفهما بالجواسيس فتم إعدامهما، فكانت تلك الواقعة أول خرقاً لمبدأ الحصانة الدبلوماسية. ورداً على هذا الخرق طبقت أثينا مبدأ المعاملة بالمثل عندما وقع أبناء إنتاقيوس في الأسر فكتب حاكم أثينا إلى أنتاقيوس يقول فيه إن الدرس الذي قُدمتموه منطبقه بجدية وأعدم ولديه وكان ذلك تأكيداً لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

وتجرى المفاوضات شفاهة أمام المجلس بحضور البروكسيونس أى القنصل (proxsinous) بعد أن يعلن المنادى ميرلند بإفتتاح الجلسة، وكان المنادى هذا شخصاً يتمتع بجمال الطلعة ويكون قوى الصوت وجمهورى، ويقوم أيضاً بجانب إعلان إنتهاء الجلسات بالمهام الأمنية والطقوسية الدينية.

مهام السفارة:

تختلف فى الواقع مهمة السفارة باختلاف الوظيفة أو الأهداف التى بعثت أو كونت من أجل تحقيقها، فقد تكون مهمة البعثة الدبلوماسية فتح الجوار أو المفاوضات من أجل توقيع إتفاقيات مشتركة لتنظيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والأمنية، وقد تكون البعثات الدبلوماسية مهمتها تنقية الأجواء وتطبيع العلاقات التى شابتها شئ من تعكير الصفوة، وقد تكون البعثات الهدف منها فك الجنود الذين وقعوا فى الأسر، أو لتنظيم شئون المهاجرين أو اللاجئين الذين تركوا بلادهم لسبب أو لآخر، وقد تكون لأسباب ثقافية كتبادل المعارف مايبا ومعرفيا وما إلى ذلك.

فى الواقع إن هذه البعثات تنجز مهامها فى ظل الحصانات، ويتمتع أعضاء البعثة الدبلوماسية بالحصانات المتمثلة فى عدم المساءلة جنائياً أمام المحاكم الوطنية (محاكم الدولة المعتمدة)، وحصانات مدنية تتعلق بالأعفاء من

القوانين الضريبية التي تحكم الأصول المنقولة. وتغنى أمتعتهم من أحكام قانون التعريف الجمركية مادامت تتعلق بتنفيذ المهام الرسمية بالبعثة، كما تتمتع الآليات للنقل ومقر البعثة غير الدائم ومراسلاتهم الرسمية التي تتعلق بالمهمة الدبلوماسية بالإعفاءات الجمركية.

طبيعة الدبلوماسية فى العصور القديمة:

تتميز طبيعة الدبلوماسية فى العصور القديمة بأنها متجولة ومتنقلة وغير مستقرة لأنها تنقتر إلى مقر ثابت تمارس فيه مهامها الدبلوماسية، مهمة السفارة أى البعثة الدبلوماسية وتنتهى بإنتهاء المهمة التى أُرسلت من أجلها.

دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

هذه الدبلوماسية مورست أهداءً من عام 500 ق.م عندما تحالفت دويلات المدن الإغريقية فيما بينها مكونةً إتحاداً توافقياً عُرف بالإتحاد الأمفكتيونى، ونظمت فى مؤسسة إتحادية عرفت بالمنظمة البولويونيزية، وهذه المنظمة تمارس أعمال المشورة فى صورة مؤتمرات تعقد كل عامين فى إحدى المدن الرسمية فى دول الإتحاد كمدينة ثيورفهيلى، وكانت كل دولة تمثل بمندوبين إثنين ومن بين المبادئ الأساسية لهذا الإتحاد هو نبذ الحرب كوسيلة لحل النزاعات القائمة بين الدول، أو اعتبارها آلية لتحقيق المصالح الوطنية (عن طريق العنف أو القوة) إمتثالاً لحكمة الفيلسوف الإغريقى نيوكيكيديس وهو صاحب السلم، ويرى أن الحرب هو مصدر ويلات البشرية وأنها تنفيذ لإرادة للشيطان.

ولهذا نجد أن الإتحاد الأمفكتيونى قد مارس مبدأً للتحكيم والتوسط والتوفيق أكثر من ست وأربعون مرة فى الفترة التى تقع ما بين 300 ق.م إلى

100 ق.م، وإعتبرت مدينة ليما دولة التحكيم فقد مارست المهمة بين طيبة وأثينا مرات متعددة.

تميزت الدبلوماسية في مدينة أثينا بلها دبلوماسية جماعية أى تتكون البعثة من شخصين وأكثر وذلك فى عهد الحكم الأوليجاركى، بينما تكونت البعثة من (10) أشخاص بصفة ثابتة تحت الحكم الديمقراطية وذلك لتمثيل كل ديموس (شعب مدينة) بمندوب.

مكانة السفارة وطبيعتها عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب السفارة ومارسوها وقيل أن أول من قام بها هم بنو عبد مناف ومنهم هاشم بن عبد مناف وأخويه فأشتهروا بين العرب. لكثرة مسعيهم للصلح بين بواى العرب وأشتهر أيضاً عمر بن عتبة فلقب بالرحال لكثرة رحيله وتنقله سعياً وراء الصلح، وأيضاً مسلم بن عبد العزة لكثرة ترحاله وسعيه لفض النزاعات حتى عرف أو لقب بمسلمة.

كانت السفارة تتمتع بقدر من التجلّ فوقها من الوظائف الإجتماعية موضع إلهام أى الرأسن وكان يختار لها من العرب من إشتهر بحسن السيرة وقوة العزم ورجاحة العقل وقد عرف العرب كغيرهم من الشعوب دبلوماسية المؤتمرات إذا جاز لنا نوظف هذا المصطلح الحديث، فقد عقدت مؤتمرات فى مدن عربية وعرفت بالمؤتمرات الجولية (العام أو السنة)، وكانت تلك المؤتمرات تعالج أموراً شتى كالاقتصادى والثقافى والسياسى وغير ذلك، ومن أشهر تلك المؤتمرات:

1- مؤتمر سوق (دومة الجندل) ويعقد من الفاتح إلى الخامس عشر من شهر ربيع الأول كل عام.

2- مؤتمر رابية حضر موت ويعقد من 15 إلى 30 من ذى القعدة كل عام.

3- مؤتمر صحر في عمان ويعقد من الفاتح إلى الخامس من رجب كل عام.

4- مؤتمر عكاظ ويعقد من الخامس عشر إلى الثلاثين من ذى الحجة كل عام.

5- مؤتمر ذو المجاز، ويعقد من الفاتح إلى الثامن من ذى الحجة من كل عام.

وكثيراً ما توقع وتبرم المعاهدات والإتفاقيات وتوضع كأشهار لها فى الكعبة بعد أن تشهد الآلهة عليها.

كيفية اختيار السفراء:

تعتبر السفارة كما تقدم مكانة القمة عند العرب وكان الخلفاء الراشدين ومن له الحاكمية السياسية يفضلون توافق صفات خلقية وخلقية فى المرشح للسفارة، وكان صاحب ديوان الإنشاء يزود البعثة الدبلوماسية بما تحتاج إليه من كتب ووثائق ومن خلالها لتتمكن من إتمام مهمتها، وكانوا يستقبلون السفراء الوافدين إلى الدولة الإسلامية أو مكة عند دخول البلاد ويرشدونهم إلى الحاضرة السياسية، وأورد (الوافدي) من أخبار السفارة أن السفير يلقى بالخلاء بثلاث ويسأل عن خبر هويته، وكان يقول أنا سفير الملك قد بعثنى إلى سلطان العرب ومعى كتابى وحملة الهدايا المرسله إليه فيخلى سبيله وكان السفراء يستضافون فى بيت الضيافة الذى عرف بدار الصاعدة.

ومن أهم الصفات الخلقية التى يجب توفرها للسفير ما بأتى:

1- ذكر الطبرى فى تاريخه أن حكيماً قد بين تلك الصفات بقوله: (ويستحسن فى الرسول تمام القدر وإمتداد الطول وغبالة الجسم وألا يكون قميماً فتذريه النواظر وأن يكون جهورى الصوت ووسيم الطلعة).

وقد أهتم العرب بالصفات المادية أى الخلقية وإن كانت قد سبقت عليها الصفات المعنوية لقولهم إن العين أسبق من اللسان وما المرء إلا بأصغريه قلبه ولسانه. ومن الصفات الخلقية أن يكون السفير عالماً ملمّاً بقدر من دروب المعرفة.

ذكر الشعبى فى رسائله أن حكيماً أوصى أحد السفراء بقوله: أحفظ شيئاً وأنتهز الفرصة وبت عند رأس الأمر لا ذنبه وأياك وسيطاً ضعيفاً فإنه أضعف وسيلة وأياك والدجل فإنه أوضح وإياك والعجز فإنه أوهى مركب وعلبك بالصبر فإنه سبب الظفر ولا تخوض القمم حتى تعليم القدر.

وكان يستحسن فى السفير أن يكون عالماً ولا يقصد فى ذلك أن يكون جامعاً للمعرفة إذ قال العرب: إن العلم أكثر من أن يحصى فنجد من كل شئ أحسن

3- أن يكون السفير نقياً ورعاً أى أن لا يتعاطى الخمر ولا يعاشر المزلفات اللقاتات لأن الخمر تكشف الأسرار وأن المزلفات كيدهن عظيم ويجدر .

أغراض السفارة:

يتنوع أغراض السفارة باختلاف الموضوعات التى كونت من أجلها ومن أهدافها:-

أ- لتهنئة حيث ترسل الوفود والسفارات لتهنئة الملوك والأمراء عند

إعتلاءهم العروش

ب- ترسل السفارة لأغراض إقتصادية، فقد أرسل مروان بن عبد الملك

إلى بلاط بيزنطا لمعادلة قيمة الدينار الإسلامي تجاه الدينار

البيزنطى..

ج- ترسل السفارة لتتقية الأجواء وتطبيع العلاقات وقد كتب الأميراطور

تيوقيل إلى المأمون الخليفة العباس رسالة يواده فيها ويستحسه على

تطبيع العلاقات بين الدولتين.

د- وقد تبعث السفارة أيضاً لمتنين علائق الجوار، فقد كتب القديس

نيقولا ستيكوس حاكم الشام من طرف أميراطور بيزنطا إلى الأمير للمسلم حاكم

جزيرة كريت يقول له:

(إلى الأمد الأعز الأشرف أن أكبر قوتين فى العالم هما قوتا العرب

والروم تتألقان فى السماء كالشمس والقمر وبهذا وحده يجب أن نعيش فى وئام

على الرغم من إختلاف الطبائع والعادات والدين).

هـ- وترسل السفارة أيضاً لأغراض ثقافية وقد بعث المتوكل إلى حاكم بيزنطا

يطلب إليه أن يسمح للعالم نيو بالرحيل إلى بغداد مقابل ألفى قطعة من

الذهب.

دبلوماسية مدينة يثرب النبوية:

كانت يثرب من الحواضر العربية التى جمعت بين متمسكيتها يهوداً

ونصارى ووثنيين وقد اختلف المؤرخون حول الكيفية التى وصل بها

اليهود إلى يثرب. وأخذ ينظم جبهته الداخلية فوضع من تلقاء نفسه عهداً

للموادعة بين المؤمنين وأهل الكتاب فى المدينة (اليهود والنصارى) ثم بدأ الرسول (ص) فى تنفيذ سياساته الخارجية آملاً نشر دينه وثببيت سلطانه وقد بنى سياساته الخارجية على ما يأتى:

أ- عمل على تحييد القبائل التى تتاخم مكة فعقد مع بعضها موائيق وعهود وأوضح فيها ما يأتى:

1- إن الجار كالتفص غير مضار ولا أثم.

2- وأنه (أي هذا العهد) لا يضمن فيه تجار قريش ولا من نصرها.

تدل هذه الصحيفة على عبقريه النبي (ص) فبعد ماآخاته للمسلمين منح لنفسه الحاكمة السياسية وذلك لتأكيد المرجعية لله وله.

أيضاً كتب النبي (ص) إلى دولة الغساسنة مخاطباً ملكهم الحارث بن أبى سمير كما خاطب النبي (ص) دولة اليمامة فى شخص حاكمها هوذة بن على، الحنفى.

العوامل التى أدت إلى تطور الدبلوماسية:

وخروجها من نطاق السرية إلى النطاق العلنية، هنالك عدة عوامل أدت إلى تطور الدبلوماسية وخروجها من نطاق السرية إلى نطاق العلنية.

1- العامل الأول بتمثل فى إتفاق الراى العام العالمى على أن السلم والأمن

الدوليين هما المحور الأساس الذى من خلاله يتحقق الرفاه والتقدم

الحضارى، وهذا للسبب أو العامل دفع الكثير من السياسيين بأن يعلنوا

مبدأ ممارسة الدبلوماسية بصورة علنية وإشهار المعاهدات حتى يتمتع

بقوة الإلزام.

- 2- تطور وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية وفي الواقع هذا التطور نتج من التطور التقني المعرفي الذي وصل إليه العقل الإنساني وهذا للتقدم جعل العالم رغم إتساعه صغير جداً، وأيضاً سقطت الحدود السياسية والموائئ الطبيعية وأصبح الإتصال المباشر وسيلة تعميم الأفكار والآراء الجديدة، لهذا تكون نسبياً ما يعرف بالرأى العام العالمي.
- 3- ظهور دول كبرى ذات أيدولوجيات متصارعة متناقضة وهذا في حد ذاته قد يبدو إشكالية، لأن تناقض الأيدولوجيات يقود إلى التصارع والصراع ولكن من البعد الدبلوماسي فإن هذه الدول الكبرى الحديثة عملت علي كشف وفضح الممارسات الإنسانية والأخلاقية. ومن ثم أصبحت الدبلوماسية التي تمارس وراء الكواليس لاقية لها، وأصبحت الطاولنة المستديرة هي المكان الذي يولد فيه القناعات.
- 4- بروز منظمات دولية تمثل في حد ذاتها أعمال العقل الجماعي في إطار للتفاعلات الدولية والإقليمية، أو التفاعلات الدولية العالمية وهذا أدى إلى جلوس أكثر عدد من أعضاء المجتمع الدولي مع بعضهم وفتح للحوار، ويؤدي إلى نوع من الإتفاق لحماية قيم معينة، وهذا أدى إلى خروج الدبلوماسية من النطاق السري إلى النطاق العلني.
- 5- بروز السلطة الرابعة وتوظيفها للتقنية المتقدمة في مجال السمعيات والبصريات لم يترك للدبلوماسية السرية خيراً مكتوماً.
- 6- إعتناق مبدأ التعامل الصريح بين الدول القائمة علي كلمة الشرف والعدل. بإذن كل هذه العوامل أدى ذلك إلى خروج الدبلوماسية من السرية إلى العلنية.

مظاهر تطور الدبلوماسية:

فى الواقع هذا التعبير فى الملوك الدبلوماسى لابد أن يتعكس فى المسائل التطبيقية، ومن مظاهر تطور الدبلوماسية هى:

- 1- ظهور ما يسمى بدبلوماسية القمة وهذا النوع من الدبلوماسية يؤممه رؤساء دول والحكومات، وبدأت هذه الظاهرة تبرز منذ القرن الخامس عشر عندما التقى هنرى الرابع ملك بريطانيا بفرنسوا الأول إمبراطور فرنسا للتباحث حول شئون الدولتين. وكذلك إلتقاء تشرشل زعيم الدولة البريطانية مع روزفيلت الرئيس الأمريكى عام 1942م. وأيضاً لقاء القمة الرباعية بين تشرشل - روزفيلت - ستالين للتباحث حول وضع اللامسات الإنسانية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة . ثم قمة ريكافيك بين قورباتشوف وىفان عام 1986م، وأخيراً قمة مالطا وهى القمة العائمة (أى عقدت على ظهر حاملة طائرات أمريكية).
- 2- دبلوماسية المؤتمرات الدولية - كقمة مؤتمر فرساي عام 1919م ومؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م، وهذه هى القمة الأساسية التى من خلالها أنشئت منظمة الأمم المتحدة وبجانب هذه القمم هناك قسم تمثل مؤتمرات دولية وإقليمية وعالمية. قد عرفت دبلوماسية المؤتمرات بدبلوماسية مكبر الصوت وأيضاً سماها ولترلمان بسوق الدبلوماسية، كما عرفها داج أمرشيلد بالدبلوماسية التى تملك القلم لا السيف.
- 3- دبلوماسية المؤتمرات السياسة والفن، وهذا النوع من اللقاءات الجماعية يشتمل فيه المختصون فى محاور المؤتمر الدولى.

4- الدبلوماسية الجواله Running Diplomacy وتنقسم فى حد ذاتها إلى الآتى:

أ- البعثات الخاصة وهي تتكون من مبعوث خاص يحمل رسالة شفوية أو خطية من رئيس دولة إلى رئيس دولة أو حكومة أخرى، وهذا يلجأ إليه عندما تكون هناك قضايا حساسة بين الدولتين.

ب- الحملات الدبلوماسية وهي عبارة عن إنتشار دبلوماسى لشرح قضية واحدة لأكثر من جهة لها أهميتها لدى الطرف المرسل مثل ما فعلت حركة حماس الفلسطينية عندما أرادت أن تشكل الحكومة لأول مرة.

ج- الخبراء المتخصصون فى دبلوماسية الندوات وهي تقوم على اساس إرسال المتخصصين فى شئون دولة معينة أو إقليم معين، وتكون تحقيق أهدافها عن طريق عقد ندوات ومحاضرات من أجل حص النبض والوقوف على التوجهات العامة لدى الرأى العام الوطنى أو المحلى، ومن أشهر الحملات الدبلوماسية ماسبق وعقب حرب 1967م وحرب أكتوبر 1973م والحرب العراقية الايرانية والأزمة التى أعقبت إجتياح العراق للكويت إجتياح الكويت.

مصادر القانون الدبلوماسى

1- العرف والعادة: عرفت محكمة العدل الدولية العرف بأنه التعامل العام المقبول بمثابة القانون أى يكون سلوكاً متواتراً تعارف عليه بين أشخاص المجتمع الدولى، مثل دول كاملة السيادة أو الحكومات، وهذا يعتبر من

مصادر القانون الدبلوماسى غير المكتوب لأنه عبارة عن تراكم الأعراف والعادات.

2- آراء الفقهاء والباحثين فى القانون الدولى العام فيما يتعلق بالموضوعات ذات الصيغة الدبلوماسية.

3- الإتفاقيات الثنائية والجماعية التى تعالج مسائل تدخل فى مجال الدبلوماسية، مثلاً إتفاقية تاتران الموقعة بين الفاتيكان وإيطاليا وهى إتفاقية ثنائية عام 1929م، والهدف منها تنظيم مهام الدبلوماسين وتقديم كافة التسهيلات لهم لمباشرة نشاطاتهم مع دولة الفاتيكان رغم إقامتهم فى روما وأن تلتزم الدولة الإيطالية (حكومة روما) بأن تعاملهم أسوة برؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين والمقيمين فى روما.

4- مشروعات تقنين القانون الدبلوماسى حيث هناك مشروعات عديدة، منها على سبيل المثال مشروع بنشلى الموقع عام 1968م، ويتعلق بتفسير حصانة البعثة الدبلوماسية وتجديد الحصانة الدبلوماسية التى يتمتع بها البعثة الدبلوماسية.

5- مشروع معهد القانون الدولى بنيويورك عام 1929م، وهذا المشروع يدور حول تقرير الحصانة الدبلوماسية التى تحدد مقر البعثة الدبلوماسية، وقد نفذ هذا مشروع بنشلى الذى قال بأن مقر البعثة الدبلوماسية فى أية دولة يعتبر جزء من أرض الدولة التى أوجدت البعثة، وبالتالي فإن هذا المقر أى البعثة تسير وفقاً لقوانين الدولة الموفده إى التى أوفدت البعثة، أما مشروع معهد القانون الدولى فقال إن ضرورة الطبيعة إستوجبت حماية مقر البعثة

الدبلوماسية من قبل سلطات وقوانين الدولة التي يوجد فيها مقر البعثة الدبلوماسية، حتى تستطيع البعثة تنفيذ مهامها على الوجه المطلوب.

6- مشروع إتفاقية فينا عام 1915م، فى الواقع أهتم هذا المشروع بتقسيم الدرجات الوظيفية الدبلوماسية إبتداءً من قمة الهرم إلى القاعدة، فأعطى قمة الهرم الدرجة الأولى للرئيس البعثة الدبلوماسية بدرجة السفير، ويتمتع بهذه الدرجة وكلاء البابا.

7- مشروع قانون عهد إكس لاشابل عام 1818م وهذا العهد سابق لتاري إتفاقية فينا عام 1915م، ووضع ضمن الدرجات الوظيفية للبعثة الدبلوماسية وظيفة القائم بالأعمال.

8- إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة عام 1961م، هذه الإتفاقية تمثل المصدر الأكثر أهمية للقوانين المنظمة للوظيفة الدبلوماسية، وقد عالجت موضوعات كثيرة مازال العمل الدبلوماسى يهتدى بها ويعتمدها. مثال لذلك كيفية إنشاء العلاقات الدبلوماسية وتنظيم الاستمزاغ أي موقف رأس الدولة من ترشيح شخص سفيراً معتمداً لديها، وأيضاً توزيع الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية وحصانات مقر البعثة الدبلوماسية والحقبة الدبلوماسية، وأفراد عائلة المبعوث الدبلوماسى من غير الدبلوماسيين وما إلى ذلك.

كيفية إنشاء العلاقات الدبلوماسية:

تنشأ العلاقة الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر إذا رأت تلك الأطراف أن مصالحها الوظيفية تقتضى إنشاءها، وبإنشاء العلاقة الدبلوماسية يجب توفر شروط ثلاثة هي:

- 1- أن تكون الدولة كاملة السيادة.
- 2- الاعتراف المتبادل بين الدولتين.
- 3- إبرام إتفاقية تنفيذ العلاقة الدبلوماسية بينهم.

أنماط التمثيل الدبلوماسي:

باعتبار الأمر المتعارف عليه يكون التمثيل الدبلوماسي:

- 1- أحادياً: يعنى طرفي العلاقة الدبلوماسية يرسل بعثة دبلوماسية مهمتها تمثيل كل طرف عند الآخر وفي هذه الحالة تكون مهمته البعثة الدبلوماسية هي تمثيل بلاده إلى الدولة الموفودة لديها، أى المعتمدة لديها وهنا يعتبر التمثيل أحادى لتحديد مهمة رئيس البعثة الدبلوماسية لتمثيل بلاده لدى الدولة المعتمدة لديها والتي بها مقر بعثته، إذا كان سفيراً معتمداً مقيماً في إقليم تلك الدولة.
- 2- مزدوجاً: وهو أن يكلف رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة المضيفة بأكثر من مهمة، فمثلاً كونه ممثلاً " مندوباً معتمداً ومقيماً في إقليم تلك الدولة يكون ممثلاً أيضاً لدولته لدى منظمة دولية أو إقليمية أو عالمية.
- 3- متعدداً:-- ويكون التمثيل متعدداً إذا اتفقت دول متعددة " دولتين أو أكثر" بعد موافقة الدولة المعتمدة لديها من أن تتخذ هذه الدول من رئيس البعثة الدبلوماسية بصفته هذه (والذى له مقراً دائماً لدى الدولة المعتمدة لديها) أن يطلع مهمام رعاية مصالح هذه الدولة في تلك الدولة. والجهة التي تمارس سلطة الإفاد والقبول في الواقع تختلف باختلاف نوع

البعثة الدبلوماسية ودرجة رئيس تلك البعثة وينقسم الجهات إلى قسمين أساسيين:

- 1- رئيس الدولة ومن هو فى حكمه (ملك - أمير - قيصر ..) فيمارس رئيس الدولة إستصدار القرارات المتعلقة بإيفاء بعثة دبلوماسية بدرجة سفارة برئاسة من هو فى درجة السفير أو الوزير المفوض، بإعتباره ممثلاً شخصياً له (السلطة السيادية الناطقة" وذلك بإستصدار خطاب كتاب" الإعتماد الموجه إلى رئيس الدولة المعتمدة لديها.
- 2- يقوم وزير الخارجية بمهمة إستكمال إجراءات رئيس البعثة الدبلوماسية بدرجة قائم بالأعمال بالأصالة.

أنواع البعثات الدبلوماسية:

تتنوع البعثات الدبلوماسية وفقاً لأهمية ودرجة البعثة ذاتها وتلعب المصالح التى يراد رعايتها أو تحقيقها دوراً أساسياً فى تحديد نوع البعثة الدبلوماسية. والبعثات عدة أنواع هى:

- 1- السفارة وتعتبر أرفع درجة فى هرم البعثات الدبلوماسية وبصفة عامة تكون البعثة الدبلوماسية (الهيئة الدبلوماسية) برئاسة شخص بدرجة سفير أو وزير مفوض.
- 2- المفوضيات وهى بعثة دبلوماسية أقل درجة من السفارة ويكون رئيس بعثتها بدرجة وزير مفوض أو قائم بالأعمال بالأصالة. والمفوضيات تنقسم إلى:
 - أ- المفوضيات المسامية وهذا النوع من المفوضيات تلجأ إليها الدول الكومنولث، وهى دول تربطها ببريطانيا علاقة تاريخية بإعتبارها تحت التساج، ولهذا

السبب خلقت علاقات مع مستعمراتها تتفاعل فيها من أجل توظيف الثروات وهذه الدول فى علاقاتها للدبلوماسية تعتمد على رعاية مصالحها عبر هذا النمط من التنظيم. وفى هذه المفوضية السامية رئيس البعثة الدبلوماسية لا يقدم أوراق اعتماد غيره من رؤساء البعثات الدبلوماسية.

ب- المفوضية البابوية" السفارة البابوية" وهى بعثة دبلوماسية تنظم العلاقات بين الفاتيكان والدول الكاثوليكية المسيحية، والدول الكاثوليكية تجعل من رئيس البعثة الدبلوماسية للسفارة البابوية أوالمفوضية البابوية (تلقائياً) عميداً للسلك الدبلوماسى، دون إعتبار مبدأ الأقدمية أو الأسبقية المعمول به وفقاً لأحكام إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م. بينما لا تعتبره كذلك الدول المسيحية غير الكاثوليكية.

3- المندوبية الدائمة (البعثات الدبلوماسية التى توفرها الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية أقليمية كانت أم عالمية بإعتبار مندوبية مقيمة دائمة تمثلها لدى تلك المنظمة)، ويكون رؤساء هذه البعثات من الموظفين الدبلوماسيين بدرجة سفير أو وزير مفوض.

4- البعثات غير المقيمة التى تمثل دولها لدى المنظمات الدولية أوالمؤتمرات الدولية.

جنسيات أعضاء البعثة الدبلوماسية:

فى الواقع (بالأصل) ومن الطبيعى أن يكون أعضاء البعثة الدبلوماسية من حاملى جنسية الدولة الموفدة، أى الدولة التى تقوم بإرسال الدبلوماسيين ولكن وفقاً لأحكام إتفاقية فينا لعام 1961م للعلاقات الدبلوماسية حيث أنه يجوز للدولة الموفدة أن تكلف أشخاصاً من غير حملة جنسيتها بالعمل فى بعثتها الدبلوماسية

شريطة أن توافق الدولة الموقر إليها على ذلك وأن تحتفظ لنفسها (الدولة المضيفة) من سحب موافقتها المسبقة.

البنیان الوظيفي للبعثة الدبلوماسية

يقصد به الدرجات الوظيفية التي تمثل التدرج الهرمي لمجمل الوظائف الدبلوماسية التي تكون مع بعضها ما يسمى بالهيئة الدبلوماسية الوظيفية ويسأى على قمة الهرم الوظيفي:-

- 1- وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية وغالباً ما يكون موظفاً بدرجة سفير أو وزيراً مفوضاً أو قائماً بالأعمال بالأصالة. ولا يشترط لرئيس البعثة الدبلوماسية أن يكون مقيماً لدى الدولة المعتمدة لديها وفي هذه الحالة يسمى بالسفير بالأسفارة، وهو المسئول عن البعثة بصفته المسئول الأوحد عن كافة الأنشطة الدبلوماسية.
- 2- وظيفة مستشار البعثة الدبلوماسية أى أنه يقوم بالاستشارات القانونية والفنية لرئيس البعثة الدبلوماسية، ويتضخم ويتحجم دور المستشار كلما كان رئيس البعثة الدبلوماسية متخصص تخصصاً وظيفياً أو أن يكون غير ذلك، بمعنى أنه لم يكافأ المهمات المكلفه به وفي هذه الحالة يسمى رئيس الجهاز الإداري للبعثة الدبلوماسية، أما إذا كان غير متخصص يرقى لدرجة مساعد رئيس البعثة الدبلوماسية.
- 3- السكرتاريون وهذه الوظيفة تنقسم إلى ثلاثة درجات، وتبدأ أولها بدرجة سكرتير ثالث ثم سكرتير ثانى ثم سكرتير أول.

ويعتبر السكرتير الأول هو أمين سر البعثة الدبلوماسية ويحصل مكان المستشار، وكثيراً ما يكلف السكرتاريون الأوائل بأداء مهام القناصل في إطار البعثة الدبلوماسية في حالة عدم وجود قنصليات في الدولة المعتمدة لديها.

4- للملحقون العسكريون وهؤلاء يتم ترشيحهم من قبل وزارة الدفاع وتوافق على تعيينهم وزارة الخارجية، ويختلف حجم الملحقية العسكرية وفقاً لمصالح الدولة الموفدة وأيضاً للوظيفة العسكرية المميزة للدولة الموفدة إليها ومهام الملحقية العسكرية هو تمثيل بلادهم في المجالات العسكرية، أي أن يتطلع بمهمة إعداد التقارير المتعلقة بمجالات التسليح والتقنية العسكرية ويحضرون الاحتفالات والاستعراضات والتدريبات العسكرية (المناورات العسكرية)، والمعارض ذات الطابع العسكري وزيارة المصانع الحربية وحفلات تخريج الدفعة العسكرية، وأن يسلك في تجميع معلوماته الطرق والمساك القانونية.

5- الملحقية التجارية وهذه تتعدد مراكزها بتعدد المدن الحيوية في الدولة المضيفة وبحكم ذلك حيوية المصالح الوطنية لدى الدولة المضيفة. ومهمتهم تنمية العلاقات التجارية وتقديم الاستشارات والمعلومات حول التنمية في الدولة المضيفة.

6- الملحقية الثقافية وهي تطلع بمهمة تمثيل وتقوية الروابط الثقافية بين الدولة الموفدة والدولة المعتمدة لديها، وذلك بتنظيم للفعاليات الثقافية الأكاديمية وغير الأكاديمية.

7- الملحقين الصحفيين ومهامهم تكملة مهام الملحقين الثقافيين وعليهم إعداد تقارير عن الحركة الصحافية، ومدى إنتشار المعرفة وقوة السلطة الرابعة بإعتبارها من أهم المؤتمرات التى تشكل البنية الفوقية للمجتمع.

8- الإداريون والمحاسبون وهم فريق يعمل ضمن البعثة الدبلوماسية ومهامهم فنية بحتة تتعلق بالإختصاص للوظيفى.

9- حملة الحقبة الدبلوماسية وهم الموظفون المختصون بنقل الصادر والوارد من مقر البعثة وإليها (الصادر من قبل خارجية الدولة المفودة) ويتم تصنيفهم وفقاً لأحكام المادة 27 من إتفاقية فينا لعام 1961م.

ويقصد بالحقبة الدبلوماسية مجموع الطرود التى تقوم بارسالها البعثة إلى خارجيتها أو إستلامها منها محددة بالكم والنوع وفقاً لقائمة رسمية وتحمل هذه الطرود إشارات مميزة لها عن غيرها.

الإنشاء الدبلوماسى:

يقصد به لغة الخطاب الدبلوماسى ومصطلحاتها المتعارف عليها خطياً أو شفاهةً. وتعتبر المحاور الآتية هى الأنماط المعتمدة فى الخطاب الدبلوماسى الخطى:

1- تستخدم اللغة القومية إذا كان طرفى أو أطراف العلاقة الدبلوماسية

تجمع بينهم لغة واحدة مثلاً دول الوطن العربى.

2- الدول التى تجمع بينها روابط مصلحة أو ثقافية أو تاريخية لها أن

تخاطب رسمياً (فى علاقتها الدبلوماسية أى الخطاب الرسمى) مثل

مجموعة الكميكون والمجموعة للفرانكفونية ومجموعة الأنجلوفونية.

3- يتحتم على الدولة المخاطبة بأحدى اللغتين (الإنجليزية أو الفرنسية) دون أن يكون هنالك إتفاق على لغة الخطاب أن ترد بذات اللغة التي خطبت بها.

4- أن تخاطب للدولة الموفدة الدولة الموفود إليها بلغتها الوطنية، وفي هذه الحالة يجب على الدولة الموفود إليها أن ترد الخطاب الدبلوماسي بلغتها الوطنية مرفقاً الرد بترجمة بأحدى اللغتين العالميتين. وأيضاً يمكن أن ترد بلغة الدولة الموفدة مع إرفاق ردها مترجماً.

المناشط والسلوكيات الدبلوماسية:

مهام البعثة الدبلوماسية:

تتراوح مهام البعثة الدبلوماسية ما بين التمثيل وإجراء المفاوضات والمباحثات مع الدولة الموفدة إلى التواجد الودي بالتعامل بالمثل داخل إطار النشاط الدبلوماسي والمفاوضات الدبلوماسية تجرى بطريقتين:

1- التمثيل الدبلوماسي:

من مهام البعثة الدبلوماسية تمثيل بلادها لدى الدولة المعتمدة لديها وتشمل هذا التمثيل كافة المناشط والسلوكيات الدبلوماسية، وفقاً لحكام إتفاقية فينا لعام 1961م مضافاً إليها مبدأ التعامل بالمثل.

2- إجراءات المفاوضات:

تجرى المفاوضات الدبلوماسية عادةً عن طريق وفود خبيرة متخصصة (اقتصادي - عسكري - ثقافي) لمعالجة قضايا تقع داخل إختصاص أعضاء الوفد، ويتم ذلك عبر بروتكولات أو مراسم أو نظم أو عن طريق تنظيم منسق

عليه سلف وهنا تكون مهمة رئيس البعثة الدبلوماسية هي تهيئة المناخ الذي يعين المتفاوضين على بلوغ أهدافهم.

وقد يشارك رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة المقيمة أو أحد موظفيه الكبار في المفاوضات باعتباره مستشاراً وملماً بظروف الدولة المعتمدة لديها.

3- إجراءات المباحثات:

تعتبر إجراءات المباحثات من المهام الرئيسية التي يقوم بها رئيس البعثة، والمباحثات أنواع:

أ- **مباحثات رسمية:** يتطلع بها رئيس البعثة الدبلوماسية تنفيذاً لأوامر دولته، وتحدث عند نجاحها إلزامات متبادلة بين أطراف المباحثات. **ب- مباحثات غير رسمية:** وهي تلك التي يقوم بها رئيس البعثة الدبلوماسية بمبادرة ذاتية يستهدف من إجراءاتها باستطلاع رأى الدولة المضيفة حول جملة قضايا تهم البلدين.

ج. **مباحثات مباشرة:** وهي التي يجريها رئيس البعثة الدبلوماسية مع رئيس الدولة المعتمدة لديها.

د. **مباحثات غير مباشرة:** وهي تلك التي يجريها رئيس البعثة الدبلوماسية مع وزير الخارجية أو تلك التي يجريها مستشار البعثة الدبلوماسية بصفته قائماً بالأعمال، أو يجريها قائم بالأعمال بالوكالة أو بالإنابة مع عناصر في وزارة خارجية الدولة المعتمدة لديها (ليس مع وزير الخارجية).

ما هي المساعي الدبلوماسية:

يقصد بالمساعي الدبلوماسية النشاط الذى يقوم به رئيس البعثة الدبلوماسية أو أحد وكلائه (تصرف أو تكليف) بالإشارة منه فى إطار التفويض للقيام بمباحثات لدى الدولة المعتمدة لديها.

أنماط المساعي الدبلوماسية:

- 1- **مساعي دبلوماسية رسمية:** أى تلك المباحثات أو المفاوضات التى يقوم بها رئيس البعثة الدبلوماسية أو وكيلاً عنه، تنفيذاً لطلب أو أمر من قبل دولته لانجاز مهمة تكون الدولة المعتمدة لديها طرفاً فيها.
- 2- **مساعي دبلوماسية غير رسمية:** وهى تلك التى تكون بمبادرة ذاتية من رئيس البعثة الدبلوماسية، يستهدف من تلك المساعي إستطلاع رأى الدولة المعتمدة لديها ومعرفة موقفها من قضية تكون الدولة التى يقوم بتنفيذها بصفته تلك (رئيس البعثة الدبلوماسية) طرفاً فيها.
- 3- **مساعي دبلوماسية خاصة:** ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التى يقام بها تمهيداً لأجراء مباحثات أو مفاوضات رسمية مستقبلاً.
- 4- **المساعي الدبلوماسية السرية:** وهى التى تمارس نشاطاً سياسياً خلف الكواليس، وتظل بصفته هذه أمداً من الدهر، وتترتب عليها إلزامات مقابلة.
- 5- **المساعي الدبلوماسية المباشرة:** وهى تلك النشاطات الدبلوماسية التى يطلع بها رئيس البعثة الدبلوماسية بصفته تلك، فى مواجهة رئيس الدولة المعتمدة لديها أو وزيره الأول (رئيس الوزراء أو وزير الخارجية).
- 6- **المساعي الدبلوماسية غير المباشرة:** وهى تلك التى يطلع بها أحد وكلاء رئيس البعثة الدبلوماسية بتفويض منه (مستشار البعثة الدبلوماسية - السكرتير

(الأول) فى مواجهة وكلاء وزير خارجية الدولة المعتمدة لديها أو مسير المراسم أو أى جهة تمثل السلطة الرسمية (الدولة المعتمدة لديها).

أغراض المساعى الدبلوماسية:

فى الواقع تتنوع أغراض المساعى الدبلوماسية بتنوع المصالح التى تهم طرفى أو أطراف العلاقة الدبلوماسية ونذكر منها ما يأتى:

- 1- تقديم معلومة إلى الدولة المعتمدة لديها أو طلب ذلك منها.
- 2- طلب القيام بأجراء أو عدم القيام بإتخاذ إجراءات تهدف فى نهايتها إلى تحقيق المصالح المشتركة.
- 3- طلب المعرفة والمساعدات سواء إقتصادية أو سياسية أو عسكرية ..الخ، وهذا الطلب فى حد ذاته يمهد الطريق لإنشاء إتفاقيات لاحقة تضبط مثل هذه العلاقات المشار إليها فى الطلب.
- 4- لفت النظر وهو توجيه إهتمام الدولة المعتمدة لديها إلى ضرورة إتخاذ موقف أو تصحيح موقف تجاه قضية للدولة الموفدة مصلحة فيها.

كيفية ممارسة المساعى الدبلوماسية:

تمارس المساعى الدبلوماسية إما شفوية أو خطياً ولذا يمكن تقسيم المساعى الدبلوماسية إلى قسمين:

1- مساعى دبلوماسية شفوية وتتم عبر الوسائل الآتية:

- أ- للتصريح وهو بيان يستصدره رئيس البعثة الدبلوماسية يوضح فيه وجهة نظر دولته وموقفها من قضية معينة، تكون الدولة المعتمدة لديها (المضيفة) طرفاً فيها أو يتعلق بمصالح قومية أو إقليمية تهم الدولتين.

ب- البلاغ ويقصد به الإخطار الذى يقدمه رئيس البعثة الدبلوماسية إلى وزارة الخارجية (الدولة الممتدة) يطلب فيه إليها أو يبلغها حالة مفاجئة أو طارئة. أو حدث قد تترتب عليه مضار تفسد العلاقات الثنائية أو تجعل الدولة الموفدة أن تتخذ إجراء مهماً.

ج- الإحتجاج وهو شكوى لا يقدم إلى جهة قضائية وإنما إلى خارجية الدولة الممتدة لديها تظماً وإحتجاجاً على موقف أتخذته الدولة المضيفة تجاه الدولة الموفدة.

2- مساعى دبلوماسية خطية وهى قسمان:

أ- قسم موجه إلى البعثة الدبلوماسية ويطلب إليها صراحة الرد على المذكرات التى وجهت إليها من قبل خارجية الدولة الممتدة لديها، أو من بعثات دبلوماسية معتمدة مقيمة أو غير ذلك فى الدولة المضيفة، ومن أهم تلك المساعى الخطية الواردة إلى البعثة الدبلوماسية ما يأتى:

1- خطاب التعميم: وهو خطاب أو كتاب تبعثة خارجية الدولة الممتدة لديها إلى البعثات الدبلوماسية الممتدة لديها والمقيمة، تبين لها فيه أمراً معيناً أو تقدم معلومة محددة لا يطلب رداً عليه، ويجب أن يميز فى الخطاب للسفارة والفصلية.

2- الرسالة الموجهة: وهى كتاب تبعثة خارجية الدولة الممتدة لديها إلى سفارة أو إلى بعثة دبلوماسية لدولة محددة بعينها، تطلب إلى رئيس بعثتها أن يوضح الملابسات التى تترتب عليها إلحاق الضرر لراعايا الدولة الممتدة لديها المقيمين فى الدولة الموفدة وغالباً يطلب رداً عليها.

بد المسامى الدبلوماسية الخطبة الصادرة من البعثة الدبلوماسية:-

1- **المذكرة الجماعية:** وهى مكتوب أو خطاب تستصدره البعثات الدبلوماسية فى شكل جماعى توجهه إلى خارجية الدولة المعتمدة لديها تضمنه فيها إحتجاجاً أو مطالبها، وتأمل فيه أن تتكرم الدولة المعتمدة لديها من أخذ ذلك فى الإعتبار وهذه المذكرة تلقائياً تعتبر صادرة من رئيس البعثة الدبلوماسية، لأنها لا تعتمد إلا بتوقيع رئيس البعثة، وهذه المذكرة نادرة الحدوث لأن أهواء البعثات دائماً مختلفة.

2- **المذكرة الماثلة:** وهى كتاب أو خطاب ذو صيغة واحدة يتضمن موضوعاً واحداً ويستهدف تحقيق مصلحة واحدة، فهي عبارة عن مذكرة جماعية إلا أنها تستصدر من قبل كل بعثة دبلوماسية على حده وتحمل توقيعاً للأحرف الأولى وختم السفارة.

3- **الخطاب المكتوم:** وهو عبارة عن رسالة فى غاية من الأهمية يوجهها رئيس الدولة الموفدة إلى رئيس الدولة المعتمدة لديها، وغالباً ما يتضمن مسائل جد خطيرة، فقد يستدعى رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة والمقيم لدى الدولة المعتمدة لديها إلى بلاده لحمل الخطاب وتسليمه إلى رئيس الدولة الموفدة إليها مباشرة، أو قد يوفد مبعوثاً خاصاً لإجل تسليم الخطاب المكتوم وهذا يصطحبه رئيس البعثة الدبلوماسية إلى رئاسة الدولة المعتمدة لديها تسليمه لرئيس الدولة.

4- **المذكرة الموقعة:** وهى رسالة مهمة يصدرها رئيس البعثة الدبلوماسية موجّهة إلى وزارة الخارجية فى الدولة المعتمدة لديها، يشرح فيها بعض الملاحظات

ويبين وجهة نظر دولته تجاه حالة معينة وهي أكثر المساعي الخطية إنتشاراً وتحمل توقعاً كاملاً مزين بختم السفارة.

5- المذكرة المقيدة بشرط الاستشارة وهي مكتوب أو خطاب يشترط فيه رئيس البعثة الدبلوماسية عند قيامه بالمباحثات والمفاوضات والاستمرار فى الحوار، مع عدم إيداء وجهة نظر فى مسألة تعترض مسار المفاوضات لم تكن ضمن الإتفاق الذى تجرى المفاوضات أوالمباحثات وفقاً له، حتى تستشار خارجية الدولة الموفدة فى ذلك.

6- **اللائحة فى : اللائحة فى العرف الدبلوماسى:** هى مذكرة تتضمن موقف أطراف المباحثات من مجمل قضايا نقاشها وحددت المواقف منها، يقدم للطرف الآخر قبل استئناف المباحثات التى بوشر فى إجراءاتها.

المذكرة المتبادلة: وهى مذكرة تتبادلها البعثة الدبلوماسية المعتمدة ووزارة الخارجية الدولة المعتمدة لديها تمهيداً لإبرام إتفاقية سبق إجراء المفاوضات بصدها.

المساعى الدبلوماسية الخطية الموجهة من البعثة الدبلوماسية إلى الدولة الموفدة. هذه المساعى عرفت بالتقارير وتنقسم هذه المساعى إلى ثلاث أنماط:-

أ- رسائل دورية إى يتم إرسالها إلى الجهة المعنية وفق عرف متواتر أو لوائح ضابطة تمارس من خلالها وزارة خارجية الدولة الموفدة إتصالها لبعثاتها الدبلوماسية.

ب- رسائل خاصة وهى تلك التى تتعلق بالتقرير حول مسألة بعينها.

ج- رسائل طارئة وهى التى تعنى بالتقرير حول الأحداث الطارئة.

2- البرقيات وتنقسم البرقيات إلى نوعين:

- أ- بترمويات مشفرة وتستخدم للمعلومات ذات الطابع السرى.
 - ب- البرقيات غير مشفرة (غير رمزية) وهى التى يستخدم فيه جهاز التلغراف أو التلكس أو الفاكس.
 - 3- الرسائل المسبوعة (غير خطية) ويستخدم فيها أجهزة السمعة للوصلية أو عن طريق النقل المباشر فى حالة الاستدعاء أو اللقاء المكانى.
- واجبات المبعوث الدبلوماسى بصفته رئيس البعثة الدبلوماسية.**
- تنقسم واجبات المبعوث الدبلوماسى إلى ثلاث أقسام:
- 1- واجبات نحو الدولة الموفدة التى يعمل بصفته رئيساً للبعثة الدبلوماسية على تحقيق مصالحها أو أهدافها.
 - 2- واجبات تجاه رعايا بلاده أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.
 - 3- واجبات تجاه الدولة المعتمد لديها " للدولة المضيفة أو المستقبلة".

واجباته تجاه رعايا بلاده:

تنقسم هذه الواجبات تجاه الرعاية إلى قسمين:

- 1- واجبات رسمية وهى التى تتم مباشرة عبر القنوات الرسمية المكلفة بذلك، ومن أهم تلك الواجبات الرسمية الحماية الدبلوماسية.
 - 2- واجبات غير رسمية وتتم بالطرق الودية . ما هى الحماية الدبلوماسية؟
- تعتبر الحماية الدبلوماسية من أبرز الواجبات الرسمية التى يطلع بها رئيس البعثة الدبلوماسية مباشرة أو تكليف أحد مساعدية.

ويعنى بالحماية الدبلوماسية التدخل طرفاً قانونياً لدى محاكم الدولة المعتمد لديها دفاعاً عن مصالح أحد للرعاية، ويشترط كي يتمتع الراعي بالحماية الدبلوماسية ما يأتي:

1- ألا يكون المستفيد من الحماية يحمل جنسية مزدوجة أحدها جنسية الدولة المعتمدة لديها.

2- أن يكون المعنى قد أستفد كافة الوسائل التي يكفلها له قانون الدولة المعتمد لديها.

3- أن يكون التدبير القضائي الذي ألحق الضرر بالمستفيد من الحماية الدبلوماسية يتنافى وأحكام القانون المعمول به في الدولة المعتمد لديها، أو لأحكام القانون الدولي وأعرافه أو مناقضاً لأحكام إتفاقية مبرمة وسارية المفعول بين دولة المعنى والدولة المعتمد لديها والتي تشمل مثل تلك القضايا.

واجبات رئيس البعثة الدبلوماسية تجاه الدولة المعتمد لديها:

على رئيس البعثة الدبلوماسية أن يعمل صادقاً على تنمية وتقوية أواصر العلاقة بين دولته والدولة المعتمد لديها، كما عليه أن يخدم النظم والقوانين المعمول بها في الدولة المضيفة، وعليه أن يعرف أن عدم مراعاة أحكام القانون والتقيد في مهام الوظيفة الدبلوماسية قد يعرضه للمساءلة أو بإعتباره شخصياً غير مرغوباً فيه.

وتعمل الدول المضيفة بصفة عامة على تقييد نشاط البعثة الدبلوماسية وإحترامها لقوانينها الوطنية (قوانين الدولة المعتمدة لديها) وذلك عبر الوسائل الأتية:

1- أن تلتزم البعثة الدبلوماسية بأن تتم كافة إتصالاتها بالبعثات الدبلوماسية وأركان الدولة المضيقة عبر القنوات التي تحددها وزارة الخارجية (خارجية الدولة المضيقة)، وذلك بنطبقها لأحكام إتفاقية 1961م المنظم للعمل الدبلوماسي.

2- أن تقيد مكانياً نشاط البعثة الدبلوماسية بأن لا تسمح بإقامة مقرات أو مساكن لأعضاء البعثة الدبلوماسية خارج عاصمتها الوطنية.

3- الإلتزام بطاعة القوانين المعمول بها في الدولة المعتمد لديها.

أساس الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية

ماهية الحصانة الدبلوماسية:

هي حماية قانونية تمنح لأعضاء البعثات الدبلوماسية مؤقتاً تجاه مساعلة القانون الجنائي - القانون المدني- القانون الإداري وذلك تمكيناً لهم لأداء مهامهم الدبلوماسية ومن حيث الموضوع تقسم الحصانات إلى ثلاث أنماط:

1- حصانات دبلوماسية محلها مقر البعثة.

2- حصانة محلها شخص المبعوث الدبلوماسي ومن هم تحت كفالته رسمياً.

3- حصانات الرسائل الخطية والسلكية واللاسلكية وتشمل أيضاً هذه المركبات.

الحصانة ومقر البعثة الدبلوماسية:

يقصد بمقر البعثة الدبلوماسية هي جملة المنشآت الدبلوماسية أو أجزاءها والمساحات الواقعة في إطارها، والتي تستخدم فعلاً في تسيير مهام البعثة الدبلوماسية، ويشمل ذلك مساكن ومستودعات أعضاء البعثة الدبلوماسية.

أساس حصانة المقر:

تعارف فقهاء القانون الدولى والعلاقات الدولية بأن هناك ثمة أربعة مصادر محددة كما يأتى:

1- **الصفة التمثيلية للمبعوث:** ويستخدم المبعوث الدبلوماسى حصانته بإعتباره شخصياً طبيعياً كما يعترف القانون الطبيعى، وإنما بصفته الاعتبارية ممثلاً شخصاً للملك أو الإمبراطور.

ولما كان الملوك والأباطرة فوق القانون بإعتبارهم صناعة تمتد صفة الملوك إلى ممثليهم الشخصيين " رؤساء البعثات الدبلوماسية" ولما يمارس رئيس البعثة الدبلوماسية مهامه داخل مقر البعثة يشملها الحصانة الدبلوماسية وعليه لا تنطبق أحكام القانون المعمول به فى الدولة المعتمد لديها.

2- **نظرية الإقليم المستقطع:** ومضمون هذه النظرية يعتبر مقر البعثة هو بمثابة إقليم جزئى من أقاليم الدولة الموفدة لذا ينطبق عليه أحكام قانون الدولة للموفدة وليس قوانين الدولة المعتمدة لديها.

مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية:

يعتبر هذا التفسير لمنح الحصانة الدبلوماسية أكثر موضوعية لأنه يدفع بحقيقة أن الحصانة ما منحت لأعضاء البعثات الدبلوماسية ليكونوا فقط أناس مميزين دون غيرهم فى مواجهة أحكام القانون، وإنما لتمكينهم من الإطلاع بمهامهم الوظيفية أشخاصاً إعتباريين مرتطبتين بالمهام الوظيفية. فعليه تتسحب الحصانة للدبلوماسية على المقر بإعتباره السكن المادية التى يتم فيها تنفيذ المهام الدبلوماسية.

4- مبدأ التعامل بالمثل وهو فى الواقع مبدأ لا يفهم منح أو إكتساب الحصانة الدبلوماسية لمقر البعثة الدبلوماسية، وإنما يوسع إطارها لأجل إستيعاب مشمولات أكثر.

مقتضيات الحصانة الدبلوماسية:

- 1- تقتضى الحصانة الدبلوماسية الممنوحة لمقر البعثة أن تقسم للدولة المعتمد لديها كافة الضمانات لأجل حماية مقر البعثة الدبلوماسية.
- 2- يحرم تحريماً تاماً على عناصر السلطة التنفيذية إقتحام مقر البعثة أو التعرض لمراسلاتها للتفتيش أو التشويش أو المصادرة.
- 3- لا يجوز لمخبر السلطة القضائية من دخول مقر البعثة دون إذن مسبق من رئيس البعثة، حتى وإن كان فى مهمة رسمية (إيصال إشعار علم وخبر لأحد أعضاء البعثة الدبلوماسية لكونه طرفاً فى دعوى مقامة أمام القضاء المحلى).

الاستثناءات التى ترد على حصانة المقر:

- 1- يجوز إقتحام مقر البعثة الدبلوماسية حالة تعذر الحصول على إذن مسبق من رئيس البعثة الدبلوماسية لمسيب قاهر.
- 1- يجوز فى حالة الحريق المدمر تتدخل الشرطة دون إذن مسبق من رئيس البعثة وذلك للظروف الطارئة التى تمنع من إستصدار إذن مسبق منه.
- 2- يجوز للتدخل بالإقتحام لأسباب إنسانية تفجر غاز يخاف فيه ضياع حياة بعض الموظفين والعمال.

3- يجوز إقحام مقر البعثة لضرورة الحفاظ على الأمن الوطنى فى الدولة المعتمدة لديها.

مصانة الحقيبة الدبلوماسية:

يقصد بالحقيبة الدبلوماسية مجموع الطرود المستخدمة لنقل المسائل المتعلقة تسيير مهام البعثة وفقاً لنص المادة 3/27 بمنح أو يحظر تفتيش ومصادره الحقيبة الدبلوماسية.

ولكن ترد إستثناءات فى حالة الشك الأقرب إلى اليقين مثلاً إذا زادت الحقيبة بين 100 - 300 كيلو جرام وما فوق يتوجب عليها التفتيش.

الحصانة الممنوحة لشخص المبعوث الدبلوماسى:

تمنح الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسى حماية مؤقتة تمكنه من الإطلاع بمهامه الوظيفية وتنقسم هذه الحصانة إلى ثلاث أنواع:

1- حصانة تجاه المحاكم الجزئية أو الجنائية لا تستطيع السلطة القضائية من أستيقاف المبعوث الدبلوماسى والقبض عليه أو محاكمته أمام المحاكم المحلية تطبيقاً للقانون الوطنى للدولة المعتمدة لديها.

الدبلوماسية الشعبية

يمكن تعريف الدبلوماسية الشعبية بأنها الاداء التى من خلالها تستطيع الجماهير الشعبية أن تحقق تنفيذ السياسة الخارجية الجماهيرية بين الشعوب وصولاً إلى أهدافها الداخلية للرجعة إليها.

أنماط الدبلوماسية الشعبية عبر التاريخ: الدبلوماسية الشعبية فى دولة أثينا الأغريقية: " الدبلوماسية الشعبية الديموسية "

نقصد بمصطلح الديموسية مجمل القبائل الأغريقية المكونة للبنى الديمقراطية الأثينية، إذ كانت الدولة تتكون من تحالف عشرة مجموعات تسكن كل مجموعة فى قطاع يسمى ديموس. ومورست للدبلوماسية الشعبية الديموسية فى حقبة الحكم الديمقراطى إذ كانت البعثة الدبلوماسية الشعبية الديموسية تتكون من عشرة أعضاء وتكون الرئاسة تناوبياً وتحدد الأسبقية للرئاسة. كانت البعثة الدبلوماسية الشعبية الديموسية تمارس عملها جماعياً وإن كانت المسؤوليات المباشرة فردية (أحادية).

كيف تمارس مهامها:

تناقش موضوعات المفاوضات بين أثينا والطرف الآخر جماعياً إلا أنه يلقى كل عضو خطابه الذاتى معبراً عن وجهة نظره فى المفاوضات، فى موضوع محل المفاوضات أمام المجلس إلا أنه عند تقويم التقرير النهائى إلى المجلس فى أثينا ينظر إلى النتائج بإعتبارها محصلة للعقل الجمعى، إلا أنه يعاقب من يثبت خراب نمته من أعضاء البعثة فردياً، بينما يثاب الآخرون.

تسمية العقل الجمعى:

ركن إلى الدبلوماسية الشعبية الديموسية باعتبارها عقلاً جماعياً نو معرفة شمولية وإذ يمحور القدرات الأحادية داخل إطار واحد، فيلم بكل شاردة وواردة فإذا نسى أحد مساله ما أكمل الآخر ذلك النقص.

الفلسفة السلطانية فى عصر الثورة الفرنسية 1789م:

قامت الثورة الفرنسية ضد الملكية والإقطاع وكان وقودها مواد الشعب الفرنسى. بينما كانت قياداتها من البرجوازية أى الطبقة الوسيطة الفرنسية، وابتصار الثورة ورثت البرجوازية الفرنسية سلطات العرش طبقةً وخرجت الجماهير صفر اليدين، وكان إعلان الجمهورية يعنى فى مضمونه قيام سلطة جمهور الطبقة البرجوازية وهذا المفهوم دفع الجماهير الشعبية إلى الإستمرار فى الثورة والعمل على تصديرها، بحثاً عن دعم الجماهير له فرفعوا شعار كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، كمرود سياسى برزت المفاهيم الآتية:

- 1- إن الشعب هو مصدر السلطة.
- 2- الأخاء - المساواة - العدالة.
- 3- تولت البرجوازية الفرنسية السلطة فى الجمهورية الأولى 1792م ثم مورست السلطة التشريعية نيابياً خلال مرحلتين:

- 1- تأكيد سلطة الجماهير فى إقصاء نوابها عن الدوائر المعنية.
- 2- حرمت الجماهير من هذا الحق أى لا تستطيع الجماهير فى دائرة معينة عن إصاء ممثلها فى مجلس الأمة، ومن ثم إعلان الأمة مصدرأ للسلطة، لأن سيادة الأمة لا تتجزأ.

تسمى الدبلوماسية في عصر الجمهورية الفرنسية الأولى بالدبلوماسية الشعبية لإعتبار أن السلطة المنتخبة التنفيذية والتشريعية تمثل إدارة الشعب وتُصنع القوانين والسلطة التشريعية معبرة عن حماية مصالح الشعب، وتخطط وتنفذ (السلطة التنفيذية) سياسات تستهدف تحقيق مصالح الشعب، وترسل البعثات الدبلوماسية لتنفيذ علاقاتها الخارجية ويكون أعضاؤها منوطون بتحقيق السياسات الخارجية لمصالح الشعب، لذا سميت بدبلوماسية الشعب أي الدبلوماسية الجمهورية حيث تعتمد الدولة أسماها.

ولكن هذه التسمية للدبلوماسية الشعبية أو الدبلوماسية الجمهورية لا تمثل في الواقع ولا تطابق المفهوم الشعبي للمصالح، وإنما كانت حيلة تتستر لها البرجوازية الفرنسية لتحقيق مصالحها بإعتبارها وريثة للسلطة الملكية المنهار، فالتسمية شكلاً شعبية جماهيرية ومضموناً غير ذلك.

الفلسفة السياسية الطبقيّة الماركسية اللينينية:

عرفت الديمقراطية تحت الأنظمة الماركسية اللينينية، ولما كانت النظرية الماركسية اللينينية ليست نظرية شمولية تغطي كل المعطى الجماهيري (الديمقراطي)، وإنما هي نظرية جزئية بنيت على المعطى الطبقي الشغلي والبروليتاريا نظرت إلى المجتمع من خلال الكم الأفقي والتباين المعرفي رأسياً. جديلاً تقتضى نظرية ثورة الشغيلة من الطبقات الرأسمالية البرجوازية عبر ثورة العمال على رأس المال، ومن ثم أنشأت الدولة عبر الفصل العنيف ثورة إبطاراً سطوياً تحقق من خلالها وسيلة أو أداة لمصالح الطبقة البروليتاريا ومن ثم استخدام الحزب الطليعي كمعطى موضوعي لغياب القدرات الإبداعية المستتيرة بين جموع البروليتاريا، بإعتباره (أي الحزب) العقل المدبر والمفكر

(نظرية العقل البديل). الدولة التي قامت على نمط النظرية الماركسية اللينينية " دولة البروليتاريا" فى الواقع هى دولة الحزب والحكومة، التى تنفذ (السلطة التنفيذية) سياسات الحزب وهى حكومة الحزب وأعضاء البعثات الدبلوماسية لتلك الدولة هى بعثات دبلوماسية حزبية لتنفيذ سياسات الحزب الخارجية. إذاً ما أطلق عليه بالديمقراطيات الشعبية هى فى واقع الأمر ديمقراطيات الأحزاب الحاكمة وليست ديمقراطيات شعبية، وعليه تكون الدبلوماسية الشعبية التى تعبر عن مصالح تلك الديمقراطيات الشعبية بمفهومها الذى سبق هى دبلوماسيات شعبية من حيث الشكل لا المضمون (كما تقدم ذكر ذلك).

الدبلوماسية الشعبية وفلسفة الحكم:

فى ظل النظام الأتوقراطى (الحكم الفردى أو الحكم الأحادى) كانت السلطة السياسية تعبر عن مصلحة الحاكم للفردى (ديكتاتور) وكما كان الديكتاتور هو صانع السياسة الخارجية كان ينتقى من بين أعوانه طاقماً دبلوماسياً بإعتباره أداة تنفيذ للسياسة الخارجية لأئينا الأتوقراطية. ولا يمكن وصف الدبلوماسية تحت هذا النظام بغير كونها دبلوماسية أتوقراطية.

أئينا الأوليجاركى (حكم القلة الثرية):

تحت النظام الأوليجاركى تمارس القلة مهام الحكم ومن ثم تخطط سياساتها الخارجية على نسق من الأفكار يحقق أهداف فتوية فى علاقاتها الخارجية. ومن ثم تكون مهمة البعثات الدبلوماسية تنفيذ السياسات الخارجية الأوليجاركية، ويصدق الوصف عندئذ بأن الدبلوماسية تحت هذا النظام بأنها دبلوماسية أوليجاركية.

أثينا تحت الحكم الديمقراطي:

عرفت أثينا الديمقراطية المباشرة المعبر عنها بحشد الجماهير الأحرار المتفاعلين في إطار الجمعية، ومن ثم كانت أدوات الحكم للديمقراطية تبنى سياساتها الخارجية شعبياً وتتشأ البعثات الدبلوماسية للشعبية (الديموسية)، يجوز هنا أن نوصف هذه الدبلوماسية بأنها دبلوماسية شعبية (نسبية).

الدبلوماسية تحت الأنظمة القيصرية والملكية:

لما كان الأباطرة والملوك هم آلهة في ذواتهم أو ظلال للآلة (حسب إعتقاد مجتمعاتهم) كانوا فوق القانون، ولما كانت الدولة هي الملك والملك هو الدولة أصبحت السلطة السياسية في الدولة أداة طيية لتنفيذ أهداف ومطامح الملوك. ولما كانت السياسة الخارجية تعبيراً عن رغبات الملوك والأباطرة في علاقاتهم مع من يتعاملون معه طرفاً فيها دولياً أنشأوا جهازاً منفذاً لسياساتهم يتحرك وفق أوامرهم. لذا الدبلوماسية تحت الأنظمة الملكية والقيصرية هي دبلوماسية للملك أو للقصر.

الدبلوماسية تحت النظام الجمهوري:

النموذج الأول: الجمهورية الفرنسية 1892م:

عندما قامت الثورة الفرنسية عام 1789م (كما سبق ذكره) كانت الجماهير الفرنسية هي أدواتها الفاعلة بينما كانت البرجوازية الفرنسية هي عظمها المدير وصانعة فلسفتها (الجمهورية)، وبانتصار الثورة الفرنسية ورثت البرجوازية الفرنسية صولجان السلطة الملكية ومن ثم سخرت جهاز الدولة لخدمة مصالحها الطبقيّة علّة الرغم من الصيحة الشعبية الفرنسية (الشعوب هم أصدقاؤنا والحكومات هي أعداؤنا).

بعد حرمان الجماهير من ممارسة السيادة التى نص عليها دستور الجمهورية الأولى (الأمة هى مصدر السلطات) حيث كانت الجماهير تفرض سيطرتها على الحكومات من خلال ممارساتها الرقابية. ففى الدوائر الانتخابية حرمت من هذه السلطة بعد تبنى إنتماء النواب إلى الأمة (فرنسا). إذا تحولت السلطة إلى سلطة (البرجوازية الصغيرة) إذ أصبحت هى صانعة للقرارات السياسية وراسمة للسياسات الخارجية، لذا اختارت الأداة التنفيذية لسياساتها الخارجية من العناصر البرجوازية التى تشاركها الهدف والمصير. هنا يمكن وصف الدبلوماسية فرنسية الدبلوماسية أسماً أو شكلاً بأنها دبلوماسية برجوازية تمارس نشاطها تحت رآيات الجمهورية.

النموذج الثانى: الدبلوماسية تحت النظام الماركسى اللينينى:

قامت النظرية السلطوية الماركسية اللينينية على أساس الطبقة العاملة وهيمنتها السياسية والإقتصادية على غيرها من الطبقات الأخرى. ولما أبْتَدَعَ... لينين (فلاديمير غلوكس أوليانوف)، نظرية الحزب الطبقي الطليعى بإعتباره العقل المدبر للطبقة العمالية للكادحة، ومن ثم أصبح المكتب السياسى للحزب الشيوعى هو العقل الذى يرسم السياسات الداخلية والخارجية نيابةً عن الطبقة العاملة ويقوم كادره بتنفيذها داخلياً وخارجياً.

ولوقوع الإغتراب السياسى والإقتصادى والنفسى بين البروليتاريا من جهة والطبقات الإجتماعية المهيمشة (طبقة الفلاحين والمتقنين) من جهة أخرى، والحزب الطبقي من جهة ثالثة ولم تعد الدولة الماركسية اللينينية تعبر عن مصالح الشغيلة وإنما تعبر عن مصالح الحزب الحاكم. ومن ثم يمكن القول أن الدولة هى دولة الحزب والسياسة الداخلية والخارجية هى سياسة الحزب وتعتبر

عن مصالح الفئة الحاكمة التي تنفذ تلك السياسات الخارجية وبالتالي هي
دبلوماسية الحزب إذا جاز لنا أن نصف الدبلوماسية تحت النظام الماركسي
اللينيني بدبلوماسية الحزب الشيوعي.

الفصل التاسع

دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية

- مقدمة وتعريف للأيديولوجية.
- صناعة الأيديولوجية.
- استغلال الأيديولوجية في السياسة والدعوة إليها.
- أنواع الأيديولوجيات.
- أثر الأيديولوجية في العلاقات الدولية.

الفصل التاسع

دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية

(The Role of Ideology in International Relations)

مقدمة (Introduction):

معلوم أن القوة تحتاج إلى تبرير لاستخدامها في تنفيذ السلطة السياسية، وهذا التبرير يأخذ شكل غطاء فكري معين يعرف بالأيديولوجية.

إن الإنسان هو الذي ابتكر الفكر، وتفكير الإنسان مختلف من شخص إلى آخر، فمن العسير أن تطرح عليه فكرة تطبيق عالمياً، وقد يرجع سبب الاختلاف في التفكير إلى الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي ولدت فيها هذه الفكرة، ولذلك قد يكون من الصعب القول بعالمية ظروف المحتوى، وإذا كانت الأيديولوجية إبتكاراً فكرياً للإنسان أو نتاجاً للمحتوي المذكور، فكيف يمكن لهذا النتاج أن يصبح عاملاً مهماً في تقرير سلوكية معينة؟ وبمعنى آخر كيف يمكن لهذه الأفكار أن تتحول إلى مياسة يأخذ بها الفرد؟ وماهي البواعث التي تدفعه لتبني هذه الأفكار؟ وأخيراً، هل يمكن اعتبار الأيديولوجية غطاءً يحتمي الإنسان به في بحثه عن طفولته السعيدة الضائعة، أم أنها حقاً تعبيراً عن نضوج الإنسان الباحث عن الكمال؟ هذه مجموعة من الأسئلة تخطر على البال وتحتاج إلى أجوبة، فما هي الأيديولوجية؟

تعريف الأيديولوجية (Definition of Ideology):

أول من تكلم عن الأيديولوجية هو دوتراس عام 1796م، وعني بها علم الأفكار ذات الصلة بالمجال الفلسفي، ولقد خرج هذا المفهوم عن حدود الفلسفة

ليأخذ له معنًاً سياسياً، وسبب هذا التحول يعود كما يقول فرانس بول بينوا :
(....) لقد مزج بين الفلسفة والمياسة، وقد أخذ المزج عمقاً أكبر لدى نابليون
الذي نظر إلى الأيديولوجية علي أنها - أفكار وهمية - وإلي الأيديولوجيين
كثرتارين لا يعرفون حتى أنفسهم)، ومع ماركس أخذت الأيديولوجية عمقاً
جديداً، فعلي الرغم من استمرارها في المحافظة علي علاقتها بالمجال السياسي،
فإنها أخذت منظرواً آخرأ، فماركس وانجلز وهيس عندما كتبوا (الأيديولوجية
الألمانية) عام 1845م - 1846م أعطوا للأيديولوجية المعنسي التالي: (إنها
الصورة التحريرية للظروف الحقيقية للأفراد وهذا التحرير يفسر بالإجراءات
التاريخية والاجتماعية)، بمعنًاً آخرأ أن الأيديولوجية هي (نظام تمثيلي للواقع
صبيغ بشكل معين وذلك بعد معالجته لهذا الواقع). ويرى فرانسيس دوميشيل أن
الأسس التي يقوم عليها المفهوم الماركسي (المصطلح الأيديولوجية) هي:

1- التمثيل.

2- قاعدة الأيديولوجية أو مواردها وهي الواقع.

3- هدف الأيديولوجية وهو النظام المنبثق عن الواقع وباحناً عن الشرعية.

فحسب التحليل الماركسي، فإن التطبيقات مجموعة من المفاهيم لنظام
اجتماعي وأنها تعتقد أن هذه المفاهيم تتسم بالمثالية، وإذا يكون من المفروض
تطبيقها، وبالنسبة لماركس فإن الواقع الاقتصادي وظروفه تحدد مسبقاً هوية هذه
المفاهيم، وأن الطبقة المسيطرة تحاول تبرير وجودها من خلال أخذها
بالأيديولوجية، لذلك فإن الأيديولوجية تعبر عن: (ميكانيزم الوهم الاجتماعي).

وإذا كان التحليل الأيديولوجي هذا قد شهد تطوراً في الوقت الحاضر،
فإنه مع ذلك بقي محافظاً علي نفس الأسس الماركسية، وهذا ما يراه كلود لوفور

الذي يعتبرها خطاباً خادعاً، بل إن بيبير أنصار قد ذهب إلى أبعد من هذا حينما رأي فيها: (مجموعة من الأفكار التي تبرر موقفاً ما في عيني من أوجدها.... وأنها مصدر لحكم المعرفة والوهم وعقل للغموض)، إلا أن تبرير الموقف ليس وفقاً في الحقيقة علي أصحاب الفكرة، بل يتجاوزهم ليشمل كل من يهمه الأمر من مؤيدين ومناصرين، لأن تبني هؤلاء لهذا الموقف فيه خدمة لمصالحهم الخاصة، ولذلك يكون تبريرهم قائماً علي شعور خاطئ بالواقع المعاش.

في مقابل هذا الاتجاه، هناك من حاول إعطاء مفهوم الأيديولوجية الصفة العلمية، وليس معنى هذا غياب الأهداف السياسية، بل إن استعمال الصفة العلمية قد استعين بها لتنفيذ الهدف السياسي، ومن خلال هذا الطرح ولد ما يسمى بالأيديولوجية السياسية، وتعني لدي فلانمير ويدلي: (نظاماً للأفكار يخدم شئ ما، ولا يؤلف هدفاً بحد ذاته كما هو الحال بالنسبة للنظام الفلسفي). فالأيديولوجية تتكون وبشكل أساسي من برنامج لعمل ومن تبرير لهذا البرنامج، هذا التعريف يتشابه مع الذي قد يقدمه بيبير أنصار الذي مفاده أن: (الأيديولوجية السياسية تفترض أنها تهدف وبشكل أساسي إلى إعطاء معنى للعمل الجماعي، ويكون ذلك بوضع نموذج للمجتمع الشرعي والتنظيمه، وتبين أن أحد القائمين الشرعيين للسلطة والأهداف التي يجب تقديمها للمجتمع والوسائل المستعملة).

والجدير بالذكر هو أن كلاً من فلانمير وأنصار قد ركزا علي فكرة البرنامج والعمل، أي إعطاء الأيديولوجية صفة المنظم (لأنه في التنظيم يتم تحقيق مصالح الأفراد والجماعات)، ولما كانت الأيديولوجية في نظر هؤلاء هو الاستيلاء علي السلطة السياسية، فإن هذا التنظيم سوف يحقق بالدرجة الأولى مصالح الطبقة المسيطرة، ويؤدي نجاح هذا البرنامج المطروح إلى تحقيق هدف

الطبقة المذكورة، والذي يتمثل في استمرار مسيطرتها، مع العلم أن نجاح البرنامج يعني نجاح هذه السلطة في التأثير على الآخرين وإقناعهم بمثاليته أهدافها، ولهذا السبب يرى آخرون ومنهم جان جاك شفاليه: (أن الأيديولوجية هي نظام متماسك أو تنظيم للأفكار، وهي تمثيل فكري أو عقلي قادر على توجيه السلوك الإنساني في اتجاه معين):

وعليه فإذا كان تغيير السلوك الإنساني هو نتيجة لتأثيره بالمبادئ والأفكار الأيديولوجية، فهذا التأثير لا يعني بالضرورة إقناع الفرد فكرياً بهذه المبادئ، لأن هناك دائماً ربطاً بين فكرة التأثير وفكرتي الخوف من القهر والبحث عن التعويض، وهي التي تلعب دوراً في تبني الفرد لفكرة ما، خاصة إذا كان وراء هذه الفكرة سلطة أو طبقة تملك كل أشكال القوة^(١). إذاً هناك ركلاً للضمير والسير بدونه وليس إقتناعاً شعورياً، ولهذا السبب اعتبر ريمون آرون أن السلوك الإنساني الناتج عن التأثير الأيديولوجي أن يتخذ صفة الإقتناع الفكري، ولكن على الرغم من هذا يكمن وراء هذا الإقتناع رغبة الفرد التي تنفعه إلى البحث عن الحقيقة وكذلك الاعتراف بها، وهذا ما يذهب إليه جان باشليير في تعريفه للأيديولوجية حيث يعتبرها: (... مناقشة منطقية تحاول المجموعة المعتمدة للأيديولوجية -فضلها- تحقيق رغبة ما بواسطة استعمال القوة أو السلطة داخل المجتمع).

ويتضمن تعريف باشليير هذا ثلاث أسس لها دورها في تكوين الأيديولوجية وهي: الرغبة والمؤسسات والقيم، وبمعنى أن للتكوين الأيديولوجي يولد في أساسه عن رغبة لم يحدث إشباعها ويتم اللجوء إلى مؤسسة داخل

المجتمع من أجل تحقيق هذا الإشباع، فالسلطة السياسية تعتبر خير ضامن لاستمرار هذا الإشباع نظراً لما تملكه من إمكانيات مادية ومعنوية يمكن الاستفادة منها لتحقيق هذا الغرض، والبحث عن إشباع رغبة من خلال المؤسسات يضيف عليها صفة التنظيم المؤسسي، ويكون ذلك بالأخص عندما تصبغ علي نفسها قيمة معينة تأخذها هدفاً لتبرير سلوك الفرد تجاه السلطة أو تجاه الآخرين (قيمة الدين مثلاً)، ونظام الإنقاذ في السودان نموذج تقليدي لهذه الحالة.

وطالما أن الأيديولوجية تتضمن نوعاً من الديناميكية، فإن الصراع من أجل السلطة هو الذي يقف وراء هذه الديناميكية، وعند استيلاء أعضاء مجموعة ما علي السلطة تشهد مثالياتها تغيراً ملحوظاً، وتقدم التبريرات لنموذجها والدفاع عنها، وهو موقف يدفع بالأيديولوجية إلى التركيز علي حاضر التجربة أكثر من مستقبلها، وإعطاء هذا الحاضر أهمية كبرى من خلال مقارنته بالماضي، وهنا تفقد الأيديولوجية دورها الديناميكي المتمثل في البحث عن التغيير لتتحول إلى مجرد (نظام للتمثيل)، وهكذا فإن كل الأيديولوجيات تحمل في طياتها هذا التناقض بين مثالية المنهج عندما تكون خارج السلطة وواقعية المنحي عند استلامها للسلطة، ومثالاً لذلك تطور الأيديولوجية الليبرالية والماركسية اللينينية ونظام الإنقاذ في السودان (مثل ما تقدم).

ويمكن تقديم مثال واحد يتضح فيه كيف وقعت الأيديولوجيات (الليبرالية والماركسية) في خطأ مشترك، فمثلاً، إن الماركسية تؤكد من الناحية النظرية علي علاقة إنتاجية جديدة تستند علي قاعدة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهذا يعني أن الطبقة العمالية هي المسئولة عن إدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج من

خلال التعاونيات والمجتمعات، والاقتصاد يأتي في مرحلة تالية. ولكن عند تطبيق هذا النموذج (أي النموذج الماركسي) أخذ الاقتصاد الأولية في عملية التخطيط، حيث حل الإنتاج وزبائنه محل أهمية للقائمين بهذا الإنتاج، بمعنى آخر، إن الهدف الأخير في المجال التطبيقي كان زيادة الإنتاج، وهذه الزيادة لا تتم إلا بعد اتخاذ العامل وسيلة أو أداة في عملية الإنتاج، بدلاً من كونه هدفاً لهذه العملية، وهنا إلتقت البرجوازية والماركسية (عند التطبيق) في نفس الهدف، وهو استغلال العامل من أجل الاقتصاد، ونتيجة لهذا الأسلوب وقع الاقتصاد الماركسي (المطبق) تحت طائلة نفس الانتقادات التي وجهها ماركس في تحليله للاقتصاد الرأسمالي.

وفي موضوع استغلال العامل، فإذا ما أثبتت فكرة أن العامل ودوره الاقتصادي يختلف لكونه في التطبيق الماركسي يبقى هو المسئول والمستفيد من عملية الإنتاج، إلا أن إدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج من الناحية الواقعية هي بيد الطبقة البروقراطية والمجموعات التكنوقراطية المسئولة عن عملية التخطيط وتنفيذ البرامج، وأما دور العامل فقد قلص ليكون مجرد أداة من أدوات النظام السياسي القائم، وبهذا قتل دور حركة العامل وتحول (العامل) من محرك للتاريخ إلى مجرد أداة من أدوات الدعم السياسي للنظام.

إن التماثل الأيديولوجي يهدف إلى إثارة كراهية شيء ما وذلك بمقارنته أو تشبيهه بشيء مكروه مسبقاً، وإن إثارة هذا الشعور يهدف في الحقيقة إلى تحرير الفرد من ضغط موقف معين بإعطائه معاً لوجوده. وكما يقول أنسار: (إن الأيديولوجية هي شيء من الإنفعال والكراهية يريخ الأنا بإعطائها معاً للعالم ويسمح لها بالتماثل مع ما يعانلها من سلطة أبوية).

وخلاصة القول فإن الأيديولوجية تصبح أداة للتبرير وتزود الفرد بمعاني وقيم من أجل تفسير عمله الفردي أو الجماعي، فالفرد من خلال هذا التفسير سيجد أن كل عمل يقوم به ينطوي علي قدر من الحق، وهذا التقييم ليس محصوراً علي الفرد وحده، وإنما يمكن تعميمه علي كل من يتشابه مع هذا الفرد فكرياً ومادياً، ومن خلال هذا التقييم يمكن للفرد أبعاد العناصر التي ترفض تبريره بأي شكل من الأشكال، ولهذا فالأيديولوجية تستطيع أن تمد الفرد بأسباب العيش، وتستطيع أيضاً أن تكون له سبباً للبقضاء، وهو ما يجعل منها أداة قاتلة ليس لكونها دعوة للقتل، وإنما تقسح للفرد مجالاً للتضحية من أجل أهدافها، ويقول ريمون روير: (يجب تقديم الأيديولوجية كاستشارة للانتحار وليست ثقافة جديدة).

وعليه فإن خلاصة الخلاصة (في شأن تعريفها)، يمكن أن تصف الأيديولوجية بأنها مجموعة من الأفكار المتجانسة والهادفة إلى خلق أوضاع جديدة، وأنها أصبحت اليوم سلاحاً في الصراع السياسي، وأدى ذلك إلى فقدانها لمثالياتها، وطالما أن الصراع السياسي هو قبل كل شيء صراع مصالح فلا يمكن إذاً الجمع بين المثالية والمصلحة.

صناعة الأيديولوجية (Ideology Industry):

عندما تدخل الأيديولوجية سلاحاً بين مجموعتين متصارعتين فلا بد من تحديد هوية هذا الصراع أولاً، ويكون ذلك من خلال تحديد المتصارعين والأمس التي يستندون عليها في صراعهم هذا، فلقد أثبتت الدراسات التي حاولت تفسير أسباب الثورات وقيام الحركات السياسية في العالم، أن المجموعات المتنفذة داخل المجتمع هي التي تقود الصراع وتستند علي قاعدة

معينة من الجماهير، وتختلف بنية هذه القاعدة من مجتمع لآخر حسب اختلاف طبيعة المجتمع وظروفه، وهو ما ينعكس علي المجموعة المثقفة نفسها التي تتأثر هي الأخرى بهذه الوضعية.

ويعرف باتومور المثقفين بكونهم: (المجموعة التي تساهم بشكل مباشر في تكوين وإيصال ونقد الأفكار)، وبالتالي هم: (منتجو الأيديولوجية ومستهلكوها) في نفس الوقت، ويلعب المثقف دور الوسيط بين مركز المجتمع حيث تتكون القيم العامة، والمحيط حيث تأخذ مصالح وقيم المجموعات خصوصية معينة.

وبالرجوع مرة أخرى لإصرار من يصنعون الأيديولوجية بضرورة (كونية الأيديولوجية)، فيمكن القول بأن هذا الأمر قد يكون من الصعب تحقيقه، وصحيح أنه ومنذ منتصف القرن العشرين قد تطور التقدم العلمي وكذلك منهجه بشكل سريع ودقيق، ولم يعد هناك شيء في الوجود (تقريباً) لا يمكن وضعه في مجال التحليل العلمي والمختبري من أجل الوقف علي مدي صحته، إلا أن الأفكار المجردة لم تبعد كذلك دائماً، وأخذت بعدها الحقيقي من خلال التحليل العلمي، وهو الشيء الذي لم يكن بالإمكان تحقيقه في القرن الماضي، لهذا فإن كونية الإنسان التي فسرت بمبادئ ذلك القرن لم تعد كافية للرد، ولا كافية لتقديم التبرير أمام الحقيقة العلمية، علماً بأن عالمنا المعاصر بقيمه يميل إلى التأكيد علي مركزية الإنسان بشكل واسع.

وإذا كانت الأيديولوجيات المعاصرة عاجزة أمام حقيقة العلم ومنهجه علي استمرار تقديم التبريرات، فكيف يمكن لمجتمعات دول العالم الثالث وهي في غمرة معركتها من أجل التنمية والخروج من حالة التخلف، الاعتماد علي

أيديولوجية معينة؟ علماً بأن تكوين غالبية هذه الأيديولوجيات يعود إلى القرن قبل الماضي (القرن التاسع عشر)، ومن هنا فإن إغفال هذا البعد الزمني من قبل منققي وقادة مجتمعات دول العالم الثالث بوعي أو بدون وعي، يعني زيادة التبعيدات التي تعاني منها مجتمعات هذه الدول. والمفروض أن تلجأ هذه الدول إلى العلم الذي يذير لها الطريق بدلاً من اللجوء إلى الأفكار الأيديولوجية التي تعجز عن تقديم تفسير لأوضاع مجتمعاتها.

استغلال الأيديولوجية في السياسة (Utilization of Ideology In Politics):

هل يمكن أن تكون الأيديولوجيا تعبيراً عن شعور الأنا التي تكرر واقعاً معيناً؟، وإذا كانت كذلك فما هو الشيء الذي يمنعها من إقامة علاقة قمعية؟ ووصول هذه السياسة إلى هذه المرحلة ألا يعني ذلك العودة مرة ثانية إلى الصراع والإنشقاق وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة، وهو ما يخلق أرضية لقيام صراع أيديولوجي جديد ؟ هذه الأسئلة تثير قضيتين رئيسيتين تحتاج إلى حل:

1- قضية تحول المجموعة التي تفتقر السياسة المستقبلية إلى مجموعة ضاغطة.

2- قضية من الذي يجمع هذه المجموعة (سواءً كانت سلطة أو مجموعة من المتخصصين) الحق بالتكلم باسم الجماهير ومطالبتهم بالاستجابة والقبول لها؟

القضية الأولى هي قضية تحول هذه المجموعة إلى مجموعة ضاغطة، وهو أمر كبير الاحتمال لأن الخبرة العلمية والتقنية لهؤلاء قد تدخلهم في تنافس

عملي فيما بينهم، في محاولة للسيطرة علي مركز صناعة القرار السياسي داخل المجتمع، فهنا يصبح العلم بدلاً من أن يكون وسيلةً للتغيير وتطوير الإنسانية، يصبح أداةً من أدوات الضغط والاستغلال وبالأخص في علاقة هذه المجموعة مع دول العالم الثالث الباحثة عن العلم والتكنولوجيا، والأكثر من هذا، هناك إمكانية تحول هذه المجموعة إلى مجموعة أيديولوجية إذا ما توافر لها شرطين هما: العالمية والإجمالية. والمقصود بالعالمية قدرة المعطيات العقلانية لهذه المجموعة علي إخضاع الظروف التي تعيشها المجتمعات لتحليلاتها، أما الإجمالية فتعني أن هذه التحليلات لا تنحصر في قطاع ما وإنما تشمل كل قطاعات المجتمع، ويعني تحقيق هذين الشرطين تحول الفكرة إلى سياسة، بمعنى تطبيق النموذج الأيديولوجي لهذه المجموعة علي صعيد الواقع.

وفيما يختص بالقضية الثانية، والمتعلقة بمعرفة ما الذي يمنح هذه المجموعة سواءً كانت سلطةً أو حزباً أو مجموعةً من المتخصصين حق التكلم باسم الجماهير، فجواب هذا الاستفسار واضح، لأن هذه المجموعات تبرر سلوكياتها وكذلك برامجها السياسية والاقتصادية بما تملكه من خبرات ومعرفة علمية، ومن خلال هذا المصدر فإنها تحاول أن تميز نفسها عن المجموعات الأخرى، وغالباً ما تتكون هذه المجموعة من المثقفين (مدنيين وعسكريين)، وإذا ما غض المرء الطرف عن طريقة مجيء هؤلاء إلى السلطة السياسية لأن للبحث في هذا الموضوع، يؤدي بالمرء إلى اللجوء إلى تبريرات لا تخلو من معطيات أيديولوجية معينة (من أين أتى هؤلاء، الأديب السوداني الطيب صالح - كيف أتى هؤلاء، المفكر السوداني عبد الله علي إبراهيم)، وإذا قبل الواقع كما هو، وهو قبول مشروط بقدرة هذه القيادات علي تحقيق التطور وإلزامها بالأخذ

بفكرة الرقابة الجماهيرية، فإن أي عملية تسييس لهذه الرقابة من قبل قيادات هذه المجتمعات، يعني أن السلطة قد فتحت علي نفسها باب الإنبعاث الأيديولوجي المعاكس لمسياساتها، والذي يمكن تفسيره كرد فعل ضد أيديولوجية السلطة السياسية (الإنبعاث الأيديولوجي المعاكس في عهد مايو في السودان، كان يطلق عليه ثورة مضادة)، وإذا ما وصلت الأنظمة السياسية إلى هذه المرحلة فإن هذا يعني بداية تعثر عملية التطوير والنقمة المنشودين.

الدخول إلى الأيديولوجية (Ideological Recrooting):

إن قدرة أي فكرة علي خلق للتأثير تعتمد إلى حد كبير علي أهمية القيم التي تحملها وعلي مدي قدرتها علي الاستجابة لمطالب مصالح الأفراد، وتختلف هذه القدرة من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة المجموعة التي تتبنى هذه الفكرة، وحسب الوقت الذي يتم فيه هذا التبني. وإذا كانت هناك علاقة بين الفكرة والظروف الاقتصادية والاجتماعية، فإن ماركس يري: (إن المواجهة الأيديولوجية للتناقضات بين القوي المنتجة وعلاقات الإنتاج لا تترك وبشكل قاطع أثراً نفسياً علي الإنسان)، لأن الإنسان الأمي والذي ليس لديه المعرفة والوعي (السياسي) يحتاج إلى من يشعره بأن هناك فرقاً بين مصالحه اليومية وقيم الفكر، وهي نوعية تأتي دائماً من الخارج.

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً فيه إثارة للمشاعر، فهذه الإثارة تكون مرفقة دائماً بعمل ما وباتجاه مصدر الإثارة، فإذا كانت الفكرة تملك مصادر للقوة والجاذبية وتغري الفرد وتثير مشاعره، فإن الفرد سينجذب باتجاه هذه الفكرة، وقد يصل به إلى أن يضحي في سبيلها إذا ما كان التعويض المادي أو المعنوي المقدم مهم بالنسبة له.

ولكن بين الفكر والعمل هناك علاقة يمكن وصفها بأنها قائمة علي عدم المساواة، وبمعنى آخر، فهي علاقة قائمة علي سيطرة الفكر علي العمل الاجتماعي للفرد، وتظهر هذه السيطرة من خلال محاولة الفكرة في قبولية الفرد بنموذجها القيمي، لأن عملية القولية هذه تحتّم إدماج الفرد في إستراتيجية الفكرة وتحقيق مصالحها، وهكذا تعني القولية بالنسبة لمنتجي الفكرة إدماج الفرد بالحقيقة التي يجب للنضال من أجلها.

وبالتالي فإنه عندما يلتزم المنفذ بالفكرة يتصور أنه يقوم بإشباع حاجياته (الدرجة الإستشهاد)، في حين يشعر منتج الفكرة بأن مصالحه قد تحققت عن طريق الالتزام المنفذ بالنموذج القيمي المقترح، وهنا فرق بين شخص يتصور والأخر يشعر.

إن الإلتزام يعني وجود رقابة اجتماعية، وكما يقول هار: (لا يمكن للأفراد القيام بعمل مركز أو تأسيس مجموعة ما، إلا بفضل وجود شكل من أشكال الرقابة الاجتماعية)، وعليه يمكن اعتبار النموذج الذي تقدمه الأيديولوجية مجتمعاً مغلقاً يتكون من مجموعة المتماثلين مع هذه الأيديولوجية، وداخل هذا المجتمع ليس هناك خيارات غير المقررين ولغتهم، وكل لغة وكل خيار يذهب إلى عكس ما هو مقترح يعني الإنحراف عن الحقيقة والواقع (ثورة مضادة).

وخلاصة القول فالاستغلال الأيديولوجي للإنسان يتم من قبل صانعي الفكرة الذين يستغلون وضعه، ويدعون مساعدته من خلال برمجة معينة، ولكن الواقع هو عكس ذلك، وبالرغم من أن الواقع يخالف الفكرة إلا أن صانعي الفكرة يستمرون في النفخ لأنه من شأن هذا التصرف أن يزيد من تبعية الأفراد للفكرة،

ومن ثم لصاحب الفكرة ونتيجة لذلك يفقد الفرد شخصيته ليصبح أداة من أدوات منتجى الفكرة أو النظام السياسى.

من المعالم البارزة التى ميزت العلاقات الدولية المعاصرة من الأسلوب التقليدى القديم هى الأيديولوجية، حيث أن النازية (Nazism) فى ألمانيا والفاشية (Fascism) فى إيطاليا (وهما من الأيديولوجيات الوطنية) قادتا العالم إلى الحرب العالمية الثانية. والشيوعية (Communism) من قواعدها فى روسيا أصبحت واحدة من القوى الرئيسية فى العصر الحاضر، والديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy) بتحرريتها أدت إلى تغيير فى خريطة العالم (السياسة الدولية)، إنه من السهل جداً إطلاق (عصر الأيديولوجية) على القرن العشرين.

علاقة الأيديولوجية بالسياسة الخارجية (The Relation Between Ideology and Foreign Policy)

وبالرجوع مرة أخرى إلى تعريف الأيديولوجية فإن شارلس شيرشيل (Charles Scheicher) وصفها بأنها: (نظام لأفكار ملخصة صيغت بواسطة فرد وفيها معاني تشرح الواقع، وتعبّر عن القيم، وتحتوي على برامج لتحقيق نوع من نظام اجتماعي فيها أنصار هذه الأفكار، وأهلها يؤمنون بأنها أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف).

أما بلفورد ولنكولن (Padelford and Lincoln): عرفوها بأنها (جسم لأفكار تخص الاقتصاد والاجتماع، والقيم والأهداف السياسية مع برنامج إيجابي لتحقيق هذه الأهداف).

من ناحية أخرى، وفي بحث للعلاقات بين السياسة الخارجية والأيديولوجية قال بعض العلماء منهم مارتن سيجر (Martin Seliger): أن الأيديولوجية هي مؤشر لخيارات وأهداف السياسة الخارجية، ووفقاً لهذه العلاقة،

فإن الأيديولوجية تختص بتحقيق القوة، حيث إن القوة هي الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية، بينما يتم ترجمة ذلك فعلياً بالطرق القانونية (Legal) أو العرقية (Ethnical) أو الإنسانية (Humanitarian Terms)، ولو تركت الاختلافات الواردة في التعاريف المختلفة جانباً، لوجد أنها كلها تتفق في أن الأيديولوجية هو العمود الفقري (Backbone) للسياسة الخارجية للدولة. والأيديولوجية: تجاهد من أجل إنجاز فعال للسياسة الخارجية (Strives for effective implementation) كما وصفها بروفيسر هولست (prof Holsti) وإضاف: (إن الأيديولوجية لا ترسم أهداف السياسة الخارجية فقط، بل تطور معيار التقويم والضبط للعمل، لكن فوق كل هذا وذلك له تأثير مهم على الإدراك الحسي)، وقال إن الأيديولوجية تؤثر في الأهداف السياسية بخمس طرق (1) :

- 1- إنها تنشئ الإطار العقائدي والتي من خلالها يراقب صناع السياسة الواقع.
- 2- إنها توصف لصناع القرار الأهداف البعيدة المدى لسلوك الدولة الخارجي، لكي يتم ترقيتها بواسطة.
- 3- تعمل وسيلة لضبط الاختيار من أجل سياسة خارجية أكثر دقة.
- 4- إنها تحدد لصناع السياسة الخارجية للمراحل الرئيسية لتاريخ التنمية، والتي من خلالها يمكن رسم استراتيجية السياسة الخارجية.
- 5- تبني نظام للمثل الأخلاقية والدينية، وبذلك توصف التفكير السلبي وتطور معايير حكم الأفعال الشخصية.

أنواع الأيديولوجيات (Kinds of Ideologies):

إن الدول إنتهجت أيدولوجيات متعددة في فترات متعددة، وقد قسمت بواسطة مروجانثو إلى ثلاث أنواع:

1- أيدولوجية الوضع الراهن (Ideology of Status quo):

إذا كانت الدولة تتبع سياسة للمحافظة علي الوضع الراهن، فتعد علي أنها معتقة لأيدولوجية الوضع الراهن، وغالباً مثل هذه الدولة تؤمن وتعمل كثيراً علي القانون الدولي والسلام، وأنها مناهضة لكل أنواع الإمبريالية، وأنها تعتمد علي الأمن الجماعي (Collective Security) والمساعدة المتبادلة لتأمين السلام العالمي من أي تهديد. ومثل هذه الدولة تسعى كذلك لحفظ مصالح الدول الصغرى.

2- الأيدولوجية الإمبريالية (Ideology of Imperialism):

وهي الأيدولوجية النقيضة لأيدولوجية الوضع الراهن، وتسعي دائماً لتغييرها وإحلال الأيدولوجية الإمبريالية محلها، وخلق نظام عالمي يعاد فيها توزيع للقوي لصالح الدول المنتهجة للأيدولوجية الإمبريالية، ومن البديهي أن هذه الأيدولوجية لا تحترم القانون الدولي، وتسعي لتغيير الوضع الراهن لترقية مصالحها الخاصة، ومن الذين انتهجوا هذه السياسة هتلر ألمانيا النازي الذي نفذ اتفاقية وست فاليا وسعي إلى إلغائها.

3- الأيدولوجيات الغامضة (Ambiguous Ideologies):

وهي الأيدولوجيات غير الواضحة المعالم، وقد استخدمت من قبل عدة دول لأغراض خاصة، وخير مثال لهذه الأيدولوجيات مبدأ تقرير المصير الوطني (Principle of National - Self-determination) والتي دافع عنها

الرئيس الأمريكي ولسون (Wilson) بعد الحرب العالمية الأولى، واستخدمها الحلفاء لفصل النمسا (Austria) من المجر (Hungarian)، واستخدمها هتلر لإبتلاع النمسا وجزء من تشيكوسلوفاكيا (Czecho Slovakia).

4- المصلحة والأيديولوجية (Interest and Ideology):

هناك علاقة طبيعية بين المصلحة والأيديولوجية، حيث إن كل واحدة تتأثر بالأخرى، فمثلاً عملية استعمار بريطانيا لبعض الدول وصفها البريطانيون بأنها عملية تعليمية وحضارية مهمة وإنسانية، بينما الهدف الحقيقي هو الاستغلال الاقتصادي. مثال آخر هو عندما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين للأغراض التجارية والعسكرية، وصفت سلوكها الاستعماري هذا بأنها مهمة إنسانية، وبالمقابل فإن المصلحة الوطنية تأثر في الأيديولوجية، فمثلاً خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وانغماسها في الشؤون الأوروبية، فهو من دواعي المصلحة الوطنية، وتنفيذ سياسة الإحتواء (Containment Policy) لحماية الديمقراطية في أوروبا.

الأيديولوجيات المهمة (Important Ideologies):

هناك أيديولوجيات كثيرة من الصعب شرحها كلها ولكن إن شاء الله سوف يتم التركيز علي أهم الأيديولوجيات وهي:

1- الليبرالية (Liberalism) وهي تسمي كذلك أيديولوجية الحرية والسلام العالمي (حسب رأي أنصارها) وهي ليست جديدة، ومعروفة منذ القرن السابع عشر، ولكن في الحقيقة متدثرة بالمثل الغربية سواء كانت الاجتماعية أو الدينية، أو الاقتصادية، أو النظم السياسية، وأنها تعطي لرأي الفرد قيمة كبيرة. وتركز علي ضرورة إعطاء الفرد

الفرصة لتنمية مواهبه (Histicalents)، وتهتم بشدة بالمنافسة الحرة، كما تعطي رفاية الفرد اهتمام كبيراً.

وعندما إنتقلت هذه الأيديولوجية إلى بقاع العالم المختلفة ركزت علي السلام العالمي، وعلي الصداقة، والحرية والتعاون، والعدالة...الخ، إن الأيديولوجية الليبرالية أساساً تتعارض مبدئياً مع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتشجع علي التعايش السلمي (Peaceful co-existence). وقد أوضح البروفيسر شلشر (Prof. Schleicher) السمات العامة لليبرالية في النقاط التالية⁽²⁾:

1- ثبت بالنظرية وبالتطبيق أنها يحقق وترقي الرفاهية للمواطنين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، أو العرقي، أو القومي.

2- تسعى لصيانة وحفظ كرامة الفرد ليس في وطن واحد فقط وإنما لكل البشرية.

3- تمنع وقوف السياسة أمام مسيرة حقوق الإنسان وبعض القيم الديمقراطية الأخرى، مثل الحرية والعدالة والمساواة وما يتفرع عنها، كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في العمل ونكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والسلطة...الخ.

4- تعظم شأن المؤسسات الدولية حيث إتخاذ القرارات المهمة وفيها تبحث الحلول السلمية للقضايا الدولية. ودخلها تركيز علي إقامة دولة المؤسسات، وهذه المؤسسات تعلوا علي الأفراد مهما كانت مراتبهم وإنتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

5- إن الليبرالية تحبذ الحلول السلمية للنزاعات وكذلك تنفيذ رأي الأغلبية بالطرق السلمية. ومن هنا تأتي تداول السلطة سلمياً داخل مؤسسات الدولة بين القوي السياسية المتعددة، وذلك على أساس التنافس الشريف مع حفظ حقوق الأقليات.

إن المبادئ التي تقدم ذكرها متبناه من قبل مؤيدي الليبرالية، ولكن هناك اختلاف كبير بين ما تبوه وما طبقوه.

واستخدموا هذه المبادئ لتبرير جزء من سلوكهم المتصف أحياناً باللامبالاة أو المربوط بالمصلحة المادية البحتة، حتى تكوين الأحلاف العسكرية المختلفة مبنية على أسس تهدف لحماية الديمقراطية الليبرالية والتي هي مهددة من الشيوعية (في فترة الحرب الباردة)، إن إلترام الليبرالية مربوط بالمصلحة الاقتصادية وأمن الدولة وليس من أجل المبادئ التي سبق ذكرها (القيم الاجتماعية والدينية وحقوق الإنسان، والحرية.... الخ).

ب- الشمولية (Totalitarianism):

هذه الأيديولوجية عكس الليبرالية وهي مربوطة بمصالح الدولة أكثر من مصالح الأفراد، وأنها ترسم خط فاصل واضح بين الحاكم والمحكوم وتؤمن بحق النخب في الحكم، ولا تعطي أي حق للتعبير (أو حرية التعبير في ظل حرمة التفكير)، وتعتقد بأن الدولة وحدها يمكنها تحقيق الرفاهية للشعب (دون إعطاء أهمية لرأي الشعب)، ومن أهم خصوصيات هذه الأيديولوجية أنها تعرف بحكومة الحزب الواحد (وديمقراطية الحزب الواحد)، والحرب هي أكبر أدواتها في السياسة الخارجية وأهمها، وأمثلة هذه الأيديولوجية الفاشية، والنازية،

والاشتراكية، والشيوعية (Fascism, Naizsim, national Socialism, Communism) ونظام الإنقاذ في السودان.

غير أن الشيوعية تختلف عن النازية والفاشية في أنها تسعى لتحقيق حياة كريمة (حسب رأي أنصارها) للأفراد، وذلك من خلال القضاء على النظم التي تساعد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وأنها تسعى إلى إنجاح ثورة عالمية، وتري أن الدولة نتجت من صراع الطبقات، وأن هناك طبقة واحد (الطبقة البرجوازية Bourgeois) مهيمنة على بقية الطبقات (البلوريتايا Proletarian - العمال والمزارعين). وأن الدولة تكون قائمة في المرحلة الأولى (الاشتراكية) مع تطبيق شعار (من كل قدرته ولكل حاجته)، وكذلك تطبيق دكتاتورية البلوريتايا، وفي المرحلة الثانية تنوب الدولة وتظهر الشيوعية، ولذلك تصر الماركسية - اللينينية على تحطيم البرجوازية وذلك باستخدام ثورة العنف، وتري أن النظام الرأسمالي (Capitalism) الحالي فقد محتواه في المحيط القومي، ولكنها (أي الماركسية في المحيط العالمي) أصبحت تمارس الإمبريالية ضد شعوب العالم الأخرى بحجة تحرير وإعتاق شعوب العالم من عبودية الرأسمالية).

المواجهات الأيديولوجية (Ideological Confrontation):

بدأ الصراع بين الديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy) والشيوعية (الشمولية) بعد الحرب العالمية الثانية وكل واحدة تسعى لتحطيم الأخرى، ولكن في فترة من الفترات حدث تغير لهذه الأيديولوجيات، وعملت كل واحدة منهما عن فكرة تحطيم الأخرى، حيث بدأت الدول الرأسمالية نتيجة لخوفها من أن تكسب غريمتها الماركسية أرض جديدة، بدأت تتخطى عن

مستعمراتها القديمة وتعطيها الاستغلال، أما داخليا فبدأت الدول الرأسمالية تتبنى بعض المياسات الاشتراكية.

هذه التغيرات في المبادئ الرأسمالية دفعت المدرسة الشيوعية إلى انتهاج تغيرات متوالية في مبادئها كذلك، وفكرت في وسيلة للإنفراج في علاقاتها مع الغرب سيما بعد عام 1953م. هكذا بدأت المدرستان في إتباع ملوك راشد في المذهبين، وانخرطتا في تنافس في ظل تعايش سلمي.

في العقدين الماضيين وفي العقد الحالي انخفضت حمى الأيديولوجية قليلاً، واقتربت الدولتان العظميتان المتبنيتان للأيديولوجيتين المختلفتين، (الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) من بعضهم، وبدأت الدول المعتنقة للماركسية تنتهج سياسات أكثر إنفتاحاً، وتبنت السمات الطيبة للرأسمالية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى إضمحلال مكانة الأيديولوجية في الصراع الدولي، وفي عام 1990م انهارت الإمبراطورية السوفيتية، وحدث تغيير جذري في الأمر.

أثر الأيديولوجية في العلاقات الدولية (Impact of Ideology In the International Relations):

هناك اختلاف في الآراء بين العلماء في شأن أثر الأيديولوجية في العلاقات الدولية، فمن ناحية يرى البروفسير هل (Prof. Hill): أن الأيديولوجية آلية مبسطة تمنح للأفراد (صناع القرار) برنامجاً جاهزاً (Ready - Packaged) للأفكار ويرتب العمل ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية عموماً، وفي ميدان العلاقات الدولية علي وجه الخصوص. فإذا كان يعمل للفرد في الإتحاد السوفيتي فعليه أن ينظر للأمور بمنظار ماركسي لينيني، وإذا كان من الولايات المتحدة الأمريكية

فعليه أن ينظر لها بمنظار ديمقراطي ليبرالي، وإذا كان فرنسياً فعليه بالمنظار الوطني.... الخ⁽³⁾.

ومن ناحية أخرى رأي العلماء أن هناك أثراً ضعيفاً للأيديولوجية في العلاقات الدولية، حيث يقول بالمرآن بركنس: (إن بعض القوي بمقدورها تحريك الرجال وتحطيم مجتمعات وإنشاء مجتمعات جديدة. وهذا يعتمد على حساباتهم الخاصة وتقديراتهم الشخصية أكثر من إعماده على الأيديولوجية، إن دور الأيديولوجية ينحصر فقط في التوجه الفيزيائي نحو مصادر الدولة)⁽⁴⁾.

أما الحقيقة فهي موجودة بين هاتين المدرستين المتعارضتين، لأنه من المبالغة القول بأن للأيديولوجية دور كبير و في العلاقات الدولية، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تجاهل ذلك الدور. فمثلاً قبل الحرب العالمية الثانية كانت الفاشية في إيطاليا والنازية أو الاشتراكية الوطنية في ألمانيا تؤثر في السياسة الخارجية لهذه الدول، وفي الحقب الزمنية التالية أصبحت للأيديولوجية أهمية أكثر، للزيادة الملحوظة في عدد الناس المشاركين في صناعة القرار، والحقيقة نقول أن عامة الشعب لا يمارسون تأثيراً مباشراً ومتواصلًا على صناعة القرار، ولكن الرأي العام مجال الخيارات المتاحة لصناع القرار، وصناع القرار من جانبهم يحاولون استمالة الرأي العام لدعم سياساتهم.

إنهم يستميلون الرأي العام بالسماح يتدفق المعلومات التي انتقبت والمرغوب وصولها للرأي العام، ومنع وصول المعلومات التي يرونها خطيرة عليهم إذا وصلت للرأي العام، ويحدث هذا بصورة أكثر وضوحاً في النظم الشمولية، ويحدث هذا حتى في النظم الليبرالية حسب رأي كار (E.II.Carr).

محاسن الأيديولوجية (Cons of Ideology):

1- إن الأيديولوجية تحكم سياسات الدولة وذلك بتحديد أهداف للإجراءات السياسية.

2- إن الأيديولوجية توافر فرص للتعاون، وفرص للمعارضة، حيث إن الأيديولوجيات العامة توحد الدولة (الماركسية والاشتراكية... إلخ)، والأيديولوجيات الخاصة (الليبرالية... إلخ)، ولكنها فرقّت شعب الدولة الواحدة، كذلك الأيديولوجيات الوطنية فرقّت البشرية (The Mankind) لمجموعات صغيرة معادية لبعضها البعض.

ما أخذ علي الأيديولوجية (Demerits of Ideology):

1- الأيديولوجية توفر إطاراً جامداً لصناع السياسة الخارجية، وينجم عن ذلك تفكير باهت مصحوب بتشكك صانع القرار في فعالية ما يتخذ، وأيضاً يعتقدون بأن المعطيات الموجودة غير كافية.

2- هناك علاقة بين الأيديولوجية وبين الصراع من أجل القوة، فحسب رأي مورجانتو: (إن كل السياسات تتضح بالتحكم الأيديولوجي). وعليه، فبدلاً من استخدام الأيديولوجية لشرح الخيارات، للتحقق من الشيء الذي تريده القوة السياسية، فإن الأيديولوجية فقط، تقوم برسم علامات للدوافع والسلوك المطلوب. عموماً الأيديولوجية توضح من أين يمكن الحصول علي القوة، وأين وكيف ومتي توجه هذه القوة، بينما مقدار القوة تحدده شدة الإيمان بالأيديولوجية.

إضمحلال مكانة الأيديولوجية (Decline of Ideology):

بعض العلماء يرون أن مكانة الأيديولوجية بدأت تنخفض، فمثلاً بروفيسر دانيال بل (Prof. Daniel Bell) يقول: (إن الأيديولوجية في الغرب بدأت تبرد نتيجةً للتقارب بين المعسكرات المختلفة، وأن الصراعات للقائمة الآن، مثل

الصراع بين الهند وباكستان، وبين العرب وإسرائيل، ليست صراعات
أيديولوجية، حتى ولو صبغت بطابع أيديولوجي).
أما بالمر آن بركنم فلا يتفق مع آراء العالم السابق، ويقول نعم إن
الأيديولوجية فقدت شئ من بريقها، ولكن لم ينتهي تأثيرها نهائياً. خلاصة القول
فإن الأيديولوجية فقدت الكثير من مكانتها السابقة.

هوامش الفصل التاسع

1- ومن الروايات الشهيرة في هذا الشأن، أي حول هذا الأمر في روسيا صدر كتاب (الطبقة الجديدة) للكاتب ديجلان، والمقصود بهذه الطبقة هي طبقة أعضاء الحزب الشيوعي الذين سيطروا على الأمور تماماً في الإتحاد السوفيتي، وأثروا أنفسهم بالإمتيازات في الدولة الشيوعية على حساب طبقة البروليتاريا التي صعدوا على أكتافها مدعين أن هذا التحرك من أجلها. وهذا الواقع هو ما عبر عنه جورج أورويل في كتابه (مزرعة الحيوانات) بطريقة ساخرة، خاصة تلك العبارة الشهيرة التي ظل يرددتها أصحاب السلطة الجديدة في الإتحاد السوفيتي حينما حرفوا المبادئ التي قام عليها ثورتهم (كل الحيوانات سواسية - All animals Are equal)، فحرفت بإضافة شئ جديد لها فأصبحت (كل الحيوانات سواسية ولكن بعضهم أكثر مساواة من الأخرى All Animals Are Equal But some Animals Are more Equal than others) .

2- Norman Hill; contenporay world politics; PP.429-430.

3- Pa;mer & perkins; International Relations; P.84.

4- Ibid, P.85

الفصل العاشر

النظام العالمي للعلاقات الدولية

- مقدمة وتمهيد
- الحرب الباردة القديمة
- الإنفراج أو الوفاق في العلاقات الدولية
- الحرب الباردة الجديدة
- النظام العالمي الجديد

الفصل العاشر

النظام العالمي للعلاقات الدولية (World Order)

المقصود بالنظام العالمي هو الشكل العام أو الميزة العامة للعلاقات الدولية، في فترة زمنية محددة، والفترة المقصودة في هذا الفصل وتحت هذا العنوان (النظام العالمي)، تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية وتستمر إلى كتابة هذا (الفصل)، وقد قام علماء العلاقات الدولية بتقسيم فترة النظام العالمي إلى أربع مراحل هي:

أولاً: مرحلة الحرب الباردة القديمة (Old Cold War).

ثانياً: مرحلة الإنفراج في العلاقات الدولية (Détente in International Relations).

ثالثاً: مرحلة الحرب الباردة الجديدة (New Cold War).

رابعاً: مرحلة النظام العالمي الجديد (New World order).

ويجدر تناول كل مرحلة بصورة منفصلة:

أولاً: الحرب الباردة القديمة (The old Cold War) (1945م - 1969م).

أول من استخدم كلمة الحرب الباردة هو الموظف الأمريكي برناند بورج (Bernand Baruch)، في حديث له في ولاية كورولانا الجنوبية في أبريل 16، 1947م حيث قال (... دعونا، يجب أن لا ننخدع نحن الآن في منتصف الحرب الباردة)⁽¹⁾.

لقد عرف فرولائس إلوت (Florance Eliott) وما يكل سميرسكل (Michael Sumerskell) في كتابه قاموس السياسة بأنها: (حالة من الشد بين مجموعتين من الدول في كل جانب هناك سياسة متبناه لتقوية هذه المجموعة، ولإضعاف الطرف الآخر بحيث لا يتطور الأمر إلى حرب ساخنة).

أصبحت الحرب الباردة عامل مهيم لتابعة العلاقات الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية. إنها أنشأت حقبة زمنية لا هي بالحرب ولا هي بالسلام بين الاتحاد السوفيتي وحليفاتها من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من جهة أخرى وبين الصين والولايات المتحدة من جهة ثالثة والصين والاتحاد السوفيتي من جهة رابعة ولكن علماء العلاقات الدولية غالباً ما يركزوا علي الصراع الأمريكي السوفيتي. إن إرهابات الحرب الباردة بدأت قبل إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تبادل الرطفان الاتهامات الآتية⁽²⁾:

- 1- تماطلوا (الحلفاء) في فتح جبهة جديدة ضد ألمانيا لتخفيف الضغط علي الجبهة السوفيتية في الحرب العالمية الثانية.
- 2- البخل الذي مارسه الاتحاد السوفيتي حول المعلومات الخاصة بالقنبلة الذرية من رأي الغرب وبالذات أمريكا.
- 3- عدم دعوة الحكومة البولندية (Polish Government) لمؤتمر سان فرانسسكو بعد الحرب العالمية الثانية.
- 4- إتهام الغرب للاتحاد السوفيتي بعدم المصادقية في الحرب، حيث دخل الاتحاد السوفيتي في حرب مع اليابان في اللحظات الأخيرة

لانتهاه الحرب العالمية الثانية، خلافاً لما كان مقرراً (أن تدخل الحرب مبكراً).

ورغم كل هذا وذلك، بعض العلماء يعتقدون بأن الحرب الباردة بدأت منذ اندلاع الثورة البلشفية في عام 1917م، وعموماً الأسباب التي أدت إلى استمرار وتطور الحرب الباردة تنحصر في⁽³⁾:

- 1- منذ البداية رفضت القوي الأوروبية الاعتراف بالثورة البلشفية.
- 2- العداوة المتبادلة وعدم الثقة والخوف بين المعسكرين.
- 3- قبل الحرب العالمية الثانية رفض الإتحاد السوفيتي المشاريع الهادفة لتقريب الأوروبيين من بعض، كما رفض فكرة نزع السلاح وفقاً لبرنامج عصبة الأمم.
- 4- اختلاف الأهداف المتعددة التي أدت إلى دخولها الحرب (الحرب العالمية الثانية) أسهمت كذلك في الحرب الباردة.
- 5- المنافسة بين الأيديولوجيتين (الماركسية والليبرالية).
- 6- رفض الإتحاد السوفيتي فتح البحر الأسود والدانوب للملاحة الدولية، وذلك لتخوفها من أن يكون ذلك باباً للإختراق التجاري والفكري الأمريكي.
- 7- عدم إنشاء علاقات دبلوماسية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1933م.
- 8- الولايات المتحدة الأمريكية كثفت من الدعاية المضادة للإتحاد السوفيتي، مما أثار حفيظتها ضد الغرب عموماً وعلي الولايات المتحدة الأمريكية علي وجه الخصوص.

9- خطاب رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل في 5 مارس 1946م، والذي قال فيه (.....) لا أحد يعرف نوايا الاتحاد السوفيتي وحليفاتها الماركسيات وأن هناك ستاراً حديدياً ضارب على المساحة الجغرافية المشغولة بهن). وركز على ضرورة التعاون الأمريكي البريطاني، بل التحالف بينهما وأضاف أن السوفيت لا يفهمون إلا لغة القوة، وهكذا تنبأ بالحرب الباردة المحتملة.

10- قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتسليح اليونان، بعد قرار بريطانيا الانسحاب منها، بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية إن لم تتم بذلك وتملأ الفراغ فإن الاتحاد السوفيتي هو الذي يقوم بملأ هذا الفراغ.

مؤتمر يالطا:

اجتمع زعماء الدول الثلاث الكبرى التي تحالفت ضد ألمانيا النازية، وهم جوزيف ستالين الزعيم السوفيتي وفرانكلين روزفلت الرئيس الأمريكي ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني (لثورتين انتخابيتين) أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد عقدوا اجتماعهم الأول في طهران في وقت متأخر من عام 1943م، وعقدوا اجتماعهم الثاني في يالطا خلال شهر فبراير من عام 1945م قبل أسابيع معدودة من نهاية الحرب. وفي الحقيقة فإن اجتماع قمة آخر عقد في برلين بعد مرور شهرين على إنهزام ألمانيا ولكن الرئيس الأمريكي روزفلت كان قد فارق الحياة بحلول ذلك التاريخ⁽⁴⁾.

أما أكثر تلك الاجتماعات إثارة للخلاف وأخلدها في الذكرى، هو المؤتمر الذي عقد في منتجع يالطا الساحلي (القديم) في جزيرة القرم الواقعة في جنوب روسيا على البحر الأسود. وبرزت في ذلك الاجتماع أربع قضايا رئيسية وجب حلها وهي⁽⁵⁾:

أولاً: مسألة دحر ألمانيا وبالتالي السيطرة عليها.

ثانياً: سبل تحقيق النصر بسرعة على حليفة ألمانيا وهي اليابان.

وثالثاً: مستقبل الأطوار الأوروبية الشرقية التي كانت مستقلة قبل الحرب العالمية الثانية والتي تم الهيمنة عليها من قبل الإتحاد السوفيتي.

رابعاً: النطلع صوب المستقبل وإنشاء منظمة للدول المتحدة الحرة والمستقلة.

وتم التوصل بسرعة (تقريباً) إلى إتفاقية بشأن إحتلال ألمانيا، وأُلحح ونستون تشرشل في كسب حصة لفرنسا في ترتيبات السيطرة على ألمانيا رغم معارضة الرئيس الأمريكي روزفلت والزعيم السوفيتي ستالين. أما القضية الثانية هي مسألة اليابان، وقد نال للرئيس الأمريكي تعهداً سرياً من جانب الزعيم السوفيتي ستالين بخصوص الحرب ضد اليابان بعد إندحار ألمانيا، ولكن إسقاط القنابل الذرية الأمريكية على مدينتي هروشيما ونجازاكي اليابانيتين جعل المساهمة السوفيتية غير ضرورية، ولكن الزعيم السوفيتي نجح في مؤتمر يالطا بالمطالبة بمناطق شاسعة من الأراضي اليابانية ثمناً للمساهمة السوفيتية. أما المسألة الثانية التي حظيت بمكانة الأولوية في تذكر روزفلت هو الحلم الذي راوده في إقامة نظام عالمي من الأمم المتحدة الحرة، ولكن ستالين لم يكن مهتماً بهذا الموضوع، وإن استطاع أن يستغل شعف روزفلت بهذا الموضوع وجعله وسيلة ضغط للحصول على الأهداف السوفيتية الرئيسية وعلى: تقطيع لوصال

ألمانيا والتعويضات الهائلة عن الحرب ثم (وهذا هو بيت القصيد) السيطرة علي أقطار أوروبا الشرقية ولاسيما بولندا⁽⁶⁾.

وكان الرئيس الأمريكي روزفلت قد ألمح في قمة طهران عام 1943م ومرة أخرى في يالطا عام 1945م، بأنه لا يولي أوروبا الشرقية إهتماماً خاصاً وأعلن عن نيته في نقل الجنود الأمريكيين من أوروبا في غضون عامين فقط من إنتهاء الحرب، ومع ذلك فقد استطاع مع تشرشل للحصول علي بيان علني من ستالين يقر فيه بترك الخيار أمام شعوب أوروبا (المحررة) في نمط الحكم الذي ترغب فيه من خلال إجراء إنتخاباً . . . ت حرة

ولم يخف ستالين خلال تلك المفاوضات معتقداته تجاه حقوق الشعوب الصغيرة، حيث صرح بأنه: (ينبغي علي الدول الكبرى إملاء إدارتها علي الدول الصغرى)، بينما إعترض تشرشل علي ذلك وقال: (علي الدول الكبرى احترام حقوق الدول الصغرى ورد ستالين بعدم الموافقة علي ذلك)⁽⁷⁾.

وفي الوقت الذي تم فيه إجتماع قمة يالطا كان القلق سائداً أصلاً حول إنتهاك الحقوق في دولتين أوروبيتين شرقيتين هما رومانيا وبولندا، حين أقنم الجيش السوفيتي أراضي الدولتين في السنة السابقة لإنتهاء الحرب. وعندما فرض الإتحاد السوفيتي في وقت لاحق نظام الحكم الشيوعي في هاتين الدولتين وفي أماكن أخرى من أوروبا الشرقية، تبين أن إتفاقات يالطا قد إنتهكت وشعرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن وجود الجيش السوفيتي في تلك البقاع، قد جعل من المستحيل عملياً (بالنسبة لهما) الحيولة دون وقوع تلك الإنتهاكات دون المجازفة بإشعال مواجهة عسكرية مع الدولة التي كانت حليفة لهما في الحرب التي لم يتجلى بخان معاركها بعد، ومن الملفت للنظر أن

المؤرخين السوفيت وغيرهم قد ناقشوا الوضع علي أساس أنه كان في إستطاعة الولايات المتحدة وبريطانيا، استخدام قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بنجاح، والإصرار علي إحترام حقوق دول أوروبا الشرقية في تشكيل حكوماتها للديمقراطية (الحرّة) الخاصة بها.

ويجب التنبيه إلى أن اتفاقات يالطا لم تمنح ستالين أي حقوق محددة في أوروبا الشرقية. علي أن الإنقسامات الواضحة في المناقشات بين المقترحات البريطانية والأمريكية، وردود الفعل والاستجابات بشأنها قد أُنشئت ستالين بإطلاق يده في أوروبا الشرقية، وبعد مرور شهر واحد فقط علي مؤتمر يالطا كتب تشرشل رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت يعرب فيه عن مخاوفه من أنهما بالتوقيع علي إتفاقية يالطا ربما خدعا نفسيهما وشعوب أوروبا معهما.

مراحل الحرب الباردة (Phases of the Cold War):

1- **المرحلة الأولى 1946م - 1949م**، المناخ الذي كان سائداً عدم الثقة المتبادلة والشكوك والظنون، كما أن الغرب أسهم في زيادة عدم الثقة، حيث إن الولايات المتحدة تحتكر القنبلة الذرية، بينما يفتقر السوفيت لذلك، ومن ناحية أخرى ظهور مذهب ترومان (Truman) في عام 1947م، والذي نادي بالتكامل الاقتصادي الأوروبي، وظهر خطة مارشال (Marshall Plan) في يونيو 1947م، ومن ناحية ثالثة خطاب ستالين (Stalin) في فبراير 1946م، والذي ذكر فيه شكوكه في نوايا الغرب تجاه الدول المعتمدة للماركسية اللينينية الستالينية.

في هذه المرحلة كذلك أسهمت المشكلة الألمانية كثيراً في التوتر بين هاتين المجموعتين، حيث في عام 1948م جمعت ووحدت القوي الغربية

الأراضي الألمانية المحتلة وأنشأت تريزونيا (Trizonia)، وبعد عام من ذلك أعلنوا عن قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية (الفدرالية)، وبالمقابل أعلن الاتحاد السوفيتي عن قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الأراضي الألمانية التي تحتلها. وتواصل التوتر حيث أُنْتُجَت ألمانيا الاتحادية عملة جديدة، ورد الاتحاد السوفيتي بإعلان الحصار على برلين، حيث قام الغرب بإنشاء جسر جوي لبرلين الغربية لتقليل آثار ذلك الحصار، وآخر معالم هذه المرحلة عدم إقرار الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية واستمرار دعمها لفرموزا (تايوان).

2- المرحلة الثانية (1949م - 1953م)، إتصفت باستمرار السياسات الأمريكية المعادية للسوفيت، وقعت إتفاقية أمنية مع استراليا ونيوزيلاند، وإتفاقية سلام مع اليابان عام 1951م، والحرب الكورية أيضاً وقعت في هذه الفترة، وفي هذه الحرب حدثت مواجهة حقيقية بين العملاء، وفي 1953م فجر الاتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية. خلال هذه المرحلة برزت معالم للتعاون أهمها رفع الحصار عن برلين.

3- المرحلة الثالثة (1953م - 1957م) استمرت السياسات الأمريكية المعادية للمجموعة السوفيتية، وقعت إتفاقيات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، الأولى إتفاقية منظمة جنوب شرق آسيا (South East Asian Treaty SEATO Organization)، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية نفوذها في الشرق الأوسط، وذلك بنقل مذهب ترمان إلى الشرق الأوسط. واستطاعت أن تنشأ عدد من القواعد العسكرية، ودخلت في إتفاقيات دفاعية مع 43 دولة، وفي هذه المرحلة إنطلقت الحرب الأمريكية الكورية ووصلت الحرب الباردة

نروتها. من ناحية أخرى خلال هذه المرحلة لم تفتقر الإتحاد السوفيتي ولم تلتين عزيمتها، حيث أنشأت حلف وارسو لمقابلة حلف الناتو، ودخلت في إتفاقيات مع 12 دولة، وعرفت أيضاً هذه الفترة بتقسيم بونسدام (Potsdam) لألمانيا ونجحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي من تفجير القنبلة الذرية علي التوالي، كما تميزت هذه المرحلة بالعمل الدؤوب للعلاقين وكانت للحرب علي وشك الوقوع بينهما، ورغم ذلك بدأت بوانر لبعض المفاوضات مهدت لمرحلة جديدة تميزت بالتفاهم، وبدأت العلامات الأولى للإنفراج (الوفاق) في العلاقات الدولية تظهر للوجود، وعقد اجتماع قمة في جنيف (Geneva) في 1955م بين العلاقين.

4- المرحلة الرابعة (1957م - 1962م) وتتميزت هذه بنقطتين مهمتين: الأولى: حيث إن مبادئ التعايش السلمي أعلنت (Principles of Peaceful Coexistence were pronounced)

والنقطة الثانية: أزمة الصواريخ الكوبية، حيث إن هذه الأزمة هددت الإنسانيّة جمعاء، ذلك لأنها كادت أن تشعل الحرب العالميّة الثالثة، بإستثناء هاتين النقطتين، فكما تقدم بدأت بوانر الإنفراج، وتبدلت الوفود الثقافية والسياسية، وزار رئيس كل من العلاقين بلد الطرف الآخر وإتفقا علي الإنلقاء في قمة باريس، ولكن هذه الروح لم تستمر طويلاً حيث اسقط الإتحاد السوفيتي طائرات تجسس أمريكية من طراز (U-2)، ولكن هذا التوتر إنخفض بالقمة العامة التي عقدت في عام 1960م، واجتماع فينتام الذي عقد بين الرئيس خريتشوف (Khrushchev) والرئيس الأمريكي كندي (Kennedy) في عام 1961م، ومرة أخرى أحداث 1961م التي جرت في برلين وتهديد الإتحاد السوفيتي بتعليق إنن

الدخول الأمريكي لبلالين، أعادت للتوتر بين العملاقين، وتمخض عن ذلك بناء حائط برلين.

وبالرجوع إلى أزمة الصواريخ الكوبية، ففي اليوم الثاني والعشرين من أكتوبر 1962م فوجئ العالم بأن الدولتين العظيمة كانتا علي وشك الدخول في حرب نووية، ذلك بعد أن ألقى جون كينيدي الرئيس الأمريكي آن ذاك خطاباً قال فيه: (إن السوفيت يتخذوا في السر قراراً بنصب أسلحة استراتيجية خارج أراضيهم لأول مرة)⁽⁸⁾. ووصف هذا الأجراء بأنه إستقرازي ويرمي إلى تغيير الوضع الراهن بدون مبرر، وقال: (إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبله إذا ما أرادت الحفاظ علي ثقة أعدائها أو أصدقائها في شجاعتها وقدرتها علي تلبية التزاماتها، وعليه فإن هدفنا الذي لا محيد عنه يجب أن يكون الحيلولة دون استخدام هذه الصواريخ ضد بلادنا أو أي بلد آخر، وضمان سحب هذه الأسلحة أو إزالتها من نصف الكرة الغربي).

لقد بدأ السوفيت نشر صواريخهم علي أراضي كوبا قبل شهر علي الأقل من التاريخ الذي تقدم ذكره، ولكن الحكومة الأمريكية لم تعلم بها إلا قبل أسبوع، وأوضحت عمليات الاستكشاف الجوية أن السوفيت نصبوا سراً نوعين من الصواريخ يمكنها أن تضع معظم أراضي الولايات المتحدة في نطاق أهدافها⁽⁹⁾. وهكذا أصبح الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في موقف خطير قد يؤدي إلى نشوب حرب نووية يمكنها أن تبديد الجنس البشري بأسره.

إن الطريقة التي عالجت بها القوتان العظيمتان هذه الأزمة وكيف تمكنا بمساعدة الأمم المتحدة من أن يتراجعا من حافة الهاوية لهما قصة يجب أن نعرفها جميع الأجيال. كانت بداية الأزمة الحقيقية بالنسبة للأمريكيين يوم الرابع

عشر من أكتوبر، وذلك عندما عادت طائرة استكشاف أمريكية من طراز (U2) تحمل صوراً لمواقع الصواريخ، ولزعج الرئيس الأمريكي كينيدي وأصيب بصدمة عندما وصلته تقارير الاستخبارات السرية، وأعلن اجتماعاً طارئاً للجنة أطلق عليها أسم اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي.

وفي هذا الشأن قال روزول جيلياتريك نائب وزير الدفاع الأمريكي آن ذاك: (اجتمعنا في الساعة الحادية عشر من صباح الثلاثاء 16/أكتوبر، لقد كانت جلسة كئيبية وعلي الفور تم إتفاق علي أن تعقد اللجنة اجتماعاتها في سرية تامة في غرفة قريبة من مكتب دين راسل مدير مكتب وزير الخارجية آنذاك، ويمعزل عن الرئيس وبطريقة لا تثير إنتباه وسائل الإعلام.

وإنعقدت الاجتماعات علي مدي الأيام الخمس التالية بصورة متقطعة وإشراف وزير الخارجية (جون فروستر دلاس)، ووزير الدفاع (روبرت ماكلمارا) ومستشار الأمن القومي وروبرت كينيدي شقيق الرئيس والمدعي العام، وكانت المهمة الكبرى للجنة هي تقرير ما إذا كان الأجراء السوفييتي تكتيكياً أم استراتيجياً، (أي لأغراض إنتزاع مكاسب سياسية، أم فعلاً للإستخدام العسكري).

ويقول ثيودور سورنسون المستشار الخاص لكينيدي (أن الصور الأولى لوضحت أن الصواريخ لم تكن مستعدة للإطلاق، علي الرغم من تقايم الموقف⁽¹⁰⁾، وإختلفت وجهات نظر أعضاء اللجنة لتفسير مغزي الأجراء السوفييتي. فرأي فريق أن الأجراء كان تكتيكياً وليس إستراتيجياً إذ أن السوفييت (استراتيجياً) لا يحتاجون إلى نصب صواريخ متوسطة المدى لضرب الولايات المتحدة، لأن لديهم غواصات تحمل صواريخ وتقوم بدوريات خارج سواحل

الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على ذلك فإن إجراء الإتحاد السوفيتي لا يغير للمعادلة بين القوتين للعظيمتين، بينما رأي فريق آخر داخل اللجنة أن قرار خروتشوف بنصب الصواريخ المتوسطة المدى في كوبا، كان إجراءً استراتيجياً يرمي إلى أحداث تغيير في ميزان القوى في مضمار الأسلحة النووية.

وكان أغلبية أعضاء اللجنة يميلون إلى توجيه ضربة عسكرية لمواقع الصواريخ عن طريق القصف الجوي ثم إنزال قوات من مشاة البحرية. ورأت مجموعة صغيرة من الأعضاء من بينهم روبرت ماكنمارا أن يكون رد الفعل الأمريكي في صورة حصار بحري على نطاق ضيق.

وفي تلك الأثناء كان السوفيت يبنون مواقع إطلاق الصواريخ وينصبون الصواريخ عليها بل ويرسلون المزيد منها. وذكر الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف في مذكراته: (أن الأمريكيين يجب أن يلوموا أنفسهم على توتر الموقف، ذلك لأنهم قاموا في العام السابق للأزمة الكوبية بمحاولة غزو كوبا، وإنه يهزيمتهم في خليج الخنازير، وعلى الرغم من ذلك استمرت الولايات المتحدة في دعم الأعمال التخريبية).

وبعد خمس أيام من المداولات لم تتوصل اللجنة إلى قرار موحد فتقدم كل فريق إلى الرئيس كينيدي بمقترحاته، وبعد يومين أعلن كينيدي قراره على الأمة قائلاً: (إنه لكي يتم وقف الأجراء العسكري السوفيتي ستخضع جميع المعدات العسكرية الهجومية المرسله إلى كوبا من السوفيت بالحظر ويتم ذلك عن طريق تفتيش السفن المتجهة إليها. وفي حالة وجود أسلحة عليها سيتم إرجاعها)⁽¹¹⁾.

عرف كل العالم أمر هذه الأزمة ووقوف حائراً مشدوهاً أمام المواجهة بين العملاقين في أعالي البحار، وواجه مجلس الأمن مهمة خطيرة جعلته في موضع اختبار، وزداد تقاوم للموقف وتزداد معه خطر التهديد السوفيتي أثر نصب المزيد من الصواريخ . وانطوى الحصار على خطورة مجابهة بعد أن أوقفت البحرية الأمريكية سفناً سوفيتية في أعالي البحار . وقال كيليدي في جلاء إنه مستعد للدخول في حرب نووية، وأن أي هجوم من جانب الإتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة سيقابل هجوم أمريكي. ولم يكن في مقدور أي من الطرفين أن يحيل القضية إلى مجلس الأمن بالنظر إلى أن للطرف الآخر يمكنه أن يستخدم حق النقض في حالة عرض مشروع قرار يتعارض مع أهوائه، وهنا أحيل الموضوع إلى الجمعية العامة حيث لا يوجد حق النقض ولا تتطلب القرارات الموافقة عليها بالإجماع، كما هو الحال في مجلس الأمن، واثناء الاجتماعات وصف السوفيت الحصار البحري الأمريكي بأنه عدوان لا مبرر له، وردت الولايات المتحدة على ذلك قائلة أنه إجراء مشروع للدفاع عن النفس، واثناء غليان الموقف إضطلع يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة أن ذلك بدور الوسيط، وحاول تهدئة الطرفين، وحثهما على التراجع عن موقفيهما، واتخذ اندار ريكي الجنرال بالجيش الهندي مستشاراً عسكرياً له.

وبينما كان مجلس الأمن منهكاً في بحث الأزمة رتب يوثانت اجتماعات في مكاتبه الخاصة بين أعضاء الوفدين الأمريكي والسوفيتي، وكانت إستراتيجية فعالة، إذ تمكن من تسهيل الحوار واستمراره بين الطرفين واستجاب السوفيت للحصار البحري في اليوم العاشر للأزمة بأن أصدروا الأوامر لسفنهم بالرجوع، وبذا تجنبوا عبور خط الحصار الأمريكي. وفي نفس الوقت وجه

يوثانت نداء دعاء فيه الطرفين إلى تجميد الموقف بحيث لا يرسل السوفيت أي أسلحة إلى كوبا، ويرجئ الأمريكيون الحصار، وكان رد كينيدي هو أن السبيل الوحيد لحل الأزمة هو إزالة الصواريخ من كوبا، وشعر الأمريكيون أن تجميد الموقف إجراء غير منصف لهم لسببين: أولهما أن السوفيت نصبوا صواريخهم في كوبا، وثانيهما أنه: (أي للتجميد) سيزيد من صعوبة أزالتها، ولم تفلح سياسة فرض الحصار البحري في إرغام السوفيت علي تغيير موقفهم وإزالة صواريخهم من كوبا، وازداد قلق الأمريكيين من أن قواعد الصواريخ ستصبح جاهزة للعمل رغم وجود الحصار، وفي اليوم الثاني عشر للأزمة قرروا حشد قواتهم استعداداً للقيام بقصف جوي لقواعد الصواريخ، وإزالة قوات هجومية، وإزاء ذلك أرسل خرنشوف إلى كينيدي رسالة مشحونة بالعواطف جاء في مضمونها أن السوفيت لا يرغبون في تدمير الولايات المتحدة، ولكنهم يرغبون في التنافس معهم بالطرق السلمية، وعرض أن يسحب الصواريخ من كوبا مقابل فك الحصار البحري.

وقبل أن يتسنى لكينيدي أن يرسل رده إلى خرنشوف وصلت رسالة ثانية من الحكومة السوفيتية أشد حدة من الرسالة الأولى، إذ طلب السوفيت من الأمريكيين إزالة صواريخهم من تركيا مقابل سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا، ولكن كينيدي رد علي الرسالة الأولى وتجاهل أمر الرسالة الثانية ووعد كينيدي بأن لا يعتدي علي كوبا مقابل سحب للصواريخ السوفيتية. وبذا لم تختل للصواريخ جوبينتر الأمريكية الموجودة في تركيا في الاتفاق عند حل الأزمة، وإن أبلغ الأمريكيون السوفيت في المر أن هذه الصواريخ متزال في وقت

لاحق، وجاء نص الإتفاق ضمن قرار الأمم المتحدة، وبذا أظهر كل طرف أنه استجاب للرأي العام.

5- المرحلة الخامسة (1962م - 1969م): في هذه المرحلة ركز العمالقيين علي موضوع الأسلحة الذرية ووقعت إتفاقية التحريم الجزئي للتجارب النووية (The Partial Test Ban Treaty - PTBT) في عام 1963م، أما إتفاقية جنيف للخط الساخن (Hot - Line) الذي وقع في عام 1963م، زاد التقارب بين العمالقيين، والذي أزداد من التقارب أكثر إتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treaty - NPT).

تبعات الحرب الباردة (Implication of Old Cold War):

- 1- الحرب الباردة أدت إلى سباق تسلح محموم.
- 2- كما أدت إلى تشكيل أحلاف مختلفة في زمن السلم، وكل من العمالقيين سعي لعقد الأحلاف المضادة (مثل الأحلاف Warsaw, NATO, SEATO, CENTO)، التي سبق ذكرها، ووجود هذه الأحلاف أدت إلى مزيد من التوتر.
- 3- عدد كبير من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية في الفترة التالية لاستقلالها قررت للنائ من الأحلاف العسكرية. وقررت أن تتبنى سياسة عدم الانحياز، بمعنى آخر سياسة عدم الانحياز نتاج طبيعي للحرب الباردة.
- 4- الحرب الباردة قللت من فرصة إنشاء الحكومة العالمية أو العالم الواحد أو العالم الموحد. ووفقاً للتنافس المزدوج بين العمالقيين إنعظمت الثقة بينهما، وكان ثمرة ذلك أن كل واحد منهم بدأ يأخذ موقف معارض لرأي الآخر في المنظمة الدولية، وبالتالي أدى هذا إلى منع المنظمة الدولية من أن تتدثر

بالثوب العالمي، وهكذا عرضت الحرب الباردة فكرة العالم الموحد إلى الخطر.

5- سباق التسلح المحموم الناجم من الحرب الباردة، أدى إلى صرف أموال طائلة فيه، مما حرم الدول الداخلة في هذا الصراع من أموال كان من المفترض أن تذهب إلى التنمية وترفع من مستوي المعيشة لمواطنيها.

ثانياً: الانفراج (الوفاق) في العلاقات الدولية: (Détente and its Impact (on the International Relations

كما تقدم، عاشت الإنسانية فترة من الحرب الباردة، ولكن ساد مسرح العلاقات الدولية في فترة من 1968م إلى 1979م شيء من الانفراج (الوفاق)، وعرف الرئيس الأمريكي نكسون (Nikson) الوفاق بأنه حالة من الودية سادت العلاقات الخارجية الأمريكية نتيجةً لعلاقاته وصدقاته الشخصية بالرئيس السوفيتي لينيند بريجنيف (Leonid Brezhnev) وبقيّة القادة السوفيت. ولكن رفض هذا التعريف من قبل السوفيت، وقالوا إن الانفراج ظهر نتيجةً لأن مفهوم التعايش السلمي بدأ يسود بين النظم السياسية والاجتماعية المختلفة، كنتاج للحاجة لمنع حدوث المحرقة النووية وللجوء لحل الخلافات بالطرق السلمية.

أما الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) فعرف الانفراج بأنه: (إنخفاض في التوتر بين أمتين، وتطور مفاهيم جديدة والتي بها يمكن لهاتين الأمتين أن تعيشا في سلام)، وأضاف أنه: (من المعالم البارزة للانفراج هو احترام الإنشاققات والمواثيق والتخلي عن فكرة التفوق العسكري).

عموماً الانفراج هو إنخفاض التوتر بين (القوي العظمى) الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة والصين. والصينيون من

جانبهم لا يستخدمون مصطلح الإنفراج في وصف علاقاتهم مع الولايات المتحدة ويستخدمون فقط في وصف العلاقات الأمريكية السوفيتية، الإنفراج كسبب للأمريكيين في جانب علاقاتهم مع الصين أكثر من ما هو في جانب علاقاتهم مع السوفيت. حيث أن التوتر في العلاقات الأمريكية للصينية أعنف من العلاقات الأمريكية السوفيتية.

وهناك فرق بين الإنفراج والهدوء (appeasement) في العلاقات الدولية، حيث إن الهدوء سياسة يتجاهل فيها توازن القوى، بينما الإنفراج استراتيجية تتمخض من حسابات دقيقة وحذر لتوازن القوى، إنها مبنية على فرضية أن المصالح السياسية أكثر أهمية من الأيديولوجية، وهذه من الأشياء التي أدت إلى تنامي مكانة الأيديولوجية عند القوتين العظميين. ومن عوامل ساعدت على ظهور الإنفراج (The Factors Which Promoted the two Superpowers to work for détente)(13)

1- القوتان العظمتان الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (USA&USSR) لهما الرغبة في أبعاد شبح الحرب النووية التي مثلت تهديداً مباشراً لوجودهما.

2- القوتان (USA& USSR) مالتا لإيقاف سباق التسلح، خاصة الإتحاد السوفيتي لأن ذلك يؤكد تساويها مع الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى.

3- القوتان (USA& USSR) حريصتان على إنشاء علاقات مع دول المعسكر الآخر لتقليل شدة التوتر ولتتمكن كل واحدة من إنشاء علاقات مع دول المعسكر الآخر وبالتالي إفتراقه.

4- الولايات المتحدة تريد إنهاء الحرب الفيتنامية الأمريكية بطريقة تحفظ لها ماء وجهها، وتعتقد بأن الاتحاد السوفيتي يمكنه الإسهام بفعالية في هذا الأمر.

5- تري الولايات المتحدة الأمريكية أن التعاون مع الاتحاد السوفيتي يساعد على صناعة نظام عالمي أكثر إترانا.

6- الاتحاد السوفيتي من ناحية يري أن الانفراج يفتح الباب له للدخول إلى الدول الصناعية وذات رأس المال والتقدم التقني الهائل، وهي الأشياء التي يحتاجها الاتحاد السوفيتي بشدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

7- كما أن الاتحاد السوفيتي يري أن الانفراج وسيلة لقياس التقارب الأمريكي الصيني ضده.

تقويم الانفراج حتى 1969م (Evolution of détente up to 1969):

يقول كورال بل (Coral Bell) في كتابه دبلوماسية الانفراج (Diplomacy of Détente): (يعتبر ونستون تشرشل وهو المتحدث الرسمي للسياسيين المتبنين لفكرة الانفراج).. أن مبادرة تشرشل بدأت وتطورت في الفترة 1953م - 1955م، وهناك من يعتبر للمبادرة بدأت منذ 1951م، حيث قال أن من مهامه الأساسية إبعاد العملاقين من التصادم ومنهم من قال إن المحاولة كانت قبل ذلك بكثير، عندما صرح تشرشل أن إنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ليس بأمر المستحيل، وكان ذلك في عام 1948م، لكن مبادرات تشرشل لم تجد دعماً من أمريكا.

إن صناع القرار في الكرملين (Kremlin) أيضاً سعوا للانفراج في العلاقات الدولية منذ لينين (Lenin) الذي نجح كرئيس للوزراء وكذلك من بعد

بعد وفاته ستالين، أما من الغربيين الذين لم يتحسوا سياسة الإنفراج منهم جون فومستر دلس (John Foster Dulles) وزير الخارجية الأمريكية في عهد كينيدي، وهو صاحب نظرية الانتقام الكبير (Massive Retaliation).

تبعات الإنفراج (Détente Consequences):

إن الظروف التي ساعدت في الإنفراج بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن التي ساعدت في الإنفراج بين الصين والولايات المتحدة، حيث إن ولادة الإنفراج في الحالة الأولى حدثت والحرب الباردة في قمتها.

فترة الإنفراج في العلاقات الدولية تميزت بالتمدد في التجارة الدولية، والتعاون العلمي والثقافي بين العملاقين، هذه السياسة أدت إلى التحول من حالة المواجهة إلى التعاون تميز بعدة نقاط مهمة مثل⁽¹⁴⁾:

1- تعهد العملاقين بأن لا يستخدموا القوة أو يهددا باستخدامه في العلاقات بينهما.

2- تعهد العملاقان بتبني سياسة الحد من التسلح خاصة في مجال الأسلحة الذرية الاستراتيجية.

وهكذا فإن المباحثات التي قادت إلى الاتفاقية الأولى الحد من الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Limitation Treaty – SALT-I) في مايو 1972م، ثم الاتفاقية التي عقدت في مدينة فلادي فسستوك (Vladivostok) في مايو 1974م، SALT-II .

سياسة الإنفراج أيضا أسهمت في تحقيق الأمن وذلك بضمان الطرف الآخر بالتخلي عن سياسة المواجهة.

ثالثاً: الحرب الباردة الجديدة (New Cold War):

الحرب الباردة الجديدة يمكن متابعتها من ديسمبر 1979م عندما تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان بينما بعض السياسيين يعتقدون أنها بدأت في عام 1978م. فمثلاً برجنسكي مستشار الرئيس كارتر لثئون الأمن القومي، يقول في كتابه القوة والمبدأ (Power and Principle): (في 1978م بدأ يظهر شيء غير سليم في العلاقات الأمريكية السوفيتية، لقد اقترحت إرسال قوات أمريكية في مهمة كرد فعل لاستخدام السوفيت للقوات الكوبية في أنثيوبيا، ولم تجد الفكرة تاييداً من الرئيس الأمريكي، ولكن أتى رد الفعل الأمريكي لاحقاً بعد الجسر الجوي السوفيتي لأنثيوبيا وذلك بعد عدم الموافقة علي إتفاقية SALT II من قبل الكونجرس الأمريكي، وكانت النهاية الحقيقية للإنفراج الغزو السوفيتي لأفغانستان). وهكذا رمي برجنسكي اللوم علي السوفيت بالقضاء علي الإنفراج. بينما يري السوفيت أن الأمريكيين هم الذين سببوا في نهاية الإنفراج، حيث إن بروز برجنسكي مستشاراً للرئيس لثئون الأمن القومي، والمخالف لسياسات كسنجر ونكمون هو الذي أدى إلى نهاية الإنفراج، ويقول السوفيت أن برجنسكي يتهم السوفيت بعدم إلزامهم بإتفاقياتهم، وأنحوا باللائمة علي كارتر في ربطه بين التصديق علي إتفاقية SALT II، وسلوك السوفيت، وأضاف هنري ترفمنكو (Henery Trofimenko) في مجلة (Foreign Affairs of Summer) النقاط التالية⁽¹⁵⁾:

1- المكانة المتدنية للعلاقات الأمريكية السوفيتية عند صناع السياسة الخارجية الأمريكية.

- 2- عدم إشراك الإتحاد السوفيتي في مباحثات حل مشكلة الشرق الأوسط (في 2 أكتوبر، 1977م أي إتفاقيات كامب ديفيد).
- 3- إزدياد الكثافة العسكرية للقوات الأمريكية علي الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي.
- 4- عدم التصديق علي SALT II ومصاحبة ذلك تحديث الأسلحة الأمريكية وأسلحة حلف شمال الأطلسي.
- 5- تلويح الأمريكيون باستخدام الكرت الصيني، وذلك نوعاً من الضغط علي السوفيت.

تطور الحرب الباردة الجديدة (Development of new cold war):

لتكوين فكرة شاملة عن الحرب الباردة الجديدة لابد من متابعة بؤادر هذه الحرب منذ عام 1970م، والمواقف التي إتخذت من قبل القوي العظمي، والبؤادر والمواقف هي⁽¹⁶⁾:

- 1- إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الوفاق تجاه الإتحاد السوفيتي ودخلت في إتفاقية SALT II للحفاظ علي ماء وجهها في قضية فييتنام.
- 2- مما تقدم يمكن المحافظة علي الوضع الراهن والذي هو في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً في مجال الأسلحة الذرية الاستراتيجية، وهكذا تكون أمريكا حافظت علي توازن القوي العالمي حسب هواها.
- 3- هناك أحداث قوت من مركز الولايات المتحدة عالمياً، مثل النزاع السوفيتي الصيني، وابتعاد الرئيس المصري محمد أنور السادات من السوفيت، ووصول شاه إيران وملك السعودية قمة اللعان في الشرق الأوسط (وهما حليفان للولايات المتحدة الأمريكية) والقضاء علي ككتاتور شيبي اللندي

(Allande) (حليف السوفييت). وتنفوق الفرسانة النووية الأمريكية. كل هذه

الأمثياء ساعدت في تقوية عناصر القوة القومية الأمريكية.

4- لكن في النصف الثاني لعقد السبعينات كان سير الأحداث ضد المصالح الأمريكية .

أ- ففي إفريقيا تدخلت القوات الكوبية بنجاح في أنجولا.

ب- وفي الخليج العربي عام 1976م - 1977م فقدت أمريكا حليفها القوي في ذلك المكان وهو شاه إيران.

ج- لوكانت القشة التي قصمت ظهر البعير هو لتدخل السوفييتي في أفغانستان.

د- وفي عدن قضى على (علي ربيع محمد) وقوي المركز السوفييتي في اليمن الجنوبي.

هـ- أما في القرن الإفريقي فقدت الولايات المتحدة حليفة قديمة (أثيوبيا)، وهي من أكبر دول القرن الإفريقي وانضمت إلى الإتحاد السوفييتي.

نظير كل ما تقدم انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية أو (الرئيس كارتر) سياسات جديدة لاستعادة المكانة التي فقدتها الولايات المتحدة الأمريكية دولياً، فمن ناحية حاول أن يصور نفسه بطل حملة للدعوة إلى حقوق الإنسان، وكتب خطاباً شخصياً لاندريا سخروف (Vladimir Bukovsky) وهو أحد كبار المعارضين السوفييت ولقبه بداعية الحقوق المدنية، وبالتأكيد (ظاهرياً) نقدت الولايات المتحدة الأمريكية قادة جنوب إفريقيا لممارستهم العنصرية لا كمال التظاهر بمناصرة حقوق الإنسان.

ثانياً: في منتصف 1977م إتخذ كارتر قراراً يقضي بإنتاج ونشر طائرات قاذفة للصواريخ كروز (Cruis Missile)، وساهم ذلك في سياق التسلح، وفي

1978م تغيرت المشاعر الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي وقام برجنسكي (Brzeinski) مستشار الأمن القومي الأمريكي بزيارة بكين، مما دفع بالسوفيت للإعتقاد بأن هناك حلفاً عقده الأمريكيون والصينيون، وفي 1979م وقع كارتر وبرجنيف إتفاقية SALT II ، ولكن بدأ كارتر يتوجس من السوفيت قبل أن يصل إلى واشنطن ولم تجاز SALT II من قبل الكونجرس، وقاطعت الولايات المتحدة الأمريكية أولمبياد موسكو التي جرت أحداثها عام 1980م كرد فعل لاندحور العلاقات عموماً وعدم إجازة إتفاقية الحد من إنتشار الأسلحة النووية (SALT-I).

في عام 1979م أطيح بشاه إيران، وفكرت الولايات المتحدة في إنشاء قواعد لها في كل من كينيا والصومال وعمان، لحماية المصالح الأمريكية في المحيط الهندي والخليج العربي.

وفي أواخر عام 1979م قرر حلف الناتو نشر صواريخ كروز الأمريكية الصنع، وصواريخ بيرشنج 2- (Pershing) للمتوسطة المدى، لمعادلة الصواريخ السوفيتية (SS20)، وليس من السهل تحديد علي من يقع عليه لوم العودة إلى سباق التسلح.

وفي خضم هذه الأحداث قام الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1979م بغزو أفغانستان. أما في أمريكا اللاتينية فكانت قضية السلفادور تشتعل هناك، وفي 1984م حدثت قاطعت موسكو لأوليبياد لوس أنجلوس، ولاحقاً أسقطت طائرة البوينج 747 للكورية الجنوبية بواسطة المقاتلات السوفيتية في منطقة سخلين في الاتحاد السوفيتي وكانت متوجه من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كوريا

الجنوبية وعلى متنها أكثر من مائتي وخمسون ركاباً ومن ضمنهم مسناتور أمريكي، وفي مجال نزع السلاح لم يصل العملاقان إلى اتفاق.

الفرق بين الحرب الباردة القديمة والجديدة⁽¹⁷⁾.

(The Difference Between The new and old Cold War)

- 1- في الحرب الباردة الجديدة شركاء للعاملين غير متورطين فيها.
- 2- في الحرب الباردة القديمة الأسلحة الذرية ليست هي قضية كبرى، والتركيز الأساسي كان على الأسلحة للتقليدية من حيث النوع.
- 3- الحرب الباردة الجديدة كانت أكثر تهديداً للسلام والأمن العالمين من الحرب الباردة القديمة.

4- الحرب الباردة الجديدة نتجت من تصارع القوتين العظميتين للسيطرة على قيادة العالم، بينما للحرب الباردة القديمة مركزة على التكافؤ والتساوي بين العاملين.

5- الحرب الباردة القديمة ركزت على موضوع الأيديولوجية بينما الحرب الباردة الجديدة ركزت على موضوع سباق التسلح.

تبعات الحرب الباردة الجديدة على العلاقات الدولية :

:(Impact of New Cold war on world Politics)

- 1- في الحرب الباردة القديمة كانت أوروبا مستعمرة لدول العالم الثالث، وبالتالي تتعامل معها مباشرة، بينما في الحرب الجديدة أصبحت الولايات المتحدة هي التي تتعامل مع دول العالم الثالث مباشرة.
- 2- الحرب الباردة الجديدة أعطيت حيوية لحركة عدم الانحياز وانضمت إليها دول جديدة.

3- الحرب الباردة الجديدة زالت من الحروب بالوكالة بدلاً من أن تكون هناك حرب مباشرة بين العملاقين.

4- الحرب الباردة الجديدة أسهمت في المصاعب الاقتصادية التي واجهت العالم، لأن الزيادة في الإنفاق الدفاعي زاد من نسب الفائدة.

إن الحرب الباردة الجديدة تركت آثاراً عميقة على الدول النامية والدول المتقدمة، فأنثره على الدول المتقدمة كان إقتصادياً، أما على الدول النامية فكانت آثارها اجتماعية وسياسية واقتصادية وأدى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي، وفتح الباب أمام تدخل الدول العظمى في شئون الدول النامية.

خمود الحرب الباردة الجديدة (Cooling of Second Cold war):

في منتصف الحرب الباردة الجديدة شعر العملاقان بالحاجة إلى التفاهم والتفكي رسيهما عدة مرات في جنيف (Geneva)، ولكنهم لم يصلوا إلى إتفاق في شأن الخلافات بينهما، ولكن إتفقا في 1985م في جنيف على ضرورة الاستمرار في الحوار، وتكررت اللقاءات ولكن أهمها لقاء ريكرفيك (Reykjavik) في أكتوبر 1986م، ففي هذا الإجتماع لم يصل العملاقان إلى حل في القضايا الآتية : صواريخ (INF)، والأسلحة الاستراتيجية وذلك لأن الإتحاد السوفيتي يريد حلاً شاملاً لكل القضايا خاصة في موضوع مبادرة الدفاع الاستراتيجية (Strategic Defence initiative - SDI)، ولكن بغض النظر عن هذا الاختلاف فإن لقاء ريكرفيك هي الخطوة في الطريق الصحيح للحل. وتولت اللقاءات (قمة واشنطن ديسمبر 1987م، وقمة موسكو في مايو ويونيو 1988م) ووقعت بعض الاتفاقيات، ومن أهم معالمها خفض التوتر في هذه الفترة، وعلى أثر ذلك قرر الإتحاد السوفيتي خفض القوات السوفيتية

المتواجدة في أوروبا الشرقية، وأيدت نوايا صداقة من أجل إنشاء علاقات مع أوروبا الغربية، وهذه التطورات في الجانب السوفيتي يعزي إلى أن السوفييت أدركوا صعوبة الحفاظ بالمجتمعات المغلقة، وأن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول إلى إتجاه أكثر ليبرالية، وفي الشهور التالية حدث مزيد من التعاون والتقارب من بين العملاء، ولاحقاً أدت لقاءات القمة التي عقدت بين قيادة العملاء في القضاء على الحرب الباردة الجديدة، وفي نفس الوقت أسهمت في القضاء على الإتحاد السوفيتي كعلاق وأفرزت عن مرحلة جديدة من النظام العالمي أسمته الولايات المتحدة بالنظام العالمي الجديد.

التحديات التي واجهت الحلفين أثناء الحربين الباردتين

The Challenge Faced The Two Blocks During The Two Cold

(Wars)

وضح مما سبق أن العلاقة بين الحلفين تميز بالصراع من أجل التفوق أو علي الأقل في المحافظة علي التوازن، ومن ناحية أخرى فإن العلاقات داخل كل حلف لم تخلو من ثباينات جوهرية أم ثانوية.

فعلي صعيد سباق التسلح وهو أهم ميادين المناقصة بين الحلفين، لم يلتزم أي طرف بالتوجهات التي تحد من التسلح، بل العكس من ذلك دخل الطرفان في سباق محوم نحو مزيد من التسلح، فالولايات المتحدة مثلاً حددت أن يكون عقد السبعينات هو عقد نزع السلاح ولكن رغم ذلك استمر تنامي وتيرة التسلح فيها، وارتفعت النفقات العسكرية الدولية من 400 مليار دولار في عام 1976م إلى 550 مليار دولار في عام 1985م، وكان نصيب العملاء أكثر من نصف ذلك المبلغ⁽¹⁸⁾، وفي العام 1985م بالتحديد قدم الرئيس ريغان إلى

الكونجرس الأمريكي مشروع ميزانية عسكرية بلغت 305 مليار دولار للاستمرار في إعاده تسليم الولايات المتحدة، وتمثل هذه النفقات 29% من الميزانية العامة للولايات المتحدة⁽¹⁹⁾.

أما علي المستوى الاقتصادي فيوجد أن النسبة المخصصة للدفاع من الناتج القومي كبيرة، ففي عام 1985م خصصت الولايات المتحدة 7% من ناتجها القومي للدفاع، بينما خصص السوفييت 17% من الناتج القومي للدفاع (ويرجي ملاحظة الفرق بين أجمالي الناتج القومي للدولتين).

صعوبات داخلية وخارجية واجهت الحلفين:

أولاً: حلف الأطلسي: في الماضي أي قبل بلوغ الحرب أوجها كان السياسيون ينتقدون زيادة ميزانية الدفاع علي حساب القضايا الأخرى ومنهم إيزنهاور، ولكن لاحقاً أصبح الأمر واقعاً بل ومن الثوابت التي لا يمكن المساس بها بسهولة، ومن ناحية أخرى كان هناك (أي داخل حلف الأطلسي) من ينتقد عملية إنتاج وتصدير الأسلحة لبعض الدول، ومن هؤلاء اليسار الفرنسي، ولكن سرعان ما أدرك صعوبة تغيير هذه السياسة خاصة بعد وصوله إلى السلطة (أي اليسار الفرنسي)، حيث إن الصناعة الحربية الفرنسية تستوعب أكثر من 3000 ألف عامل إلى جانب مساهمتها في دفع الاقتصاد الفرنسي إلى الأمام.

أما علي مستوى الأسلحة الحديثة فقد تضاعف الاهتمام بتطوير وسائل التدمير الأكبر، فبعد القنبلة النووية (Atomic Bomb) جاء دور القنبلة الهيدروجينية (Hydroginic Bomb) التي تجاوزت قوتها للتدميرية آلاف

المرات القنبلة النووية، ثم القنبلة النيوترونية (N. Bomb) التي تنقل الإنسان دون دمار للمباني والمعدات.

وقد وصل التطور التكنولوجي قمته في هذا المجال بعد إعتراف الولايات المتحدة بإنشاء نظام الدفاع الاستراتيجي أو ما يسمى بحرب النجوم، وهو مشروع يهدف للتصدي للصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات (Inter Continental Ballistic Missile ICBM) وتدميرها في الفضاء، وذلك برفع مفاعل نووي في الفضاء يولد طاقة كهربائية تنتج من ذلك أحزمة أشعة ليزر، ثم تستخدم هذه الأشعة في تدمير الصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات، ويقدر الخبراء أن يكلف هذا النظام مبلغ 60 مليار دولار، ورغم أن الخبراء الأمريكيين يقدمونه نظاماً دفاعياً، فإن الاستراتيجيون يعتبرونه ذات طابع هجومي.

ورغم أن الولايات المتحدة وروسيا هما اللذان يقودان هذا للتسابق نحو تدعيم الترسانة العسكرية (الخاصة بكل واحد منهما)، فإن الهولاجس الأمنية ليست غائبة عن الحلفاء الأوروبيين. ففي الخمسينات قامت أمريكا بنشر مقاتلات وبعض الصواريخ المتوسطة المدى حول الإتحاد السوفيتي، الذي وجه بالمقابل صواريخ SS5,SS4 في اتجاه أوروبا الغربية، وفي عام 1977م نشر الإتحاد السوفيتي في أراضيها صواريخ SS20 متحركة، وتصل في مداها إلى 5 ألف كلم ومجهزة بثلاث رؤوس نووية، وفي مواجهة ذلك قرر الحلف الأطلسي في عام 1979م نشر صواريخ بيرشينغ 2 ذات المدى الذي يصل إلى 1800 كلم، وحاملة لرؤوس نووية إلى جانب صواريخ عابرة (كروز) في بعض الدول الغربية (إنجلترا ، ألمانيا، هولندا ، بلجيكا).

ولتوضيح درجة الصراع دخل إحدى الحلفين نذكر مثلاً، الضغوط التي تمارسه الولايات المتحدة على حلفائها، من أجل حملها على المساهمة المادية في مشروع حرب النجوم، ويكون المستفيد الأول من النتائج هي الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، تقود فرنسا حملة لصالح مشروع أوريسكا (Eureka) بمساندة نسبية من ألمانيا، وهو مشروع يرمي إلى تشجيع أوروبا لأنتهاج استراتيجية مستقلة. ومثال آخر للصراعات داخل الحلف الواحد، ما حدث عام 1965م، عندما رفع الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول مذكرة معنونة للرئيس الأمريكي ايزنهاور والوزير الإنجليزي هارولد ماكميلاند طالباً فيها ضرورة تعديل الآليات المتحكمة في سير حلف الأطلسي متضمناً في مذكرته المقترحات والنقاط الآتية⁽²⁰⁾:

- 1- لقد اعتبرت فرنسا أن النطاق الجغرافي الذي يغطيه الحلف لا يمتد إلى الحقائق الاستراتيجية والسياسية الجديدة، فإقتصار هذه المعاهدة على أمن المحيط الشمالي يعني أن ما يقع خارج هذه المنطقة لا تهم أوروبا وفرنسا، والتي لها مسؤوليات ممتدة في إفريقيا والمحيط الهندي.
- 2- لاحظت فرنسا أنه بالرغم من أن قرارات مجلس الحلف تعود للقيادة العسكرية الأمريكية بحكم تحملها عبء الدفاع الفعلي عن المعسكر الغربي عامة والأوروبي خاصة، لذا اقترح الجنرال ديغول إنشاء قيادة ثلاثية داخل الحلف تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتتولى اتخاذ القرارات الضرورية في كل ما يتعلق بشئون العالم.
- 3- طالبت المذكرة بضرورة نهج نوع من اللامركزية في السياسة التي تتبع داخل المعسكر الغربي، ومن أمثلة ذلك أن أي قرار يتعلق بأوروبا ينبغي أن

ينال موافقة فرنسا، وأن يوكل إليها أمر تنفيذه نظراً لمركزها القيادي في أوروبا، وإذا كان القرار يتعلق بمنطقة خارج أوروبا يكفي التشاور معها، إلا أن الولايات المتحدة وكذا الأعضاء الآخرون، لم يبدوا إرتياحاً لهذه الإقتراحات الفرنسية الشيء الذي دفع فرنسا إلى الانسحاب من المنظمات العسكرية للحلف في مارس 1966م. علاوة على هذه المشكلة، فقد خلق النزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، شرخاً في البناء الأطلسي، وخاصة بعد أن حاول الضباط الحاكمون في اليونان القيام بعملية عسكرية للإطاحة بنظام الأسقف مكاريوس وتوحيد قبرص واليونان في سنة 1974م، غير أن تركيا من جانبها لم تدعن للأمر الواقع وتدخلت عسكرياً لإحتلال جزء من الجزيرة. وبسبب الموقف اللامبالي لحلف الأطلسي (وفق رأي اليونان) قررت اليونان الانسحاب من الجناح العسكري للحلف، وتساعد التوتر بين تركيا واليونان بسبب خلافهما حول تحديد الجرف القاري في بحر إيجه.

من جهة ثالثة فقد إنبعثت بعض المصاعب للحلف من قبل مالطة عندما وصل الحزب العمالي إلى السلطة في سنة 1971م، برئاسة دومنتوف (Domintoff)، وطلب من الحلف نقل قيادته من الجزيرة وعدم تجديد الإتفاق الأنجلو مالطي، والذي كان مسموحاً بمقتضاه لإنجلترا تسيير المنشآت العسكرية في الجزيرة لحساب الحلف (كان ذلك عام 1974م)، واستبدل بإتفاق مالطي يقضي باستخدام إيطاليا لتلك المنشآت لحماية أمن مالطا.

ونكرر ما سبق ذكره في الشأن المالطي في البرتغال، بعد حدوث الإنقلاب الذي أطاح في 25 أبريل 1974م بديكتاتورية مارسيلو خايطانو

(M.Caetano)، وأظهر الإنقلابيون الشرعيون نشاطاً ونفوذاً ملحوظاً، وسبب ذلك قلق للأوساط الأطلسية بسبب مواقفهم إزاء الحلف، ولم تهدأ هذه لازويدة إلا بعد استقرار الأوضاع في البلاد بعد أن أرسى دعائم نظام ديمقراطي وحجم الشيوعيون.

رابعاً : النظام العالمي الجديد (New World Order):

منذ أن أعلن الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف مبادرته المسماة البيروستوركا والغلانوس (الإنفتاح وإعادة التعمير) دخل الاتحاد السوفيتي في عهد جديد، وكان ذلك خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وهو العهد الذي عرف بإنهيار المعسكر الشيوعي، وأصبح الحديث يدور حول ميلاد نظام دولي جديد، بديلاً للنظام القديم، وهذا النظام كان جديداً بالآتي:

- 1- إنهاء الحرب الباردة التي ميزت مسار العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
- 2- بروز هيئة الأمم المتحدة هيئةً مسخرةً في يد القوي الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- تدهور مبدأ السيادة (تدريجياً) للدول عن طريق منح الحق للمنظمات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- 4- مشاركة واسعة للحركة الصهيونية العالمية في صنع القرار الأمريكي، وتوسع العمل الصهيوني في الدول الأوروبية وروسيا.
- 5- برزت الليبرالية فكراً سياسياً منتصر على الشيوعية (الماركسية) وأصبحت الهيمنة الأمريكية واضحة في مسرح العلاقات الدولية. وتميزت هذه الفترة بإنبعث عدة قضايا في الساحة الدولية أهمها:

1- النظرية السياسية للنظام العالمي الجديد (Political Theory of the new world order):

بعد إنهاء المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، بدأ المحللون الغربيون وعلي رأسهم فرانسيس فوكوياما (Frances Focoyama)، يتحدثون عن ما أسموه (نهاية التاريخ) أي أنه تحقق النصر والتفوق للبرالية إلى درجة الإدعاء بنهاية التاريخ، أي إنتشار روح الثقافة الغربية في العالم، المتمثلة في نموذج الحكومة الغربية الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، حيث يقول فوكو ياما: (قد يكون الذي نشاهده ليس فقط نهاية الحرب الباردة أو نهاية حقبة خاصة بعد الحرب، بل نهاية التاريخ بالذات، أي نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية كلها، وتعميم الليبرالية الغربية شكلاً نهائياً للسلطة علي البشرية جمعاء)⁽²¹⁾.

شرح فوكوياما نظريته التي سماها نهاية التاريخ، وقصد بها نهاية الصراعات الايديولوجية، بعد أن إنتصرت الليبرالية علي الماركسية. وهي نظرية اذا كانت تعبر عن شئ فإنما تعبر عن تفكير أيديولوجي يفترض أن الليبرالية هي النظام الأصلح للمجتمعات المعاصرة. وقد تأثر فوكوياما عند وضع نظريته (باليغليزية) التي أصبحت جزءاً من تراث الفكر السياسي المعاصر، ومعلوم أن هيفل صاحب المثالية المطلقة أو (الجدلية المثالية). كان يعتقد أن التاريخ سيبليغ القمة في لحظة مطلقة، حيث ينتصر الشكل النهائي والعقلاني للمجتمع.

وإذا كان معلوم أن ماركس أفرغ الجدلية الهيجليزية من محتواها المثالي، ليجعل منها إطاراً مادياً، أي أنه عكس النظرية الجدلية المثالية تماماً، فإن فوكو

ياما لا يوافق ماركس عمله هذا، حيث يقول: (إننا بشكل عام لا ننظر إلى هيغل إلا من خلال المنظار الماركسي الذي يشوهه. مع أنه جري في فرنسا جهد كبير لفصل فكر هيغل عن مفسريه الماركسيين وإعادةه إلى مكانه الحقيقي وهو مكان الفيلسوف الذي خاطب عصرنا بكل مهارة.

ومن ناحية أخرى يعزز فوكو ياما نظريته بإعطاء أهمية لإقتصاد السوق، حرية السوق والنظام السياسي المستقر، شروط مسبقة ضرورية لنمو الاقتصاد الرأسمالي، وهو لا يري في اللبنيات الأساسية أو العوامل المادية، محدداً أساسياً للبنية الفوقية، ولا يأخذ بالأساس المادي، ويضيف فوكو ياما (أريد هنا أتجنب الحتمية المادية القائلة أن الاقتصاد الليبرالية ينتج بالضرورة سياسة ليبرالية، لأنني أعتقد أن الاقتصاد والسياسة يفترضان حالة وعي مسبقة ويجعلهما ممكنين، ولكن حالة الوعي هذه التي تسمح بالنمو المتزايد لليبرالية، يبدو أنها تثبت بشكل يبعث الأمل - بنهاية التاريخ - إذا تأكدت هذه الحالة بوفرة لقتصاد السوق).

ويري فوكو ياما أن الليبرالية واجهت خلال القرن العشرين تحديين كبيرين هما: تحدي الفاشية والنازية من جهة، وتحدي الشيوعية من جهة أخرى. فالتحدي الأول كان نتاجاً للضعف السياسي والمادي والفوضي وغياب روح التضامن في الغرب، وهي تناقضات رئيسية مرتبطة بالمجتمعات الليبرالية، وقضي على الفاشية والنازية في الحرب العالمية الثانية. أما تحدي الشيوعية فكان الأقوى، لقد استخدم ماركس لغة هيغل ذاتها، وركز على التناقض الذي يراه بين رأس المال والعمل، وشكل هذا التناقض للقاعدة الأساسية للاتهامات التي ساقها ماركس ضد الليبرالية منذ ذلك الحين.

تحدث فوكو ياما عن المساواة في نظريته (نهاية التاريخ) أو المساواة في عهد انتصار الليبرالية لمزيد من التعزيز للنظرية، وخاصة عند المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحاول أن يجد مبررات لبعض التناقضات الموجودة في المجتمع الأمريكي، ويرى فوكو ياما أن موت الفاشية والنازية والشيوعية، لا يعني بروز النظام العالمي الجديد أو (نهاية التاريخ) بدون متحد جديد، بل هناك تحديات أخرى تقف أمام النظام العالمي الجديد، هي الدين والقومية. وبخصوص المتحدي الأول تتعاضد قوة المسيحية والإسلام، ويرى فوكو ياما أن هذا التجدد الديني، يعبر عن الاستياء العميق، الذي نشأ من الرتبة والفراغ الروحي لمجتمعات الاستهلاك الليبرالي، أما القومية فهي تشكل تناقضاً لا يمكن حله داخل الليبرالية، وهي ليست ظاهرة واحدة بل ظواهر متعددة تتراوح بين الحنين الثقافي البسيط والعقيدة المنظمة، ولكن فوكو ياما لم يلقي الضوء على الآتي:

- 1- وضع الثروة المتركمة عند الإمبرياليين على حساب الشعوب المستعمرة.
 - 2- لم يعطي أهمية لما قامت به الحركة الصهيونية العالمية في تحقيق انتصار الديمقراطية الليبرالية، وإذا كان لهم دور في ذلك فهل كان حياً في الديمقراطية أم في مآرب أخرى.
 - 3- لم يوضح فوكو ياما الجوانب التحررية والتنموية للماركسية التي استغلت منها النظم الليبرالية.
 - 4- مستقبل العلاقات بين الدول النامية والدول للصناعة المتقدمة.
- هناك عدد آخر من المفكرين السياسيين وعلي رأسهم أندريه كاستانه (Andria Castineh) يرون أن التاريخ لم ينتهي ولكنه بدأ يتسارع. وقد يكون

كاستأنه محقاً في رأيه لأن التاريخ لا ينتهي بانتهاء الإمبراطوريات وهناك مجموعة أخرى من المفكرين لا يوافقون النظريتين منهم الدكتور المختار مطيع حيث يقول (ونستغرب كيف ينسي أو يتناسى أصحاب أطروحتي نهاية للتاريخ - وتسارع التاريخ، بأن قوة الغرب (أو الحضارة الغربية) قد بنيت على حساب حضارات أخرى وخاصة الحضارة الإسلامية العربية)(22).

2- تأثير النظام العالمي الجديد على المنظمة الدولية (The Impact of The new World Order on the International organization)

كان هناك أثر واضح من النظام العالمي الجديد على مبادئ الميثاق الدولية، وكذلك على الدور الذي كانت تقوم به هيئة الأمم المتحدة وحفظ السلام والامن الدوليين، حيث كان السلام والأمن هما الهدفين النهائيين والمهمين للمنظمة الدولية. فقد كان لها دور إلى حد ما في حل عدة مشاكل دولية، وأوقفت عدة حروب ورأيت صدع بعض المواجهات، وذلك مثل ما قامت به خلال الحرب الكورية في الخمسينيات من القرن العشرين، كذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، أو قضية ناميبيا.

بعد إنهيار المعسكر الشرقي، ظهرت المنظمة بوجه جديد، وخضعت لتطور جعلها تتحرف عن الأهداف والمقاصد التي رسمها لها ميثاقها، كما إنعكس إنهيار توازن القوي الذي كان سائداً من قبل.

3- أكساب الصفة الشرعية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول (legalization of Intervention)

النظام العالمي الجديد يستهدف تنظيم سلوكيات الدول على أساس حقوق وواجبات جديدة وهكذا تتعرض سيادة الدول إلى محنة جديدة، وحسب هذا المنطق يسعى الغرب بعد انهيار الشيوعية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان إلى

إعادة إحياء الفكرة القديمة (التدخل الإنساني) أو (التدخل المقدس)، وهو الأكثر خطورة في الظرف الراهن، وخاصة عند تحايل الدول الغربية على القواعد التي تحرم التدخل واللجوء إلى القوة، فيلاحظ التأكيد التدريجي على حق التدخل، واللجوء إلى القوة كرد فعل على سلوك دولة يعتبر هذا السلوك غير مشروع من طرف الدول المتخلة أو باسم محاربة الإرهاب يعتبر كفاحاً مشروعاً ضد الإرهاب، فعلياً كان أم مزعوماً.

يقول رايون آرون (لقد بحثت عما يميز العلاقات بين الدول وظننت أنني وجدت هذه الخاصية المميزة في مشروعية اللجوء إلى القوة من قبل الفاعلين، ففي الحضارات العليا تكون هذه العلاقات وحدها دون غيرها من العلاقات الاجتماعية هي التي تقبل الطابع العادي للعنف...).

وهنا يصور الباحث الاجتماعي والمفكر الفرنسي آرون وصاحب مؤلف (حرب وسلم بين الأمم) الحياة الدولية المتمسكة (بالبفطرة وحرب الجميع ضد الجميع)، وبغياب السلطة (فوق الوطنية) حيث تسود القوة إلى جانب القانون والحرب إلى جانب محاولات السلم، وهذا وصف قريب من واقع العلاقات الدولية في الظرف الراهن ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يقرر في أروقتها (بسبب التدخل العراقي في الكويت) بتاريخ 1992/1/31م اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية - preventive Diplomacy -، أي إلى تدخل مجلس الأمن في مناطق ساخنة من العالم قبل استفحال الأمر فيها، لدرء كل تصعيد أو خطورة للموقف، لكن (كما تقدم) فإن هذا التدخل نتيجة لإقرازمات نظام القطب الواحد يتحول إلى استعمار وهيمنة مقننة من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى.

والجدير بالذكر أن في ظل هذا التغيير للنظام العالمي فإن النزاعات في العالم لم تختفي، بل تغيرت هذه النزاعات من حيث الطبيعة.

4- مكانة دول الجنوب في النظام العالمي الجديد (*Status of the developing Countries in the new world system*):

دول العالم النامي عانت خلال الحرب الباردة من الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، أما في ظل النظام العالمي الجديد فيمكن رؤية ضعف هذه الدول وعدم قدرتها على حماية أمنها القومي، ويظهر ذلك جلياً في مجالين، المجال الأول هو المجال العسكري وحماية الأمن القومي، أما الثاني فهو المجال الاقتصادي وعلاقات التبادل والتعاون..

في المجال الأول أيضاً ذهبت خطة عرابو النظام العالمي الجديد في محورين: المحور الأول تحجيم دور دول العالم الثالث في التسليح وفي حماية أمنها القومي، وذلك بتقليص مبيعاتها العسكرية للدول النامية وحرمانها من قطع الغيار بحيث لا تتطور ترسانتها العسكرية، وبالتالي لا يكون لها دور في الأحداث العالمية والإقليمية، وكذلك غير قادرة على حماية أمنها القومي، أما المحور الثاني فيتلخص في إجهاض أي تجربة لصناعة السلاح خاصة (الأسلحة الحديثة وبالأخص النووي منها)، في أي بلد يطمح في التنمية باستثناء بعض الدول مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا.

أما في المجال الاقتصادي وعلاقات التبادل والتعاون فأصبح التعاون بين الشمال والشمال (تعاون بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وبين أوروبا الشرقية)، على حساب التعاون شمال جنوب (أوروبا عموماً والولايات المتحدة مع دول العالم الثالث)، أما الشق الثاني من المجال الاقتصادي وعلاقات التبادل والتعاون فقد تشكلت علاقات غير متكافئة للتبادل بين الشمال والجنوب تبلورت في عمليتي الخصخصة والعولمة.

هوامش الفصل العاشر

- 1- Baruch; public years; Rinehart and Winston; Halt ; new York; 1960.-1
- 2- هيوم لوجي، قرارات مؤتمر بالطا، مجلة هنا لندن، العدد 455، سبتمبر 1986م، ص 33 .
- 3- نفس المصدر، ص 33.
- 4- نفس المصدر، ص 34.
- 5- كيث هنل، أزمة الصواريخ الكوبية، مجلة هنا لندن، العدد 471، يناير 1988م، ص 1.
- 6- نفس المصدر، ص 10.
- 7- نفس المصدر، ص 11 .
- 8- نفس المصدر، ص 12 .
- 9- 1989 Repant. Development Co-operation In 1990's, Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee, New York.
- 10- Bid, P119.
- 11- كيث هنل، مصدر سابق، ص 10.
- 12- نفس المصدر، ص 10.
- 13- ملف حول (نهاية التاريخ) فوكوياما، مجلة الفكر العربي، العدد 78، ديسمبر 1990م ص 78، أما فرانسيس فوكوياما فهو مفكر أمريكي من أصل ياباني ويشغل منصب المدير المساعد لمصلحة التخطيط الأمريكية وعضو بارز في مركز الأبحاث (Rand Corporation) كما أنه محاضر في مركز أولين (Olin Center) التابع لجامعة شيكاغو.
- 14- المختار مطيع، المشكلات السياسية الكبرى المعاصرة، منشورات إيزيز، الدار البيضاء، يناير 1993م، ص 26.
- 15- دانيال كولار، ترجمة خضر خضر، العلاقات الدولية، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، 1985م، ص 48-70 .
- 16- نفس المصدر، ص 48-70.
- 17- نفس المصدر، ص 48-70.
- 18- هيوم لوجي، مصدر سابق، ص 33 .
- 19- نفس المصدر، ص 33 .
- 20- المختار مطيع، مصدر سابق، ص 260 .
- 21- فوكو ياما، مصدر سابق، ص 78.
- 22- نفس المصدر، ص 78.

الفصل العاشر عشر

حركة عدم الإنحياز

- تطور مسيرة حركة عدم الإنحياز .
- بواعث حركة عدم الإنحياز .
- تقويم مفهوم حركة عدم الإنحياز .
- دور حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية .
- نجاحات وإخفاقات حركة عدم الإنحياز .

الفصل الحادي عشر

حركة عدم الإنحياز (Non-Alignment):

منذ الخمسينيات بدأت الإعراض الأولى لمحاولة إعادة النظر في النظام الدولي. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من تنامي لحركات التحرر وضعف القوى الاستعمارية المتداعية، برزت إلى الساحة الدولية كتلة من الدول تميزت بسمات متشابهة علي مستوي بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أطلق عليها اسم دول العالم الثالث.

وفي الواقع حاول العالم الثالث إثبات ذاته سياسياً، من خلال التأكيد باستمرار علي أهمية استقلال قراره، وإنسلاخه من التبعية اقتصادياً عن طريق تفكيك النظام الاقتصادي العالمي المائد، وفي هذا الصدد شكل صدور ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية (في 12 ديسمبر 1974م) علامة بارزة في الدعوة الي بناء نظام اقتصادي عادل ومتكافئ، يركز علي الاستقلال الاقتصادي للدول السائرة في طريق النمو، ويضيق من هوة اللامساواة التي تتمظهر جلياً في توزيع الثروات: حيث تسيطر الدول الغربية علي ثلثي التجارة الدولية، كما أن هناك طرق كثيرة استخدمت للسيطرة الثقافية علي دول العالم الثالث.

ولذلك سعت هذه الكتلة إلى زيادة حضورها في مسرح العلاقات الدولية عن طريق بناء حركة عرفت في الأوساط السياسية بحركة عدم الانحياز، إلا أن وجود الكتلة مازال يأخذ طابعاً مقعداً ومتعدد ومغموراً بالتناقضات.

تطور مسيرة حركة عدم الإنحياز:

اختلف العلماء الغربيون في تسمية هذه الحركة فمثلاً هانن مورجانتو (Hans T. Morgenthau) وجورج ليسكا (George Liska) ولورنس مارنوتون

Lawrence W. Marton وآخرون يفضلون مصطلح الحيادية (Neutralism) علي عدم الانحياز (Non - Alignment)، أما جورج شكورنييرجر (George Schwazzenberger) يستخدم عدة مصطلحات منها الاتعزالية (Isolationism)، (Neutralization)، أو عدم للتدخل (Non - involvement) وكلها تأخذ علي أن عدم الانحياز هي (سياسة الابتعاد عن الأحلاف بصفة عامة والأحلاف العسكرية بصفة خاصة)(1).

بداية ظهور هذه الحركة يرجع إلى الخمسينيات من القرن العشرين عندما عقد مؤتمر باندونغ (Bandoeng) الشهير للدول الأفروآسيوية بإندونيسيا في الفترة (18-24 أبريل 1955م)، وكان بداية لإبراز الذات لهذه الدول، وقد سبقته عدة مؤتمرات للدول الآسيوية محددة الأعضاء، وكانت تناقش في كل مرة قضية أساسية واحدة ذات طبيعة إقليمية(2)، وقد انصب المؤتمر علي دراسة دور دول آسيا وأفريقيا المستقلة، والوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء. وأشار في بلاغه النهائي إلى المشاكل الناجمة من الاستعمار وقضايا الأمن والسلام، وقد أكد المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب والأمم كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول، ومنها الاعتراف بالسيادة والوحدة الترابية لجميع الأمم، وتؤكد مساواة جميع الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية وعدم اللجوء إلى القوة وحل الخلافات بالطرق السلمية.

ورغم كل هذا التقارب واشتراك المصير بالنسبة لدول هذه الحركة، إلا أن هناك تباين عميق بين بعض أعضائه، وكان من أبرز تجلياتها الصراع الصيني الهندي، والصوفي الصيني.

بدأ التقارب بين ثلاث دول تنتمي إلى القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا وهي مصر والهند ويوغسلافيا في مؤتمر بريوني (Brioni)، الذي عقد في يوليو 1956م وجمع قادة الدول الثلاث (جمال عبد الناصر، ونهرو، وتيتو)، وكان من نتائجه محاولة إفراز تيار فلسفي دعا لمحاربة الاستعمار ومساندة الشعوب المتطلعة للتحرر والمحافظة علي الهوية الوطنية.

وشهدت السنوات التالية تحركاً نشطاً للدبلوماسية اليوغسلافية في اتجاه الدول الآسيوية، ودول إفريقيا المستقلة حديثاً. وقد إنحاز تيتو خلال الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (1960م) إلى رأي زعماء الهند ومصر وإندونيسيا وغانا، لمطالبة القوتين العظميتين بالعمل علي المحافظة علي السلم وإقرار الحوار.

وكذا تهيأت الظروف لدعوة كافة الدول التي تعلن عن عدم إنحيازها لأي من القوتين العظميتين، ليس فقط من الدول الأفروآسيوية، بل تشمل دول أمريكا اللاتينية، وقد انعقد مؤتمر تحضيري بالقاهرة (يونيو 1961م) حضره ممثلو عشرين دولة، وحدد فيه بعض المعايير لتحديد ما سمي لاحقاً بحركة عدم الإنحياز وهي:

أ- نهج سياسة مستقلة قائمة علي التعايش السلمي وعدم الإنحياز.

ب- مساندة حركات التحرر الوطني.

ج- عدم الانخراط في أي حلف عسكري في ظل الصراع بين القوي العظمي.

د- الإمتناع عن إبرام أي تحالف مع قوي عظمي.

هـ- معارضة إنتشار القواعد العسكرية الأجنبية فوق ترابها.

وهكذا وضعت اللبانات الأولى لحركة عدم الانحياز التي ظهرت رسمياً في أول مؤتمر ببيلغراد في سنة 1961م، وقد قسم بعض العلماء ومنهم إدمون جوف (E. Jowf) عمر الحركة إلى ثلاث حقب، الفترة الأولى كانت للصراع من أجل التعايش السلمي، والفترة الثانية كانت من أجل الإستقلال باستخدام القوة العسكرية، وأخيراً الصراع لمحاربة الإمبريالية. وهناك مجموعة أخرى من العلماء قسموا عمر الحركة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تميزت برغبة الدول الأعضاء في إظهار الحركة ممثلاً مستقلاً في النظام الدولي وسيطر عليها الخطاب السياسي، أما المرحلة الثانية تميزت بمراجعة النظام الاقتصادي الدولي. أما العوامل الحقيقية التي دفعت دول العالم الثالث لتبني سياسة حركة عدم الانحياز هي⁽¹⁾:

1- **الوطنية (Nationalism)**: وهو ذلك النوع من الوطنية التي أتت بعد نضال مرير ضد الاستعمار.

2- **معاداة الاستعمار (Anti-Colonialism)**: معاداة الاستعمار والتخوف من عودة الاستعمار، ولذلك اشترطت الدول الأعضاء عدم السماح بانضمام الحلفين إلى الحركة وتبني سياسة مستقلة تماماً عن هاتين المجموعتين.

3- **المساعدات الاقتصادية من الدول الكبرى والدول النامية (Under development and economic Aids)** معظم دول الحركة التي إستقلت حديثاً فقيرة ومحتاجة لمساعدات لتحقيق التنمية، ومن الصعب أن تكون هناك مساعدات دون شروط، ولذلك وجود تنظيم حركة عدم الانحياز ضروري لتخفيف قسوة هذه الشروط.

4- **الاعتبارات العنصرية والثقافية (Racial and Cultural Aspect):** أوضحت القوي الاستعمارية في فترة الاستعمار لشعوب الدول النامية بأنها متخلفة ثقافياً، ولذلك تعاونت دول الحركة لنفي هذه التهمة وإقناع شعوبها بأن هذا الكلام أكنوية استعمارية.

5- **الحاجة إلى السلام لتحقيق التنمية (Need of Peace for development):** دول الحركة (وهي دول مستقلة حديثاً) محتاجة لظروف يسود فيها السلام في العالم ومنها تستطيع أن تركز على مواضيع التنمية، وتبعاً لذلك قررت الحركة الابتعاد عن الأحلاف العسكرية.

بواعث حركة عدم الانحياز (Motives of Non -Alignment):

لكل سياسة خارجية بواعث محدودة والهدف النهائي لهذه السياسة هي تحقيق وتطوير المصالح الوطنية، ولذا فإن البواعث الرئيسية لحركة عدم الانحياز هي (2):

أ- **ضرورة إستقلال القرارات السياسية والاقتصادية:** رغم الظروف الصعبة للنسي أعقبت الإستقلال مباشرة.

ب- **الرغبة في الإبتعاد:** عن التورط في حرب شاملة والتركيز على حل القضايا الاقتصادية.

ج- **حماية السلام المالي:** حيث نرى الكتلة أن الأحلاف العسكرية غالباً ما تقود إلى حروب، والأمم غير المنحازة قادرة على للتوسط في النزاعات بين الكتل المتباينة الآراء كما فعلت ذلك في الصراعات (الهندية الصينية، والكورية، والكنغولية)، ويمكنها كذلك الإسهام في قسوات الفصل بين المجموعات المتحاربة والاشتراك في المراقبين الدوليين وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

د- التنمية الاقتصادية (*Economical development*): التوفيق بين الحاجة الماسة للتنمية الاقتصادية، مع ضرورة توفير القوة العسكرية لحراسة الاستقلال.

هـ- موضوع الأخلاق (*Moral Argument*): دول الحركة تبنت مذهب الأخلاق في العلاقات الدولية ولهذا السبب تختلف عن دول الحلفاء في سياساتها الخارجية.

و- مساعدة الأمم المتحدة لكي تعمل بنجاح (*To Help UN. To function Successfully*): وذلك بتحرير منابر الأمم المتحدة من هيمنة الدول المنضوية تحت الأحلاف العسكرية.

ز- المساعدات الفنية والاقتصادية (*Economical And Technical Assistance*):

يمكن لدول الحركة أن تستفيد فائدة كبيرة من بقائها محايدة وفي نفس الوقت صديقة للقوي العظمي، وهكذا يمكنها تلقي مساعدات فنية وإقتصادية من المعسكرين، أو من أحد المعسكرين عندما تتعرض للتهديد من المعسكر الآخر.

تقويم مفهوم عدم الانحياز (Evaluation of the concept):

علماء العلاقات الدولية إختلفوا في تقويم المفهوم فمنهم من رفع من شأنه ومنهم من نقده بشدة.

لقد المفهوم:

- 1- غموض المفهوم.
- 2- ينقصه دقة التحليل.

3- ليس هو مثال للسلوك العالمي.

4- تمثل سياسة المصلحة الوطنية الذاتية.

5- لبس معني المفهوم مع المصطلحات الأخرى.

مميزات المفهوم (Merits):

1- حماية السلام العالمي Preservation of the world peace .

2- حماية الاستقلال Preservation of Independence .

3- ضمان توافر المساعدات الفنية والاقتصادية Issuer. of Tech. & Econ. Assistance .

4- مراقبة القوي العظمي Check on the Super Powers Ambitions .

5- ساهمت في إحسار الحرب الباردة Recession in Cold war .

6- مساعدة الأمم المتحدة في إتخاذ القرارات العادلة في الجمعية العامة
. Support of U.N

7- إستقلالية القرار للحركة Independence of Judgement .

8- ظاهرة حديثة في العلاقات الدولية Non- Alignment is a new Feature
. in the International Relations

أ- ظاهرة خاصة في النظام العالمي المعاصر .

ب- تعكس بعض مظاهر العالم النامي.

ج- خلق موروثات حديثة في السياسة الخارجية لدول الحركة.

د- قللت من أهمية الاتجاه إلى الردع النووي.

9- قللت من سباق التسلح Minimized the Arms Race .

دور حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية:

إنعقد أول مؤتمر للقمة لحركة عدم الانحياز في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، من 1 إلى 6 سبتمبر 1961م بمشاركة 25 دولة كاملة العضوية وثلاث دول بصفة ملاحظ، وقد إحتكم الجدل بين تصورين متباينين لدور الحركة في مسرح العلاقات الدولية، فهناك إتجاه ضم إندونيسيا والعراق وغانا ومالي، أعطي الأولوية لمناهضة الاستعمار والإمبريالية بحسبانهما مصدرَي القلاقل والفتن في العالم، بينما رأي فريق آخر ضم مصر والهند والمغرب وأثيوبيا أن هذه المسألة ثانوية، وأن التهديد الخطير هو الذي يفرضه صراع القوي الكبرى وهو الأهم، وبالتالي ينبغي إعطاء الحياد مفهوماً جديداً، وقد تبني المؤتمر هذا الرأي الأخير، ووجه خطاباً إلى المسؤولين في الدولتين العظميتين يناشدهما بالعمل علي مواصلة المفاوضات بشأن السلام.

أما المؤتمر الثاني الذي عقد بالقاهر في أكتوبر 1964م بحضور 47 دولة عضو و10 ملاحظين، فقد إهتم بشكل أساسي بالقضايا المتعلقة بالتخلف وإن كانت المسائل المتعلقة بمناهضة الاستعمار قد إحتلت موقع الصدارة في أعماله. وقد تميزت السنوات التي تلت هذا المؤتمر بحالة الفراغ لأن الفترة من 1964م إلى 1970م لم يُعقد أي مؤتمر للقمة أو مشاورات بين الدول الأعضاء في الحركة وذلك للآتي(3):

1- تقدم الانفراج بين الشرق والغرب، بشكل أفقد مطالب العالم الثالث أهميته وحيويته.

2- محدودية حركة عدم الانحياز في المحافظة علي تماسكها خلال هذه الفترة، وفشلت في إحتواء كثير من النزاعات (حرب فيتنام، نزاع

بيافرا، الصراع الهندي للباكستاني، الصراع العربي الإسرائيلي)، وفي نفس الوقت تدهورت الأوضاع الداخلية في كثير من الدول الأعضاء.

3- إختفاء بعض القادة الذين لعبوا دوراً ريادياً في إنشاء الحركة (أحمد سوكرانو، نهرو، كوامي نيكروما، موديبوكيتا....الخ).

ولإعادة تنشيط الحركة، سعي المارشال نيتو إلى استدعاء بعض ممثلي دول عدم الانحياز لحضور إجتماع استشاري في بلغراد في يوليو 1969م، وخلال دورة الجمعية العامة وفق وزراء خارجية هذه الدول غير المنحازة علي مبدأ عقد مؤتمر قمة لهذه الحركة بلوساكا عاصمة زامبيا ما بين 8 و10 سبتمبر 1970م.

وكان مؤتمر لوساكا بمثابة بداية إنطلاقة جديدة بعد الجمود الذي خيم عليها، فقد زاد عدد الأعضاء إلى 53 عضواً و10 ملاحظين، كما أدخلت بعض التعديلات في مواقف الحركة إزاء القضايا الساخنة آن ذاك، مثل التمييز العنصري والابارتيد والصراع العربي الإسرائيلي.

أصدر هذا المؤتمر عدة قرارات تتعلق بمختلف قضايا الساعة إلى جانب إعلان عن السلم والاستقلال والنمو والتعاون وإضفاء الديمقراطية صفة للعلاقات الدولية، والاستمرار في بذل الجهود من أجل نزع السلاح، وجعل الأمم المتحدة قاعدة إنطلاق لذلك، وربط المؤتمر في تصريح له حول التقدم الاقتصادي بين عدم الانحياز والعمل من أجل التنمية، والعمل علي إعادة النظر في بنيات النظام الاقتصادي العالمي. من جهة أخرى قررت الحركة في نفس المؤتمر أن تعقد

مؤتمرات قمة كل ثلاث سنوات، والمعني لتنسيق سياسة الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

المؤتمرات اللاحقة للحركة (The Movement Conferences):

إنعقد مؤتمر قمة للحركة في الجزائر (5-9 سبتمبر 1973م) بعد مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمي الذي إنعقد في حورج ثلوت 8-11 أكتوبر 1972م، وقد رسخ مؤتمر القمة هذا العناية التي بدأت الحركة توليها للمشاكل الاقتصادية وخاصة مشروع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي. فبعد أن سجل زعماء هذه الدول فشل مجهوداتهم الجماعية الدولية من أجل تنمية الدول النامية، وعدم إيقاف استمرار هيمنة الدول الصناعية بالرغم من تصفية الاستعمار، فقد لاحظ المؤتمر (أن الأمن الدولي لا يمكن أن يكون كاملاً إلا إذا تضمن بعداً اقتصادياً يضمن لجميع الدول الحق في إقرار برنامج نموها).

وتبعاً لذلك فقد طالب التصريح الاقتصادي الصادر عن المؤتمر، ليس فقط بتغيير الآليات الدولية، بل استهدف موضوع البنيات الأساسية نفسها، وفي هذا الصدد ألح المؤتمر علي ضرورة استرجاع دول للعالم الثالث لسيطرتها علي مصادرها الطبيعية، وممارسة سيادتها عليها حقاً غير قابل للمساومة، وفي نفس الوقت أدان المؤتمرون للتصرفات غير المقبولة للشركات متعددة الجنسيات التي تنتهك سيادة الدول السائرة في طريق النمو.

الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر تميز بمواجهة سياسية صاخبة بين مؤيدي رأيين، الفريق الأول أصر علي التحالف للطبيعي مع الدول الإشتراكية ضد الدول الإمبريالية، ومن أنصار هذا الرأي فيدل كاسترو رئيس كوبا. أما الفريق الثاني فقد أصر علي ضرورة تميز الحركة سواء عن الكتلة الإشتراكية أو

المجموعة الرأسمالية، مفترضاً إنعدام الفرق بين ملوك القوتين العظميين وقد دافع عن هذا الاتجاه بالخصوص الرئيس الليبي معمر القذافي.

بعد مؤتمر الجزائر تغير الوضع الدولي بشكل ملحوظ نتيجةً لحرب أكتوبر، وبصورة عمقت الأزمة الاقتصادية العالمية، الشيء الذي أدى إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (أبريل 1974م) تمخض عنها صدور ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية. ومن جهة أخرى فقد تم توحيد فيتنام بعد إهيار نظام سايجون الموالي للولايات المتحدة في سنة 1975 م، وفي نفس السنة حقق الاتحاد السوفيتي وكوبا إنتصاراً ملحوظاً في أنجولا وموزمبيق. من 16- 19 أغسطس 1976م، إنعقد مؤتمر للمجموعة في العاصمة السيرلانكية كولومبو بمشاركة 80 دولة عضو و9 دول بصفة مراقب ودول مدعوة، وهو المؤتمر الخامس للمجموعة، وكان هذا المؤتمر متميزاً عن سائر المؤتمرات الأربعة الأخرى، حيث أنه لأول مرة يعقد مؤتمر للمجموعة في آسيا الموطن الأصلي لعدم الانحياز، ثانياً القضايا الإفريقية والأمريكية اللاتينية هيمنت على المؤتمر، وثالث علاماتها المميزة كان بروز مفهوم (الاعتماد على الذات) Collective Self - Reliance ، ونوقش باهتمام تنفيذ هذا المفهوم لتأمين حق التنمية وذلك باستخدام (قوة المساومة الجماعية) Collective Bargaining، ورابعاً أوصى المؤتمر بإلغاء نظام النقص (Veto system) في مجلس الأمن، وذلك بتعديل ميثاق الأمم المتحدة، وخامساً نادي المؤتمر بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد، كما نادي المؤتمر ببرنامج فعلي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول حركة عدم الانحياز.

بالإضافة إلى القرارات التي تقدم ذكرها، فقد أكد هذا المؤتمر المبادئ الأساسية التي تم الإتيان عليها خلال المؤتمرات السابقة، وفضلاً عن ذلك فقد تقرر أحداث تجمع لوكالات الأخبار في العالم الثالث لمراجعة الاحتكار الذي تمارسه بعض الوكالات للرأسمالية، كذلك وباقتراح من يوغسلافيا فقد منح تنسيق دول عدم الانحياز صبغة الجهاز الدائم

مؤتمر هافانا (Havana Conference 1979):

المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز إنعقد في العاصمة هافانا (كوبا) في سبتمبر 1979م، وحضر هذا المؤتمر 94 دولة ويمثل هذا الرقم ثلثي عدد دول العالم ونصف سكان العالم (في ذلك الوقت).

ولأول مرة واجهت الحركة خطر الإنقسام، فقد أثر البعض في عملية لاختيار مكان المؤتمر حيث أنه (في هذه المرة يعقد في دولة لا تخفي انحيازها للاتحاد السوفيتي، ومما زاد الأمر تعقيداً هو الاقتراح الذي تقدم به بعض الدول الراديكالية مثل كوبا وفيتنام، مفاده استغلال روح الانفراج الذي ساد بين العملاقين في ذلك الزمان (كما تقدم ذكره في الفصل الذي سبق)، والتعاون الذي ظهر بين المعسكرين ولذلك يجب أن لا تزيد الشقة بين القطبين، بل يجب أن تتحاز إلى جانب المعسكر الاشتراكي، وهو المعسكر الذي تتماشى مبادئه مع معاداة الإمبريالية والاستعمار.

من جهة أخرى هناك دول مثل سلغافورة وزائير أصروا على أن تمثل حركة عدم الانحياز إلى الكتلة الغربية لأن تفوقها الاقتصادي والتقني يمكنها من منح المساعدة لدول الحركة ويمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ولكن أغلبية دول الحركة فضلوا إستقلالية الحركة وتميزها بعدم الانحياز.

موضوع آخر نوقش في المؤتمر، هو إقتراح بعض الدول العربية تعليق عضوية مصر عقاباً لها لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، إلا أن الإقتراح أجل علي أن يبحث لاحقاً، ولكتفت المجموعة بإدانة مصر لتوقيعها تلك الإتفاقية.

الإعلان الذي صدر في نهاية القمة أدان سياسة هيمنة القوي العظمي، وطالب الإعلان بحل الأحلاف العسكرية وإزالة القواعد العسكرية من العالم. كما نادي الإعلان بمواصلة جهود ردم الهوة بين الدول الغنية والأمم الفقيرة، والحفاظ علي المحيط الهندي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

قمة نيودلهي (New Delhi Summit March 1983):

الاجتماع السابع للحركة عقد بنيودلهي في الفترة ما بين السابع إلى الثاني عشر من مارس 1983م وكان عدد الدول المشاركة 99 دولة وهناك عضوان لم يحضروا المؤتمر، إن مقعد كمبوديا كان شاغراً وأثيرت قضية من يمثل كمبوديا. عموماً بالإضافة إلى التسعة والتسعين دولة كانت عشرون دولة حضرت كمرآقب كما أن هناك تسعة عشر مقعداً خصصت لدول ومنظمات حضرت المؤتمر ضيوفاً، ومرة أخرى طرح في المؤتمر قضية الأسلحة النووية، ومشكلة النظام الاقتصادي العالمي، وضرورة إنعاش التعاون الجنوبي-الجنوبي.

قمة هاراري (Harare Summit 1986 Sep.):

القمة الثامنة للحركة عقدت بهاراري عاصمة زيمبابوي من الأول إلى السابع من سبتمبر 1986م، وحضره قيادي 101 دولة، وتم إنتخاب روبرت موجابي رئيس وزراء زيمبابوي رئيسياً للقمة، وقررت القمة إجراء خطوات

صلبة لمساندة دول المواجهة مع النظام العنصري في بريتوريا آنذاك، وقررت القمة كذلك إنشاء نظام مالي لها تحت إشراف رئيس وزراء الهند (آنذاك) راجيف غاندي، وبحث أيضاً قضية إستقلال ناميبيا في القمة، وبالإضافة إلى الثوابت التي تبحث في كل مؤتمر للحركة (موضوع الأسلحة الذرية والنظام الاقتصادي العالمي)، نوقش موضوع كمبوديا، والحرب الأفغانية السوفيتية، والحرب العراقية الإيرانية، وناذت القمة كذلك بضرورة البحث عن وطن للفلسطينيين، والقضية القبرصية، وأدانت القمة القصف الأمريكي لمنزل الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي.

قمة بلغراد (Belgrade Summit 1980):

القمة التاسعة للحركة عقدت في بلغراد في الفترة من 4-7 سبتمبر 1989م وحضرها 102 من قادة دول الحركة، وكررت القمة الحديث عن مشكلة الأسلحة النووية وأهمية إستغلال الإنفراج في العلاقات بين القطبين لحل هذه المعضلة، وضرورة إيجاد صيغة لنظام اقتصادي عالمي جديد، وربطت بين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، حيث رأت القمة أنه لا معنى للتنمية الاقتصادية دون مصاحبتها لحقوق الإنسان، ولذلك شددت على قضية حق تقرير المصير للشعوب، خاصة شعب جنوب إفريقيا وناميبيا ومناصرة حركة سوابو (SWAPO).

إسهامات الحركة في العلاقات الدولية:

The main Contribution of the Non - Alignment In The international Relations

1- زيادة عدد أعضاء الحركة بسرعة شديدة دليل على صحة مذهب الحركة.

- 2- العدد الكبير لأعضاء حركة عدم الانحياز في الجمعية العامة للأمم المتحدة
 حد من هيمنة القوي العظمي علي المنظمة الدولية، ورغم وجود الفيتو في
 مجلس الأمن فإن العدد الكبير لأعضاء الحركة في الجمعية العامة يشكل
 حيز كبيراً من الرأي العالمي، ووسيلة اختيار للأخلاق والتصرفات سيئة
 النية من القوي العظمي.
- 3- حركة عدم الانحياز يمكنها أن تلعب دور الموازن (Balancer)، وتبعاً لذلك
 سعت القوتان العظمتان إلى كسب الحركة ويعبر هذه ظاهرة صحية
 للسياسة الدولية المعاصرة.
- 4- إكتسبت مذهب التعايش السلمي (Peaceful Coexistence) رواجاً في ظل
 حركة عدم الانحياز.
- 5- الحركة لا تشجع علي سباق التسلح ويمكن أن يصب ذلك في خانة المساهمة
 في الحفاظ علي السلام العالمي.
- 6- أسهمت الحركة في تحرير كثير من الشعوب التي كانت مستعمرة.
- 7- أسهمت الحركة في إنشاء اليونكتاد (United nations Conference on
 Trade and development (UNCTAD)، ومجموعة السبعة والسبعين
 (G.77).
- 8- أسهمت في حل بعض النزاعات مثل: أزمة الصواريخ الكوبية في سنة
 1962م، للصراع الصيني الهندي في سنة 1962م، وكانت لها مبادرات في
 حل بعض القضايا.
- 9- كان لحركة عدم الانحياز إسهاماً متميزاً في القضاء علي التفرة العنصرية
 وكان شعارها الأخوة العالمية (World Brotherhood).

10- الحركة ليست خيالية صرفة (Not mere utopia) وإنما هي خليط من الواقعية والمثالية ولذلك كان لها إسهاماً فاعلاً في خفض شدة الحرب الباردة.

إخفاقات الحركة (Short Comings of the Movement):

ليس هناك شك في أن حركة عدم الانحياز قد تمكنت من توسيع صفوفها، وإنشاء بعض الأجهزة، بيد أن هذا لا يعني أنها أفلحت في تحقيق جميع أهدافها. بل على العكس من ذلك فإن هذه الحركة في مسيرتها اصطدمت بمعوقات ترتبط ببنائها الداخلي، وأبرزت محدوديتها من حيث كونها لم تستطع أن تحول دون انفجار كثير من الصراعات والنزاعات، التي يتقاتل فيها أعضاء من الحركة.

كانت الحركة في بدايتها تتكون من دول متجانسة الأفكار، وزادت عضويتها في فترة محدودة إلى أن تجاوزت المائة. وظهرت الفوارق السياسية التي تمثلت في اختيار المنهج الليبرالي، في حين سارت دول أخرى في اتجاه المنهج الاشتراكي، وهذا التنوع تبلور بشكل ملموس في تباين مصالح هذه الدول وبالتالي إنتهاج سياسات خارجية متباينة.

رغم أن الحركة حاولت صناعة سلام عالمي إلا أن استيفان (Istvan Kende) يقول: (ما بين 1945م- 1976م وقعت 120 حرباً مست 71 دولة ونورطت فيها جيوش 82 دولة، وقد تجاوزت المدة الزمنية لهذه الحروب 369 سنة، بمعدل 3 سنوات لكل حرب وخلال هذه الحروب بلغ عدد الضحايا 25 مليون قتيل، ولم تنعم الإنسانية إلا بـ 26 يوماً من السلام⁽¹⁾).

وعليه فإن كثيراً من الصراعات والصدامات تتغذي من الصراع القائم بين الشرق والغرب، وكل منهما ينظر إليه من زاوية مصالحه الحيوية، وتعمل القوتان العظمى على تسوية خلافاتها وذلك بتقديم تنازلات متبادلة هنا وهناك

علي حساب الدول النامية، وهكذا تحول العالم الثالث (أو كتلة دول حركة عدم الانحياز) إلى مجرد أوراق جيواستراتيجية يتلاعب بها القوتان العظميتان (قناة السويس، مضيف هرمز، البترول، إفريقيا الجنوبية، للقرن الإفريقي الخ).

إن بيئة ومناخ التنافس في العالم بصفة عامة إنعكس في إرتفاع مستمر للنفقات العسكرية لدول عدم الانحياز، ففي عام 1980م كان الإنفاق الحربي العالمي حوالي 595 مليار دولار، وكان نصيب الدول المتقدمة 462 مليار دولار (أي 77.62%) وقد بلغ نصيب الدول النامية حوالي 132 مليار دولار (أي 22.35%)، ويلاحظ أنه في الوقت الذي زادت فيه النفقات العسكرية للدول المتقدمة بمقدار 20.3% ما بين سنة 1970م، و 1980م فقد زادت في نفس الفترة في الدول النامية بنسبة 85.3%.

أما فيما يتعلق بواردات السلاح عام 1983م فقد احتل الشرق الأوسط المكانة الأولى بنسبة 48.3% من إجمالي الواردات، تليه إفريقيا بمعدل 20.2% فأمريكا اللاتينية 12.9% ثم الشرق الأقصى 10.9% وأخيراً جنوب آسيا بمعدل 7.7%.

إن النزاعات وما تمتصه من نفقات لها إنعكاسات سلبية علي الظروف المعيشية في هذا الجزء من العالم، فهي تخلق حالة من عدم الاستقرار، وسبباً لإهدار الطاقات في مجالات لا تعود بالنفع علي المواطن ولا تكف بعجلة التنمية إلى الأمام.

وخلاصة القول فإن حركة عدم الانحياز مكنت دول العالم الثالث من تقديم إضافة نسبية إلى النظام الدولي، وذلك من خلال طرح قضايا وهواجس جديدة تهم الرأي العام العالمي، إلا أن النظام الدبلوماسي الدولي حافظ علي جوهره المتمثل في القطبية المرنة حتى ديسمبر 1990م (إنهيار أحد الأقطاب وهو الإتحاد السوفيتي).

هوامش الفصل الحادي عشر

1- parksh chander, & prem Arora , International Relitions
Cosmos,

Bookhive pVT.LTD.new Dehni , 1990, PP.27 Ibid, P28.

2- مختار مرزا، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية
للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981م، ص 17.

3- نفس المصدر، ص 17-21.

الفصل الثاني عشر

الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية

- نظريات الاقتصاد الدولي

- الشركات المتعددة الجنسيات

الفصل الثاني عشر

الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية

(International Economic and the World Trade)

لقد احتلت دراسات الاقتصاد الدولي وضعا مميزا في النظرية العامة للسياسة الدولية، وركزت تلك الدراسات في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية علي الأبعاد الاقتصادية للقوة الدولية ممثلة في مؤسسات بريتون ودونز (Briton Woods system)، وصور التكامل الإقليمي في القارتين الأمريكيتين والأوروبية علي وجه التحديد (ومعلوم أن مؤسسات بريتون ودونز المشار إليها هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، علاوة علي مؤسسات التمويل الدولية). بينما تعني ترتيبات التكامل الاقتصادي في أوروبا وأمريكا، السوق الأوروبية المشتركة والتحالف من أجل التقدم بين دول أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، وأهم ما يميز للدراسات الراهنة في الاقتصاد الدولي، كثرة النظريات المستحدثة مثل النظرية الاعتمادية (Dependency theory)، وما تولد عنها من مناظير اقتصادية بدلت متحدية القوالب المنهجية التقليدية التي يعرفها الكلاسيكيون والليبراليون⁽¹⁾.

في هذا الفصل يكون التركيز علي موضوعين الأول، المناهج الرئيسية التي استخدمت لعلاج قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية وانعكاسات تلك القضايا علي الدول، أما للموضوع الثاني فهو محدثات الاقتصاد الدولي وما صاحب أنشطة المؤسسات متعددة الجنسيات (Multi National Corporation)

أو ما أكتشف من تدابير التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبطريقة أخرى يمكن تلخيص ذلك في استعراض النظريات الخمس التالية:

أ- النظرية الليبرالية: (Liberal Theory): الفرضية الأساسية للنظرية: إن الأخذ والعطاء من خلال ميكانيكية السوق، وحرية التجارة يوفر الحد الأعلى للنمو مع ميول ضمنية نحو مساواة للدخول.

داخل الدولة: حسب رأيها يكون حل مشكلة التباين الداخلي للدول الفقيرة هو الأرجاء حتى يتم تراكم رؤسأل كبير يسمح بإجراء الحلول المناسبة. بين الدول: ينبغي على الدول أن تتجنب التدخل في النشاط السوقي، مادام التدخل لا يفرز إلا تعقيدات متزايدة.

ب- القومية الاقتصادية (National Economy): الفرضية الأساسية: القومية الاقتصادية تعمل على تنويع التباينات الراهنة بينما الاتجاه الليبرالي للاقتصاد الدولي يعمل من أجل تكريس وزيادة التباينات الراهنة. داخل الدول: ينبغي أن تتخذ تدابير المساواة الاقتصادية والاجتماعية في ذات الوقت الذي تتخذ فيه للتدابير التنموية وليس بعدها. بين الدول: الدول الفقيرة يجب أن تتدخل في النشاط التجاري من أجل حماية الاقتصاد القومي من مظاهر السيطرة الأجنبية.

ج- النظرية الإسلامية (Islamic Theory):

الفرضية الأساسية هي أن عموم النشاط الإنساني ينبغي أن يعنصم بالموجهات الشرعية الإسلامية، حيث أبانت الشريعة الإسلامية المباح والمحظور والواجب في ذلك، ويمثل الاقتصاد جزءاً منه.

داخل الدولة: التركيز علي الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، مع خلو النشاط الاقتصادي من صيغ الاحتكار والمعاملات الربوية، واعتماد صور المشاركة والمربحة وغيرها، علاوة علي تأكيد قيم التكافل الاجتماعي.

بين الدول: في الإطار الدولي يجب أن تزول مظاهر الهيمنة والاحتكار الرأسمالية، وينبغي أن يطرح نظام اقتصادي دولي جديد يحو كافة آثار الرأسمالية الذي هو السبب الرئيسي في الكساد الاقتصادي للدول الراهن، هو سبب تعقيدات المديونية الدولية.

د- النظرية الدولية أو المنهج الدولي (International Theory):

الفرضية الأساسية: هي نفس أطروحة القومية الاقتصادية مع دعوة للتفاعل الاقتصادي عبر المنظمات الدولية.

داخل الدولة: نفس ما تقرره القومية الاقتصادية مع إضافة التخطيط القومي الشامل ضرورة تنمية.

بين الدول: يري المنهج الدولي ضرورة إنشاء المنظمات الدولية الفعالة لتوفير القنوات المؤثرة التي تتبنى مصالح العالم الثالث في الساحة الدولية.

هـ- المنهج الماركسي والنظرية الاعتمادية (The Marxist and the Dependency theory):

الفرضية الأساسية: الاقتصاد الدولي الرأسمالي سواء في هيكله الليبرالي أو غير ذلك يزيد من الفروقات الاقتصادية في العالم.

داخل الدولة: لإحداث المساواة ينبغي أن تقرر حتمية الثورة والحل الاشتراكي كمنهجين لازمين لذلك، والسعي لأيلولة الملكية الخاصة إلى عامة ومن ثم سيادة القطاع العام.

يبين الدول: علي دول العالم الثالث أن تتفصل عن هيكلية النظام الرأسمالي الدولي ومؤسساته إن أرادت أن تتفك من آثار التخلف.

الشركات المتعددة الجنسيات (multinational Corporations):

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أو العبر وطنية، وأخذت أهميتها تتصاعد وتتضخم خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظراً للتحويلات التي أفرزتها وإعكاساتها المختلفة علي النظام المبني علي سيطرة الدولة، فقد أثارت جدلاً حول قوتها الحقيقية ودورها، واسترعت إهتمام الدول والمنظمات الدولية التي قامت بدراسة آثارها، والإجراءات الضرورية لتحديد ومراقبة نشاطها.

تعريف الشركات المتعددة الجنسية (Definition of the)

(Multi- National Corporations):

أول من استخدم مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات هي شركة I.B.M. الأمريكية، فالأمريكي بيرلموتر (H.V.perlmutter) في سنة 1965م وميز بين الشركات القومية المركزة، والتي تراقب فيها الشركة الأم جميع فروعها، وبين الشركات المتعددة المراكز القومية يتسم فيها الفروع باستقلال نسبي عن الشركة الأم. وأخيراً الشركات التي تشارك فيها الفروع في اتخاذ قرارات الشركة المركزية وتسير بواسطة نخبة مختارة تنتمي إلى دول مختلفة وأشار روبنسون Robinson إلى أربع أنواع من الشركات وهي⁽²⁾:

أ- الشركات الدولية (International)

- ب- الشركات المتعددة الجنسيات (Muti national).
ج- الشركات عبر الوطنية (Transnational).
د- الشركات فوق الوطنية (Super national).
وتتصف هذه الشركات بالآتي:

1- من الوجهة القانونية، فإنه علي خلاف ما يوحيه إسم الشركة المتعددة الجنسية، من خضوعها لدول مختلفة، فإنها في الحقيقة تابعة لمركز واحد موجود في دولة ما، وتحمل جنسية الدولة وتحدد حسب معايير معينة، كما أنها تتمتع بالشخصية القانونية وفقاً للمقتضيات المنصوص عليها من طرف قانون الدولة المضيفة.

2- من الناحية الاقتصادية تتميز عن الشركات العادية، من حيث أن نشاطها لا يقتصر علي إنتاج معين، بل يغطي كثيراً من الفروع الاقتصادية، فـشركة I.T.T. أصبحت منذ سنة 1960م تهتم بجانب المواصلات اللاسلكية وبالصيدلة والتغذية والخدمات... الخ. علاوة علي ذلك فهي تمتاز بتعدد مراكز إنتاجها المنتشرة في أنحاء العالم، بشكل كرس تدويل الإنتاج في القطاعات الأكثر مردودية. علي أنه رغم تعدد مراكز الإنتاج، فإنها تخضع لداغ مركزي يحدد استراتيجيتها وخطط عملها.

إلى جانب كل هذا، إن تطور هذه الشركات مرتبط بقانون التطور اللامتكافئ الذي يمسود العلاقات الدولية، والذي ينجلي في الهيمنة الاقتصادية للإمبريالية الأمريكية، وكأنعكاس لذلك فإن اغلب الشركات المتعددة الجنسية تنتمي للولايات المتحدة.

دور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الدولي

(*Role of the multinational Corporations in the world system*)

ليس هناك جدل فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية لهذه الشركات التي تتجاوز ميزانياتها ميزانيات كثير من الدول، فمبيعات شركة جنرال موتورز (General Motors) يتعدى الإنتاج الخام لمائة وثلاثين دولة، وإذا كان الأمر كذلك في المجال الاقتصادي، فإن التساؤل يطرح حول معرفة ما إذا كانت هذه الشركات تحمل في طبيعتها استراتيجية مستقلة عن سياسة الدولة، وبمعنى آخر هل يتحكم في سلوكها منطق خاص بها، أو أنها ليست إلا أداة من أدوات السيطرة التي تستخدمها بعض الدول في توسيع نفوذها. إن الإجابة على هذه التساؤلات ينبغي أن تنطلق من موقع هذه الشركات في النظام الدولي، على أساس الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدول نفسها.

فبالنسبة لدولة الأصل، فإن هذه الشركات تمثل مصدراً من مصادر قوتها وتأثيرها لذلك فإنها لا تتردد في مساعدتها من أجل لانتشارها، واستحواذها على أكبر عدد من الصفقات والعقود، ويبين سلوك الولايات المتحدة بلا مراء تعاطفها مع شركاتها، بحيث ذهبت إلى غض الطرف عن بعض أنشطتها المشبوهة، كتدخل شركة I.T.T للمساعدة في الإطاحة بالحكومة الشيوعية في شيلي بزعامة سلفا دور الليندي S.Allende في سنة 1973م، بتواطؤ مع المخابرات المركزية الأمريكية، وليس ذلك مستغرباً أو مستهجناً، ففي دولة تتمتع فيها الاحتكارات الكبرى، بقسط وافر من النفوذ، فإنه من الطبيعي أن يحصل توافق بين المصالح الخاصة لهذه الشركات والمصالح العام (الأمريكي)، وقد لخص بيراعة هذه المعادلة رئيس شركة (جنرال موتورز) عندما قال (ما هو صالح لجنرال موتورز فهو صالح لأمريكا).

ويختلف الأمر فيما خص الدول المستقبلية، حيث ينبغي التمييز بينهما، فبصفة عامة يلاحظ أن الدول للرأسمالية المتقدمة لا تضع قيوداً علي هذه الشركات، بل تحتضنها بحرارة لا سيما عندما تتكفل بأعباء لا يستطيع رأس المال الوطني إنجازها. وقد يصل الأمر إلي حد التنافس الحاد من أجل جلبها، كما حصل بين عمدتين من فرنسا وهما دلماس (C.Delmas) وجان جاك سوفان شوابير (J.J.S.Schreiber) اللذان تصارعا من أجل احتضان مصنع لشركة فورد في إحدى المدينتين (بورديو - أونانسي) .

غير أنه قد تتطلب المصلحة الوطنية تدخل الدولة لتحجيم هذه الشركة الأجنبية عندما تشعر بأن مصالحها أصبحت مهددة أو أهداف استراتيجية يجب أن لا تمسها تلك المؤسسة أو تلك الشركة أو أصبحت مناهضة للسياسة التنموية.

وبالرغم من أن استشارات هذه الشركات تبقى ضعيفة (نسبياً) في دول العالم الثالث مقارنة بالدول الصناعية، إلا أنها في الواقع تسبب خطراً علي الدول النامية نظراً لكونها في غالب الأحيان تسيطر علي أهم منتج في الدولة. فمثلاً الشركات الأمريكية المحكرة للموز في بعض دول أمريكا اللاتينية (أو النفط) مع ضعف المراقبة، تمنح هذه الشركات إمكانية نهب الثروات واستغلال الطاقات المنتجة⁽³⁾، وبصفة عامة فإن الدول المستقبلية لها الحق في أن تتخذ الوسائل المتنوعة لمواجهة نفوذ هذه الشركات.

هذه الإجراءات تتأرجح بين منع تصدير الأرباح واستثمار جزء منها أو كلها داخل الدولة المعنية، أو خلق منافسة بين هذه الشركات، من خلال السماح لممثليها بالعمل في الدولة، وأخيراً كحد أقصى تأمين هذه الشركات. ومهما كانت قوة هذه الشركات والتي تبقى أدواتها خفية، فإنه ليس هناك ما يبين أنها تتصرف باستغلال عن الدولة المنتمية لها.

هوامش الفصل الثاني عشر

- 1- د. إبراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1990م، ص 169م .
- 2- نفس المصدر، ص 169م .
- 3- نفس المصدر، ص 169م .

الفصل الثالث عشر

المنظمات الدولية والعلاقات الدولية

- فكرة التنظيم الدولي وتعريفه.

- عصبة الأمم.

- الأمم المتحدة.

- المنظمات المتخصصة.

- المنظمات الإقليمية.

الفصل الثالث عشر

المنظمات الدولية والإقليمية

تمهيد:

فكرة إقامة تنظيم دولي تتعاون في كنفه الدول والشعوب ويحقق الأمن والسلام للإنسانية، فكرة قديمة في عقول المفكرين والساسة والفلاسفة علي مرر العصور، خاصة بعد ظهور الأسباب الآتية:

1- إزدياد اعتماد الدول علي بعضها البعض في مناحي الحياة المختلفة (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً).

2- الزيادة الملحوظة في عدد سكان العالم وصاحب ذلك إزدياد طموحات شعوب العالم عموماً وشعوب دول العالم الثالث خصوصاً.

3- التقدم المذهل في وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية ووسائل الاتصال الجماهيري (كتب - صحف - إذاعة - تلفزيون - مسرح - سينما - شبكة المعلومات.. الخ) والتي عملت علي ربط شعوب العالم المختلفة بأوثق الروابط، وعمقت لديهم الإحساس بوحدة الهدف، وخلقت بينهم رأي عام عالمي يكاد يكون موحداً ضد الحروب والدمار، وبدأت الأصوات تتلادى بضرورة التعاون الوثيق بين مختلف شعوب العالم، ويوجب تنظيم التعاون بشكل مفيد وثابت هدفه القضاء علي التنافس والمنازعات وضمان قيام سلام دائم بين الأمم.

بدأ الاتجاه إلى إنشاء هيئات دولية وإقليمية لرعاية وتنمية بعض مصالح الدول المشتركة وأصبح تنظيم هذه الروابط والهيئات أمراً لا بد منه، سواء

تحقق هذا على المستوى الإقليمي (منظمات إقليمية)، أو منظمات دولية وإقليمية فنية متخصصة.

وكل هذه المنظمات المذكورة لها أهمية كبرى، وقد قامت منظمة (عصبة الأمم) بعد الحرب العالمية الأولى والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك بروز المنظمات الإقليمية عقب استقلال العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية.

قللة المراجع في هذا الشأن من أهم الأسباب التي دفعت إلى تخصيص فصل كامل بالحجم إياه داخل هذا العمل. وهذا الفصل يبدأ بمقدمة ثم ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص للمنظمات الدولية العالمية، أما المبحث الثاني فقد خصص للمنظمات الفنية المتخصصة، و المبحث الثالث كان نصيبه المنظمات الإقليمية.

فكرة التنظيم الدولي:

فكرة التنظيم الدولي قديمة ودعا إليها كثير من المفكرين والحكام منذ أقدم العصور، وترجع البداية عند المفكرين المسلمين إلى القرن العاشر الميلادي، بينما كانت البداية عند الفلاسفة الغربيين في القرن الرابع عشر الميلادي حين اشتد الصراع الديني بين الدول الأوروبية، وتعرضت القوى الضعيفة لبطش الأقوياء، وحينها قام المفكرين وقيادات الرأي العام إلى البحث عن آلية تمكن من القضاء على النزاعات والحروب، وتحقيق التعايش السلمي بين جميع الدول دون المساس بسيادتها، وقد إنبتق عن تفكير هؤلاء مشروعات عديدة كلها ترمي إلى إنشاء منظمات تحقق هذه الغايات، ويمكن تقسيم هؤلاء المفكرين إلى ثلاث مدارس⁽¹⁾.

أولاً: المدرسة الأولى مدرسة المفكرين المسلمين:

والذين نادوا بالتعاون الدولي المنظم منذ القرن العاشر الميلادي، ومعلوم أن الشرع الإسلامي لم ينشأ عن برلمان أو سلطة حاكمة، وإنما مصدره الأول أحكام القرآن الكريم، وسنة المصطفى (ص) ثم الإجماع والقياس علي أيدي فقهاء المسلمين، ولاشك في أن الظروف العصيبة التي نشأ فيها الإسلام جعلت دعااته في حالة حرب مستمرة.

ويمكن القول بأن التاريخ الإسلامي لم يظهر أية دعوة إلى إقامة إتحاد أو تنظيم دولي بالمفهوم الحديث (التنظيم الدولي أو المنظمة العالمية أو الحكومة العالمية وتقوم الأمم المتحدة الآن بهذا الدور)، وذلك لأن الإسلام جعل المسلمين أمة واحدة متحدة معتصمة بحبل الله وسمي وطنها بدار الإسلام، أما الأمم التي لا تدين بالإسلام فلا تخرج عن أمرين، إما دار عهد أو دار حرب.

ومما سبق نستنتج أن التنظيم الدولي بمفهومه الحديث لم يكن ممكناً في داخل الدولة الإسلامية، لأنها كانت دولة واحدة مترابطة منظمة، ولهذا السبب لم يرتفع صوت واحد يطالب أو يشرع للتنظيم الدولي، مثل ما حدث في المدارس الفكرية الأوروبية أو الانجلوسكسونية بسبب فرقة تلك الدول المسيحية والحروب التي كانت تدور فيما بينها بوجه عام.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن تاريخ الفكر الإسلامي مليء ببعض المبادرات التي ترى ضرورة للتنظيم الدولي وتدعو إلى إقامته بين مختلف الدول، وقد تأثر بعض المفكرين المسلمين بالفكر اليوناني، فدعي بعضهم إلى إيجاد مجتمع دولي على غرار جمهورية أفلاطون، ومنهم أبو النصر محمد الفارابي في القرن العاشر الميلادي. أما في العصور الحديثة فهناك بعض من

المفكرين المسلمين من تألم لانقسام العالم الإسلامي على نفسه وخضوع بعض الدول الإسلامية لنفوذ الاستعمار الأجنبي، لذا برزت أصوات جديدة تطالب بإعادة وحدة العالم الإسلامي، ويعد المفكر المسلم عبد الرحمن الكواكبي رائد هذا الاتجاه.

وفيما يلي نستعرض آراء بعض المفكرين المسلمين حول موضوع التنظيم الدولي⁽²⁾:

1- أبو النصر محمد الفارابي (872م - 950م):

ولد في تركيا وعاش فترة في العراق ثم إنتقل إلى بلاد الشام حيث إتصل بمبify الدولة الحمداني، في حلب. تأثر الفارابي بأفلاطون وخاصة كتابه (الجمهورية) وكتب علي نمط (الجمهورية) كتابه المشهور (آراء أهل المدينة الفاضلة) الذي دعا فيه إلى إقامة إتحاد بين دول العالم، وقال الفارابي في ذلك المؤلف: (إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونة يقوم كل واحد منهم للأخر ببعض ما يحتاج إليه في قوامه)، وقسم الفارابي المجتمع الإنساني إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة وقرر أن المجتمعات الكاملة هي التي يتحقق فيها التعاون المتبادل والإكتفاء الذاتي علي الوجه الأكمل، كما قسم المجتمعات الكاملة إلى ثلاثة فئات هي:

- الفئة العظمى: هي أرقى المجتمعات لأنها تتكون من إجتمع الجماعة كلها، ويعني بذلك كل العالم.
- أما الفئة الوسطى: فهي أقل من العظمى كمالاً لأنها تتكون من إجتمع أمة في جزء من المعمورة تحت سيطرة حكومة مستقلة.

• أما الفئة الصغرى: فهي أقلها جميعاً في الكمال لأنها تتكون من إجماع أهل مدينة في جزء من الأمة.

• أما المجتمعات غير الكاملة: فهي التي تتم في القرية أو الحلة أو المنزل.

وقد اقترح الفارابي علي المعمورة الفاضلة (العالم) شخصاً واحداً هو الإمام، وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ورئيس الأمة الفاضلة، كما هو أيضاً رئيس المعمورة التي تتعاون فيها الأمم علي بلوغ السعادة. وقد بالغ الفارابي في تقدير رئيس المعمورة الفاضلة في وجوب توافر الخصال الحميدة فيه وفي مقدماتها الحكمة، إلى درجة التأكيد علي زوال المعمورة الفاضلة في حال عدم توافر الصفات المطلوبة في الرئيس.

واستناداً لما تقدم فإن أهم آراء الفارابي في مسألة التنظيم الدولي تتلخص فيما يلي:-

- 1- وجوب قيام إتحاد بين الشعوب لحاجتها إلى بعضها البعض.
- 2- إن الحاجة الملحة هي التي تدفع الشعوب والمجتمعات إلى الإتحاد والتفاهم.
- 3- إن إتحاد شعوب المعمورة يجب أن يتم تحت زعامة رئيس واحد يسمى الإمام ويتصف بصفات سامية، وإذا لم تجتمع كل الصفات في شخص واحد جاز أن يرأس الإتحاد أكثر من شخص واحد يكمل كل منهم الآخر.
- 4- العبرة ليست بالنظم والقوانين وإنما بالصفات والأخلاق التي يتميز بها شخص الرئيس.

إن ما قدمه الفارابي من أبحاث في التنظيم الدولي في القرن العاشر الميلادي ومعالجته للنظريات لم تتبلور إلا في العصور الحديثة تحت تأثير التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد كان عملاً جديراً بالتقدير.

2- عبد الرحمن الكواكبي (1848م - 1902م):

ولد سنة 1848م في حلب بسوريا، وكان محرراً لجريدة رسمية وقاضياً. شريعياً، ورئيس بلدية ثم رئيساً لغرفة تجارية، وكانت سوريا في ذلك الوقت كغيرها من الأقطار العربية تحت الحكم العثماني. ومن المعروف عنه أنه ما أن يتسلم دائرة من الدوائر إلا ويحاول إصلاحها فوراً، لذا فإن محاولاتِهِ العديدة الرامية إلى الإصلاح والتجديد التي أثارت عليه حفيظة الولاة الأتراك ونقمة رجال الدولة في ذلك الوقت، ولما شعر الكواكبي بالخطر هاجر إلى مصر في عام 1900م واستقر فيها، واجتمع بزعمائها ومفكرها، من أجل أن يحدد داء الأمة الإسلامية، ويتلمس لها العلاج الناجح مما تعانيه، وزار كثيراً من البلاد الإسلامية منها مصر (كما تقدم) ونشر كتابه (طبائع الاستبداد) وكتابهِ (أم القرى) ودعا فيها إلى ربط البلاد الإسلامية عن طريق تنظيم دولي.

لقد دعي الكواكبي في كتابيه إلى ربط البلاد الإسلامية عن طريق تنظيم دولي. وقد عرض في كتابهِ (أم القرى) بأسلوب الخيال أن جمعية من المسلمين عقدت مؤتمراً قبيل الحج في مكة عام 1898م، حضره ممثل أو أكثر عن كل قطر إسلامي، وأن الرئاسة أسندت إلى ممثل مكة، وأن الأمانة العامة أسندت إلى السيد الفراتي (أي للكواكبي نفسه) وتصور أن هذا المؤتمر عقد عدة اجتماعات، وأن كتابهِ (أم القرى) ليس إلا تسجيلاً لوقائع وقرارات الاجتماعات.

تحدث الكواكبي في كتابهِ عن إنتشار جمعية المدن والبلدان الإسلامية، والغاية من إيجاد هذه الجمعية هو إنهاض الأمة الإسلامية من كبوتها، واقترح تأليف الجمعية من مائة عضو علي النحو التالي:

1- عشرة أعضاء عاملون.

2- عشرة أعضاء مستشارون.

3- ثمانون عضواً فخرياً.

كما تضم الجمعية أعضاء مساعدين (لم يحدد عددهم)، ويشترط فني الأعضاء العاملين والمستشارين، العفة والأمانة والإخلاص وسعة العلم والقدرة على التأثير وإمكانية التفريغ للعمل لأغراض المؤتمر والإمام باللغة العربية تحدثاً وكتابةً، ويتوجب أن تكون منهم لا تقل عن الثلاثين ولا تزيد عن الستين عاماً، شريطة أن يكونوا مسلمي الحولس، قادرين على الإقامة في مقر المنظمة ثمانية أشهر في كل عام، والحضور إلى مقر العمل 4 ساعات في كل يوم. ويشترط في الأعضاء الفخريين أن يكونوا ملمين (قراءةً وكتابةً) بإحدى اللغات الآتية:

العربية، أو التركية، أو الفارسية، أو الأردية، وأن يقدموا تقريراً شهرياً عن أحوال مناطقهم وعما تتطلب من إصلاح. ويقترح الكواكبي أن يقوم التنظيم الإسلامي المقترح على هيئات ثلاث هي:

1- الجمعية العامة.

2- الهيئة العاملة.

3- الهيئة الاستشارية.

عني الجمعية العامة بانتخاب أعضاء الهيئة العاملة والمستشارين، وانتخاب رئيس الجمعية لمدة سنة واحدة، ونائب رئيس لمدة سنتين، وكاتب أول لمدة ثلاث سنوات، وكاتب ثاني وأمين لمدة أربع سنوات. والجمعية هي التي تشرف على السياسة العامة للمنظمة وعلى ميزانياتها، ويجري الانتخاب بأغلبية الثلثين، وبالاقتراع السري، ومن حق الجمعية فصل العضو المخالف.

يكون مقر الجمعية في مكة المكرمة، وتنشأ لها فروع أو شعب في البلدان الإسلامية الأخرى، ولا يجوز خضوع المنظمة لأي حكومة ولا تتقيد بمذهب ديني معين ويكون شعارها (لا نعبد إلا الله).

من أهم أغراض الجمعية تعميم التعليم في البلاد الإسلامية في مختلف نواحيه، وإنشاء المدارس العالية، وتوحيد مناهج التعليم، وإنشاء مجلة شهرية لتأكيد ونشر أغراض المنظمة. ووصل الكواكبي من خلال معالجته لفكرة المؤتمر الإسلامي إلى عدة نتائج منها:

- 1- المسلمين في حالة تفرق ويجب تدارك الأمر قبل فوات الأوان.
- 2- إن الجهل هو الداء وهو مصدر الخلل في العالم الإسلامي.
- 3- الدواء هو الإتحاد وتنوير الأفكار بالتعليم، وتأسيس الجمعيات والمؤسسات التعليمية وتنوير شعوب العالم الإسلامي.

وقد يكون إنشاء جامعة الدول العربية، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي مستوحاتان إلى حد ما من مشروع الكواكبي ونظريته في التنظيم الدولي.

ثانياً : مدرسة المفكرين الأوروبيين⁽³⁾:

يتلخص رأي هذه المدرسة في تكوين التنظيم الدولي علي طريقة التنظيم الداخلي للدول، بحيث تكون للمنظمة الدولية صلاحيات خاصة مستقلة بها، ونفوذ واسع وسلطة تنفيذية تتمكن المنظمة بموجبها من فرض قراراتها علي الدول الأعضاء، وأن تلزم الدول الأعضاء بالتقيد بها وتنفيذها، وهذه الفئة تعتمد في مشروعاتها علي المنطق والقانون. ومن أشهر مفكرى هذه المدرسة (ديبوا) و (أمر كروشييه)، و (سان بيير) في فرنسا، و (دانتي) في إيطاليا، و (ابراسموس) في هولندا، (لينين) في ألمانيا.

(أ) مشروع بيبير بيجور فيبوا (1250 م - 1323 م):

يعتبر هذا المفكر الفرنسي أول من بحث (من المفكرين الغربيين) في ضرورة إيجاد تنظيم دولي، وكان دافعه الظاهري القضاء على الفوضى في العلاقات الدولية، ولكن الباحث الحقيقي لدعوته هو رغبته في تكوين عصبة من الدول الأوروبية، توحيد جهود هذه الدول الأوروبية للتمكن من الوقوف صفاً واحداً في وجه الأقطار الإسلامية من أجل احتلال الأراضي المقدسة. إذاً هدفه لم يكن حبه للسلام وغيرته على الإنسانية المعذبة في الشرق !! ومشروع التنظيم الدولي الذي وضعه يستند في أسامه على النقاط التالية:

- 1- تكوين مجلس إتحادي يجتمع فيه الملوك والحكام الروحيون والزمنيون لدراسة قضاياهم المشتركة ووضع الحلول لها.
- 2- إنشاء محكمة تحكيم تنظر في المنازعات التي تنشأ بينهم وتصدر أحكامها بين الأطراف المتنازعة على أن تستأنف هذه الأحكام لدى البابا، وهنا يكون حكم البابا حاسماً ونهائياً، ولكن يؤخذ على هذا المشروع أنه كان مغرطاً في المحلية، ومقصوراً على الدول المسيحية في غرب أوروبا. بل يمكن القول: أن هدف المفكر من إنشاء منظمة دولية مسيحية هو تهيئة الفرص لها وتمهيد الطريق أمامها، كي تتمكن من محو العار الذي لحق بالجيوش الصليبية في الشرق الأوسط.

(ب) مشروع سان بيبير (1658 م - 1743 م):

لقد تأثر المفكر بالحروب التي نشبت في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، فوضع عام 1713 م كتاباً أسماه (مشروع لإداسة المسلم في أوروبا) هاجم فيه معاهدات الصلح، لأنها لم تحقق سلماً دائماً فضلاً

عن أنها تحمل بنور الحرب في طياتها بل وتمهد لها. والسلام في رأيه لا يأتي إلا عن طريق رجحان كفة الدول المحبة له على كفة الدول العدوانية، ولا يتحقق السلام إلا عن طريق إتحاد ينشأ بين الدول الأوروبية.

ويتألف مشروع سان بيير من 28 مادة يقضي بإنشاء دولة إتحادية من جميع الدول الأوروبية الأربع والعشرون (في ذلك الوقت)، ويكون لها مجلس أعلى يشرف على هذا الإتحاد، ويتألف المجلس من مندوبين عنها يرأسه مندوبو الدول بالتناوب أسبوعياً وينتق عن هذا المجلس لجان دائمة إحداها لجنة للتوفيق. ويتمتع هذا المجلس باختصاصات تشريعية وقضائية وسياسية، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية ولكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، إذ يتمتع كل مليون نسمة بصوت واحد. ويصدر أحكامه الأولية بالأكثريّة البسيطة وحكمه النهائي بأكثرية الثلثين، أما تبديل النظام الأساسي أو تعديله فيحتاج إلى إجماع الأصوات، وكل عضو من الأعضاء يرفض تنفيذ قرارات المجلس يعتبر عدواً للمجتمع الدولي، وتعلن عليه الحرب إلى أن يستسلم أو ينفذ القرار.

ويتضمن مشروع سان بيير إيجاد جيش دولي يتولى إقامة السلم الدولي والمحافظة عليه عن طريق فرض قرارات المجلس، ويتألف هذا الجيش من كتائب ترسلها الدول الأعضاء بالتساوي وقائد عام يعينه المجلس، بأغلبية الأصوات، وتسهم هذه الدول في نفقات هذا الجيش بنسبة وارداتها. ويوصي مشروع علي إقامة إتحاد في قارة آسيا يماثل الإتحاد الأوروبي الذي اقترحه، علي أن يتعاون الإتحادان في إقرار السلام والأمن وفي تيسير حركة للتجارة بين القارتين.

ثالثاً: مدرسة المفكرين الانجلوساكسون:

هذه المدرسة تدعو إلى إقامة منظمة دولية ولكن دون أن يكون لها اختصاصات الدولة بالمعنى التام، دون أن تعطي لها سلطة القمع أو المنع كما هو عليه الحال في مبادرات المفكرين الأوروبيين، وإنما تنحصر رسالتها في التعاون الحر بين الدول علي قوة تأييد الرأي العام الذي تكسبه بفضل ما تبديه من حسن تصرف. ومن أشهر مفكري هذه المدرسة (توماس مور) و (وليم بن)، والفيلسوف (بنثام).

(أ) وليام بن (1641 – 1718م):

هو نبيل إنجليزي هاجر إلى أمريكا حيث أسس دولة سميت التي عرفت فيما بعد باسمه والمعروف حالياً باسم (ولاية بنسلفانيا)، وطبق عليها حين ذاك القواعد التي أوضحها في كتابه (مشروع للسلام الأوروبي في الحاضر والمستقبل) والمنشور عام 1693م، وأهم الآراء التي وردت في كتابه تتلخص في أن يتكون بين الدول إتحاد يرتكز علي التضامن فيما بينها وبسبب شعوبها، ولأجل تحقيق ذلك يمنع التسابق في التسلح، شريطة أن لا يمس ذلك الشؤون الداخلية للدول أو يتعارض مع سيادتها أو يضر باقتصادياتها. وأن ينشأ برلمان لهذا الإتحاد مؤلف من الدول الأعضاء يقوم بوضع قواعد عادلة يلتزم بها الحكام، ويقوم هذا البرلمان بالتوسط لفض أي نزاع أو خلاف يمكن أن يقوم بين الدول، وتصدر قراراته بأغلبية ثلاث أرباع الأصوات.

يتألف هذا البرلمان من تسعين عضواً تمثل فيه كل دولة بعدد من المندوبين يتناسب مع قوتها، علي أنه لم يوضح الوسائل والطرق التي يجب اتخاذها لتنفيذ قرارات البرلمان، فهو ملتزم بمبادئ المدرسة الانجلوساكسونية

التي تأخذ بمبدأ للقوة وإنما تعتمد في تفكيرها كما أسلفنا على التضامن وحسب السلام، وكذلك قوة الرأي العام التي ربما تكون نهائية لتنفيذ قرارات البرلمان.

(ب) مشروع الفيلسوف بنتام (1748-1832م):

هو فيلسوف إنجليزي مارس المحاماة فترة وجيزة ثم انصرف إلى التأليف في القانون والسياسة، ومن أشهر مؤلفاته كتابه (مبادئ القانون الدولي)، الذي يتضمن أحد فصوله مشروعاً كاملاً دائماً للسلام العالي. وتتركز نظرية بنتام في السلم الدولي على أن يحقق السعادة لأكثر عدد ممكن من الناس. ومادامت للحروب لا تثمر وما دام أن السلم يضمن سعادة الإنسانية وتقدمها، فإنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يعمل بكل طاقاته لتحقيق السلام، عن طريق التنظيم الدولي، وهذا التنظيم الدولي، يتم (حسب قوله) عن طريق المقترحات التالية:

- 1- العمل على خفض التسلح في جميع الدول.
- 2- تحرير جميع المستعمرات وجلاء القوات المستعمرة عنها، وهو يشير بوجه خاص إلى إنجلترا وفرنسا بصفتهما أهم دولتين استعمارييتين في ذلك الوقت، ويقول إنه ليس من مصلحتها البقاء في المستعمرات ولا أن تكون لها قوة بحرية سوى ما تحتاج إليه لمكافحة القرصنة. ويقول بأن بقاء الاستعمار ليس إلا مصدراً للمنازعات وإثارة الحرب.
- 3- منع المعاهدات السرية والحركة الدبلوماسية الخفية، إذ أنها تعكر مناخ السلام والحرية.
- 4- تشجيع التبادل التجاري بين الدول.
- 5- إنشاء محكمة دولية تفصل في النزاعات بين الدول، ولكن دون أن تفرض عقوبات.

6- إنشاء هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة، تكون فيها المناقشات علنية لإطلاع الرأي العام العالمي علي القضايا العامة والدفاع عن الأمن والسلام والحرية.

تعريف التنظيم الدولي وتقسيم المنظمات الدولية:

للتنظيم الدولي يفترض إتحاداً بين مصالح عدة دول - أو جميع الدول - علي أن تقوم الدول بتنمية ورعاية مصالحها عن طريق هيئة مشتركة ذات كيان منظم ومستقل، وقد أعطى هذا للتنظيم الدولي تعريفات متنوعة وإن كانت جميعها متماثلة في الجوهر وتوحي بالمضمون التالي: (التنظيم الدولي هيئة أو منظمة دائمة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول المستقلة لتحقيق مصالح مشتركة بينها، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي أو الإقليمي، وفي مواجهة الدول الأعضاء في هذه التنظيمات وبواسطة أجهزة دائمة خاصة بالمنظمة، ووفقاً لنظام يتحدد باشتراك جميع الدول فيه).

1- والعناصر الرئيسية للمنظمات الدولية أو الإقليمية هي:

2- الإرادة الذاتية المستقلة.

3- الكيان المتميز .

4- عدم المعاس بإستقلال الدول الأعضاء وسلطاتها المطلقة.

المنظمات الدولية والإقليمية قد تختلف من حيث التكوين ومن حيث

المركز القانوني وماهية النشاط ونطاقه، أما للعناصر الأساسية التي تشترك فيها

جميع المنظمات الدولية أو الإقليمية هي :

1- خضوعها جميعاً لقواعد القانون الدولي.

2- إقتصار العضوية فيها علي الدول المشتركة وبواسطة مندوبين يعينهم

حكوماتهم.

- 3- وضع نظام أساسي لها، وقد يسمى ميثاقاً أو عهداً أو دستوراً، يتضمن بياناً بالتزامات الدول الأعضاء وحقوقها في المنظمة (دولية أم إقليمية).
- 4- إنشاء مجلس لكل منظمة يتكون من ممثلين للدول الأعضاء يجتمع عادةً في دورات عادية منتظمة، يشرف علي السياسة العامة للمنظمة، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس جامعة الدول العربية ...الخ). وقد يكون للمنظمة مجلس آخر يقل عدد أعضائها عن المجلس الأول، وتكون له صلاحيات محددة في ميثاق المنظمة واجتماعات أكثر من دورات إجتماع المجلس الأول (مثال لذلك مجلس الأمن في الأمم المتحدة)، وعادةً ما ينشأ للمنظمة أمانة عامة أيضاً.
- 5- صدور قرارات الهيئات والمجالس العاملة في المنظمات الدولية أو الإقليمية طبقاً لما يحدده ميثاقها، وعادةً ما يكون لكل دولة صوت واحد إلا إذا نص العهد أو الميثاق أو الدستور بخلاف ذلك.
- 6- مساهمة الدول الأعضاء مالياً في نفقات المنظمة، وبنسبة تتلاءم مع إمكانات العضو المالية.

تصنيف المنظمات الدولية⁽⁴⁾؛

المنظمات الدولية والإقليمية أنواع كثيرة ومختلفة، هذه الأنواع المتفاوتة لم تخضع حتى اليوم لتصنيف علمي نهائي، فالمنظمات ما زالت في طور النمو، هذا الطور الذي قد لا يسمح لنا بوضع أوصاف أو تقسيمات علي مركز ثابت. إن المنظمات الدولية والإقليمية عرضة للتغيير والتبديل من وقت لآخر، وتجارب الدول في هذا الحقل مشترك أثاراً مهمة في عملية تطويرها.

ولهذه الأسباب اختلف المفكرون والباحثون في كيفية تقسيمها ولعل أبسط تصنيف لها هو ذلك الذي يدرجها في عدة تقسيمات أهمها:

1- التقسيم المرتكز علي أساس جغرافي صرف.
3- التقسيم المرتكز علي أساس جغرافي وعلي الأغراض التي تهدف إلى تحقيقها.

4- التقسيم المرتكز علي عامل الحرب، وهي المنظمات التي قامت علي مشاكل ما بعد الحرب، وهي مؤقتة وتنتهي بتصفية المشاكل الناجمة من الحرب.

5- التقسيم المرتكز علي مبدأ فصل السلطات وهو ما يمسد إليها أعمالاً إدارية أو قضائية خاصة .

لكن في هذا الكتاب، ويغض النظر عن الاعتبارات الفلسفية والفكرية لمثل تلك التقسيمات، فإنه يمكن انطلاقاً من الرغبة في التبسيط تقسيم المنظمات الدولية إلى ثلاث أقسام:

أولاً: المنظمات الدولية العامة:

هي تلك المنظمات التي تهدف لتحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. أي ذات إختصاص عام وشامل، وقد ظهرت أولى هذه المنظمات بعد الحرب العالمية الأولى وهي عصبة الأمم المتحدة. وبعد للحرب العالمية الثانية شهد العالم تطوراً هائلاً في هذا الحقل، فأصبحت المنظمة الدولية العالمية العامة هي تلك التي يتم إنشاؤها بطريقة تسمح بإتضمام أي دولة من لدول إليها، ما دام أن هذه الدولة تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة بحيث يتم التعاون علي أساس عالمي، ومثال ذلك الأمم المتحدة.

ثانياً: المنظمات الدولية العامة الإقليمية:

وهي تلك المنظمات التي تقوم باختصاصات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية والاتصال والمواصلات، وغير ذلك من الأمور التي تعود علي الأعضاء بالنفع العام. ولكن الفرق بين سابقتها أن عضويتها مقصورة علي بعض الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط معينة يمكن إرجاعها لظروف جغرافية وسياسية أو تاريخية أو قومية ومثال لذلك (جامعة الدول العربية منظمة الدول الأمريكية...الخ).

ثالثاً: المنظمات الدولية المتخصصة:

وهي تلك المنظمات التي يقتصر نشاطها علي تحقيق أغراض محددة وفي نطاق معين، ومن أمثلة تلك المنظمات المتخصصة أو الفنية وليست سياسية، وبالتالي فهي أكثر قبولاً من الدول لعدم مساسها علي الأقل بسيادة الدول، ويجب إدراك أن هذا النوع من التنظيم الدولي أكثر تقدماً من المنظمات الدولية العامة أو الإقليمية، ومثال للمنظمات المتخصصة العالمية يمكن ذكر (البنك الدولي للإنشاء والتعمير - صندوق النقد الدولي)، وفي المجال العلمي والثقافي منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافية والعلوم (اليونسكو) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي مجال العمل و الاجتماعي والصحي (منظمة العمل الدولية)، و(منظمة الصحة العالمية).

وفي مجال المواصلات: الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، وإتحاد البريد العالمي، ومنظمة الطيران الدولية. وكما أن هناك منظمات متخصصة إقليمية كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة والتي

تحولت إلى الإتحاد الأوروبي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية... وهكذا.

عصبة الأمم:

مرحلة إنشاء عصبة الأمم من أهم مراحل التطور في التنظيم الدولي، وهي تختلف عن المراحل التي سبقتها والتجارب الدولية الأخرى، وذلك بأنها تميزت بظهور أول منظمة دولية بالمعنى الكامل، لذا كان إنشاء عصبة الأمم حدثاً تاريخياً، وخطوة حاسمة في تاريخ التطور الإيجابي للتنظيم الدولي، هذه المنظمة الدولية أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد أن عرفت البشرية الكثير من الأحوال والمجازر طيلة الحرب، لذا فقد أسهم المناخ الفكري أثناء زمن الحرب في قيام هذه المنظمة.

أولاً: نشأة عصبة الأمم:

كما ورد ذكره فإن البشرية عرفت الكثير من الأحوال أثناء الحرب العالمية الأولى، التي عانت معظم شعوب العالم منها، وهب عدد كبير من المفكرين ورجال القانون للمطالبة بضرورة إيجاد حد للنزاع المسلح الرهيب، ومعالجة الأوضاع الدولية بحكمة من أجل أن لا تتكرر تلك المأساة.

وما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى تضاعفت تلك الجهود، واجتمعت أصوات محبي السلام، منادية بإلحاح بوجوب منع الحروب في المستقبل، وداعية إلى إنشاء مؤسسة دولية تنظم العلاقات بين الدول والشعوب بشكل يؤمن للعالم سلاماً دائماً. وقد ظهرت في البدء مجهودات فردية، وكان هناك نحو ثلاثين مشروعاً شكل التنظيم الدولي المقترح، تقدمت بها هيئات خاصة وحكومية ومن هذه المشروعات:

1- **المشروع الذي أعدته الولايات المتحدة:** وهذا المشروع يخول للعصبة اختصاصات واسعة في مجال خفض التسلح، والأخذ بمبدأ التحكيم الإلزامي في المنازعات الدولية. وفي النقاط الأربعة عشر التي تبناها ويلسون ركز علي ضرورة إقامة روابط عامة بين الأمم.

2- **المشروع الفرنسي:** الذي أعده (ليون بورجوا) ويرمي إلى إنشاء منظمة ذات اختصاصات واسعة تجعل المجتمع الدولي أقرب ما يكون إلى شكل الدولة الاتحادية، فيأخذ بمبدأ التحكيم الإلزامي، ويوجد للعصبة قوة عسكرية دولية دائمة يمكن إستخدامها عند الحاجة ضد الدول المعتدية أو الممتنعة عن تنفيذ قرارات العصبة.

3- **المشروع البريطاني:** يقوم علي إحترام الدول فيحد من اختصاصات المنظمة الدولية، و يجعل منها مجرد تجمع دولي يعتمد علي الأخلاق وقوة الرأي العام دون إعطاء المنظمة صلاحيات وملطات واسعة، وهذا مطابق لفكر المدرسة الانجلوسكونية.

وبالرغم من أن الرئيس الأمريكي ويلسون كان متأثراً بالفكر الأوروبي إلا أنه أيد الفكرة البريطانية، وتولت حينذاك لجنة (هيرست - ملير) صياغتها في مشروع سمي فيما بعد (عهد العصبة)، والذي وقع في عام 1918م جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الصلح أو معاهدة فرساي في 28 أبريل 1919م، والذي دخل التنفيذ في 1920م.

ثانياً: أغراض العصبة:

العصبة منظمة دولية تم تكوينها بعد التوقيع علي المعاهدة التي عرفت باسم عهد العصبة (أو ميثاقها أو دستورها)، وقد أدرج هذا العهد في معاهدات

الصلح وهي تقع في 26 مادة، تتقدمها ديباجة (مقدمة) تتضمن أغراض وأهداف ومبادئ العصبة، وقد نصت تلك الديباجة علي ما يأتي:

(إن الأطراف السامية المتعاقدة رأت، بقصد إتمام وتحقيق السلام والأمن بين الدول، وذلك بأن تقبل بعض الإلتزامات التي تقضي بعدم اللجوء إلى الحرب وأن تعمل علي إقامة علاقات صريحة بين الدول أساسها العدل والشرف، وأن تنفذ تنفيذاً دقيقاً قواعد القانون الدولي وتجعلها القاعدة للمسلكية الفعلية بين الحكومات، وأن تعمل علي سيادة العدالة وتحترم كافة الإلتزامات المترتبة علي المعاهدات..)، ويمكن تلخيص أهداف العصبة كما حددتها الديباجة فيما يلي:

- 1- تحقيق السلام والأمن في العالم.
- 2- تعزيز التعاون بين مختلف الدول.
- 3- قبول الإلتزام بعدم اللجوء إلى الحرب.
- 4- إقامة علاقات صريحة وعظمية بين الدول علي أساس العدل.
- 5- إعتداد قواعد القانون الدولي في التعامل بين الدول.
- 6- إيتناع العدالة واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية.

ثالثاً: العضوية في عصبة الأمم:

قامت عصبة الأمم أصلاً كمنظمة مفتوحة الأبواب لجميع دول العالم بدون تمييز، ولكن إعتبارها وليدة نصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى أشر بعض الشيء علي العضوية فيها، لذا إنقسم أعضائها من الناحية التاريخية إلى ثلاثة أنواع، دون أن يؤثر علي حقوق الدول وواجباتها المتساوية بعد الحصول علي العضوية، وهذه الأنواع هي:

1- الأعضاء المؤسسون:

هذه الفئة تتكون من الدول التي إشتراك في الحرب العالمية الأولى، ووقعت معاهدات الصلح التي تضمنت ميثاق العصبة، وكان عددها (32 دولة) وتتكون من الحلفاء والذول المؤيدة لهم، وهناك دول إشتراك في تأسيس العصبة ولم تنضم إليها إلا بعد تكوينها لعدم تصديقها علي معاهدة الصلح، وهذا يعود لأسباب داخلية أو مالية أو لرفض السلطة التشريعية المختصة التصديق علي معاهدة الصلح، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية عندما رفض مجلس الشيوخ التصديق علي معاهدة فرساي.

2- الأعضاء المدعون:

تتكون هذه الفئة من الدول المحايدة التي أخذ رأيها عند إعداد ومناقشة عهد العصبة، وكان عدد هذه الدول (13 دولة)، وقد إشتراط الميثاق علي الدول لكي تكون أعضاء في العصبة أن تتقدم كل منها بطلب للإنضمام في مدي شهرين من تاريخ إبرام العهد خال من أي تحفظ، وقد إنضمت كل هذه الدول إلى عصبة الأمم في أبريل عام 1920م.

3- الأعضاء المنضمين:

تتكون هذه الفئة من الدول التي إلتحقت بالعصبة فيما بعد وعن طريق الإنضمام اللاحق المشروط بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة للعصبة، وعلي الدول الطالبة للإنضمام تقدم ضمانات كافية تعبر عن خالص نيتها في إحترام إلتزاماتها الدولية، وأن تلتزم أيضاً بالنظام الخاص بالصلح، وعلي هذا الأساس قبلت العصبة في عضويتها من هذه الفئة (21 دولة).

فقدان العضوية:

1- بسبب الإنسحاب الإرادي: ذكرت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من عهد العصبة، أنه (لكل دولة حق الإنسحاب من العصبة بشرط أن تعلن ذلك قبل إنسحابها بستين، وأن تكون إلى وقت إنسحابها أوفت بالتزاماتها الدولية، وكافة التزاماتها المبينة في العهد).

2- الإنسحاب بسبب تعديل العهد: أجاز ذلك العهد في المادة 26 التي تقرر أن التعديلات التي تدخل علي أحكام العهد تعتبر نافذة بمجرد التصديق عليها من قبل جميع الدول الممثلة في المجلس وأغلبية الدول الممثلة في الجمعية العمومية، ولا ترتبط بهذه التعديلات أية دولة عضو متى أعلنت عدم موافقتها عليها، وتنتهي عضوية الدولة غير الموافقة علي التعديلات في هذه الحالة.

3- الفصل من العصبة: تعاقب الدولة التي تخل بواجباتها المنصوص عليها في العهد بالفصل من عضوية العصبة، وقرار الفصل يصدر بإجماع الدول الممثلة في مجلس العصبة، باستثناء صوت الدولة المخالفة.

4- فقدان العضوية بسبب فقدان الاستقلال: إن الدولة التي تفقد استقلالها بانضمامها إلى دولة أو مجموعة سياسية أخرى، أو باحتلالها واستعمارها كرهاً من طرف دولة أخرى، تفقد عضويتها في العصبة، لأن العصبة لا تقبل في عضويتها إلا الدولة الكاملة السيادة والاستقلال.

رابعاً : الفروع الرئيسية لعصبة الأمم^(٥):

1- الجمعية العامة للعصبة:

تتعد الجمعية العمومية دورتها العادية السنوية خلال شهر سبتمبر، ولكن من حقها أن تتعد في دورات استثنائية، وكانت تنتخب في دورتها العادية أعضاء مكتبها المؤلف من رئيس وستة نواب للرئيس، كما كانت تعمل علي

تأليف ست لجان نص عليها المعهد، وجلسات الجمعية العمومية علنية، وتختص بالآتي:

أ- قبول الأعضاء الجدد.

ب- انتخاب أعضاء المجلس غير الدائمين.

ج- إعادة النظر في المعاهدات .

د- تصديق الموازنة.

كما أن هناك اختصاصات مشتركة بين الجمعية والمجلس لا تتم إلا بقرار منهما معاً وهي:

أ- زيادة عدد أعضاء المجلس.

ب- تعيين الأمين العام للعصبة.

ج- انتخاب قضاة المحكمة الدائمة للعدل الدولي.

هناك أيضاً اختصاصات علي الشيوخ بين الجمعية والمجلس، بحيث أنه يجوز لأحدهما أن يتولاها وحده وأن يتمتع الطرف الآخر عن النظر فيها وحده، وأن يتمتع الطرف الآخر عن النظر فيها إذ كانت معروضة علي أحدهما، وهذه الاختصاصات تتعلق بمسائل تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، واستفتاء المحكمة الدائمة للعدل الدولية.

2- المجلس:

يعتبر المجلس بمثابة الأداة التنفيذية للعصبة، وكان يضم نوعين من الأعضاء دائمين يمثلون الدول الكبرى حينذاك، وغير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها لمدة محددة.

وفي البداية كان عدد الأعضاء الدائمين خمسة والأعضاء غير الدائمين أربعة، لكن هذا التوازن إختل بالترج حتى أصبح عدد الدول غير الدائمة في المجلس أحد عشر عضواً مقابل ثلاث أعضاء دائمين في مستهل عام 1936م. كان علي المجلس طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من عهد العصبة، أن ينعقد كلما استدعت الظروف ذلك، علي أن لا يقل انعقاده عن مرة واحدة في السنة، ثم صدر قرار عام 1923م يحتم عليه الإجتماع في أربع دورات سنوية ثم انخفض عدد الدورات إلى ثلاث دورات عام 1928م، ويمكن للمجلس أن ينعقد في دورات استثنائية، بناءً علي طلب عضو في العصبة، أو بسبب قيام حرب أو حالة تهدد السلام العالمي.

واختصاصات المجلس التي ينفرد بها هي:

- 1- إعداد المشروعات الخاصة بتخفيض السلاح.
- 2- إتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ الضمان الجماعي.
- 3- فرض العقوبات العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية علي الدول المخالفة أو فصلها من العصبة.
- 4- الإشراف علي تعيين موظفي الأمانة العامة.
- 5- مراقبة الأراضي الموضوعة تحت الإنتداب.
- 6- مراقبة معاهدات الصلح بما في ذلك الإشراف علي حوض السار ومدينة داننترج الحرة وتنظيم تسليح ألمانيا.

3- الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي الأداة الإدارية الدائمة للعصبة، وكان مقرها مدينة جنيف، وتنقسم إلى إدارات متعددة علي رأسها أمين عام بمساعدته معاونون يختارهم هو بموافقة مجلس العصبة.

أما الأمين العام فقيم اختياره بواسطة مجلس العصبة وبقرار إجماعي وتوافق عليه الجمعية العمومية بالأغلبية، ويقوم الأمين العام بوظيفة أمين سر للمجلس والجمعية العمومية، وينفذ ما يصدر عنه من قرارات، والأمانة العامة هي الصلة بين المجلس والجمعية العمومية، وعليها جمع كل البيانات والمستندات، وتسجيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقيام بنشرها، وعند قيام حرب أو تهديد بالحرب فإن علي الأمين العام أن يتولي دعوة المجلس إلى الانعقاد. أما مصاريف الأمانة فهي توزع علي الأعضاء بنسبة تحددها الجمعية علي أساس معايير اقتصادية ومالية، وقابلة للتغيير.

خامساً: إنجازات العصبة:

أباحت العصبة الحرب في بعض الأحوال ثم إن السلم في مفهوم العصبة عني به السلام العالمي، إذ فهي لا تتدخل في الحروب الأهلية أو المشاكل والثورات الداخلية إلا في حالة واحدة، وهي أن تتصاعد تلك الحروب لو المشاكل الأهلية إلى درجة يخشى منها أن يهدد السلام العالمي.

إهتمت العصبة بالشئون المالية والاقتصادية الدولية بعقد المؤتمرات، وتشجيع البحوث الاقتصادية للتقريب بين النظم الجمركية وتوحيد مصطلحاتها وقوانينها، وإهتمت العصبة بالقضايا الصحية والاجتماعية فحققت تعاوناً بين الدول لمكافحة الأمراض والأوبئة، وكانت من أعمالها إنشاء مؤسسة الصحة العامة، كما قاومت البؤس والفقر، وحسنت الأحوال العمالية عن طريق إصدار تشريعات عمالية عادلة وحاربت تجارة الرقيق وتجارة المخدرات... الخ.

وبنلت العصبة جهداً في قضايا التعاون الفكري والعلمي والثقافي، ونادت بتغيير المناهج الدراسية المفعمة بالأحقاد والكرهية، وشجعت الاتصال

بين شباب العالم، عن طريق تنظيم الرحلات المفيدة، وقامت العصبة بمحاولة جعل هذه القواعد أساساً للتعاون الدولي بين الأمم.

قامت العصبة بمهام إدارية كثيرة كالإشراف على نظام الانتداب الدولي، وحماية الأقليات، وإدارة بعض المناطق الحرة إلا أن نجاح العصبة في هذا الميدان بالذات كان قليلاً.

سادساً: إخفاقات العصبة:

لم يكن باستطاعة عصبة الأمم أن تعيش طويلاً منظمة ذات شأن عالمي، قادرة على فض النزاعات الدولية، وإحلال السلام بصورة دائمة كما كان مأمولاً فيها عند إنشائها. وأسباب عجزها كانت متعددة، منها ما يتصل بتكوينها ونوعية أعضائها، ومنها ما يرجع إلى إنحرافها عن الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها.

وبالرغم من هذا فقد حققت عصبة الأمم نجاحاً جزئياً في تسوية بعض المنازعات السياسية الصغيرة، إلا أنها فشلت في الميدان السياسي، وخيبت آمال المراض التي عقدت عليها، وقد تم عقد الاجتماع الأخير للجمعية العمومية في أبرايل 1946م، من أجل تصفية أعمال العصبة وتسليم ثرواتها وممتلكاتها إلى المنظمة الدولية الجديدة التي قامت لتحل محلها. ولكن لا بد من طرح الأسئلة الآتية: لماذا أخفقت العصبة في أداء مهمتها ولم تستطع أن تنال العقبات التي إعترضت طريقها بعد سنوات قليلة من إنشائها؟؟، ثم لماذا عجزت عن تحقيق السلام ومنع للتطاحن الدولي الذي بدأ بسيطاً ومحلياً، ثم انقلب إلى حرب عالمية طاحنة؟؟.

وللإجابة علي هذه الأسئلة يمكن القول أن عوامل الإخفاق تعود إلى اعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو غير سياسي، ويمكن تلخيص أسباب فشل العصبة في النقاط الواردة في الفقرة التالية:

أسباب فشل عصبة الأمم

1- لم تتصف بالعالمية من الناحية الواقعية، فلم تنضم إليها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الاتحاد السوفيتي بقي بعيداً عنها حتى عام 1934م وطرد منها عام 1939م، وكثير من الدول التي اشتركت فيها انسحبت منها بعد سنوات.

2- غلب عليها الطابع الأوروبي، حيث أن العصبة أصلاً مرتبطة بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لعدم اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية، زاد سيطرة الدول الأوروبية علي العصبة وأدى ذلك إلى إنسحاب بعض الدول غير الأوروبية منها، وزد علي ذلك أن معظم دول العالم الثالث لم تشترك أصلاً فيها لأنها كانت تترجح تحت الاستعمار الأوروبي، ولذلك سيطرت الدول الأوروبية المنتصرة علي العصبة منذ بداية عملها.

3- أخفقت العصبة في التوفيق بين المبادئ الأخلاقية السامية التي قامت عليها وبين واقع العصبة المرير، مما أدى إلى تغلب الإنتهازية وإخفاء العدالة، ومثال لذلك عدم تطبيق نظام حماية الأقليات إلا في أوروبا، ومثال آخر هو استغلال نظام الإنتداب لمصلحة الدول المنتدبة والتي كانت تتصرف في الأقاليم التابعة لها تصرف المستعمر، دون أن نسمع كلمة تأنيس أو عقاب من عصبة الأمم والتي كان لها حق الإشراف علي ذلك النظام،

وخير مثال لذلك إنتداب بريطانيا علي فلسطين والذي إنتهي بالصورة
للمساوية المعروفة.

4- عهد العصبة جاء مندمجاً في نصوص معاهدات الصلح التي أبرمت بعد
الحرب العالمية الأولى، هذا الاندماج الذي لازم نشأة العصبة حصر
أهدافها في المحافظة علي نتائج الحرب العالمية الأولى، مما جعلها مثقلة
بشئون الحرب وآثارها، في حين أن القصد من العصبة هو استبعاد الحرب
والحيلولة دون حدوثها مرة أخرى.

5- إتباع العصبة لنظام مركزي، أي أنها حصرت كافة السلطات
والإختصاصات فيها دون إتاحة الفرصة لتنظيمات دولية أو إقليمية أخرى،
أو حتى تنظيمات فنية لمساعدتها في أعمالها الضخمة، هذا النظام قد أثقل
كاهل عضبة الأمم وأدي بالتالي إلى تقصيرها وعجزها من إنجاز ما أُنيط
بها من مهمات.

6- عجزت العصبة عن تشكيل قوة أو أداة تنفيذية دائمة تستطيعها لرد أي
عدوان يقع علي أحد أعضائها، وتطبيق القرارات ومراقبة برامج التسليح
علماً بأن عهد العصبة يسمح لها بتكوين تلك الأداة.

7- إحتواء عهد العصبة علي عيوب كثيرة، أهمها قاعدة الإجماع التي كان
يتطلبها العهد لصنور معظم قرارات العصبة سواء في الجمعية العمومية
أو المجلس، ولهذا فإن معظم قرارات العصبة كانت تتسم بالغموض
والعمومية، والقصد من ذلك هو إرضاء الجميع وتحقيق الإجماع في
التصويت ولكن أغفل واضعوها تلك الآثار الجانبية.

8- عدم تحريم الحرب تحريماً قاطعاً في عهد العصبة كما أنه لم يفرض التحكيم بصفة إلزامية، الأمر الذي ترتب عليه إعتبار الحرب وسيلة أخيرة لحل النزاعات.

تلك هي أخفاقات العصبة وبعض الأسباب التي أدت إلى نهاية العصبة، ومهما يكن من أمر، فإن إنشاء عصبة الأمم يعتبر أول خطوة في طريق التجمع الدولي، وبما أنها كانت أول تجربة في هذا الحقل فلم تخلو من أخطاء وهفوات، وإذا قامت هيئة الأمم المتحدة على أنقاض العصبة.

الأمم المتحدة:

أولاً: إنشاء الأمم المتحدة:

كان لفشل عصبة الأمم في القيام بالمهام المناطة بها، وما نتج ذلك من قيام الحرب العالمية الثانية، وما نجم عنها من تدمير وخسائر في الأرواح البشرية أثر كبير على شعوب العالم وقادته، دفعهم إلى التفكير في إنشاء منظمة تخلف العصبة.

إن فكرة إنشاء الأمم المتحدة ظهرت إبان الحرب العالمية الثانية، نتيجة للإنتطباع العام عن عصبة الأمم بفشلها في الحيلولة دون نشوب الحرب وأخفقت في بقية مهامها الأساسية، لذا ظهرت دعوات متعددة لإقامة تنظيم دولي جديد يحل محل العصبة ويسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

1- تصريح الأطلنطي: ظهرت هذه الدعوات في البداية على شكل تصريحات

دولية كان أولها تصريح الأطلنطي، والذي أعلن في 14/8/1941م في أعقاب إجتماع الرئيس الأمريكي (فراكلين روزفلت) ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل)، الذي دعا فيه إلى إقامة تنظيم دولي للسلم

بعد إنتهاء العمليات الحربية، وفي 1/1/1942م وقع ممثلو ست وعشرين دولة بعد إنتهاء إجتماعاتهم (في العاصمة الأمريكية) علي تصريح الأمم المتحدة، و بيدوا في إتفاقهم علي ضرورة إنشاء تنظيم دولي جديد.

2. إعلان موسكو وتصريح طهران: في 3/10/1941م صدر إعلان موسكو عندما أعلن مندوبو الدول الأربعة الكبرى وهي: الإتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والصين، عزمهم علي إنشاء منظمة دولية عامة ودائمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، في أقرب وقت ممكن. تلا ذلك تصريح طهران الذي صدر في 1/12/1943م، عقب إجتماع الروساء (الأمريكي روزفلت، والسوفيتي ستالين، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل)، وأكثوا علي ضرورة التضامن السياسي والعسكري بين دولهم في مواجهة ألمانيا النازية وحلفائها، ورغبتهم في الإعتماد علي الدول المحبة للسلام في إقامة السلام العالمي.

مثلت هذه التصريحات الدولية المرحلة التحضيرية لإنشاء المنظمة الدولية المقترحة لتحل محل عصبة الأمم المتحدة، وقد تلا هذه التصريحات عدد من المؤتمرات الدولية التي عملت علي نقل فكرة إنشاء المنظمة الدولية الجديدة، من مرحلة التفكير والتداول إلى مرحلة التنفيذ بوضع ميثاق لهذه المنظمة.

3. مؤتمر دومبرتون اوكس: كان أول مؤتمر عقد لمناقشة أهداف ومبادئ المنظمة الدولية الجديدة، ذلك الذي عقد في دومبرتون اوكس (إحدى ضواحي العاصمة الأمريكية واشنطن)، في 7/10/1944م والذي شاركت فيه كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وبريطانيا، وقد تم في هذا المؤتمر وضع القواعد الأساسية والمبادئ العامة للمنظمة الدولية الجديدة، التي تقرر تسميتها بالأمم المتحدة، وتقرر أن تعمل هذه المنظمة علي حفظ السلم والأمن الدوليين وزيادة

التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تتكون المنظمة الجديدة من ثلاث فروع هي:

1- جمعية عامة .

2- مجلس الأمن.

3- محكمة العدل الدولية.

مع تمتع كل من هذه الفروع بإختصاصات وسلطات محددة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتم في مؤتمر بالطا الذي عقد في 11/2/1945م وحضره ممثلوا الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، إعتقاد ما عرف فيما بعد باسم (صيغة بالطا)، التي ضمنت لكل الدول الخمسة الكبرى حق النقض (الفيتو) عند التصويت علي المسائل الموضوعية في مجلس الأمن، ونتيجة لهذا المؤتمر تمت الدعوة إلى عقد جمعية تأسيسية للأمم المتحدة .

4- مؤتمر سان فرانسيسكو: إنعقد هذا المؤتمر الذي دعا إليه مؤتمر بالطا خلال الفترة من 25/4/1945م، إلى 26/6/1945م، ودارت خلال هذا المؤتمر مناقشات مطولة إنتهت بإقرار ميثاق الأمم المتحدة بالإجماع يوم 25/6/1945م وتم التوقيع عليه من ممثلي الدول المشاركة يوم 26/6/1945م. وحدد الميثاق أن الأمم المتحدة تقوم بوظائفها المتعددة من خلال ستة أجهزة تابعة لها هي :

1- الجمعية العامة.

2- المجلس الأمن.

3- مجلس الاقتصادي والإجماعي.

4- مجلس الوصايا.

5- محكمة العدل الدولية.

6- الأمانة العامة.

وقرر تشكيل لجنة تحضيرية تتولى إعداد الترتيبات اللازمة للإجماع الأول للأمم المتحدة، وقامت هذه اللجنة بمساعدة عدد من اللجان الفنية لمتفرعة منها بإعداد التنظيم الداخلي للأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وقامت هذه اللجنة بدعوة الجمعية العامة للإنعقاد في لندن في 10/1/1946م، وفي هذا الإجماع قامت الجمعية العامة بالموافقة علي إجتماعات اللجنة التحضيرية وانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقضاة محكمة العدل الدولية، وتعيين أول أمين للأمم المتحدة.

ثانياً: أهداف الأمم المتحدة:

- 1- تنمية السلم والأمن الدوليين.
- 2- تنمية العلاقات الودية بين الدول.
- 3- تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 4- أن تكون المنظمة الدولية مركزاً لتنسيق أعمال الدول من أجل إدراك الغاية المشتركة.

أما مبادئ الأمم المتحدة:

- 1- كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات سيادة متساوية.
- 2- إن الدول مستهض بالالتزامات التي ينص عليها الميثاق بحسن نية.
- 3- وستسوي نزاعاتها سلمياً.
- 4- وستمتنع عن إستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها.
- 5- وستقدم كل مساعدة مطلوبة للأمم المتحدة.

6- وستضمن الأمم المتحدة أن تتصرف الدول الأعضاء في المنظمة وفق الميثاق.

7- ولن تتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لأية دولة.

ثالثاً: العضوية في الأمم المتحدة:

يوجد نوعان من العضوية في الأمم المتحدة: عضوية أصلية وعضوية بالإنضمام، ورغم وجود هذين النوعين من العضوية فإنه لا يترتب عليهما أي تمييز أو تفرقة في الحقوق أو الواجبات المفروضة علي الأعضاء، ويمكن القول أن هذه التفرقة ترجع إلى الظروف المحيطة بإنشاء الأمم المتحدة، فمعلوم أن العضوية الأصلية تتمتع بها الدول (الواحدة والخمسون) الموقعة علي تصريح سان فرانسيسكو، وبالتالي هي الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وكذلك الدول التي وقعت علي تصريح الأمم المتحدة الصادر في 1942/1/1م، فأية دولة يتوافر فيها أحد هذين الشرطين تعتبر من الأعضاء الأصليين.

أما العضوية بالإنضمام فتمتع بها الدول التي إلتحقت بعضوية الأمم المتحدة بعد مؤتمر سان فرانسيسكو، وتنص المادة الرابعة من الميثاق علي أن العضوية في الأمم المتحدة مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام، والتي تتعهد بالوفاء بالإلتزامات التي يتضمنها الميثاق والتي تري الأمم المتحدة أنها قادرة علي تنفيذها. ويتم قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناءً علي توصية من مجلس الأمن، وهذه التوصية تطلي مجلس الأمن وبالذات الأعضاء الدائمين فيه حق قبول أو رفض لإنضمام أي عضو جديد للأمم المتحدة .

شروط الانضمام لعضوية الأمم المتحدة:

هناك أربعة شروط واجب توافرها في الدولة طالبة العضوية في الأمم المتحدة وهي:

1- أن تكون دولة: وهذا يؤدي إلى إستبعاد المستعمرات والأقاليم الواقعة تحت الوصايا والمنظمات الدولية والإقليمية وحركات التحرير.

2- أن تكون الدولة محبة للسلام.

3- القبول بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق، وهذا الشرط يلزم الدولة طالبة للعضوية بجميع إلتزامات الميثاق، وأن تتعهد بتنفيذها، والتحفظ على بعض إلتزامات الميثاق يكون سبباً في عدم منح الدولة العضوية.

4- أن تكون قادرة على تنفيذ إلتزامات الميثاق، وهذا مرتبط بمفهوم السيادة فالدولة ناقصة السيادة لا تستطيع أن تمارس علاقاتها الخارجية بحرية كاملة، وكذلك الدولة ذات الإمكانات الاقتصادية والعسكرية المحددة جداً قد لا تكون قادرة على تنفيذ كل الإلتزامات التي يوجبها الميثاق.

إن عضوية الأمم المتحدة مفتوحة لكل الدول المحبة للسلام التي تقبل الإلتزامات الواردة في الميثاق، والتي تعتبرها المنظمة قادرة على تنفيذ هذه الإلتزامات.

إجراءات العضوية:

تتقدم للدولة بطلبها إلى الأمين العام، فيقوم بعرض الطلب على مجلس الأمن، وتكتمل الإجراءات كما حددها الميثاق، حيث تقوم لجنة من لجان مجلس الأمن بدراسة الطلب ويصوت المجلس على تمرير توصية للجمعية العامة بقبول أو عدم قبول طلب العضوية، ويمكن لأي عضو من الأعضاء الخمسة

الدائمين في مجلس الأمن أن يعترض علي طلب العضوية، وبالتالي لا يصدر المجلس التوصية بالقبول، ولا تصبح الدولة طالبة العضوية عضواً في الأمم المتحدة. ويمكن للدولة إعادة طلب العضوية في الأمم المتحدة حتى ولو لم يوافق المجلس علي قبولها، ولا توجه الدعوة إلى الدول للإنضمام للأمم المتحدة، فلا بد أن تقوم الدولة رغبة العضوية بتقديم طلب بالإنضمام للأمم المتحدة. هذا وقد بلغ عدد الدول المنضمة للأمم المتحدة حتى شهر سبتمبر 1944م 159 عضواً ، أما الآن فهي تصل 184 دولة.

وابعاً: أجهزة الأمم المتحدة:

1- **الجمعية العامة:** تتكون الجمعية العامة من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعتبر جهاز المداولات الرئيسي في الأمم المتحدة، وتطلع بمناقشة وإصدار توصيات بشأن كل الأمور التي يشملها الميثاق، وعلي العكس من مجلس الأمن لا تستطيع الجمعية العامة إجبار أية دولة علي القيام بعمل معين، ومع ذلك فإن توصياتها تحمل وزناً معنوياً تعبيراً عن الرأي العام العالمي.

وقد شجعت الجمعية العامة جهود الإغاثة الإنسانية وخطط التنمية والجهود المبذولة لإزالة الاستعمار والعنصرية، وتهتم بإجراء مفاوضات حول معاهدات واتفاقيات دولية تتعلق بأمور ذات إهتمام عالمي، كذلك المتعلقة بقانون البحار واستعمال الفضاء الخارجي. تعقد الجمعية العامة اجتماعاتها في دورات عادية تبدأ من يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر وتستمر عادةً حتى منتصف شهر ديسمبر، ويمكن أن تعقد دورات إستثنائية إذا لزم الأمر.

وعند التصويت علي مشاريع قرارات الجمعية تتساوى الدول الأعضاء حيث لكل عضو صوت واحد، وهذه المساواة تجعل دولة مثل سيشيل التي يبلغ

عدد سكانها حوالي 60 ألف نسمة تتساوى مع دولة مثل الصين الشعبية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ألف مليون نسمة، وفي دورتها يمكن للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة أو قضية تدخل ضمن نطاق الميثاق أو تتعلق بالأجهزة التابعة لها، وتقبل الجمعية (بناءً على توصية من مجلس الأمن) الأعضاء الجدد، وتقوم بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، وتعتمد ميزانية المنظمة.

وتتطلب مشاريع القرارات المتعلقة بالشئون المهمة مثل تلك التي تخص أمور الأمن والسلم وقبول الأعضاء الجدد ووقف العضوية، والطرد من عضوية الأمم المتحدة وأمور الميزانية وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة لكي تصبح قرارات صادرة عن الجمعية، أما القرارات المتعلقة بالأمور الأخرى، فيكتفي المصادقة عليها بالأغلبية البسيطة.

وبناءً على ما تقدم يمكن النظر إلى الجمعية العامة ساحةً للمناقشة في القضايا الدولية المختلفة، بإفتراض أن عرض النزاعات بين الدول قد يساهم في التسوية السلمية لها وتقوية الأمن والسلم الدوليين.

2- مجلس الأمن: يعتبر مجلس الأمن الجهاز الذي أوكل إليه المهمة الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وقد نص الميثاق في عام 1945م على أن يتكون مجلس الأمن من أحد عشر عضواً يتمتع خمسة منهم بالعضوية الدائمة وهم: (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، وفرنسا، والصين)، أما الأعضاء الستة الآخرون فقد بين الميثاق أن يجري إنتخابهم من قبل الجمعية العامة لعضوية المجلس لمدة سنتين. وفي عام 1965م تم تعديل المادة (23) من الميثاق ليزيد عدد أعضاء المجلس إلى خمسة عشر عضواً،

وبذا أصبح عدد الأعضاء غير الدائمين عشرة أعضاء وروعي في انتخابهم التوزيع الجغرافي العادل بين مناطق العالم المختلفة.

وبعد للمجلس جلساته بناءً على طلب أحد أعضائه أو أعضاء الأمم المتحدة الآخرين أو بطلب من الأمين العام، ورئاسة المجلس شهرية بالتناوب بين أعضائه، وبعد مناقشته للقضية المطروحة يتم التصويت على مشروع القرار، ويتمتع كل عضو في المجلس بصوت واحد، إلا أن الدول الدائمة العضوية تتمتع بحق النقض (الفيتو) عند مناقشة المسائل غير الإجرائية.

لذا يوجد نوعان من المسائل التي قد يتخذ المجلس قرارات بشأنها، فهناك المسائل الإجرائية والمسائل غير الإجرائية، وهذه الأخيرة هي تلك الواردة في المواد من 28 إلى 32، من الميثاق وتشمل: عقد جلسات المجلس، وسلطة المجلس في إنتشار فروع تابعة له، ووضع لائحة إجراءاته وإشراك أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في مناقشات المجلس ولقد جرت العادة على اعتبار عملية إدراج المواضيع في جدول أعمال المجلس أو شطبها من المسائل الإجرائية.

وعند التصويت على المسائل الإجرائية فإن مشروع القرار لكي يصبح قراراً، لابد له من الحصول على تسعة أصوات مؤيدة من الأصوات الأعضاء الخمسة عشر، أما في المسائل غير الإجرائية التي تشمل إقتراح تسوية نزاع معين أو قبول عضو جديد في الأمم المتحدة وغيرها من الأمور غير الإجرائية، فلكي يصبح مشروع القرار قراراً لابد له من الحصول على تسعة أصوات مؤيدة على الأقل، وأن يكون من ضمن هذه الأصوات، أصوات الدول

دائمة في مجلس الأمن. فإذا عترض أي منهم علي مشروع القرار فيعتبر قد مارس حق النقض (الفيتو) ومنع مشروع القرار من أن يصبح قراراً.

حق النقض تم استعماله من قبل الأعضاء الخمس الدائمة العضوية لتعطيل مشاريع قرارات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى عدم اعتماد عدد من مشاريع القرارات من قبل المجلس. وفي حالة تغيب العضو الدائم أو إمتناعه عن التصويت علي مشروع القرار لا يعتبر تصرفه نقضاً للقرار.

وطبقاً للميثاق فإن أعضاء الأمم المتحدة ملزمون بقبول وتنفيذ قرارات المجلس، ويعمل المجلس نيابةً عن كافة أعضاء الأمم المتحدة الذين يتفقون جميعاً علي تنفيذ قراراته، ووضع قوات مسلحة تحت تصرفه كلما طلب ذلك، وتقديم المساعدات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، وبهذا ينفرد المجلس بالالتزام عن باقي أجهزة الأمم المتحدة التي لا تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها والتي تعتبر مجرد توصيات.

وعند نشوب نزاع مسلح بين بعض الدول الأعضاء أو غير الأعضاء، فإن المجلس قد يصدر قراراً يأمر فيه الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار، أو يقوم بإرسال مراقبين يمثلون الأمم المتحدة أو قد يقوم بعمل عسكري جماعي، وقد يكتفي أحياناً بإرسال قوات حفظ سلام لخفض حدة التوتر في مناطق النزاع.

إن الوظيفة الأساسية للمجلس هي حفظ السلم والأمن الدوليين وإصدار القرارات اللازمة لتسوية المشكلات الدولية المهددة لهما، بالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بعدد من الوظائف، الأخرى فهو الجهاز الذي يوصي بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، كما أنه قد يوقف عضوية دولة عضواً أو يقوم بطرد دولة من عضوية الأمم المتحدة. والمجلس يقوم باختيار الأمين العام

للأمم المتحدة، لذا فإن المجلس يعتبر من أهم أجهزة الأمم المتحدة ويلعب دوراً مهماً في المجتمع الدولي.

ولقد وجه إلى تشكيلة المجلس بعض الانتقادات لأن إعطاء الدول الكبرى مقاعد دائمة فيه يخل بمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، ولكن يمكن القول، إن تشكيل المجلس والدور المخصص للأعضاء الدائمين فيه عكس الوضع الذي ساد العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

حق النقض (The Veto)

أولاً: حق النقض في مجلس الأمن: الأساس والاعتبارات:

• تعكس فلسفة البنية التنظيمية للأمم المتحدة والأسس التي يستند عليها عملها توزيع الاختصاصات والسلطات بين أجهزة الأمم المتحدة وفروعها وقواعد التصويت فيها بعددتين أساسيتين:

1/ بعد وظيفي: وقد ترتب عليه ضرورة إيجاد أجهزة وفروع رئيسية تقوم

كل منها بوظيفة معينة، إلى جانب الجهاز العام الذي يملك صلاحية مناقشة أي أمر أو مسألة تدخل ضمن اختصاص الأمم المتحدة ككل

وهوالجمعية العامة. وعلى هذا الأساس تم إنشاء هذه الفروع:

أ- مجلس الأمن ليقوم بوظيفة حفظ السلم والأمن الدوليين.

ب- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليقوم بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية.

ج- مجلس الوصاية ليشرع على نظام الوصاية، والذي حل محل نظام الإنتداب في ظل عصبة الأمم.

د- محكمة العدل الدولية لتقوم بالوظائف القضائية والإئتائية.

هـ- الأمانة العامة (المسكرتارية) لتقوم بالوظائف الإدارية.

2/ بعد سياسى/ تطلب تحقيق التوازن فى توزيع السلطات والصلاحيات والإختصاصات بين الجهاز العام، الذى تمثل فيه كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وهو الجمعية العامة، وبين مجلس الأمن والذى تشغل فيه الدول الكبرى وحدها مقاعد دائمة. وقد ترتب على الإعتبارات الخاصة بضرورة تحقيق التوازن السياسى بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن منحه الميثاق سلطة الاشتراك مع الجمعية العامة أو الأفراد بممارسة بعض الإختصاصات التى تتعلق مباشرة بموضوع السلم والأمن الدوليين، مثل إنتخاب قضاة محكمة العدل الدولية أو قبول الأعضاء الجدد....الخ. كما أصبح مجلس الأمن هو الأداة التنفيذية الرئيسية للأمم المتحدة، ومنحه الميثاق من السلطات مالم يمنحه لأية هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة.

* تشكيل وتكوين مجلس الأمن:

يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر مقعداً، منها خمسة دائمة تشغلها دول ورد ذكرها بالأسم فى الميثاق وذلك على النحو التالى: جمهورية الصين، فرنسا، إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (وقد ورثته روسيا الاتحادية)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وللأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن حق الاعتراض على مشروعات القرارات المرفوعة إلى المجلس.

أما المقاعد العشرة الأخرى فهى مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالإنتخاب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة دورياً، لمدة سنتين ولا يجوز إنتخاب العضو الذى إنتهت مدته على الفور لمرّة ثانية على التوالى. ويتعين على الجمعية العامة عند إختيارها للدول التى تشغل مقاعد غير دائمة فى المجلس أن

تراعى إعتبارين: الأول: (مدي مساهمة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وفى تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى. والثالى: عدالة للتوزيع الجغرافى! ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم (1991) والصادر فى 17/ ديسمبر/1963م أصبح توزيع هذه المقاعد العشرة يتم على النحو التالى: خمسة مقاعد لإفريقيا وآسيا، مقعدين لأمريكا اللاتينية، مقعداً واحداً لأوروبا الشرقية، مقعدين لأوروبا الغربية والدول الأخرى. ويخضع الأعضاء غير الدائمين لقاعدة التجديد النصفى سنوياً حيث تقوم الجمعية العامة كل عام بإنتخاب خمسة أعضاء. ورئاسة الإجتماع شهري بالترتيب الأبجدي (باللغة الإنجليزية).

*** الاعتبارات التى تقف وراء منح حق النقض للأعضاء الدائمين:**

1 / إن الأساس الموضوعى الأول هو تحقيق لإجتماع الدول الخمس الكبرى فى مهمة صيانة السلم والأمن الدولى. أي ما من دولة من هذه الدول تستطيع فرض إرادتها الخاصة على بقية الدول الأربع الكبرى دون أن تأخذ بنظر الإعتبار وجود هذه الدول وآرائها، وهذا يجبرهم على التعاون.

2/ للتوصل إلى قرارات متفق عليها لخدمة مصلحة السلم والأمن الدوليين لا لمصالح طرف أو أطراف محددة.

3/ عدم اللجوء إلى هذا الحق إلا فى حالة إستنفاد محاولات التقريب بين وجهات النظر فى المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين فقط.

4/ وقد بررت الدول العظمى منحها هذا الحق بأنها هى التى تتحمل المسؤوليات الأساسية فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وعليها تقع التبعة الكبرى فى وقف وقوع الحرب.

5/ بالإضافة إلى ماسبق، ومن الناحية الواقعية والتاريخية، فإن الميثاق أقام نظاماً للأمن الجماعي توقف تشغيله على اتفاق الدول الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية مجتمعة، وقد إنطوت الفلسفة الكامنة وراء هذا التصور على إفتراضين: الأول: أن هذه الدول الخمس التي حددها الميثاق بالإسم سوف تظل محتفظة بتفوقها كدول كبرى لا يمكن لأحد (وربما لا بحق) له أن يتطلع لمنافستها، أو مزاحمتها على مسرح القيادة في النظام الدولي. والثاني: أن التحالف الذي تحقق بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية سوف يستمر بعدها، ليتحمل وحده مسؤولية حفظ السلم والأمن في العالم مفوضاً من المجتمع الدولي كله.

ثانياً: طبيعة وقواعد التصويت والقضايا التي يستخدم فيها الفيتو:

لكل دولة عضو في مجلس الأمن صوت واحد لكن الأغلبية المطلوبة لصدور القرارات تختلف باختلاف طبيعة المسألة المطروحة للتصويت: هل هي مسألة إجرائية أم موضوعية؟

1- في المسائل الإجرائية: تصدر القرارات بأغلبية تسعة أصوات دون تمييز بين الأعضاء.

2- في المسائل الموضوعية: تصدر القرارات بأغلبية تسعة أصوات ويشترط أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس الدائمة العضوية مجتمعة. ومعنى ذلك أن يستحيل، كقاعدة عامة، صدور قرار من مجلس الأمن في مسألة موضوعية بدون توافق إجماع الدول الخمس الكبرى حول مشروع للقرار المقترح.

ولم يضع ميثاق الأمم المتحدة ضابطاً للتمييز بين ما هو متعلق بالإجراءات وما هو متعلق بالموضوع. وكل ما هو موجود بهذا الشأن هو البيان

المشترك الذى صدر عند الدول الكبرى الخمس في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945م والذي تضمن قائمة بالموضوعات التي تعتبرها هذه الدول من قبيل المسائل الإجرائية، وتضم الآتي: تمثيل أعضاء مجلس الأمن تمثيلاً دائماً في مقر الهيئة.

- 1- وجوب عقد إجتماعات دورية لمجلس الأمن.
 - 2- عقد اجتماعات المجلس في غير المقر.
 - 3- إنشاء فروع ثانوية للمجلس.
 - 4- وضع لائحة الإجراءات.
 - 5- إشراك عضو من غير أعضاء المجلس بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على المجلس وتمس مصالح هذا العضو.
 - 6- دعوة الدول الأطراف في النزاع للإشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع في المجلس بدون تصويت.
 - 7- وأخيراً إدراج أو شطب مسألة في أو من جدول أعمال المجلس.
- ولكن البيان المشترك أصر على إعتبار أن أي خلاف حول تحديد طبيعة المسألة المعروضة للبحث يحسم على أساس أنه مسألة موضوعية، أي تتطلب موافقة الدول الخمس الدائمة، وقد أدى هذا إلى بروز ما يعرف بظاهرة (الفيتو المزدوج Double Veto).

* الحالات التي لا يجوز فيها استخدام حق النقض:

1/ الدعوة إلى عقد مؤتمر عام لإعادة النظر في ميثاق المنظمة الدولية، حيث يشترط موافقة أغلبية الثلثين وتسعة من أعضاء مجلس الأمن دون تمييز.

2/ انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية (المادة العاشرة من اللائحة التأسيسية).

3/ ضرورة إمتناع أى دولة عضو فى المجلس عن التصويت إذا كانت طرفاً فى نزاع يبحثه المجلس، إستناداً إلى الفصل السادس من الميثاق (تسوية المنازعات بالطرق السلمية).

* ونتيجة للممارسة أدخلت بعض التعديلات الطفيفة على إستخدام الفيتو وهى غير رسمية، مثل:

1/ أن إمتناع إحدى الدول ذات المقاعد الدائمة عن التصويت على مشروع قرار معين لايعتبر فيتو، وبذلك فإنه لا يؤثر فى إصدار القرار فيما إذا وافقت الدول الأخرى الدائمة فى المجلس.

2/ أن المجلس يستطيع أن يمرر مايراه ضرورياً من التوصيات فى غياب إحدى الدول الدائمة، أو بمعنى آخر فإن وجودها واشتراكها فى عملية التصويت لم يعد شرطاً ضرورياً لضمان قانونية التصويت.

ملخص القول من ذلك كله أن القيود الواردة على استخدام حق الفيتو محدودة إلى الدرجة التى أصبح فى إمكان أى دولة دائمة العضوية (عملياً)، أن تحول دون صدور أى قرار لا ترضى عنه بتعلق بأي مسألة مهمة.

وكما يرى (كارل دونيش) أن نظام التصويت هذا يعكس حقيقة أساسية للعالم، ليس حسب عام 1945م وإنما حتى أواخر الستينات (أوروبا إلى الآن)، أنه من العبث إجبار الولايات المتحدة على إجراء شئ مهم إلا وفق إرادتهما. كما بدأ واضحاً أنه من العبث كذلك إجبار كل من بريطانيا وفرنسا والصين. ولكن كما كان منطق الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة، إذا أمكن إتفاق هذه القوي الخمس، وبدأ إهتمامها جميعاً بالدرجة الكافية، فإنه من الممكن لها تجريد قوة كافية لوقف أى حرب أو تهديد بالحرب من أى مكان من العالم بالسرعة الممكنة.

ثالثاً: التطور التاريخي لاستخدامات الفيتو:

منذ تأسيس الأمم المتحدة إلى الآن (1945 - 2003)، إستخدام للفيتو حوالى (251) مرة، وفيما يلي عرض لاستخدامات الدول الكبرى:

1/ الإتحاد السوفيتى (روسيا): (120) مرة

كانت استخدام الإتحاد السوفيتى لحق الفيتو واسعاً جداً فى الفترة بين عامى (1945 - 1985م). وخلال سنوات العشرة الأوائل من عمر المنظمة الدولية، واستخدام الإتحاد السوفيتى حق الفيتو (79) مرة، فى الوقت الذى كان استخدامات الدول الأخرى قليلة جداً حيث استخدم الصين الحق مرة واحدة، وفرنسا مرة واحدة. إلا أن الإتحاد السوفيتى بدأ يقلل من استخدامه فى لفترات اللاحقة، ومنذ إنهيار الإتحاد السوفيتى فإن روسيا لم تلجأ إلى حق الفيتو إلا مرتين.

2/ الولايات المتحدة الأمريكية: (76) مرة.

كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق الفيتو لأول مرة عام 1970م، ومن اللافت للنظر فى استخدامات الولايات المتحدة للفيتو أن حوالى نصفها

كانت لصالح إسرائيل، أى أن القرارات التى أعاققت الولايات المتحدة صورها ضد إسرائيل كانت (35) قراراً. كما صوتت الولايات المتحدة ضد (10) قرارات كانت تنتقد جنوب إفريقيا.

3/ المملكة المتحدة: (32) مرة.

ومن بين مشاريع القرارات التى صوتت ضدها، هناك (23) مشروع قرار صوتت إلى جانبها الولايات المتحدة، و(14) صوتت ضدها فرنسا أيضاً. ولم تستخدم بريطانيا حق الفيتو بمفردها إلا (7) مرات.

4/ فرنسا: (18) مرة؛

من مجموع (18) مرة استخدمت فيها فرنسا حق الفيتو، (13) مرة كانت تشاركها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وهناك مشروع قرارين صوتت ضدهما فرنسا لوحدها.

5/ الصين: (5) مرات..

فى الفترة بين (1946 - 1971م) كان جمهورية الصين (تايوان حالياً) يحتل مقعد الصين فى المجلس لذا جاءت استخدامات الصين للفيتو متواضعة، وخاصةً وهى تأتى فى فترة الإنفراج.

رابعاً: الأمم المتحدة والنظام الدولى الجديد:

1/ التغير فى هيكل النظام الدولى وانعكاساته على الأمم المتحدة:

وأدى هذا التغير إلى تراجع دور ومكانة كل من روسيا (باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيتى) والصين، ومن ثم تراجعت قدرتهما على تحدى إرادة الغرب وخاصةً الولايات المتحدة فى مجلس الأمن. ولم يقتصر دور هذا التغير على المجلس بل تعداه إلى الجمعية العامة وذلك لإخفاء قوة تصويت الكتلة الشرقية، وضعف دور كتلة عدم الإنحياز فى مقابل ظهور كتلة جديدة وخاصةً

فيما يتعلق بقضايا الأمن والسلم، وهي كتلة الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبية والذي تزيد عضويته على (52) دولة.

2/ التحول من حالة الصراع إلى حالة الإجتماع:

بدون شك نرجع أسس سياسة الإجماع إلى فترات النظام العالمي الجديد بتطلعات الدول الصناعية الغربية ومصالحها، فجميع قرارات مجلس الأمن تتعلق بشكل أو بآخر بمصالح الدول الدائمة العضوية في المجلس. وترتب على ذلك إختفاء ظاهرة استخدام الفيتو تقريباً، إذ تشير الأرقام الخاصة بالفيتو إلى أن هذا الحق لم يستخدم من جانب أى عضو دائم حتى نهائية عام 1994م، باستثناء روسيا الذي استخدمه بالفعل مرة واحدة ولأسباب إقتصادية وليست سياسية. وتشير الأرقام التي أوردها الأمين العام للأمم المتحدة في ورقة الموقف المقدمة منه بمناسبة الإحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (1995)، إلى أن القرارات التي إتخذها مجلس الأمن إرتفعت من (15 خلال 1987) إلى (53 خلال 1991) إلى (78 خلال 1993م). ومن المؤشرات الأخرى أنه خلال الحرب الباردة (1946 - 1989)، كان المعدل السنوى لقرارات المجلس (13) قراراً، وإرتفع في الفترة من (1990 - 1994م) إلى معدل (64) قرار سنوياً.

3/ يلاحظ التحول الواضح في طبيعة الصراعات الدولية واللجوء المتكرر إلى الفصل السابع:

وذلك بتحول معظم الصراعات إلى محلية وداخلية وذات طابع إثنى أو قومي أو ديني وليست أزمت تقليدية بين الدول، ويلاحظ أن محاولات اللجوء إلى أو تطوير آليات فرض وإنفاذ السلم قد طغت على محاولات اللجوء إلى أو تطوير آليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية في كثير من الأحيان، هذا بالإضافة إلى المفاهيم الجديدة حول سيادة الدول والتدخل الإنساني وحقوق الإنسان.

4/ محاولات نزع السلاح في ظل النظام الدولي الجديد:

وذلك بالتوجه نحو ضبط التسلح والعمل على تحقيق نزع السلاح بوصفه هدفاً نهائياً للمجتمع الدولي، ويأتى هذا التوجه ضمن إطارين:
الأول: هو نزع السلاح العمودى، أى نزع السلاح بين الدول المالكة للأسلحة النووية. أما الثانى: فيتضمن نزع السلاح الأفقى، ويعنى منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول غير المالكة لها، وتدخل الأزمة العراقية ضمن هذا التوجه الدولي والأمريكى بصفة خاصة (وإن ثبت لاحقاً أن العراق لا يملك أسلحة نووية).

خامساً: الأزمة العراقية وهيكالية النظام الدولي: الغيتو على الملصق

1/ مع تزايد رغبات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والمنظمة الدولية، بدأت ملامح الخلافات تظهر من جديد داخل مجلس الأمن، ففي تقرير صادر عن (النبتاغون) نشر فى (نيويورك تايمز) فى 8/3/1992م، يقول: يجب أن تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، ويجب أن تمنع حلفاءها من معارضة هيمنتها أو مقاومتها، لكى تحتفظ بالسيادة حصراً، وظهر ذلك من خلال أزمة يوغسلافيا وغيرها، فضلاً:

أ - فى (17/1/1998) إحتجت (فرنسا وروسيا والصين) ضد توجية ضربات جوية للعراق أعقاب إيقافه للتعاون مع لجان التفيتش، فقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بضربات جوية من خارج مجلس الأمن.

ب - فى (24/3/1999) أحتج كل من (روسيا والصين) ضد توجية ضربات ليوغسلافيا فى قضية كوسوفو، فقامت الولايات المتحدة من خلال (الناتو) بالضربات، وهذه الحالات وغيرها تشير إلى الخلافات التى تظهر نتيجة

لمحاولة الولايات المتحدة بالهيمنة، والتفرد بالمبادرة في الصراعات والأزمات الدولية من خارج نطاق الأمم المتحدة.

2/ الأزمة العراقية: هنالك توجهات وآراء مختلفة حول الأزمة ولكن بشكل عام يتلخص الموقف في: هل الجهة المخولة للقيام بأى شئ هو الأمم المتحدة؟ أم يمكن لأية قوة أخرى أن تواجه الموقف لوحدها من خارج الأمم المتحدة؟ وماذا سيكون موقف الأمم المتحدة والدول الكبرى الدائمة العضوية وغيرها في مجلس الأمن إذا حصل ذلك؟

إذاً المشكلة الحقيقية هي: إذا تجاوزت الولايات المتحدة وبريطانيا ومعهما تحالف دولي، المجلس والشرعية الدولية، ماذا سيحدث؟ القضية هي مواجهة الفيتو الصريح والواضح من دول ذات مقعد دائم في المجلس، ومواجهة الرأي العام العالمي !! إذا حدث:

يمكن للولايات المتحدة أن تهتم الأمم المتحدة بالهرم وعدم الحيوية، وبالتالي تحاول الإستغناء عنها في المستقبل!.

- هل تستطيع الدول الأخرى معاملة الولايات المتحدة بالمثل في مواقف مستقبلية؟!

- هل تكرر تجربة عصبة الأمم؟ وكيف؟

وبالمقابل هل يمكن أن تكون الأزمة والتفرد الأمريكى بالتصرف مجرد شئ عابر !! وبالتالي لن يحدث تغيير كبير في المستقبل والجميع يخضعون للأمر الواقع، ونسيان الماضي؟!

3- المجلس الاقتصادي الاجتماعي: يقوم بالإشراف علي التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، وقد نصت المادة 61 من الميثاق علي أن يتكون المجلس من ثمانية عشر عضواً، يجري انتخاب تسعة منهم كل سنة ولمدة ثلاث سنوات تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، وفي عام 1965م تم تعديل المادة 61 ليزيد عدد أعضاء المجلس إلى 27 عضواً، ويختلف تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تشكيل مجلس الأمن من كونه لا يمنح الدول الكبرى فيه عضوية دائمة، ولا يشترط التوزيع الجغرافي العادل في تشكيله.

للمجلس لجان متخصصة مثل لجنة النقل والمواصلات، واللجنة الاجتماعية، ولجنة السكان، ولجنة المرأة، ولجنة المخدرات، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الإحصاء، واللجنة المالية، وعدد من اللجان الاقتصادية الإقليمية، والهيئات الخاصة المرتبطة بالمجلس التي تسعى لتنشيط التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

وينعقد المجلس في دورتين عاديتين علي الأقل كل سنة، ويجوز له أن يعقد دورة غير عادية بناءً علي طلب أغلبية أعضائه، أو طلب الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وعند التصويت علي طلب في المجلس يتمتع كل عضو بصوت واحد وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، بدون تمييز بين مشاريع القرارات، هل هي مهمة أو غير مهمة، إجرائية أو غير إجرائية، كما هو عليه الحال في مجلس الأمن. ويقوم المجلس بتقديم توصيات حول النشاطات المتعلقة بالتنمية والتجارة الدولية، والموارد الطبيعية، والسكان،

والرفاهية الإجتماعية، والعلم والتفنية وغيرها من الأمور الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع للمجلس أربع لجان إقتصادية إقليمية هي اللجنة الاقتصادية الأوروبية، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وتدرس هذه اللجان المشكلات الاقتصادية لأقاليمها، وتوصي الحكومات بانتهاج عملية معينة لحلها.

4- مجلس الوصايا: أنشأ مجلس الوصايا ليهتم بالأقاليم غير المستقلة التي كانت واقعة تحت الإنتداب بموجب عهد عصبة الأمم، التي كانت مستعمرة من قبل الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية وغيرها من الأقاليم التي أسند إليها مهمة إدارتها.

يعمل مجلس الوصايا تحت إشراف الجمعية العامة، ويتكون مجلس الوصايا من الدول التي تدير هذه الأقاليم، ومن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الذين لا يديرون مثل هذه الأقاليم، وغيرها من الدول بحيث يضمن أن العضوية في المجلس مقسمة بالتساوي بين الدول التي تدير وتلك التي لا تدير أية أراضى، وينتخب هؤلاء الأعضاء من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. وتشمل النشاطات الرئيسية للمجلس إستلام تقارير سنوية من الدول المديرة للأقاليم وكذلك زيارتها، وقبول عرائض من سكان هذه الأقاليم.

ومنذ إنشائها إستطاع مجلس الوصاية أن ينقص عدد الأقاليم الواقعة تحت إشرافه من 11 دولة إلى دولة واحدة فقط، وهي مقاطعة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وفق ميثاق الأمم المتحدة وهي أيضاً إستقلت ولا توجد حالياً دولة

تحت الوصاية في حين حصلت الأراضي الباقية علي استقلالها، ونظراً لذلك فإن أهمية المجلس قد تضاعلت في الفترة الأخيرة.

5- محكمة العدل الدولية: هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتعود جذور تكوين هذه المحكمة إلي عهد عصبة الأمم الذي أنشأ في عام 1921م، واستمرت في العمل حتى عام 1945م.

في عام 1945م أنشأ ميثاق الأمم المتحدة جهازاً قضائياً ليحل محل محكمة العدل الدائمة، وسمي هذا الجهاز بمحكمة العدل الدولية، وتصدر أحكامها بالأغلبية، وأفترض أن تكون ملزمة للدول صاحبة العلاقة التي تقدمت بالقضية للمحكمة، ولكن لا توجد قوة تتمكن من إكراه الدولة وإجبارها لكي تلتزم بأحكام المحكمة، فالأمر متروك لها. ولذلك تعاني المحكمة من ضعف تطبيق أحكامها ولكن علي الرغم من ذلك يري الكثيرون أن وجود محكمة دولية هو أمر ضروري في المجتمع الدولي للمساهمة في حل النزاعات الدولية.

حدد ميثاق الأمم المتحدة إختصاصات المحكمة، وتتكون المحكمة من خمسة عشر عضواً، ينتخب الواحد منهم لمدة 9 سنوات عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا يمكن أن يكون لدولة واحدة أكثر من قاض واحد يحمل جنسيتها.

وتشمل ولاية المحكمة كافة القضايا التي رفعتها إليها الدول المتنازعة وجميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة، وبالأخص في الميثاق أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها. وفضلاً عن الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض عليها، تؤدي المحكمة وظيفة مهمة وهي تقديم الآراء

الاستشارية في الشؤون القانونية التي تحيلها إليها الجمعية العامة، أو مجلس الأمن أو الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى التي تأذن لها الجمعية العامة بطلب مثل هذه الآراء.

ومنذ إنشاء المحكمة في عام 1945م، أصدرت عدداً كبيراً من الأحكام، وساهمت أحكامها في صياغة عدد من قواعد القانون الدولي العام في أمور كالحدود بين الدول والجنسية والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان.

6- الأمانة العامة للأمم المتحدة: تتكون من مجموعتين من

الموظفين الدوليين الذين يرأسهم الأمين العام، ويقوم هؤلاء الموظفون بالمهام الإدارية المختلفة للأمم المتحدة، ويتمتع موظفو الأمانة العامة بالاستقلال وبالصفة الدولية، فلا يمثلون أية حكومة من حكومات الدول الأعضاء، ويتعهدون بعدم قبول أية تعليمات من أية دولة أو جهة أخرى غير الأمانة العامة للأمم المتحدة، كما تتعهد الدول الأعضاء طبقاً للميثاق بعدم محاولة التأثير على موظفي الأمانة العامة عند قيامهم بتأدية واجباتهم، الأمين العام هو الموظف الإداري الأول في الأمانة العامة، ويتم تعيينه بعد صدور توصية من مجلس الأمن، ويعتبر تعيينه من المسائل غير الإجرائية، مما يتطلب موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وبعد صدور توصية المجلس بحال الأمر إلى الجمعية العامة للتصويت على المرشح. ويتم تعيين المرشح أميناً عاماً للأمم المتحدة لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد إذا حصل على أغلبية الثلثين، ولقد تم انتخاب أول أمين عام للأمم المتحدة في 1/2/1946م وهو السيد ترغفي لي (النرويجي).

يقوم الأمين العام (بمساعده في ذلك جهاز الأمانة العامة) بعدد من المهام الإدارية المختلفة، فهو يتولى إبلاغ الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى بمواعيد انعقاد الدورات المختلفة لأجهزة الأمم المتحدة واللجان التابعة لها، كما يقوم بإبلاغ هذه الدول بالقرارات التي تصدرها أجهزة الأمم المتحدة المختلفة. ويقوم الأمين العام بوظائف سياسية تشمل محاولة التوسط بين المجموعات أو الدول المتنازعة داخل الأمم المتحدة، وكذلك وفقاً للميثاق علي الأمين العام أن ينه مجلس الأمن إلي أية مسألة يري أنها تهدد السلام والأمن الدوليين، وبالإضافة إلي ذلك يقوم الأمين العام بكتابة تقارير سنوية إلي الجمعية العامة حول نشاطات الأمم المتحدة.

7- أجهزة أخرى تتبع للأمم المتحدة: بالإضافة إلي الأجهزة الأخرى السنته (السابق ذكرها) فإن عدداً من الأجهزة الثانوية التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة طبقاً للمادة السابعة من الميثاق، والتي تلعب دوراً في نشاطات الأمم المتحدة المختلفة وهي:

1- هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين.

2- فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند والباكستان.

3- فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في قبرص.

4- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين.

5- مؤتمر الأمم المتحدة للإثماء.

6- مجلس التجارة والإثماء.

7- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

8- منظمة الأمم المتحدة للإثماء الصناعي.

- 9- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.
 - 10- مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف).
 - 11- مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين.
 - 12- لجنة نزع السلاح.
 - 13- لجنة الأركان العسكرية.
 - 14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
 - 15- برنامج الغذاء العالمي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.
- كما توجد عدد من اللجان الفنية الدائمة والخاصة، التي تنشئها الأمم المتحدة لمعالجة قضايا محددة وجديدة.

خامساً: السودان والأمم المتحدة:

يشارك السودان في نشاطات الأمم المتحدة، ويوجد للأمم المتحدة مكتب تمثيل في السودان (الخرطوم شارع الجامعة) ينسق النشاطات الفنية للأمم المتحدة في السودان، كما أن السودان عضو في عدد من المنظمات الدولية المتخصصة كم المنظمة للصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة، حيث أن هذه المنظمات تساهم في تطوير وترسيخ التعاون الدولي في المجالات المختلفة.

سادساً: تطوير الأمم المتحدة منذ عام 1945م:

شهدت الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام 1945م عدة تغيرات، من أهمها إزدياد عدد الأعضاء من 51 دولة إلى 159 دولة (الآن تزيد عن 190 دولة)، وهذه الزيادة الكبيرة يمكن إرجاعها إلى استقلال عدد كبير من دول

قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وأصبحوا يلعبون دوراً أكبر في نشاطاتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها أخذت في الضعف نتيجةً لزيادة عدد الدول الأعضاء (هذا في عهد الحرب الباردة، أما الآن فعادت السيطرة الأمريكية مرة أخرى)، بعد أن إختفى الإتحاد السوفيتي. وكان من أهم التطورات الدولية التي أثرت على الأمم المتحدة وازدياد حدة الخلاف بين المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، (الذي تفكك الآن لأكثر من 15 دولة) والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل فيما عرف (بالحرب الباردة)، وكان من أهم نتائج هذه الحرب الباردة منع الصين الشعبية من الانضمام للأمم المتحدة نتيجةً للمعارضة الأمريكية لذلك. ولكن حدث الانفراج في العلاقات بين المعسكرين في أوائل السبعينات، وتم قبول الصين الشعبية عضواً في الأمم المتحدة عام 1971م، لتحل محل الصين الوطنية، ولتملاً المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن.

من الناحية العسكرية لعبت الأمم المتحدة دوراً في بعض النزاعات الدولية، ففي عام 1950م، عندما قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية استطاعت الولايات المتحدة - نتيجةً لتغيب الإتحاد السوفيتي عن مجلس الأمن - إصدار قرار من المجلس تم بموجبه إرسال قوات دولية تحت علم الأمم المتحدة، وكانت في أغلبها أمريكية، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من أن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء النزاع المسلح.

بالإضافة إلى الحرب الكورية قامت الأمم المتحدة ببعض النشاطات العسكرية، ولكن على نطاق أصغر بكثير من دورها في تلك الحرب، ولم

تشارك قوات الأمم المتحدة في المعارك العسكرية. فقد قامت بإرسال قوات عسكرية مكونة من جنود من بعض الدول الأعضاء إلى منطقة الشرق الأوسط أربع مرات، ومرة إلى الكونغو وأخرى إلى قبرص لوقف النزاع المسلح الذي كان سائداً في هذه المناطق. وفي منطقة الشرق الأوسط ابتداءً من عام 1956م، بعد العدوان الثلاثي على مصر الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، قامت قوة الأمم المتحدة للطوارئ بدور مهم في منع تجدد النزاع المسلح، حيث تمركزت على الحدود المصرية لتفصل بين القوات المتنازعة (المصرية والقوات الإسرائيلية) في شبه جزيرة سيناء، وكانت أهمية قوة الطوارئ هذه في كونها شكلت أول مرة قوة دولية حقيقية شاركت فيها عدد من الدول الأعضاء، واستتبت منها القوي الكبرى، وقد تم سحب هذه القوات في عام 1967م قبيل نشوب الحرب العربية مع العدو الصهيوني بناءً على طلب من الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية حالياً).

في أعقاب حرب عام 1967م بين العرب وإسرائيل، قرر مجلس الأمن نشر قوة دولية على خط الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وفي عام 1974م تم إرسال قوة طوارئ دولية لترابط بين القوات السورية، والإسرائيلية في مضيق الجولان السورية. وفي عام 1978م في أعقاب العدوان الصهيوني على لبنان قام مجلس الأمن بإرسال قوة طوارئ دولية للمراقبة في جنوب لبنان.

ومن خلال الفترة 1960 - 1964م أرسلت الأمم المتحدة قوة عسكرية قوامها عشرون ألف رجل للحد من الاقتتال القبلي في الكونغو، ولمساعدة

حكومة الكنفو في تثبيت سلطاتها في أرجاء البلاد بعد حصولها علي الاستقلال من بلجيكا، ولمنع تدخل الدول الكبرى في شئون الكنفو.

وفي عام 1964م أرسلت قوة دولية لحفظ السلام إلي قبرص عندما تزايدت احتمالات نشوب حرب أهلية هناك، بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية. وبالإضافة إلي هذه الجهود لحفظ السلام الدولي ساهمت الأمم المتحدة في التوصل إلي عدد من الإتفاقيات الدولية للتحكيم فسي التملح النووي. وعدم استعماله للأغراض العسكرية كما تم في عام 1968م عقد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي عام 1971م وقعت معاهدة الحظر من تخزين الأسلحة النووية في قاع المحيطات، وتم في عام 1975م التوصل إلي معاهدة دولية لحظر الحرب الكيميائية - الحيوية (بيولوجية).

وشهدت السبعينات من هذا القرن جهوداً مكثفة قامت بها الأمم المتحدة لمعالجة بعض مشكلات العالم، فلقد نظمت الأمم المتحدة عدداً من المؤتمرات الدولية للبحث في التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. أول هذه المؤتمرات كان المؤتمر العالمي حول البيئة الدولية الذي عقد في ستوكهولم عاصمة السويد عام 1972م، وفي عام 1974م، ولاحقاً عقدت عدة مؤتمرات في ذات الشأن وأهمها مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو ديجانيرو في البرازيل عام 1992، ومؤتمر آخر بنفس الاسم عقد في جوهانسبورج في جنوب إفريقيا عام 2002م، وعقد عدداً من المؤتمرات الدولية الخاصة بأمور كالمواد الأولية، والتنمية الاقتصادية، وقانون البحار، وسكان العالم، والغذاء العالمي. كل هذه المؤتمرات ركزت علي الحاجة إلي جهود دولية لمواجهة هذه المشكلات التي يعاني منها العالم.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الأمم المتحدة هدفاً لعدد كبير من الإنتقادات الموجهة إليها من جهات دولية مختلفة. هذه الإنتقادات شملت التشكك في قدرتها علي مواجهة للمشاكل السياسية التي يعاني منها العالم، وعدم قيامها بجهود لإنهاء الحروب التي تكون إحدى الدول الكبرى طرفاً فيها، كالتدخل الأمريكي في فييتنام والغزو السوفيتي لأفغانستان والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق. ولكن موجهي هذه الإنتقادات يغفلون حقيقة مهمة، ألا وهي أن معظم النزاعات لا تتدخل فيها الأمم المتحدة إلا عندما يفشل أطراف النزاع في الوصول إلي توصية له، ويصل إلي درجة عالية من التوتر الذي غالباً ما يتحول إلي صراع عسكري، لكن للتدخلات الأمريكية المذكورة أعلاه عدوان وإحتلال بدون تفويض من الأمم المتحدة.

ومن الإنتقادات الأخرى الموجهة للأمم المتحدة تلك المتعلقة بقواعد التصويت في الجمعية العامة، والتي تعطي دولة كالصين ذات المليار نسمة صوتاً مساوياً لذلك الذي تتمتع به ميشيل أو جزر القمر، والتي لا يتجاوز عدد سكانها مائة ألف نسمة.

ولكن إذا أخذ في الإعتبار أن الدور الذي تلعبه الجمعية العامة أقل أهمية من دور مجلس الأمن، حيث أن المساواة بين الدول الكبرى والدول الصغرى في الجمعية العامة قد تم موازنته بتميز الدول الكبرى بمقاعد دائمة في مجلس الأمن، وتمكنها من استعمال حق النقض لمنع إصدار قرارات المجلس.

أما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة خلال الأربعين سنة الماضية لتحقيق لأهداف التي حددها الميثاق أهمها حفظ السلم الأمن الدوليين، فرغم جهود الأمم المتحدة إلا أن حدة النزاع الدولي لم تضعف كما أن الحروب لم تتناقص. وهذا

يمكن إرجاعه إلى أن الدول الأعضاء نتيجةً لتمسكها بسيادتها، وعملها على تعزيز مصالحها الوطنية لم تكن الأمم المتحدة من القيام بدور فعال في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

أما بالنسبة للأهداف الأخرى فيمكن القول أن الأمم المتحدة، كانت أكثر نجاحاً في تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تمكنت بجهودها الخاصة وبالتعاون مع وكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات العالمية المتخصصة من تعزيز التعاون بين دول العالم في المجالات غير السياسية.

ولكن مهما كانت الإنتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة، فإن الواقع يبين أن دول العالم قد وجدت أنه من الأفضل لها أن تشارك في نشاطات المنظمة من أن تتركها، والاستثناء الوحيد الذي حدث عام 1965م، عندما انسحبت إندونيسيا من عضوية الأمم المتحدة احتجاجاً على قبول ماليزيا عضواً فيها، حيث أن إندونيسيا قد اعتبرت أجزاء كبيرة من أراضي ماليزيا جزءاً من أراضيها، ولكن إندونيسيا في عام 1966م، عادت واكتسبت عضويتها مرة أخرى.

وختاماً يمكن القول أن الأمم المتحدة مازالت مستمرة في لعب دور مهم في الساحة الدولية، في مختلف المجالات من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وفنية.

سابعاً: نجاحات حققتها الأمم المتحدة:

1- حافظت على بقاء ذاتها وزاد عدد أعضائها من 51 إلى 184 دولة.

2- لعبت دوراً في حل بعض النزاعات الدولية.

3- ساهمت في التوصل إلى عدد من الإتفاقيات الدولية للتحكم في التسليح. ومن أهم هذه الإتفاقيات كانت تلك التي وقعت في عام 1967م، وتعلقت بالفضاء الخارجي وعدم استعماله للأغراض العسكرية، كما تم في عام 1968م معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وفي عام 1971م وقعت معاهد الحظر من تخزين الأسلحة النووية، في قاع المحيطات.

4- نظمت عدداً من المؤتمرات الدولية للبحث في التحديات الرئيسية التي تواجه العالم مثل البيئة، والمواد الأولية، والتنمية الاقتصادية، وقانون البحار، وسكان العالم، والغذاء العالمي.

5- تميزت بالعالمية مقارنة بعصبة الأمم.

6- نجحت في تصفية الاستعمار الفيزيائي في العالم.

7- قسمت العالم إلى متطور وفقير من أجل تقديم المساعدات.

ثامناً: الإنتقادات التي وجهت للأمم المتحدة:

1- لم يتضمن نصوص ميثاقها أحكاماً لمعالجة ما يتعلق بالذرة، ونزع السلاح التقليدي، وأخفقت في تكوين جيش دولي.

2- ميثاقها لم يعالج جوهر الحرب الباردة، وعندما حدث الإنفراج الدولي (الوفاق) كان خارج مؤسساتها.

3- لم تعالج مشكلة الفقر والتخلف البشري حيث أن نصف سكان العالم فقراء ومتخلفين.

4- محدودية قدرتها في مواجهة المشاكل السياسية التي يعاني منها العالم، وعدم قيام الأمم المتحدة مثلاً بجهود لإنهاء الحروب التي تكون إحدى

الدول الكبرى طرفاً فيها، كالتدخل الأمريكي في فيننام والغزو السوفيتي لأفغانستان.

5- عدم العدالة في قواعد التصويت في الجمعية العامة والتي تعطي دولة كالصين عدد سكانها حوالي ألف نسمة صوتاً مساوياً لصوت دولة صغير كجزر القمر عدد سكانها حوالي مائة ألف نسمة، أو ميشيل (ستون ألف نسمة).

6- أما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة خلال الأربعين سنة الماضية لتحقيق أهدافها التي حددها الميثاق وأهمها حفظ الأمن والسلام الدوليين، لم يتحقق منه شيئاً حيث إن النزاع الدولي في تزايد مستمر والحروب لم تتناقص.

7- عجزت في اجتذاب الرأي العام إليها، وحكومات الدول المنضمة إليها لم تعد تثق بها، وتفضل علاج مشاكلها خارج مؤسساتها.

8- أخفقت في وضع قواعد قانونية ثابتة وواضحة تخضع لها الدول، وأصبح القانون الدولي أوروبي أكثر مما هو دولي، ونظري أكثر مما هو واقعي.

9- أخفقت في تنظيم التنمية الاقتصادية علي المستوى العالمي، فما زالت المساعدات الدولية ثنائية وليست جماعية.

ختاماً مهماً وجه من نقد للأمم المتحدة فلا بد من تنظيم دولي، والأمم المتحدة مازالت مستمرة في لعب دور مهم في الساحة الدولية في مختلف المجالات من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وافية.

المنظمات العالمية الفنية المتخصصة:

هذه المنظمات عالمية، ولكنها تختلف عن المنظمات الدولية العالمية بكونها متخصصة في مجال محدد من مجالات العمل الدولي. ويوجد عدد كبير

من هذه المنظمات العالمية المتخصصة في العالم، وهي تعمل بالتعاون الوثيق فيما بينها وكذا مع الأمم المتحدة، لتحقيق أهدافها التي تشمل توثيق وزيادة التعاون الدولي في المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن عضوية المنظمات العالمية المتخصصة مفتوحة لكل دول العالم، وينظم دستور كل منظمة شروط العضوية فيها، وعضوية الدولة في الأمم المتحدة ليست ضرورة حتمية للعضوية في هذه المنظمات، كما أنه قد تكون الدولة عضواً في إحدى المنظمات العالمية المتخصصة، دون أن تكون عضواً في الأمم المتحدة. ويختلف عدد أعضاء المنظمات العالمية المتخصصة من منظمة إلى منظمة حسب مجال اهتمام المنظمة.

1- منظمة الغذاء والزراعة: تعتبر منظمة الغذاء والزراعة إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وأُنشئت في أكتوبر 1945م، كمنظمة بحث وتنسيق لوضع برامج في حقل إمداد العالم بالغذاء وزيادة الإنتاج الزراعي. ويدير المنظمة مدير عام وجهاز وظيفي، ومقرها روما، وتقع معظم المشاريع التي تشرف عليها المنظمة في المناطق الأقل نمواً في العالم، وتهدف إلى تحسين الكفاءة في الإنتاج وتوزيع المنتجات الزراعية، وكذلك إلى تحسين المستوى المعيشي والغذائي لسكان المناطق الريفية في العالم.

ولتحقيق هذا الهدف تشجع المنظمة جهود تطوير التربة ومصادر المياه في دول مختلفة، وتشجع على تبادل المعلومات عن التقنية الزراعية والأوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية، وتقوم كذلك بتقديم المساعدة التقنية وتشجيع استغلال ثروات البحار الغذائية.

وفي عام 1960م بدأت حملة دولية للتحرر من الجوع، وفي عام 1963م قامت المنظمة بالتعاون مع الأمم المتحدة بإنشاء برنامج الغذاء العالمي

لتوزيع المواد الغذائية علي الدول المحتاجة لها. وعلي المستوى الدولي تقوم المنظمة بالعمل علي إنشاء سوق ثابتة للمنتجات الزراعية، وتقوم بالتخطيط لعدد من المشاريع مع عدد من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية واليونسكو والبنك الدولي.

2- منظمة العمل الدولية: أنشأت منظمة العمل الدولية في عام 1919م ضمن معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، بغرض تحسين أوضاع العمل ومستوي دخل عمال العالم، ويقع مركزها الرئيسي بجنيف بسويسرا، وفي عام 1946م انضمت للأمم المتحدة و أصبحت بذلك أول منظمة متخصصة للأمم المتحدة.

تقوم منظمة العمل الدولية بإصدار توصيات حول الحد الأدنى للأجور للعمال في العالم، وساعات العمل، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها من الأمور المتعلقة بالعمل، كما تقوم المنظمة بتقديم المساعدة الفنية في أمور مختلفة كالتعليم المهني وتنمية الإدارة. للجهاز الأعلى للمنظمة يعقد سنوياً مؤتمر دولي للعمل الذي يحضره ممثلوا الدول الأعضاء. فيتكون وفد كل دولة من ممثلين إثنين عن الحكومة: ممثل أصحاب العمل، وممثل عن العمال، والجهاز التنفيذي للمنظمة هو مجلس الإدارة ويتكون من ممثلين حكوميين من 28 دولة و28 يمثلون العمال وأصحاب العمل وينتخبون كأفراد.

3- منظمة الصحة العالمية: أنشئت منظمة الصحة العالمية في عام 1948م، وهدفها تأمين أعلى مستويات الصحة الممكنة لكل العالم، والتعاون الدولي في الأمور الصحية، ونشاطات المنظمة تغطي العالم بأكمله، ووظائفها تشمل نشر المعلومات الصحية والقيام بأبحاث وتقديم المساعدات التقنية، ووضع مواصفات صحية عالمية، ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية. والمساعدات تقدم للدول المختلفة عند طلبهم ذلك، وتشمل مساعدة

البرامج الوطنية لمكافحة الأمراض، وتدريب العاملين الصحيين في كافة المستويات وإقامة الخدمات الصحية، وأعدت المنظمة حملات للقضاء على الأمراض التي تصيب أعداداً كبيرة من البشر مثل الملاريا، والسل، والجذري، وكذلك بذلت جهوداً لمنع انتشار الأوبئة.

والجهاز التشريعي للمنظمة يتكون من 151 دولة (هذا العدد كان حتى عام 1990م)، ويسمى بجمعية الصحة العالمية، ويعقد اجتماعات سنوية لوضع السياسات الخاصة بالمنظمة وإعتماد مبادراتها. ويوجد مجلس تنفيذي للإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية، وبالإضافة إلى ذلك توجد أمانة عامة مقرها جنيف بسويسرا، تعمل تحت إدارة مدير عام.

4- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة:

يونسكو (United Nation Education Scientific & Culture - UNESCO)

Organization

أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في مؤتمر عقد في لندن في نوفمبر 1945م، وفي عام 1946م أصبحت منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وموقعها في باريس، أما هدف هذه المنظمة فهو أن تعزز أسباب السلام عن طريق زيادة التفاهم بين الدول بواسطة التعليم والأبحاث. إذ أن مؤسسيها اعتقدوا أن جهل الدول ببعضها البعض قد يولد الشك ومن ثم يؤدي الشك إلى الحروب، وإنشاء هذه المنظمة جاء نتيجةً لجهود استمرت أكثر من 25 سنة لتشجيع التعاون الدولي في الشؤون التعليمية والثقافية، وتعتبر كخليفة للجنة التعاون. للتقافي التابعة لعصبة الأمم، وتشمل نشاطات المنظمة:

1- محور الأمية .

2- توجيه وزيادة التعليم، ليتمكن مواطني كل بلد من زيادة نموه.

3- المساعدة في انتشار الأسس العلمية للتقنية التي يمكن أن تستفيد منها دول العالم في استغلال مواردها المختلفة.

4- تشجيع القيم الحضارية للدول المختلفة وحفظ التراث الحضاري للاستفادة منه في تحديث المجتمع، مع عدم إضاعة الهوية الحضارية للدول المختلفة.

5- تنمية الاتصالات للنقل المتوازن للمعلومات، ولتجميع المعلومات من أنظمة الاتصالات المختلفة في العالم.

6- اعتبار العلوم الاجتماعية أدوات لتحقيق حقوق الإنسان، والعدالة والسلام.

وتعمل المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية، ومنظمة العمل الدولية في مكافحة الجهل والمرض والجوع والفقر. وكثيرها من منظمات الأمم المتحدة المنخصصة تتمتع المنظمة بميزانية ودستور وجهاز تنظيمي مستقل.

يشرف على نشاطات المنظمة مؤتمر عام يضم في عضويته عضواً واحداً من كل دولة، ويجتمع هذا المؤتمر كل سنتين لإجازة ميزانية المنظمة وبرامجها المختلفة، وهناك أيضاً مجلس تنفيذي يتكون من 45 عضواً ينتخبهم المؤتمر العام، ويجتمع مرتين أو ثلاث مرات في السنة، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ البرامج التي يقرها المؤتمر العام، أما أمانة المنظمة فتتكون من مدير عام وجهاز وظيفي دولي، وتقوم الأمانة بتنفيذ البرامج المجازة من المؤتمر العام.

5- الوكالات والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة:

بالإضافة إلى المنظمات الدولية المتخصصة يوجد عدد آخر من المنظمات والوكالات الدولية التي تعمل بالتعاون الوثيق فيما بينها، وكذلك مع الأمم المتحدة، وتغطي نشاطات هذه الوكالات والمنظمات المتخصصة أوجه نشاطات

مختلفة، وترمي كلها إلى توطيد التعاون الدولي، كل في مجال إختصاصه، وأهم هذه الوكالات والمنظمات بإيجاز هي:

1- **الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** تم إنشاء هذه الوكالة تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1957م، وتمارس الوكالة عملها في مجال استخدام الطاقة للذرية لأغراض السلمية ورعاية الأبحاث الخاصة باستخدامها في مجالات السلام والصحة والرخاء، وتقوم الوكالة بتشجيع تبادل الخبرات العلمية والفنية وتقديم المعونة الفنية إلى البلدان النامية ومقرها الرئيسي في فيينا (النمسا).

2- **منظمة الطيران المدني الدولية:** أسست هذه المنظمة في عام 1948م، وتعمل علي تسيير حركة الملاحة الجوية الدولية عن طريق إقرار النظم واللوائح الدولية الخاصة بالطيران المدني وسلامته وتوحيدها في كافة دول العالم، كما تعمل علي تطوير حركة النقل الجوي، وتبسيط الإجراءات الإدارية التي تواجه شركات الطيران والمسافرين عند الحدود الدولية، ومقرها في منتريال (كندا).

3- **اتحاد البريد العالمي:** نشأ هذا الاتحاد عام 1865م، ويهدف إلى تنظيم كافة أشكال الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم، وتوسيع وتحسين خدمات الاتصالات بين دول العالم. ويقوم الاتحاد بتسجيل الذبذبات وتوزيع موجات الراديو والتلفزيون والاتصالات في جميع أنحاء العالم ومقرها الرئيسي في جنيف (سويسرا).

4- **الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية:** تأسس هذا الاتحاد عام 1865م، ويهدف إلى تنظيم كافة أشكال الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم، وتوسيع وتحسين خدمات الاتصالات بين دول العالم، ويقوم الاتحاد بتسجيل الذبذبات

وتوزيع موجات الراديو والتلفزيون والاتصالات في جميع أنحاء العالم ومقره الرئيسي في جنيف (سويسرا).

5. **المنظمة العالمية للإرصاد الجوي:** أنشأت هذه المنظمة عام 1950م، تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي في مجال الإرصاد الجوي، وتعمل على تنمية وتطوير خدمات الإرصاد الجوي في مختلف أنحاء العالم، وللتبادل السريع للمعلومات عن الأحوال الجوية بين الدول ومقرها الرئيسي في جنيف (سويسرا).

6. **المنظمة البحرية الإستشارية الدولية:** أنشأت هذه المنظمات عام 1958م، وتسعى المنظمة إلى دعم التعاون وتبادل المعلومات بين الدول في المسائل الفنية الخاصة بالشحن البحري التجاري، وتأمين سلامة الملاحة في البحار، ومقرها الرئيسي في لندن (بريطانيا).

7. **المصرف الدولي للإنشاء والتنمية:** تم إنشاء المصرف الدولي للإنشاء والتنمية وصندوق النقد الدولي في أعقاب إتفاقيات بريتون وودز التي وقعت في عام 1944م، بهدف وضع أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد باشر المصرف أعماله في عام 1946م ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنمية إقتصادياتها، عن طريق تقديم القروض لها في المشاريع المتعلقة بالطاقة والنقل والصناعة والزراعة، كما يقوم المصرف بتشجيع تدفق رؤوس الأموال من دولة لأخرى، وتقديم المساعدة الفنية في إعداد وتنفيذ خطط المشاريع الإقتصادية، ويتبع للمصرف كلاً من مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية اللتان تعملان على تعزيز التنمية الإقتصادية في دول العالم الأقل نمواً، عن طريق توظيف رؤوس الأموال فيها بشروط ميسرة والمقر الرئيسي للمصرف والمؤسستين هو واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

8. **صندوق النقد الدولي:** باشر الصندوق أعماله في عام 1948م ليسهم مع المصرف الدولي في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء

فيهما، ولتنمية التعاون بين هذه الدول في المجال الاقتصادي. ويعمل الصندوق علي تشجيع التعاون النقدي العالمي وعلي حل مشكلات النقد الدولية وتحويل العملات وكفالة الاستقرار لأسعار صرفها، ويقوم الصندوق بتزويد الدول الأعضاء بقروض لتصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها ولتعزيز عملتها، وذلك بخبراء فنيين لدراسة مشكلاتها المالية وتقديم حلول لها، ومقر الصندوق في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

9- الجات (General Agreement for Tariff and Trade)

الإنفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة: تم في عام 1948م التوقيع علي مجموعة إتفاقيات سميت بالإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، لتخفيف الحواجز في وجه للتبادل التجاري بين الدول الموقعة علي الإتفاق، وعقد المؤتمرات الدولية الرامية إلى تشجيع التعاون بين الدول، لحل مشكلات التجارة الدولية والمقر للرئيسي لجهاز الجات جنيف (سويسرا).

10- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: وقد باشر الصندوق أعماله في عام 1977م، ويهدف إلى تمويل المشاريع المرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية في دول العالم الأكل نمواً، وقد جاء إنشاء هذا الصندوق نتيجةً لمؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد عام 1974م في روما (إيطاليا) والتي أختيرت مقراً للصندوق.

المنظمات الإقليمية:

يري بعض العلماء أن المنظمات الإقليمية أجهزة مكملة لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، ويمكن أن تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة أو بالتنسيق معها، هذا بالإضافة إلى أن حل المنازعات الدولية قد تصبح أكثر سهولة إذا تم علي مستوي الإقليم نظراً لتوفر الروابط التي تسهل الإتصال

بين تلك الدول، وتساعد بالتالي على التوصل إلى تسوية للخلافات بفعالية أكبر، في حين يري عدد آخر من العلماء أن المنظمات الإقليمية أحد العوامل التي تساعد على تثبيت المجتمع الدولي، بينما يسعى التنظيم الدولي إلى التقريب بين الشعوب وإلى زيادة أواصر التعاون بين الدول، تقف هذه المنظمات لتبرز الفوارق بين المجتمعات ولتؤكد على ضرورة تمييز المجموعة على غيرها من أعضاء المجتمع الدولي.

تعريف المنظمة الإقليمية:

تشير كلمة الإقليمية إلى تواجد الدول المكونة للتنظيم في إقليم جغرافي واحد، ولذلك يجعل بعض الكتاب شرط الجوار أساساً لقيام المنظمات الإقليمية، بينما يري عدد آخر من الكتاب أن قيام للمنظمة الإقليمية يعتمد بصورة رئيسية على تداخل مصالح الدول السياسية والاقتصادية والعسكرية سواء كانت الدول تنتمي إلى إقليم معين أو إلى عدة أقاليم متفرقة.

الجدير بالذكر أن الجوار وتداخل المصالح شرطان أساسيان لقيام المنظمة الإقليمية، ويذكر الدكتور مفيد شهاب في مؤلفه (المنظمات الدولية) أن المنظمات الإقليمية عبارة عن (تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة، التي تعمل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على هدي وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبتنسيق معها) وهذا يتطلب توافر عدة شروط لقيام المنظمة الإقليمية:

- 1-إنتماء أعضاء المنظمة إلى إقليم جغرافي واحد، فالمنظمة الإقليمية تضم دولاً متجاورة، وبالتالي يستتعي من هذا التعريف الأحلاف والتكتلات العسكرية التي تضم دولاً في أقاليم متفرقة.

2- التضامن والتكامل بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ووحدة الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعطي الشرط الأول والثاني للمنظمة صفة الدوام والاستمرار لأنها وسيلة لتوثيق علاقات دول متجاورة بعكس أحلاف الدفاع المشترك التي تنتهي بإنهاء الغرض منها.

3- العمل على حفظ السلام والأمن بين أعضاء الجماعة عن طريق ردع المعتدي بصورة جماعية منظمة.

4- توافق أهداف المنظمة الإقليمية مع أهداف مبادئ الأمم المتحدة، ولقد أقر ميثاق الأمم المتحدة قيام المنظمات الإقليمية، وقد نصت المادة (52) على ذلك.

دور المنظمات الإقليمية:

- 1- حفظ الأمن والسلام الدوليين.
- 2- التعاون مع الأمم المتحدة.
- 3- بذل الجهد لحل المنازعات التي تنشأ بين أعضائها بالطرق السلمية قبل عرضها على مجلس الأمن.
- 4- ميثاق المنظمة الدولية نص على إمكانية إستعانة مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في قمع العدوان شريطة أن يتم ذلك تحت إشراف المجلس ومراقبته.

جامعة الدول العربية

اختلفت الآراء حول فكرة إنشاء جامعة الدول العربية، فبينما رأى البعض أن الدول العربية أدركت بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة الإتجاه نحو تنسيق جهودها السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

بينما رأي آخرون أن بريطانيا أوحى بالفكرة لبعض الدول العربية للحيولة دون تحقيق الوحدة العربية المنشودة من ناحية، وتخفيض حدة العداء المتزايد تجاه بريطانيا من ناحية أخرى، حيث قامت بريطانيا بإظهار حسن النوايا تجاه فكرة الوحدة العربية. كما أن بريطانيا هدفت أيضا إلى خلق كيان أو إطار وحدوي ميسر عليها السيطرة عليه.

وما يدل على تشجيع بريطانيا لقيام جامعة الدول العربية، ما أدلى به وزير خارجية بريطانيا (ايدن)، في مجلس العموم البريطاني في 24 فبراير 1943م، حيث أوحى برضي بريطانيا عن مثل هذه المشاريع، وبصرف النظر عن الدوافع (التي ورد ذكرها) فإن الدول العربية كانت ترغب في تحقيق نوع من الوحدة فيما بينها.

وهي أثر ذلك قامت عدة محاولات منها:

1- قيام رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا عام 1943م بدعوة رؤساء الحكومات العربية وإجراء مشاورات مع كل منهم على حدة حول نسوع الإتحاد الذي يريدون القيام به، وقد أطلق على هذه المشاورات (مشاورات الوحدة العربية) وقد كانت المشروعات المطروحة على الساحة العربية في ذلك الحين ثلاث، أولها مشروع سوريا الكبرى الذي يدعو إلى إقامة وحدة تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وقد نادت به الأردن، ومشروع الهلال الخصيب الذي يدعو إلى إقامة وحدة تضم العراق وسوريا وشرقي فلسطين، وقد نادت به العراق، ومشروع إقامة إتحاد شامل يضم جميع الدول العربية في إطار دولة واحدة، وكان أكثر المتحمسين لهذا المشروع هي سوريا.

2- في نهاية المشاورات قامت مصر بتوجيه الدعوة إلى لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، إنعقدت في الإسكندرية في الفترة من 25 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 1944م، بحضور ممثلين عن مصر وسوريا ولبنان وشرقي الأردن والسعودية واليمن وممثل لعرب فلسطين.

3- انتهت أعمال اللجنة بتوقيع بروتوكول الإسكندرية في أكتوبر عام 1944م، وتضمن البروتوكول المبادئ التالية:

أ- قيام جامعة الدول العربية من الدول المستقلة، وتكون هناك مساواة بين الدول الأعضاء.

ب- إنشاء مجلس للجامعة، يعني بتنفيذ الإتفاقيات التي تعدها الدول فيما بينها، ويعقد جلسات دورية بهدف توثيق الصلات بين الدول العربية عن طريق تيسيق جهودها المشتركة.

ج- صيانة سيادة وإستقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

د- قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها، إلا إذا وقع خلاف بين دولتين أو أكثر ولجأت تلك الدول للمجلس لفض النزاع فإن قراراتها تصبح ملزمة ونافاذة.

هـ- العمل على فض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ومنع استخدام القوة لحل النزاع.

و- لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بمبادئ الجامعة.

ز- يحق لكل دولة عضو أن تعقد إتفاقيات خاصة مع أي دولة أخرى في العالم بحيث لا تتعارض مع نصوص وأحكام البروتوكول. وقد تضمن

البرتوكول قراراً نص علي ضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته، وقراراً آخرأ خاصاً بفلسطين باعتبارها جزء من العالم العربي. كما إشتمل علي طلب تشكيل لجنة فرعية ميسامية لتقوم بإعداد مشروع نظام الجامعة الأماسي علي ضوء الأسس السابقة.

وقد إجتمعت اللجنة الفرعية السياسية بالإسكندرية خلال الفترة من 14 فبراير إلى 3 مارس 1945م، أنهت خلالها إعداد مشروع لبنان، وتم عرضه بعد ذلك علي اللجنة التحضيرية التي عقدت المؤتمر العربي بين 17-19 مارس 1945م، لمناقشة وإقرار المشروع. والملاحظ أن مشروع الميثاق جاء أضعف من بروتوكول الإسكندرية حيث تم استبعاد البندين السادس والسابع المشار إليهما أنفاً والذين ينصان علي ضرورة إتباع الدول العربية سياسة خارجية واحدة، وعلي عدم جواز عقد معاهدات تتعارض مع نصوص الأحكام التي جاء بها البرتوكول.

وقد وقع ممثلوا الدول الأعضاء، سوريا، وشرق الأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية، ومصر، ولبنان علي الميثاق في 22 مارس 1945م، ثم انضمت ليبيا عام 1952م، والسودان عام 1965م، و اليمن الجنوبي 1967م، والبحرين وقطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في 1971م، وموريتانيا 1973م، والصومال 1974م، ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1976م، وجيبوتي في 1977م، وما زال طلب جزر القمر لإسمام الجامعة للانضمام إليها (قبلت جزر القمر بعد صدور الطبعة الأولى للكتاب، وقبلت إريتريا مراقباً في جامعة الدول العربية).

أهداف ومبادئ الجامعة:

- 1- صيانة إستقلال الدول الأعضاء، والمساواة بينها.
- 2- فض المنازعات العربية بالطرق السلمية.
- 3- توثيق التعاون العربي في المسائل السياسية.
- 4- التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- 5- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- 6- الدفاع المشترك والمساعدة المتبادلة.
- 7- النظر في شئون البلاد العربية ومصالحها.
- 8- التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية.

العضوية في الجامعة:

يشترط فيها الاستقلال، وموافقة الأعضاء بالإجماع. وتنفذ العضوية للأسباب الآتية:

- 1- الإنسحاب لأسباب أخرى.
- 2- الإنسحاب بسبب تعديل الميثاق.
- 3- الفصل .
- 4- فقدان العضوية بسبب فقدان السيادة.

فروع جامعة الدول العربية:

1- **مجلس الجامعة:** يعد مجلس الجامعة أعلى هيئة في الجامعة، ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء التي تمتلك كل منها صوتاً واحداً، بالإضافة إلى مندوب عن فلسطين يختاره المجلس ويحق له حضور الاجتماعات والمناقشات، ولكن ليس له حق التصويت وتحتصر إختصاصات المجلس في:

- أ- تنفيذ مائتبرمه الدول المشتركة من إتفاقيات في كافة المجالات.
- ب- فض المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء بالطرق السلمية.
- ج- تحديد وسائل التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تنشأ في المستقبل لحماية الأمن والسلام الدوليين.
- د- إتخاذ التدابير الكفيلة بدفع ما قد يقع علي إحدى دول الجامعة من عدوان.
- هـ- تعيين الأمين العام للجامعة.
- و- تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة وإقرار الميزانية.
- ز- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في جميع المجالات.
- ولم تحدد مواد الميثاق عدد مندوبي الدول، بعكس ميثاق الأمم المتحدة الذي نص علي أن لا يزيد عدد المندوبين للدولة الواحدة في الجمعية العمومية عن خمسة، ويوفر عدم تحدد المندوبين مرونة للدول الأعضاء التي تحتاج أحياناً إلى عدد لا بأس به من الاستشاريين والفنيين والخبراء. هذا وقد نصت المادة (14) من الميثاق علي تمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفيها الذين نص عليهم في النظام الداخلي بالإميازات، وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم. ويعمل مجلس الجامعة علي تحقيق أغراض الجامعة بصفة عامة، كما أن له بعض الاختصاصات التي سبق ذكرها.
- ويعقد مجلس الجامعة اجتماعين عاديين سنوياً في شهر مارس وسبتمبر من كل عام. ويعقد للمجلس دورات غير عادية بناءً علي طلب دولة أو أكثر من الدول الأعضاء، وقد عقدت الجامعة عدداً من مؤتمرات القمة في الأعوام 1967م، 1970م، 1978م، 1984م.

ويشترط في قرار المجلس الإجماع، ويمسئني من هذه القاعدة تعيين الأمين العام أو تعديل الميثاق الذي يتطلب موافقة الثلثين، كما يمسنني أيضا قرارات شئون للموظفين وإقرار الميزانية، وإقرار اللوائح الداخلية، وغيرها من الأمور الإدارية والتنظيمية التي يصدر المجلس فيها قراراته، بموجب الأغلبية العادية، وتعتبر هذه المادة نقطة ضعف في ميثاق جامعة الدول العربية لأنها شلت فعالية الميثاق بحيث أصبحت القرارات المتخذة في مجلس الجامعة بالأكثرية لائزم أعضاء المجلس.

2- **اللجان الدائمة:** نصت المادة الرابعة من الميثاق علي أن: (تؤلف لكل من الشئون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات إتفاقيات تعرض علي المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها علي الدول المذكورة)، وبناء علي ذلك تم تشكيل إثنتي عشر لجنة دائمة هي:

- أ- اللجنة السياسية، وتتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء.
- ب- اللجنة الثقافية.
- ج- اللجنة الاقتصادية (ألغيت بعد إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1952م).
- د- اللجنة الاجتماعية.
- هـ- لجنة المواصلات.
- و- لجنة الأعلام.
- ز- لجنة خبراء البترول.
- ك- لجنة الأرصاد الجوي.

ل- اللجنة الصحية.

م- لجنة حقوق الإنسان.

ن- لجنة الشؤون المالية والإدارية.

س- اللجنة القانونية.

ويتم تعيين رؤساء اللجان عن طريق قرارات من مجلس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويكون لكل دولة صوت واحد داخل اللجان. كما تصدر اللجان قراراتها بأغلبية، ويتمتع أعضاء اللجان بالحصانة الدبلوماسية التي نصت عليها المادة الرابعة عشر من ميثاق الجامعة.

وتتولى اللجان (كما نصت المادة الرابعة من الميثاق)، القيام بمهمة وضع قواعد التعاون بين الدول الأعضاء، بهدف زيادة أواصر الثقة بين الدول، وصياغتها في شكل مشروعات يتم عرضها علي مجلس الجامعة لإقرارها.

3- الأمانة العامة: هي الهيئة الإدارية التي تتولى تنظيم نشاطات الجامعة السياسية، والفنية والإدارية، وتتألف من الأمين العام الذي ينتخبه مجلس الجامعة بأغلبية الثلثين، لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد والإختصاصات الإدارية تتلخص في الآتي:

أ- إعداد مشروع الميزانية.

ب- تنظيم سكرتارية المجلس وسكرتارية اللجان التي يؤلفها المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة.

ج- تحديد تاريخ بدء الدورات العادية والإشراف عليها.

د- متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

هـ توجيه الدعوة لعقد إجتماعات المجلس واللجان.

يعتبر الأمين العام ممثلاً لكافة الدول الأعضاء في الجامعة، بصرف النظر عن جنسيته الأصلية. فهو يتولى الإشراف علي تنفيذ قرارات الجامعة من ناحية ويتولى تنظيم الشؤون الإدارية والفنية المتعلقة بالأمانة.

وتعتبر وظيفة الأمين العام سياسية، فهو العمود الفقري للجامعة، وتقع عليه مسئولية التعاون بين الدول الأعضاء، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينهم، وتوجيه نظرهم إلى ما قد يسيء إلى العلاقات القائمة بينهم.

وأنشأت الجامعة عدداً من الهيئات بموجب الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، يتعلق البعض منها بوسائل تحقيق الأمن الجماعي العربي، عن طريق تنسيق الجهود والمخططات العسكرية، وتبادل التدريب العسكري والبعثات العلمية، لدراسة الشؤون العسكرية واعداد المعلومات اللازمة عن إمكانات الدول الأعضاء ومواردها، ومن هذه الهيئات:

1- مجلس الدفاع المشترك.

2- اللجان العسكرية .

3- الهيئة الاستشارية العسكرية.

كما نصت المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي علي إنشاء مجلس مؤلف من وزراء الدول المتعاقدة يختص برعاية الشؤون الاقتصادية، ويهدف المجلس إلى تنسيق جهود الدول في المجال الاقتصادي بغية تحقيق الرفاهية للعامة والنهوض بالدول العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، ولتحقيق هذه الأهداف تتعاون الدول فيما بينها علي تسهيل تبادل منتجات الزراعة والصناعة والنشاط الاقتصادي.

ولتحقيق أهداف الجامعة للرامية إلى تنسيق جهود الدول العربية وتحقيق التكامل العربي في كافة المجالات قامت الجامعة بإنشاء عدد من الوكالات المتخصصة التي تعني بالشؤون الفنية والثقافية والإدارية:

- 1- إتحاد البريد العربي.
- 2- إتحاد إذاعات الدول العربية.
- 3- الإتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية .
- 4- مجلس الوحدة الاقتصادية للعربية.
- 5- المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- 6- المنظمة الدولية العربية للتربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.
- 7- المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم.
- 8- منظمة العمل العربية.
- 9- المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية.
- 10- المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس.
- 11- مجلس الطيران المدني للدول العربية.
- 12- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي.
- 13- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
- 14- المنظمة العربية للصحة.
- 15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 16- مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية.
- 17- المعهد العربي لبحوث البترول.
- 18- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- 19- الهيئة السينمائية العربية المشتركة.
- 20- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

نجاحات جامعة الدول العربية:

- 1- للنجاح في الظهور للوجود والبقاء رغم العواصف.
- 2- التنسيق في المحافل الدولية في بعض القضايا.
- 3- مساعدة بعض الدول العربية في تحقيق الإستقلال.
- 4- تحقيق بعض النجاحات الضئيلة في بعض المجالات (سياسية، إقتصاد، إجتماعية .. الخ) وذلك بإنشاء لجان.
- 5- المساعدة في حل بعض الخلافات العربية العربية.

اخفاقات جامعة الدول العربية:

- 1- في كثير من الأحيان مؤسسات المنظمة أصبحت مسرحاً لتصفية الحسابات بدلاً من أن تكون مكان لحل الخلافات.
- 2- فشلت في تكوين جيش عربي موحد.
- 3- كرست فكرة الحدود وبالتالي أصبحت الحدود عائق في وجه تحقيق الوحدة العربية.
- 4- الفشل في تحقيق التعاون المشترك المنشود بالصورة المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 5- دورها في حل الخلافات العربية محدود مقارنة بالاهداف التي من أجلها أنشأت الجامعة.
- 6- معظم حالات الإنفراج (الوفاق) العربي تتم خارج مؤسسات وأجهزة الجامعة، مثال لذلك توحيد الأمة العربية إبان حرب أكتوبر 1974م.
- 7- دور ومؤسسات الجامعة مبني للكسب الشخصي.

منظمة المؤتمر الإسلامي

نشأتها:

برزت فكرة إنشائها عندما عقد مؤتمر بمقديشو عام 1384هـ - 1964م لوفود أقطار الدول الإسلامية، وتمخض المؤتمر عن دعوة لعقد مؤتمر إسلامي للنظر في مشاكل العالم الإسلامي والعمل علي علاجها. ثم تكررت الدعوة لعقد مؤتمر قمة إسلامي في مؤتمر رابطة العالم الإسلامي بمكة سنة 1965م، وتم ذلك في الدورة السابعة وعقد مؤتمر في عمان عام 1967م. وكانت لحادثة إحراق المسجد الأقصى في يوم 21 أغسطس عام 1969م أثر بالغ في نفوس المسلمين، الأمر الذي دفعهم إلى تجديد الدعوة لعقد مؤتمر قمة إسلامي، خاصة وأن الحاجة أصبحت ملحة لعقد مثل هذا المؤتمر للوقوف في وجه التحديات السافرة من الكيان الصهيوني ولمنع الإعتداء علي المسجد الأقصى، وإستجابة لهذه الحاجة الملحة وجه الملك الحسن الثاني الدعوة إلى زعماء الدول الإسلامية للاجتماع في الرباط من 9-12 رجب 1389هـ . وقد دعا المؤتمر إلى ضرورة العمل علي منع تكرار الإعتداء وإلبي الوقوف في وجه المخططات الإسرائيلية، وصدر بيان كان بمثابة النواة الأولى للنضامن الإسلامي والتعاون المشترك بين الدول الإسلامية. ثم تقرر في إجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في جدة عام 1390هـ إنشاء أمانة عامة لمنظمة المؤتمر الإسلامية، ووافقت الدول الأعضاء علي ميثاق المنظمة في الدورة الثالثة لاجتماع وزراء الخارجية بجدة في شهر محرم 1392هـ، الموافق 4 مارس 1982م.

أهداف ومبادئ المنظمة:

- 1- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.
- 2- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.
- 3- العمل علي محور التفرقة العنصرية، والقضاء علي الاستعمار بجميع أشكاله.
- 4- إتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائم علي العدل.
- 5- تنسيق العمل بين الدول الأعضاء من أجل الحفاظ علي سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.
- 6- دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة علي كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.
- 7- إيجاد المناخ الملائم لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.
- 8- المساواة بين الدول الأعضاء.
- 9- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- 10- إحترام سيادة واستقلال وحدة أرض كل دولة عضو.
- 11- حل ما قد ينشأ بين الدول الأعضاء من منازعات بالطرق السلمية كالمفاوضات أو الوساطة أو التحكيم.
- 12- الإمتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي. أو الإستقلال السياسي لأية دولة عضو.

هيئات المؤتمر الإسلامي:

1- مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات: هو الجهاز الأعلى للمنظمة ويجتمع عندما تتطلب مصلحة الأمة الإسلامية ذلك للنظر في القضايا التي تهم العالم الإسلامي، وهي دورية مرة كل ثلاث سنوات.

2- مؤتمر وزراء الخارجية:

- أ- يجتمع مرة كل سنة أو عند الحاجة في أي بلد من بلدان الدول الأعضاء.
- ب- يعقد المؤتمر لإجتماع غير عادي بطلب أية دولة من الدول الأعضاء، أو بطلب من الأمين العام وبموافقة ثلثي الأعضاء.
- ج- يجوز لمؤتمر وزراء الخارجية التوصية بعقد مؤتمر لملوك ورؤساء الدول الأعضاء.

وعلى مؤتمر وزراء الخارجية المسؤوليات التالية:

- 1- النظر في وسائل تنفيذ السياسات العامة للمؤتمر.
- 2- إتخاذ قرارات في الأمور ذات المصالح المشتركة وفقاً لأغراض المؤتمر وأهدافه.
- 3- مراجعة ما أنجز من قرارات في الدورات السابقة.
- 4- تعيين الأمين العام بموافقة ثلثي الأعضاء.
- 5- تعيين الأمراء المساعدين.
- 6- تحديد موعد ومكان دورة المؤتمر الدوري لوزراء الخارجية.
- 7- يتم إتخاذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر بأغلبية الثلثين.
- 8- يحدد مؤتمر وزراء الخارجية قواعد الإجراءات التي يتبناها في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول وينتخب رئيساً لكل دورة.

3.1 الأمانة العامة: هي الهيئة التنفيذية العليا التي تشرف على تنفيذ الشئون الإدارية والفنية المتعلقة بالمنظمة، وتعمل الأمانة العامة على توثيق علاقات دول المؤتمر، وتشجيع وتنسيق التعاون فيما بينها وبين الهيئات الإسلامية ذات الصلة العالمية بهدف خدمة الأغراض الإسلامية التي أقرها الميثاق وتتصف بالآتي:

- 1- يرأس الأمانة أمين عام يعين من قبل المؤتمر لمدة أربعة سنوات.
- 2- يتولى الأمين العام تعيين موظفي الأمانة من مواطني الدول الأعضاء بنساء على كفاءتهم وقدرتهم.
- 4- لا يجوز للأمين العام أو لأي موظف بالأمانة الحصول على مساعدات أو تعليمات من أية دولة أو جهة خارج نطاق المؤتمر، وذلك لأن موظفي الأمانة يمثلون كافة الدول الأعضاء.
- 5- تتولى الأمانة مهمة تسهيل الإتصال والتشاور بين الدول الأعضاء وتبادل الآراء والمعلومات لتحقيق الأهداف.
- 6- تقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر وتقديم التقارير إليه.
- 7- تقوم بالإعداد للإجتماعات وذلك بالتعاون مع الدولة المضيفة.
- 8- وفي شأن الحصانات والإمتيازات:
 - أ- يتمتع الموظفون بالأهلية القانونية والحصانات والإمتيازات.
 - ب- كما يتمتع مندوبو الدول بالحصانات والإمتيازات اللازمة.
 - ج- ويتمتع موظفو المؤتمر كذلك بالحصانات والإمتيازات اللازمة لقيامهم بوظائفهم.

9- يكون مقر الأمانة العامة في جدة إلى أن يتم تحرير القلم لتصبح مقراً دائماً لها.

4. محكمة العدل الإسلامية (قيد الإنشاء): يقترح مشروع النظام الأساسي الذي أعدته لجنة الخبراء المكلفة من قبل الأمانة العامة، بأن يدرج هذا الجهاز ضمن الهيئات الأساسية للمنظمة، ومن المنتظر أن يقدم هذا المشروع للمؤتمر الثالث عشر لوزراء الخارجية الذي سيحدد مستوى الجهاز. وتتولى المحكمة:

1- النظر في الخلافات التي تنشأ بين الدول الأعضاء بصفة عامة.

2- النظر في الخلافات التي قد تنشأ نتيجة لتفسير أو تأويل الميثاق.

3- تقديم فتاوى في المسائل القانونية بطلب من مؤتمر ملوك ورؤساء الدول أو مؤتمر وزراء الخارجية وكافة أجهزة المنظمة، شريطة أن تحصل على إذن مسبق من مؤتمر وزراء الخارجية. وللمحكمة الحق في النظر في جميع القضايا التي يتفق أعضاؤها على إحالتها إليها، كما تشمل أيضاً كافة المسائل المنصوص عليها في الإتفاقيات والمعاهدات النافذة، وتتألف المحكمة من هيئة مكونة من أحد عشر عضواً ينتخبهم مؤتمر وزراء الخارجية بناءً على ترشيح الدول الأعضاء.

* العضوية في المنظمة:

تتكون المنظمة من الدول المشتركة في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية بالرباط، والدول المشتركة في مؤتمر وزراء الخارجية في جدة وكراتشي والموقعة على الميثاق، أما الدول التي ترغب في الانضمام فيجب أن تستوفي الشروط التالية:

1- تتقدم بطلب يتضمن رغبتها واستعدادها لتبني ميثاق المنظمة.

2- يودع طلب الانضمام لدي الأمانة العامة لعرضه علي مؤتمر وزراء الخارجية.

3- توافق الدول الأعضاء بأغلبية الثلثين علي قرار الانضمام.

* الإنسحاب من المنظمة:

1- يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تنسحب من المنظمة بإشعار خطي للأمين العام، ويبلغ الأعضاء ذلك.

2- عليها أن تستوفي واجباتها المالية حتى نهاية السنة المالية المقدم خلالها الطلب، ولم يشر ميثاق المنظمة لفصل الدول الأعضاء نتيجة لعدم التزامها بقرارات المنظمة أو لأي سبب آخر، إلا أنها علقت عضوية مصر لتوقيعها معاهدات كامب ديفيد.

* اللجان المتخصصة:

1- لجنة القدس، وقد أسندت رئاستها إلي ملك المغرب.

2- اللجنة المالية: مكونة من ممثلين معتمدين للدول الأعضاء، وتقوم بمساعدة الأمين العام ووضع الميزانية ومراقبة مدي تطابقها مع القواعد، والإجراءات المنصوص عليها في قوانين المنظمة وقرارات مؤتمر وزراء الخارجية.

3- اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء في المنظمة، ومهمتها متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بمجال اللجنة.

4- اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي.

5- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

6- اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية.

* أجهزتها الفرعية:

ولتحقق المنظمة أهدافها للرامية إلى توثيق أواصر الإخاء والتعاون بين الدول الأعضاء، قامت بإنشاء عدد من الأجهزة لتنسيق جهود الأعضاء وهي:

- 1- صندوق التضامن الإسلامي.
- 2- صندوق القدس.
- 3- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب.
- 4- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافية الإسلامية.
- 5- المركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث.
- 6- المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية.
- 7- المركز العالمي للتربية والتعليم الإسلامي.
- 8- المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- 10- اللجنة الإسلامية للهلال الأحمر الدولي (قيد الإنشاء).
- 11- اللجنة الدولية للتراث الإسلامي.
- 12- مجمع للفقه الإسلامي.
- 13- المجلس الإسلامي للطيران المدني (قيد الإنشاء).
- 14- اللجنة الإسلامية الدولية للقانون:

* وهناك مؤسسات إسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامية:

- 1- البنك الإسلامي للتنمية.
- 2- وكالة الأنباء الإسلامية الدولية.
- 3- منظمة إذاعات الدول الإسلامية.
- 4- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع.

5- منظمة العواصم الإسلامية.

6- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

7- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

• نجاحات المؤتمر:

1- نجحت في الظهور والبقاء.

2- نجحت في بعض الوساطات (بين جبهة مورو في الفلبين)

* إغلاقات منظمة المؤتمر الإسلامي:

أخفقت في استئثار عطف الرأي العام العالمي الإسلامي.

3- غير موفقة في حل الخلافات التي تحدث بين الدول الإسلامية، وأحياناً

تخدم الأهداف الإمبريالية (علت الميثاق واصفةً الجهاد بأنه عمل بأنه

إرهابي).

4- لم تقدم شيئاً يذكر في شأن القدس.

منظمة الوحدة الأفريقية

ولدت أحوال السياسة الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، الرغبة في

الدول الإفريقية في التوحد، هذه الرغبة مهدت لقيام العديد من المؤتمرات التي

تطالب بضرورة توحيد الدول الإفريقية ما بين عام 1958م وعام 1963م، والتي

مثلت النواة الأولى لقيام منظمة الوحدة الإفريقية، وكان أول هذه اللقاءات هو

مؤتمر الحكومات الإفريقية في أكرا عاصمة غانا في أبريل عام 1958م، ثم عقد

مؤتمر أديس أبابا عام 1960م، وقد أسفرت تلك اللقاءات عن قيام ثلاث

مجموعات قبل أن تتصهر جميعها في بوتقة منظمة الوحدة الإفريقية.

1- **مجموعة الدار البيضاء:** ظهرت هذه المجموعة بعد عقد مؤتمر الدار البيضاء في يناير 1961م، وتضم مصر والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة وغانا وغينيا ومالي، وقد وقعت علي ميثاق لتنظيم علاقاتها الذي أكد علي عدد من المبادئ.

2- **مجموعة برازافيل:** اجتمعت أول مرة في سبتمبر 1961م، في مدينة تاناناريف، وكان إجتماعها خطوة إيجابية نحو قيام منظمة تضم إليها الدول الإفريقية، فقد أعلن المؤتمر قيام إتحاد الدول الإفريقية والملجاسية وتضم السنغال وإفريقيا الوسطي والكنغو برازافيل والجابون وموريتانيا وداهومي وساحل العاج والنيجر والكاميرون وتشاد وملجاسي (مدغشقر) وفولتا العليا.

3- **مجموعة منروفا:** نظراً لأن مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل لم تضم إليها كل الدول الإفريقية واجتمعت في منروفا عاصمة ليبيريا في مايو 1961م، وضم مجموعة برازافيل بالإضافة لسبع دول أخرى هي: نيجيريا وإثيوبيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتوجو وتونس. ولم تشترك مجموعة الدار البيضاء في هذا المؤتمر، وقد أكد المؤتمر علي ضرورة السعي لتحقيق التضامن بين الدول الأفريقية، ولم يدعو المؤتمر إلي قيام وحدة سياسية بقدر ما دعي إلي زيادة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتنسيق الجهود السياسية بين الدول الأفريقية.

وعلي الرغم من اختلاف اتجاهات الرأي التي ظهرت في المؤتمرات السابقة كان هناك قاسماً مشتركاً بين المجموعات الثلاث، يتمثل في الرغبة في تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة، وعقد مؤتمر لاجوس في يناير 1962م، ولكن المؤتمر مني بالفشل بسبب عدم توجيه الدعوة لحكومة الجزائر للمشاركة بحجة

لأنها لم تكن دولة مستقلة، ونتيجة لذلك لم تشترك مجموعة الدار البيضاء في المؤتمر.

عقد مؤتمر تمهيدي لوزراء خارجية الدول الأفريقية في الفترة من 15-22 مايو 1963م، ثم عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية ما بين 23-28 مايو 1963م، وقد ظهرت في المؤتمر ثلاث إجاهات حول مسائل تحقيق الوحدة الأفريقية.

1.1 **الاتجاه الأول:** تبناه الرئيس كولني نكروما، رئيس غانا، ينادي بالإقتراح بتوحيد أفريقيا وإقامة إتحاد فيدرالي يضم إليه كل الدول الأفريقية.

2. **الاتجاه الثاني:** رفض إقامة وحدة فدرالية أو كونفدرالية وأكد علي المحافظة علي سيادة الدول الأعضاء، ورأي قيام عدة تجمعات إقليمية خطوة نحو تحقيق الوحدة الأفريقية.

3. **الاتجاه الثالث :** إتخذ موقفاً وسطاً حيث رأي ضرورة إيجاد تنظيم إقليمي يعمل تدريجياً علي زيادة أواصر التعاون بين الدول الأعضاء، ويمهد بالتالي لتحقيق وحدة شاملة في المستقبل.

وقد فاز الرأي الثالث وقررت الدول الأعضاء إقامة (منظمة الوحدة الأفريقية) في أديس أبابا في مايو 1963م، وقد بلغ عدد الدول التي وقعت الميثاق 32 دولة، وقد قاطعت (المغرب) المؤتمر بسبب إحتجاجها علي إشراك موريتانيا التي كانت المغرب تعتبرها جزءاً منها، كما رفض المؤتمر إشراك دولة (توجو) بسبب إغتيال رئيسها سلفانوس أليمبيو، وترتب علي ذلك تردد الدول الأفريقية بالإعتراف بحكومتها الجديدة برئاسة جرونتسكي، ولكن وقعت

الدولتان (المغرب وتوجو) الميثاق فيما بعد وأصبحتا من الدول الأعضاء الأصليين في المنظمة.

أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية:

1- تعزيز وحدة أفريقيا وتضامنها لتتمكن من مواجهة الأخطار المحيطة بها والتصدي للاستعمار.

2- تنسيق التعاون الأفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والأمنية.

3- الدفاع عن سيادة الدول الأفريقية وسلامة أراضيها واستقلالها.

4- الوقوف في وجه الاستعمار بكافة أشكاله.

5- تشجيع التعاون الدولي المتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

6- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

7- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

8- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها واستقلالها.

9- تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

10- عدم الانحياز.

العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية:

نصت المادة الرابعة من الميثاق علي: (لكل دولة أفريقية ذات سيادة الحق في أن تصبح عضو في المنظمة).

فقد العضوية:

تفقد العضوية بالإنسحاب الأودي، ولم يشر الميثاق علي الإنسحاب المبني علي تعديل الدستور، أو إلي إيقاف العضوية، أو الفصل من المنظمة.

فروع المنظمة:

1- مجلس رؤساء الدول الحكومات: ويجتمع كل مرة في العام أو في إجتماعات طارئة بناءً على طلب دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء، وتختص بالآتي:

- 1- مناقشة كافة القضايا ذات الإهتمام المشترك للدول الأفريقية والعمل على تنسيق جهود الدول الأعضاء في الشؤون السياسية.
- 2- التصديق على قرارات المجلس الوزاري للمنظمة.
- 3- إنشاء الوكالات والهيئات الجديدة والإشراف على أعمالها.
- 4- إعادة النظر في تكوين أجهزة المنظمة ووكالاتها.
- 5- تعيين الأمين العام بأغلبية الثلثين (لمدة أربعة سنوات).
- 6- اختيار أعضاء لجنة الوساطة.

2- مجلس الوزراء: يتألف المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من أي وزراء آخرين تعينهم حكوماتهم واختصاصات المجلس هي:

- أ- التحضير لإجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات.
- ب- تنسيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وفقاً لتوجيهات مجلس رؤساء الدول والحكومات.
- ج- القيام بتنفيذ قرارات مؤتمر الرؤساء، وبحث المسائل التي يحيلها إليه المجلس.

د- دراسة وإقرار الميزانية السنوية للمنظمة.

هـ- الموافقة على لوائح اللجان المختصة.

و- تحديد المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمانة العامة في أقاليم الدول الأعضاء.

ويجتمع مجلس وزراء المنظمة مرتين كل عام في شهري فبراير ويونيو، كما يعقد دورات غير عادية بناءً على طلب دولة عضو وموافقة ثلثي الدول الأعضاء. وتصدر جميع قرارات مجلس الوزراء بالأغلبية العادية سواء تعلقت المسألة بقضية موضوعية أو إجرائية.

3. الأمانة العامة للمنظمة: هي الهيئة التنفيذية التي تتولى الإشراف على شئون المنظمة الإدارية ويرأسها أمين عام يتم تعيينه من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد، وقد لجأت الدول الأفريقية إلى تقييد دور الأمين العام بالاهتمام بالشئون الإدارية للمنظمة فقط، وقد أجمع مؤتمر رؤساء الدول المنعقد في أديس أبابا عام 1963م على تسميته (بالأمين العام الإداري) وذلك لتحديد اختصاصاته والحلولة دون قيامه بدور سياسي قد يدفعه إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية. وقد حدد الميثاق اختصاصات الأمين العام بالآتي:

- 1- تعيين موظفي الأمانة العامة .
 - 2- التحضير لاجتماعات فروع المنظمة.
 - 3- إعداد التقرير السنوي للمنظمة.
 - 4- إعداد مشروع الميزانية.
 - 5- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:
- لم تتمكن هذه اللجنة من لعب أي دور على الساحة الأفريقية، ولم يكن ذلك بسبب إنعدام المشكلات بين الدول الإفريقية، ولكن بسبب عدم الثقة في الإجراءات القضائية وتفضيل الإجراءات السياسية والدبلوماسية العسرية، التي تنتج للدولة حل المشكلات دون التعرض لإهانات قد تخدش كرامتها إذا مثلت أمام القضاء، وقد شعرت الدول الأفريقية بعدم فعالية هذه اللجنة فلم تخصص لها

ميزانية، كما أن بعض الدول الأعضاء إقترحت إلغاء هذه اللجنة ولكن ذلك يتطلب تعديل ميثاق المنظمة.

****اللجان المتخصصة:**

تستعين المنظمة بعدد من اللجان لتنسيق جهودها وتعزيز تعاونها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي واللجان هي:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات.

2- لجنة التربية والثقافة.

3- لجنة الشؤون الصحية وشئون الرعاية الصحية والتغذية.

4- لجنة الشؤون العلمية والفنية والأبحاث.

5- لجنة الدفاع.

وفي دورة الجزائر المنعقدة في سبتمبر 1968م عدلت المادة (20) من

الميثاق ومن ثم دمجت اللجان وخففت إلى:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

2- اللجنة التعليمية والعلمية والثقافية.

3- لجنة الدفاع.

نجاحات المنظمة:

1- ساعدت في إستقلال بعض الدول الأفريقية (ناميبيا).

2- إلى حد ما نجحت في جمع الدول الأفريقية بمختلف أعراقها وثقافتاتها في

تنظيم واحد وأبرزت الخصوصية الأفريقية وبذلك نجحت في الظهور والبقاء.

3- ساهم ميثاقها في منع كثير من النزاعات بين الدول الأفريقية خاصة بحرصها على إبقاء الحدود كما ورثت من الاستعمار.

4- ساهمت في حل بعض الخلافات الأفريقية (أنجولا وموزمبيق) ،(ناميبيا وجنوب أفريقيا).

إنجازات المنظمة:

1- لم تحقق شئ من أهداف الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

2- قدمت القليل جداً في شأن النزاعات بين الدول الأفريقية.

3- لم تنل تأييد المواطن الأفريقي.

4- ميثاقها متخلف ولا تستطيع المنظمة مواجهة الاستعمار الحديث رغم كل هذا لا بد من وجود منظمة الوحدة الأفريقية، ولا بد من تعديل ميثاقها.

منظمة الدول الأمريكية

* نشأتها: شعوب القارة الأمريكية تتكون من قوميات متنوعة، فساكن الولايات المتحدة من أصل أنجلوسكسوني، بينما ساكن أمريكا اللاتينية من أصل لاتيني، وساكن الولايات المتحدة من البروتستانت بينما ساكن أمريكا اللاتينية يخضعون للمذهب الكاثوليكي، وعلي الرغم من ذلك ظهرت عدة عوامل موضوعية عملت على تقارب الدول الأمريكية منها:

1. الموقع الجغرافي: خلق موقع القارة الأمريكية في العالم الجديد شعوراً بأن هذه المنطقة يجب أن تظل بمنأى عن دائرة الصراع الأوروبي، وأن نقيم لها كياناً خاصاً يعبر عن آمال شعوبها وطموحاتها. ولقد كان لتصريح الرئيس الأمريكي (مونرو) سنة 1823م، الأثر البالغ في دفع عجلة الوحدة الأمريكية إلى الأمام، فأكد الرئيس مونرو ضرورة إبقاء القارة الأمريكية مستقلة، ورفض تدخل الدول الأوروبية في شئون الدول الأمريكية.

2- التاريخ المشترك: تعرضت القارة الأمريكية للاستعمار البريطاني والبرتغالي والأسباني، الأمر الذي خلق لدي شعوب هذه الدول الرغبة الشديدة في المحافظة علي استقلال القارة الأمريكية، والتصدي لمحاولات الغزو الجديدة من أوروبا. ولذلك وجدت الدول الأمريكية في التقارب أملاً في بناء خط دفاع يحول دون وقوعها فريسة في يد المستعمر مرة أخرى. -

3- المصالح الاقتصادية والسياسية: الغرض هو استغلال الموارد المتاحة في بناء قوة إقتصادية تمكنها من تحقيق الرفاهية لشعوبها وتعمل علي تقوية وتدعيم الاستقرار الداخلي. تم أول لقاء للدول الأمريكية في مؤتمر بنما عام 1826م، ثم حاولت المكسيك بعث فكرة إنشاء إتحاد أمريكي خلال عام 1831م، وعام 1840م، ثم طرحت بيرو الفكرة بين عام 1847م و 1848م، ولكن تلك المحاولات لم تسفر عن قيام إتحاد بين الدول الأمريكية ولكن بعد ذلك عقدت عدة مؤتمرات أثمرت في الآخر عن قيام إتحاد الدول الأمريكية.

* أهداف المنظمة ومبادئها:

تهدف منظمة الدول الأمريكية إلي تنسيق جهود الدول الأعضاء في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتوثيق أواصر التعاون بينها. أما المبادئ الأساسية للمنظمة فهي:

- 1- احترام سيادة وإستقلال الدول الأعضاء.
- 2- تنفيذ الدول لالتزاماتها التعاهدية.
- 3- قيام أنظمة الحكم في الدول الأعضاء علي الديمقراطية.
- 4- منع إستخدام القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.
- 5- إحترام حقوق الإنسان وعدم التفرقة بين الشعوب.
- 6- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

العضوية:

- 1- عضوية أصلية وتضم الدول التي وقعت الميثاق.
- 2- عضوية لاحقة وتضم كافة الدول الأمريكية التي ترغب في الانضمام للمنظمة.

* أجهزة المنظمة:

- 1- المؤتمر الأمريكي: هو الجهاز الأعلى للمنظمة، ويكون لكل دولة صوت واحد، ويتولى مهمة تحديد السياسة العامة للمنظمة، ويجتمع مرة كل خمسة سنوات.
- 2- المجلس الاستشاري لوزراء الخارجية: ينعقد المجلس الاستشاري كلما دعت الحاجة إلى ذلك، خاصة إذا وقع اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء، ويساعد المجلس جهازين آخرين هما.

أ- اللجنة الاستشارية للدفاع.

وتتكون من أرقى السلطات العسكرية في الدول الأعضاء.
ب- مجلس الدفاع الأمريكي:

ويقوم بدور الأمانة للجنة الدفاع الاستشارية.

- 3- مجلس المنظمة: وهو الجهاز التنفيذي الرئيسي للمنظمة، ويتكون المجلس من مندوبين للدول الأعضاء على مستوى سفراء، ويتولى المجلس مهمة الإعداد لاجتماع المؤتمر، والتشاور مع الدول الأعضاء في حالة وقوع اعتداء خارجي على إحداها قبل انعقاد مجلس وزراء الخارجية. وله ثلاث أجهزة تساعد في مهمته:

أ- المجلس الاقتصادي.

ب- مجلس فقهاء القانون.

ج- المجلس الثقافي.

4- الأمانة العامة: وتعرف باسم (الاتحاد الأمريكي) الذي يرأسه أمين عام ينتخب لمدة عشر سنوات غير قابلة للتجديد، ويشرف مجلس المنظمة علي الأمانة العامة التي تتولى مهمة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

*** بروتوكول بونيس آيرس وتعديل الميثاق:**

أدركت الدول الأعضاء أن ميثاق المنظمة بوضعه الحالي، يعثره نقص وعيوب قللت من فعالية المنظمة، وقلصت دورها الإيجابي عاملاً من عوامل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ولذلك أجمع الأعضاء بعد مداورات عدة في بونيس آيرس في فبراير 1967م ووافقت علي تعديل الميثاق، ومن الأشياء الجديدة التي أدخلت علي الميثاق:

1- إستبدال (المؤتمر الأمريكي) بجهاز لديه نفس الاختصاصات إسمه (الجمعية العامة) ويجتمع هذا الجهاز مرة كل عام، وتكون قراراته بالأغلبية المطلقة.

2- إستبدال (مجلس المنظمة) بثلاث مجالس تضم كافة الدول الأعضاء هي:

أ- المجلس الدائم.

ب- المجلس الأمريكي الاقتصادي والاجتماعي.

ج- المجلس الأمريكي للتعليم والعلم والثقافة.

3- أنشأ البروتوكول الخاص بالتعديل، جهازاً جديداً خاصاً بحقوق الإنسان وهو (اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان).

4- الإبقاء علي الأمانة العامة مع إلغاء إسمها القديم (الاتحاد الأمريكي) وتخفيض مدة رئاسة الأمين العام لمدة خمسة سنوات.

5- إستبدال (مجلس فقهاء القانون) باللجنة القانونية الأمريكية.

*** والنجاحات التي حققتها المنظمة الأمريكية:**

- 1- النجاح في الظهور والبقاء وإبعاد الهيمنة الأوروبية.
- 2- حافظ علي الديمقراطية للبربرالية إلي حد ما - وفي نفس الوقت أعاق إنتشار الماركسية في القارتين.
- 3- نجحت المنظمة في إستخدام الوسائل السلمية لحل بعض الخلافات.
- 4- نجحت في تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مقارنة بالمنظمات الأخرى.

*** إخفاقاتها:**

- 1- إستبدلت الهيمنة الأوروبية بالهيمنة الأمريكية (الولايات المتحدة).
- 2- التعاون الاقتصادي الذي حققته المنظمة لا يناسب الطموحات.

سياسة الأحلاف والتكتلات

برزت هذه السياسة علي مستويين: مستوى الدفاع الإستراتيجي من جهة، والمستوي الاقتصادي من جهة ثانية.

أولاً: علي مستوى الدفاع الإستراتيجي:

لقد تشكل في هذا الصدد حلفان رئيسيان هما: الحلف الأطلسي أو الناتو ثم حلف وارسو، إضافة إلي أحلاف صغيرة مثل حلف جنوب شرق آسيا، وحلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً). وخارج هذين الحلفين تشكلت حركة عدم الإنحياز إطاراً إستراتيجياً لما يسمى بالعالم الثالث.

أ- منظمة حلف الأطلسي (أو معاهدة شمال الأطلسي N.A.T.O):

هو عبارة عن تجمع عسكري دفاعي يضم الأقطار الغربية الرأسمالية، وقد بدأ التفكير في إنشاء هذا الحلف من قبل دول أوروبا الغربية والولايات

المتحدة الأمريكية في أواخر الأربعينات، علي أثر التوقيع علي معاهدة بروكسل في 17 أبريل 1948م، بين دول الإتحاد الغربي وهي: فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا وليكسمبورج. وقد ساهمت عملية حصار برلين في سنة 1948م بشكل كبير في دعم سياسة خلق هذا الحلف، كما أدت للمفاوضات بين الإتحاد الغربي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلي قيام حلف دفاعي من شأنه الحفاظ علي أمر حلف شمال الأطلسي، ثم إنضمت بعد ذلك إلي المفاوضات كل من النرويج والدنمارك وآيسلاند وإيطاليا والبرتغال، وأعلن عن إنشاء هذا الحلف رسمياً بعد التوقيع علي معاهدته في واشنطن بتاريخ 4/4/1949م، والتي تمت بواسطة إتفاقيات لاحقه أهمها إتفاقية باريس ووثيقة لندن 1954م، كما إنضم إليه بعد ذلك كل من تركيا واليونان في 22/10/1952م، وألمانيا الغربية في 23/10/1954م، ثم إسبانيا عام 1982م.

بد حلف وارسو:

قام هذا الحلف بموجب إتفاقية (الأخوة والتعاون والمساعدة المتبادلة) التي تم إبرامها في 14 مايو 1955م بوارسو، بين كل من ألمانيا الشرقية وهنغاريا وبلغاريا وألبانيا وبولندا والإتحاد السوفيتي ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وأهداف هذا الحلف دفاعية بحتة تقابل أهداف حلف الأطلسي، غير أن هذا الحلف سيصبح في يد السوفيت أداة لتدخل في نطاق نظرية (السيادة المحدودة) لقمع محاولات التحرر داخل المعسكر الشرقي.

ج. حركة عدم الانحياز:

يعزي ميلاد هذه الحركة إلى مؤتمر باندونج للدول الأفروآسيوية المنعقد بإندونيسيا بتاريخ 18-24 أبريل 1955، وتم التأكيد في هذا المؤتمر علي مبدأ إستقلال الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والإعتراف بمبادئ السيادة

والمساواة والوحدة لجميع الدول، وهي مبادئ مطابقة لمقاصد هيئة الأمم المتحدة، وقد تبلورت فكرة عدم الانحياز علي أثر عقد مؤتمر بريوني (بيوغسلافيا) الذي جمع القادة الثلاثة: عبد الناصر (مصر) ونهرو (الهند) وتيتو (يوغسلافيا)، وهو تلاقي لثلاث قارات.

كما كان من نتائج هذا المؤتمر الدعوة لمحاربة الاستعمار، ومساندة القوي المتطلعة إلى التحرر والمحافظة علي الهوية الوطنية.

ثانياً: علي المستوي الاقتصادي:

كان من نتائج (الحرب الباردة) بين العملاقين ميلاد تكتلات اقتصادية أو تجمعات جمهوية ذات طبيعة اقتصادية، إلى جانب الأحلاف العسكرية والمحاور السياسية، ومن أهم التكتلات الاقتصادية التي تولدت في خضم هذا الصراع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة الكوميكون.

أ- المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

- 1- بدأ التفكير في قيام هذه الجماعة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف إعادة بناء إقتصاد هذه المجموعة التي دمرتها الحرب.
- 2- ومن أجل ذلك ظهرت عدة اجتهادات فكرية وعدة نظريات ومقاربات من أجل توحيد هذه الأقطار إقتصادياً وسياسياً.
- 3- أهم ما يميز هذا النكتل، أنه إنماج يستهدف قيام وحدة أوروبية بعد المرور بمراحل: حرية التبادل التجاري وقيام اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة ثم وحدة إقتصادية، فإندماج تام وخلق سلطة فوق وطنية.
- 4- ومن أجل تحقيق هذه الغاية:

* في مارس من عام 1947م تم التوقيع علي معاهدة روما التي تم بموجبها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (C.C.E) Common

European Economic

* ثم أنشأت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom من قبل حكومات فرنسا، ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج.
قبل ذلك بست سنوات تقريباً كانت هذه الدول قد شاركت في إنشاء
(الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (C.E.C.A).
* في يوليو 1967م تم دمج الجماعات الثلاثة في منظمة أوروبية واحدة
تحت اسم الجماعة الأوروبية.

5- بعد عام واحد من هذا الحدث، أتمت الجماعة إنشاء إتحاد جمركي بين
أعضائه تم بمقتضاه إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها، كما استطاعت هذه
الجماعة نهج سياسة زراعية مشتركة.

6- خلال العقدَيْن الماضيين توسعت هذه الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيداً
وسياستها تنوعاً، وضمت في عام 1973م كل من بريطانيا والدنمارك
وايرلندا، وانضمت إليها اليونان أيضاً عام 1981م، وكل من البرتغال
 وإسبانيا عام 1986م.

7- ينظم عملها المجلس الأوروبي، ومجلس الوزراء واللجنة الأوروبية ومحكمة
العدل الأوروبية والبرلمان الأوروبي الذي ينتخب أعضائه بالإقتراع العام
المباشر ابتداءً من عام 1979م.

8- تقوم الجماعة علي أساس خلق تكامل في مجالات الزراعة والصناعة
والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشؤون الاجتماعية والثقافية،
إضافة إلى خلق علاقات اقتصادية ومياسية مع مختلف مجموعات وكتلات
دول العالم.

9- منذ توقيع معاهدة روما إلى الآن لم تكن مسيرة الجماعة ميسرة أو سهلة،
فبعد النجاحات التي حققتها في إنشاء الإتحاد الجمركي وتحقيق الإنتماش
الاقتصادي للدول الأعضاء، والذي تمثل في نمو اقتصادي متسارع استمر

إلى عام 1973م، بدأت الجماعة تواجه عدة مشاكل كبرى، تولد بعضها من خارجها بسبب إنهيار النظام الاقتصادي العالمي المستند على بريتون وودز، وأزمة الطاقة، وسبق اليابان في استيعاب الثورة الصناعية الثالثة، كما تولد البعض الآخر (من المشاكل) نتيجة توسع الجماعة نفسها، ونزوح الدول الأعضاء (بسبب الأزمة الاقتصادية) إلى الاستسلام لجماعات المصالح الضيقة داخلها. وقد كان من المتصور أن يتم التغلب على هذه المشاكل من خلال سياسة الاندماج الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء.

لكن مع منتصف الثمانينات، أصبح واضحاً أن هذه السياسة لن تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود منها، وهو ما جعل اللجنة التنفيذية للجماعة تشرع في عام 1985م، في وضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ثلاثمائة من التعليمات تستهدف إقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في 31 ديسمبر 1992م، وتم جمعها في كتاب أبيض طرح على المجلس الأوروبي الذي ضم قادة الدول الأعضاء الإثني عشر، وتتضمن هذه الخطة التخلص من كل الحواجز والحدود المادية والتقنية والسياسية الاقتصادية، والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الجماعة، وخلال السنوات التالية أكد المجلس الأوروبي أكثر من مرة على ضرورة تحقيق هذه الأهداف في الزمن المحدد، وبدأت أجهزة الجماعة في محاولات تحقيق هذا الهدف.

10- إن قيام السوق الأوروبية الموحدة لابد أن تكون له انعكاسات ونتائج كبرى على النظام الاقتصادي العالمي وعلى هيكل توزيع القوة الدولية، خاصة بعد توحيد الألمانيتين وهذا توجد وجهتي نظر:

الأولى: تري أن إنشاء السوق الأوروبية الموحدة ستكون له نتائج اقتصادية وعسكرية مهمة قبل نهاية هذا القرن، مما سيؤدي إلى قيام قطب أوروبي جديد

في العلاقات الدولية إلى جانب الأقطاب الأربعة الأخرى (الولايات المتحدة وروسيا، والصين، واليابان).

الثانية: تري أن تمارع خطوات الاندماج الأوروبي هو في حقيقته جزء لا يتجزأ من عملية الاندماج في النظام للرأسمالي العالمي ككل، والذي تساهم في بنائه مؤسسات ومنظمات دولية متنوعة وشركات متعددة الجنسيات يصعب علي أوروبا أن تتسلخ أو تستقل عنها.

11- بغض النظر عن صحة هاتين النظريتين، فإن قيام السوق الأوروبية الموحدة ستكون له بدون ريب تأثيرات بالغة علي النظام العالمي، والأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول حوض المتوسط، بما في ذلك النظام الإقليمي العربي، فمن الناحية الاستراتيجية، يشغل الإقليم العربي، منطقة الجناح الجنوبي لأوروبا الغربية وله معها علاقات ثقافية وتاريخية ضاربة في الماضي البعيد، ومن الزاوية الاقتصادية تعد أوروبا الغربية أكبر شريك تجاري واقتصادي للبلدان العربية، وبين المنطقتين روابط متنوعة وسوف تعاني بعض الدول العربية من إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، نتيجة للمشاكل التي من المحتمل أن تزداد أكثر مستقبلاً مثل.

* الاستغناء عن عدة منتجات فلاحية للمغرب العربي من قبل الأوروبيين مثل الحوامض وزيت الزيتون وإمكانية رفض استيرادها مستقبلاً نظراً لتوافرها في إسبانيا والبرتغال.

* تضاعف نهب دول السوق الأوروبية للثروة السمكية (للمغرب العربي). والعمل علي تطويق اليد العاملة لمواطني (دول المغرب العربي) المهاجرة بجميع الوسائل من قبل الحكومات الأوروبية، نتيجة لإصدار عدة قوانين وقرارات، ومحاولات الحد من زحف المهاجرين (من دول المغرب العربي)،

والتعامل معهم وفق سياسة غير إنسانية تتضمن للطرود والتمسريح والتمييز
العنصري وتحديد الأعمال التي يقومون بها في أشغال شاقة ومهينة بكرامة
الإنسان العربي.

ب- مجموعة الكوميكون:

في 25 يناير 1949م أعلن عن قيام مجلس للتعاون الاقتصادي بين
الدول الاشتراكية التالية: بلغاريا، المجر، بولندا، رومانيا تشيكوسلوفاكيا والاتحاد
السوفيتي، وفيما بعد انضمت كل من اليابان وألمانيا الديمقراطية واعتبر أعضاءه
ملاحظون كل من يوغسلافيا ومنغوليا والصين ثم جمهورية كوريا الديمقراطية
فجمهورية فيتنام الديمقراطية فكوبا، والتي أصبحت عضواً كاملاً فسي عام
1961م وانسحبت اليابان وتبعها الصين بعد ذلك.

هوامش الفصل الثالث عشر

- 1- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة رقم 133، الكويت 1989م، ص 121 .
- 2- وزارة المعارف بالملكة العربية السعودية المنظمات الدولية والإقليمية (برنامج العلوم الإدارية و الإنسانية) 1989م ، ص 5.
- 3- نفس المصدر، ص 15.
- 4- نفس المصدر، ص 16-33.
- 5- نفس المصدر، ص 34 - 57.
- 6- د. حسن نافة و د. محمد شوقي: التنظيم الدولي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002).
- 7- د. سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000).
- 8- د. سعد حقي توفيق: النظم الدولي الجديد (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
- 9- نعم تشومسكي: ماذا يريد للعلم سام؟ ترجمة / عادل المعلم (القاهرة : دار الشروق/1998م).
- 10- د. عبد القادر محمد فهمة: النظام السياسي الدولي.. (عمان : دار وائل للنشر 1997).

- 11- د. إسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السياسية الدولية.. (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1984م).
- 12- كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1983).
- 13- ديمون حداد: العلاقات الدولية (بيروت : دار الحقيقة، 2000).
- 14- د. محمود خلف : مدخل إلى علم العلاقات الدولية (عمان: دار زهران، 1997).
- 15- د. إبراهيم البشير عثمان: العلاقات الدولية المعاصرة (الرياض : دار العلوم، 1990).

ثانياً: الدوريات:

- * صحيفة (الاتحاد) الإماراتية، العدد (10112)، الخميس، 2003/3/13.
- * صحيفة (العرب) العالمية، لندن، العدد (6612)، الثلاثاء، 2003/3/11.

الفصل الرابع عشر

القانون الدولي

(*International Law*)

- مقدمة

- القانون الدولي في القرن الحادي والعشرين.

- أولاً: التطور البنيوي للمجتمع الدولي في العصر الاستفالي.

- ثانياً: تأسيس القانون الدولي على أفكار ومبادئ جديدة.

- المبادئ الرئيسية الدولية في عصر وستفاليا.

الفصل الرابع عشر

القانون الدولى

(*International Law*)

مقدمة:

يرتبط القانون الدولى إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الدولية لأنه من المفترض أن تدير السياسة الدولية وفق أو فى إطار مبادئ القانون الدولى، وبما أن السياسة الدولية تقوم عملياً على مبدأ سياسة القوة، فإن القانون الدولى الذى يقوم أساساً على قواعد أخلاقية قد أضطر من الناحية العملية أن يحافظ على المرونة فى الشكل والمضمون، كذلك يرتبط القانون الدولى إرتباطاً وثيقاً بالتنظيم الدولى الذى يركز بصورة أكبر على السياسة الدولية على حساب الإعتبارات القانونية والأخلاقية.

يرى الغربيون أن فكرة وجود قانون يجمع بين الدول تعود إلى الكاتب جروتيوس الذى ألف فى عام 1925م أول كتاب عن القانون الدولى، ولهذا سُمى أبو القانون الدولى الحديث. وبالنسبة للمسلمين فإن علماء الإسلام قد أهتموا بهذا الموضوع منذ القرن التاسع الميلادى، حيث ألف الإمام محمد بن الحسن الشيبانى (المتوفى عام 189هـ - 805م) كتابه المشهور باسم (المسير الكبير)، الذى شرحه السرخسي (المتوفى عام 430هـ - 1101م) فى قوله أعلم أن السير جمع مسيرة وبه سُمى هذا الكتاب، لأنه يبين فيه سير المسلمين فى المعاملة مع المشركين من أهل دار الحرب، ومع أهل دار العهد منهم المستأمنين، وأهل الذمة، ومع المرتدين الذين هم أخبث من الكفار بالإتكاف بعد الإقرار، ومع أهل

البغى الذين حالهم دون المشركين وإن كانوا جاهلين، وفي (التأويل مبطلين) وقد حقق هذا الكتاب في عصرنا هذا الدكتور مجيد خروفي الذي سماه (القانون الدولي الإسلامي)، فأصبح الشيباني هو بحق أبو القانون الدولي الإسلامي⁽¹⁸⁾.

وقد إنفق الكتاب الغربيون الذين أتوا من بعد جروتيوس معه على أن الدول تملك السيادة الداخلية والخارجية، إلا أنها مع ذلك تخضع لقانون أعلى، وبدون هذا القانون (القانون الدولي) تنقيد الدول بإرادتها الذاتية مما يترتب عليه فوضى دولية. ولاشك أن هذا القانون الأعلى بالنسبة للمسلمين هو القانون الإلهي الذي يسمو فوق كل القوانين الأخرى. وهو يحدد حياة المسلمين في الإسلام الخالد.

وفي مجال طبيعة القانون الدولي فإن التعريف التقليدي للقانون الدولي بنص على مجموعة من المبادئ والأحكام العامة، التي قبلتها الدول القومية المتحضرة لتقيد سلوكها، بينما عرف الكاتب البريطاني (بروفسير بريدلي) في العصر الحديث القانون الدولي بأنه: مجموعة الحقوق التي تدعيها الدول لنفسها وللمواطنيها من الدول الأخرى، وكذلك الواجبات المترتبة عليها. وفي الاختلاف بين التعريفين التقليدي والحديث حول القانون الدولي فإن الأول ركز على الدولة القومية وحدها، وبينما وسع الأخير التعريف ليشمل الأفراد، ويضاف إلى ذلك أنه من المتفق عليه اليوم أن مبادئ وأحكام القانون الدولي لا تنطبق على الدول القومية والأفراد حسب، بل تنطبق أيضاً على المنظمات الدولية.

وبالنسبة لمصانير القانون الدولي، فإنها حددت بواسطة الدول في محكمة العدل الدولية (ومقرها في لاهاي)، في الآتي: المعاهدات، العرف الدولي، مبادئ القانون العامة المعترف بها، القرارات القضائية، كتابات المتخصصين، والعدالة،

وقد ركزت مجالات عمل القانون الدولي التقليدي على ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في قانون الحرب، وقانون السلام، وقانون الحياة، وهذه هي نفس المجالات التي ركز عليها القانون الدولي الإسلامي.

أما بالنسبة لمؤسسات القانون الدولي، فيمكن القول بأن الأمم المتحدة هي مؤسسة لصياغة وتطوير وتطبيق القانون الدولي. فمن خلال الجمعية العامة، والمجالس المختلفة، واللجان العامة، واللجان المتخصصة، ومنها لجنة حقوق الإنسان، والسكرتارية العامة، يمكن الإهتمام بجوانب القصور في القانون الدولي، وإذا تم الاتفاق على قواعد جديدة للقانون الدولي من خلال معاهدات، فإن ذلك يعتبر (تشريعاً دولياً) كذلك إن مؤسسات المحاكم الدولية هي مؤهلة لصياغة وتطوير وتطبيق القانون الدولي⁽²⁰⁾.

القانون الدولي في القرن الحادي والعشرين

يري بعض العلماء أن التاريخ (1648م) هو تاريخ الظهور الفعلي للقانون الدولي بشكله الحديث، وأيضاً تاريخ ظهور الدولة القومية ذات السيادة بالمفهوم الحديث، ففيه وضعت حرب الثلاثين عاماً (الأوروبية) لوزارها وأبرمت إتفاقية وستفاليا، وهي الإتفاقية التي أعادت تشكيل أوروبا، ورسمت خريطةها السياسية الجديدة، ووضعت المبادئ الكبرى التي أصبحت تحكم العلاقات الدولية، فأطلق المؤرخون وفقهاء القانون الدولي علي العصر الذي تلي توقيع الإتفاقية (والذي أستمّر لثلاثة قرون تقريباً) العصر الوستفالي.

إن القانون الدولي بكل تأكيد نشأ قبل هذا التاريخ بقرون طويلة، فالقانون ظاهرة إنسانية تنشأ مع كل وجود إنساني، فحين يجتمع الناس تنشأ بالضرورة قواعد القانون لتنظيم العلاقات ومنع الصراع، وفك تناقضات المصالح

والمحافظة علي الأمن والاستقرار، ولا يهم شكل تلك للقواعد (عرفية أم مكتوبة) ولا يهم الجهة التي صاغتها، هل هي للناس أجمعين أم قوة تفردت من بينهم لتصنع قواعد ذلك القانون، أيضاً لا يهم محتوى هذه القواعد من ناحية الظلم والعدالة، ولكن في نهاية المطاف للقواعد نقول إن القانون ينتج بالضرورة عن تجمع الناس.

والجدير ملاحظته في هذا المقام هو أن الدولة (بأشكالها المختلفة) مؤسسة موعلة في القدم، وكما تقدم فإنه مع ظهور الدولة القومية ذات السيادة ظهر القانون الدولي، بيد أن هذا القانون منذ ذلك التاريخ بدأ يتطور وبأخذ أشكالاً جديدة، إلي أن وصل إلي ما هو عليه الحال في أيامنا هذه، وقد تميز العصر الوستفالي بأمرين (غاية في الأهمية): أولهما التطور البنوي في المجتمع الدولي، وثانيهما تأسيس للقانون الدولي علي أفكار ومبادئ محددة، ولأهمية هاتين الخاصيتين في تحليل مستقبل العلاقات الدولية والقواعد الجديدة التي يتوقع أن تشكل مضمون الشرعية الدولية في العقود القادمة، فإننا سنعرض بشكل موجز أهم عناصر هذه الخصائص:

أولاً: التطور البنوي للمجتمع الدولي في العصر الوستفالي:

شهد مطلع القرن السابع عشر واحدة من أشهر الحروب الأوروبية وهي ما تعرف بحرب الثلاثين عاماً، حيث تورطت الإمبراطوريات والدويلات الأوروبية في حرب شبه كونية، وذلك لأسباب ذات مظهر ديني (صراع الكاثوليك والبروتستانت)، ولكنها في الواقع ذات دوافع اقتصادية وسياسية لا يسمح المقام الآن بتحليلها.

ورغم الصراعات الأوروبية الدائمة والمتابعة، إلا أن هذه الحرب كانت الأشد في شرارتها وتأثرت بها أوروبا بشكل عام، وقد انطوت علي الكثير من المذابح والآلام، وفاضت ثرورها علي عامة الناس جراء أعمال السلب والنهب وحرق القرى والأرياف والمذابح الجماعية الواسعة، دون مراعاة لأية حدود وبدون اعتراف بوجود محايد في هذه الحرب، مما دفع بالمفكرين والمنقذين الأوروبيين للحديث (ولأول مرة) عن ضرورة وضع قواعد للحرب، تحمي الدول المحايدة وتسمح بمعالجة والجرحي والمرضي ومنع إراقة دماء الأبرياء (21).

لكن هذه الحرب بكل آلامها غيرت شكل أوروبا، ففي وقت إندلاع الحرب كانت الدول الأوروبية بمختلف مسمياتها تصل لأكثر من تسعمائة دولة مستقلة، فجاءت معاهدة وستفاليا لتخفضها إلي 355 دولة، ثم التدخل النابليوني الذي أزال من الوجود أكثر من مائتي دولة (22).

معاهدة وستفاليا هي التي أحدثت هذا التطور اللبنيوي، ووضعت أوروبا أمام مرحلة الدولة القومية، فقد نجم عن الحرب اندماج واسع للأمارات والدويلات الإقطاعية لتبدأ بظهور الدولة القومية بكل قوتها وجبروتها.

هذا التغيير اللبنيوي أثر بشكل مباشر في تطور القانون الدولي، فقبل معاهدة وستفاليا إنطبعت العلاقات بين الدويلات الأوروبية بالطابع الشخصي، وكانت العلاقات في الواقع لا تتجاوز كونها علاقة بين ملوك وأمراء تعززها (عادة) علاقات النسب والمصاهرة، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه العلاقات علي الدول نفسها. إن معاهدة وستفاليا غيرت هذا النمط من العلاقة، ووضعت أوروبا أمام مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ذات الطابع الموضوعي بصرف النظر

عن حكامها، وأن ظهور الدولة القومية العملاقة بكل مواردها ومصالحها وتشابك علاقاتها، وأنتج أفكاراً جديدة كانت لبنة لظهور القانون الدولي بمفهومه الحديث.

ثانياً تأسيس القانون الدولي علي أفكار ومبادئ جديدة:

شهدت أوروبا في العصور الوسطى صراعات فكرية واسعة، فظهرت مبادئ ونظريات جديدة تتعلق بتنظيم الدول والمجتمعات والعلاقات بين الحكام والمحكومين، وبرزت إلي الوجود الأفكار الجديدة عن الحرية والديمقراطية وأشكال الحكومات وحقوق المواطنين ولوجبات الحكام... الخ، ومنذ مطلع القرن السادس عشر تنامت الحركة الفكرية علي أيدي المفكرين الكبار من أمثال نيقولا ميكافيلي، وجان بودان، ومن أبرز الأفكار الجديدة كانت فكرة (السيادة)، التي تمحور حولها الجدل مبدأً جديداً يجب أن تشكل محتوى الدولة.

هذه المجالات الفكرية كانت في الغالب مجرد إنعكاسات للصراعات السياسية التي إنغمست فيها المجتمعات الأوروبية، وكانت من الطبيعي أن تلجأ أطراف هذه الصراعات للمتقين والمفكرين، لابتداع النظريات والمبادئ التي تعزز موقفها وتمدها بالسلاح الفكري، ومن أبرز الأفكار التي بدأت في الظهور في القرن السادس عشر فكرة (السيادة)، والواقع أن الفضل الأول في لمعان هذه الفكرة يرجع إلي المفكر الإيطالي الشهير (نيقولا ميكافيلي) في كتابه الأشهر (الأمير) الذي صدر في عام 1516م، غير أن الفضل الأكبر يعود إلي جان بودان الذي عالج بشكل أكثر وضوحاً (مسألة السيادة) في كتبه الستة عن الجمهورية عام 1576م، وهي الكتب التي مثلت إسهامه الجوهري في الفكر السياسي.

تناول هؤلاء المفكرون مسألة السيادة من زاوية للقانون الدستوري أكثر منها بالقانون الدولي، لأن ظروف الصراع في مجتمعاتهما دفعت إلى الاهتمام بالجانب الدستوري، حيث بدأت تتبلور في ذلك الوقت الدولة القومية الحديثة ذات السيادة، ففي إيطاليا اندلعت للصراعات المريرة بين الكنيسة والدولة والإقطاع، وكانت الكنيسة تحاول فرض سيطرتها مستغلة سلطتها الدينية، بينما كان الإقطاع يحاول الحفاظ على مكاسبه التاريخية، والدولة الناشئة كانت طرفاً ثالثاً تحاول توحيد الإمارات الإقطاعية، وإنجاز ميكافيلي بفكره الثاقب للدولة الناشئة باعتباره أحد دعاة الوحدة، وذلك ما دعاه للبحث عن مفهوم جديد لمحاربة الكنيسة الفاسدة، فكتب عن السيادة مفترضاً استقلال الدولة عن أي سلطان خارجي⁽²³⁾.

وفي فرنسا ظهرت ظروف مشابهة للصراع بين هنري الثامن وطبقة النبلاء فدار الصراع حول السلطة النهائية، وكانت الحاجة لوحدة فرنسا تتطلب وجود مركز قوي يفرض سلطانه على الإقطاعيين الخارجيين عن هذه السلطة، فأراد بودان لأفكاره أن تكون عوناً للملك لاستخدامها سلاحاً فكرياً لفرض سلطانه.

ورغم تركيز أفكار ميكافيلي وبودان على الوجه الداخلي للسيادة، إلا أن أفكارهما قد أثرت فيما بعد وساعدت على بلورة الوجه الخارجي، ويتمثل هذا الأخير في السلطة المطلقة للتصرف في الشؤون الدولية دون الخضوع لأي سلطان خارجي.

في هذا المناخ الفكري إنتلعت حرب الثلاثين عاماً، وقد عاصر هذه الحرب وتأثر بها الفقيه الهولندي العظيم (جروسيوس)، وكتب مؤلفه الشهير (مقال عن قانون الحرب والسلم) عام 1625م.

ويعتبر (جروسيوس) هو للفقيه المؤسس للقانون الدولي الحديث، وصيغت معاهدة وستفاليا بعد صدور كتابه بنحو عقدين من الزمان، وتأثرت صياغته بشكل مباشر بأفكاره وأفكار ميكافيللي وبودان، ليتأسس عصر جديد بأفكار جديدة هي التي شكلت القانون الدولي منذ يقرب من أربعة قرون. وإذا أردنا أن نلخص هذه الأفكار والمبادئ الجديدة فقد كان من أبرزها الاعتراف (بسيادة الدولة) فالدولة سيادة لها مطلق حرية التصرف في شئونها الوطنية والدولية.

هذا هو المبدأ الأساسي (إمتلاك السيادة المطلقة) والتي تفرعت عنه مبادئ أخرى لا تقل أهمية، هي: مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

فمبدأ المساواة متفرع عن مسألة السيادة، فالدول من الناحية الواقعية متفاوتة في الحجم والإمكانات والموارد (وكلها تتدرج تحت عناصر القوة القومية)، مما كان يقتضي (منطقياً) الاعتراف بهذا التفاوت، غير أن الدول متساوية في سيادتها، وهذا العنصر دون غيره هو ما رجح الاعتراف بمبدأ مهم في القانون الدولي، وأصبح أساساً للشرعية الدولية طوال العصر الوستفالي.

وقد تفرع عن ذلك ضرورة بروز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ورد في الفقرة 26 من الوثيقة أن مبدأ عدم التدخل طوال الأربعة قرون الماضية كان هو المبدأ الرئيسي في القانون الدولي على مدى القرون

الماضية، وأحد المصادر الرئيسية للشرعية الدولية، وقد سيطر هذا المبدأ بشكل صارم على علاقات الدول الأوروبية فيما بينها، فالدول كانت حرة بشكل مطلق في تنظيم شئونها الداخلية واختيار شكل نظامها الدستوري، وتنظيمها الاقتصادي، والاجتماعي، واختياراتها السياسية.

ومع أن التاريخ الأوروبي قد شهد في الواقع الكثير من الخروج للعملي عن تطبيق مبدأ عدم التدخل، وعملت الدول الأوروبية دائماً على التدخل في الشؤون الوطنية لغيرها من الدول، بل أن حروباً أوروبية كثيرة اندلعت بسبب التكرار لهذا المبدأ، إلا أن فقه القانون الأوروبي والأدبيات السياسية والاتفاقيات الدولية قد إلتزمت بهذا المبدأ، وبشكل صارم منذ معاهدة وستفاليا.

المبادئ الرئيسية الدولية في عصر وستفاليا:

بالإبقاء نظرة على التاريخ الأوروبي وتطوراتها يمكن الخروج بنتيجة تمدنا بالعناصر الرئيسية التي شكلت فيما مضى المصادر الرئيسية للشرعية الدولية، وهي مصادر وافقت دول أوروبا على الإعراف بأهميتها وضرورة إحترامها لتنظيم الصراع الأوروبي، وبما أن أوروبا هي التي شكلت النسيج الفعال في المجتمع العالمي، فقد أصبحت هذه المبادئ والعناصر ذات بعد عالمي، وشكلت الشرعية الدولية والمصدر الرئيسي للقانون الدولي.

العالم الغربي طوال القرون الماضية هو الذي صنع قواعد القانون الدولي، وصنع هذه القواعد لنفسه منطقاً من مفاهيمه وأفكاره وظروفه وجد هذه المبادئ صالحة لتنظيم صراعاته الداخلية، وفي المراحل المتقدمة وجد العالم الغربي أن قواعد شرعيته صالحة للتطبيق العالمي وكفيلة بخدمة مصالحه.

ورغم أن هذه القواعد غريبة المنشأ ومنبئة من الثقافة الغربية وحدها، إلا أنه لا سبيل لإنكار مدى أهميتها وعدالتها، وتكمن المفارقة في أن العالم الغربي هو أول من بدأ في التكرار لها ومحاربتها عندما بدأت في التعارض مع مصالحه، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد القانون الدولي تطوراً نوعياً لم يكن محسباً هو التوسع الأفقي للقانون الدولي، فاستقلال عشرات الدول وبروز مئات المنظمات الدولية والإقليمية ومشاركتها بفاعلية في إرساء قواعد القانون الدولي، ولذاً لدى الغرب إشكاليات مستجدة تتطلب البحث عن أسس جديدة للشرعية الدولية تلائم مصالح الغرب وتحافظ على مكاسبه، وأهم العناصر والمبادئ التي شكلت مضمون للشرعية في العصر الوستقالي هي:

- (1) الإعراف بالدولة القومية شخصية رئيسة في القانون الدولي:
- (2) فقد أختتم الصراع الأوروبي في العصور الوسطى بالوصول إلى الدولة القومية شخصية ملائمة لتكوين الدولة الحديثة، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية، فإنحصرت الكنيسة وتهاوى النظام الإقطاعي وراجت الأفكار الديمقراطية وأسهمت في الوصول إلى صيغة الدولة القومية، لكن التطورات الاقتصادية كانت الأكثر تأثيراً، فدخل العصر الصناعي بمتطلباته للموارد الطبيعية الكثيفة وإنتاجه الضخم، كان يتحتم أن توفر له الأسواق الواسعة، ومن الطبيعي أن الإمارات والولايات الصغيرة كانت متناقضة مع هذا الواقع الاقتصادي الجديد، فكانت الدولة القومية هي الصيغة الملائمة للعصر الصناعي. وهكذا أصبحت الدولة القومية قاعدة لتطبيق الشرعية

الدولية، والميدان الرئيسي لتطبيق أحكام القانون الدولي والمخاطب الأول بهذه الأحكام.

(3) غير أن هذه الحقيقة تبدلت اليوم بحكم التطورات الاقتصادية أيضاً، فتزايدت الحاجة للموارد الضخمة والبحث عن الأسواق الأكثر اتساعاً، سيفضي ذلك إلى ضرورة إيجاد قاعدة جديدة للشرعية الدولية، وهي قاعدة يجب أن تكون (بكل تأكيد) أوسع من الدولة القومية التي أفرزها العصر اللومنتالي، وذلك ما منشرحه فيما بعد.

(4) الاعتراف بالسيادة ركناً مهماً من أركان الدولة وقاسماً مشتركاً بين الدول الأوروبية جميعاً.

(5) الاعتراف بالمساواة بين الدول قاعدة رئيسية من قواعد الشرعية الدولية ورغم أن التاريخ الأوروبي تنكر مبكراً لهذه القاعدة في مرحلة (سياسة المؤتمرات) أداة لتسوية المنازعات الدولية، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إعتادت الدول الأوروبية الكبرى على عقد المؤتمرات الدولية، ومنع للدول الصغرى من حضورها، أو دعوتها دون أن يكون لها شأن بمناقشاتها ومقرراتها، وإلزامها في نهاية المطاف بنتائجها وقراراتها⁽²⁴⁾.

لكن هذا المسلك، رغم ذلك - لم يمس ما حدث ولو شكلياً بمبدأ المساواة قاعدة رئيسية من قواعد للشرعية، فمع أن القرن العشرين شهد أيضاً استمرار ممارسة سياسة (أو دبلوماسية) المؤتمرات، وهو ما حدث عقب الحربين العالميتين إذ استأثرت الدول الكبرى بالتخطيط لعالم ما بعد الحرب، فرسمت الخرائط ووضعت الحدود وبينت حقوق الدول وواجباتها، ثم ألزمت الدول

الصغرى بهذا التنظيم دون أن يكون لها إسهام حقيقي في التخطيط لذلك، لكن العلاقات الدولية اتسمت ولو ظاهرياً باحترام مبدأ المساواة بين الدول، وإعتبرته مصدر من مصادر الشرعية الدولية. إن هذا المبدأ سيتعرض في المستقبل القريب للهمم الشديد.

الإعتراف بمبدأ عدم التدخل مبدأ رئيسياً للشرعية الدولية:

منذ أن ظهرت الدول للوجود خضعت للتدخلات والاضغوط، فما كان يبدو في الظاهر قرارات حرة لم تكن في الواقع سوى ثمره الضغوط، ومن النادر أن وجدت دولة ساسمت نفسها بحرية كاملة، فالعلاقات الدولية القائمة على التوازنات والحسابات الدقيقة لم تكن تسمح بممارسة مبدأ السيادة إلى نهاية المطاف، فالدول مهما كانت قوتها لا تستطيع العيش في إنعزال العالم، والواقع أن العلاقات الدولية شبيهة بالعلاقة بين المشتري والبائع فكلاهما حر (نظرياً) في إبرام الصفقة أو الإمتناع عنها، لكنه مضطر لأبرامها وفق ما هي عليه حالة السوق. ومع ذلك فإن الرغبة في الإستقرار دفعت للحفاظ على المظاهر والأشكال، وأن الضغوط المتبادلة فسحت المجال للمساومات الهائلة بمقتضى قواعد متفق عليها في الاتفاقية الدولية.

خلاصة القول أن مبدأ عدم التدخل كان قاعدة من قواعد الشرعية الدولية وإن لم يحترم هذا المبدأ في الواقع، لكن الأمر سيختلف كثيراً في المستقبل حيث من المرجح أن يصبح مبدأ التدخل هو القاعدة الرئيسية للشرعية الدولية وإحترام السيادة هي الإستثناء.

إعتماد مبدأ توازن القوى لتحقيق الإستقرار الدولي:

توازن القوى ليس صيغة قانونية يمكن الإتفاق عليها لكنه وضع عملي ينجم عن الصراع والتنافس بين الدول، والصراع الدولي يقود بالضرورة إلى بروز عدد من الأقطاب المتوازنة، مما يؤدي إلي ردع متبادل بين هذه الاقطاب، وهو وضع تنشأ عنه في العادة فترات من السلام والاستقرار، يتيح الفرص (بشكل أكبر) للعمل السياسي والدبلوماسي لحل المشكلات الدولية.

فسياسات التحالفات الناشئة عن توازن القوى وترتيب هذه التحالفات من وقت لآخر، يتيح لجميع الأطراف الإسهام في السياسة الدولية إعتماًداً على توازن القوى القائمة.

وقد جربت دول أوروبا توازن القوى بشكل عملي، وأدركت من خلال تجارب التاريخ، أن أفضل سنوات الاستقرار نجمت عن وجود توازن في القوى بين أقطابها المتعددة، على العكس من ذلك فإن فترات الفلال والحدود نجمت عن الإنقسام الحاد للقوة بين قطبين، أو عند بروز قوة طاغية تتحدى النظام لدولي، وتحاول التلاعب بالتوازن الموجود لقلبها لمصلحتها، وقد شهدت أوروبا منذ معاهدة وستفاليا حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية، الكثير من الحقب التاريخية التي عم فيها السلام والاستقرار، وهي الحقب التي تشكل فيها توازن القوى المتعددة الأقطاب سواء نشأ هذا التوازن بشكل آلي نتيجة للصراع، أو صنعتته إرادة قادة أوروبا نظراً لوعيهم لأهمية التوازن، وعلى العكس من ذلك، فإن بروز طاغية أوروبي وتحديه لتوازن القوى هو ما يورط أوروبا في الدماء والحروب، وظهور نابليون وخروجه على شرعية التوازن جر أوروبا إلى

حرب واسعة إنتهت بهزيمته، وبروز هلتر طاغيةً يتحدى النظام الدولي هو الذي دفع للحرب العالمية الثانية.

إن سياسة توازن القوى أصبحت سياسة مجربة لتحقيق السلام⁽²⁵⁾ وهو ما دفع بعدد من قادة أوروبا التاريخيين إلى العمل الإداري لصنع توازن قوى، يتم فيه توزيع القوة بين أطراف متعددة عن طريق سياسات معروفة كسياسات التحالف، أو التعويض أو حتى اللجوء للحرب (أحياناً) من أجل تعديل ميزان القوى بحيث يمنع تركيز القوة في دولة معينة، أو كتلة من الدول، ومن أشهر التجارب الأوروبية، التجربة التي قادها الدبلوماسي النمساوي البار (ميتزنيج) بعد هزيمة نابليون عام 1815م، حيث أنشأ توازناً متعددًا، وهذا التوازن هو الذي أعطي أوروبا سلام المائة عام (1815-1914).

وعلى مر التاريخ الأوروبي كانت بريطانيا هي رائدة سياسة التوازن، وقد قطعت ثمار هذه السياسة بسيطرتها على السياسة الأوروبية لمدة أربعة قرون، وقد عبر ونستون تشرشل (رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية) عن هذه السياسة أفضل تعبير، في خطاب شهير بمجلس العموم البريطاني نصح فيه بلاده بالتمسك بسياسة توازن القوى كأفضل الطرق لحفظ مكانتها الدولية، وتحقيق الاستقرار في أوروبا والعالم⁽²⁶⁾.

خلاصة القول أن سياسة (توازن القوى) أصبحت قاعدةً مهمةً من قواعد الشرعية الدولية، وهدف من أهداف الدبلوماسية كإحدى السبل لتحقيق السلام والاستقرار، وهي سياسة أتبعت بعد الحرب العالمية الثانية وكرست في المنظمات الدولية، وكانت تركيبة مجلس الأمن الدولي تعبيراً عنها، لكن هذه السياسة في الوقت الراهن معرضة لخطر شديد، وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

إذاً تلك علي الإجمال المسائل الخمس التي عمت محدّدات للشرعية الدولية: الدولة القومية قاعدةً لتطبيق الشرعية، ومبادئ السيادة، والمساواة، وعدم التدخل محدّدات قانونية لهذه الشرعية، وسياسة توازن القوى سياسة واقعية لحفظ الاستقرار الدولي.

والسؤال الجوهرى المطروح يتعلّق بمدي الحفاظ علي هذه المحدّدات ؟ أم أن القرن الحادي والعشرين سينطوي علي محدّدات جديدة ؟ والإجابة المبدئية تفرضها السياسة الدولية القائمة حالياً، هي أن القرن الحادي والعشرين سيكون متميزاً بقواعد شرعيته، وقد يكون معاكساً لما جرى في القرن العشرين، أما النتيجة العملية لذلك فإن القرن الحالي سيكون قرن التوترات والحروب، وذلك ما لم تحدث في وقت قريب متغيرات دولية تجبر علي العودة إلي العقلانية في السياسة الدولية، وتضيف إلي مكاسب الماضي محدّدات أكثر إنضباطاً للشرعية الدولية.

في هذا الجزء من الكتاب ليس من اليسير تحليل جميع المحدّدات، ولكن استعراض ما يظن هو الأفضل وأكثر أهمية، وهو تحليل مبدئين للعنصرين (الأكثر أهمية) وهما: مبدأ التدخل، وسياسة توازن القوى، وذلك بصورة مختصرة أيضاً⁽²⁷⁾.

أولاً (مبدأ التدخل) المحدّد القانوني للشرعية الدولية:

مبدأ سيادة الدولة الذي نجم عنه مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لم يتم احترامه من البداية إلي المنتهى في كثير من المراحل التاريخية، وقد تراجع تطبيق هذا المبدأ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بظهور التنظيم الدولي، وهو تنظيم فرض قدر من التنازل عن مبدأ السيادة بشكله التقليدي (الكلاسيكي)

المعروف، فقد قبلت الدول بالتنازل عن قدر من سيادتها للمصلحة الجماعية الناجمة عن التنظيم الدولي. إن نهاية الحرب العالمية الثانية وتنامي التنظيم الدولي وظهور منظمات دولية أكثر رسوخاً وزيادة وتيرة تشريع أحكام القانون الدولي، أثرت بشكل كبير في مبدأ السيادة وتراجع إلى حد كبير مبدأ عدم التدخل، غير أن مبدأ التدخل الذي أصبح ظاهرة مقبولة كان يتم في إطار الشرعية الدولية ووفق آليات محددة ومتفق عليها.

لكن نهاية الحرب الباردة فسحت المجال لتصاعد وتيرة التدخل، فإلتهيار توازن القوى الذي كان يكبح التدخلات وإيرتباك الأمم المتحدة، وهي منظمة لم تستطع ملء الفراغ الناجم عن إنهيار التوازن الدولي، كل ذلك أدى إلى ظهور شكل جديد من أشكال التدخل، ففي العشر سنوات الماضية جرت سلسلة من التدخلات وبحجج مختلفة وفي أطر متعددة وفي أماكن مختلفة من العالم.

وجرت هذه التدخلات في بعض الأحيان في إطار الأمم المتحدة وبعضها تحت مظلة الحلف الأطلسي، أو في ظل التشاور الإقليمي، وحتى بصورة منفردة بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وجري كل ذلك دون قاعدة ثابتة تحدد الإطار الذي يتبلور باسمه ودون معايير واضحة لتبرير هذه التدخلات.

الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيسي في هذه التدخلات، وهي تستخدم عادة مصطلح (مصلحة المجتمع الدولي) معياراً لهذه التدخلات، وقد عبر ساسة الولايات المتحدة في كثير من الأحيان وبشكل صريح على أن التدخل سيكون ضرورياً عندما تتعرض (مصالح المجتمع الدولي) للخطر، والواقع إن التدخل يجري لصالح الولايات المتحدة وحدها وليس المجتمع الدولي كما تذهب الإدعاءات الأمريكية، بل إن ساسة الولايات المتحدة لم يتورعوا في

كثير من الأحيان عن التصريح بأن هذه التدخلات أصبحت ضرورية إذا ما تعرضت مصالح بلادهم للخطر، فقد أعلنت (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية السابقة، عام 1994 إن تعرض مصالحنا للتهديد يجعلنا نختار سبيل العمل الأفضل الذي يخدم مصالحنا، فيمكن أن نتصرف من خلال الأمم المتحدة، وقد نتصرف بطريقة منفردة، كما أعلن سلفها (ولرن كريستوفر) عام 1993م بالقول: (إن هذه الدولة لن تفوض أمور سياستها الخارجية لأي طرف آخر)⁽²⁸⁾، وذلك ينطوي على تأكيد عدم الإهتمام بأي طرف بما في ذلك الأمم المتحدة.

حجم التدخلات التي جرت حتى الآن بدأت تمهد لتشريع مبدأ التدخل، غير أن أشكال هذه التدخلات بدلت في تشريع ما هو أبعد من المبدأ نفسه، أي إلتسام التدخل بالفجاجة والفضوية.

والمقصود بالفجاجة إنعدام المعايير والضوابط التي سيجري على أساسها التدخل، أي عدم وجود قواعد دولية تحدد أسباب وكيفية وحجم هذه التدخلات، فالتدخل في المرحلة الحالية سيحكمه المزاج الأمريكي وحده وتحت ذريعة حماية مصلحة المجتمع الدولي، أو المصالح الأمريكية.

وما تقوم به الولايات المتحدة من تدخلات هو نموذج لهذه الفجاجة، فالتدخل العسكري الصارخ في العراق جري بحجة أسلحة الدمار الشامل والموقف من نظام العراق، والتدخل في الشئون الفلسطينية تدفعه الرغبة في تغيير قيادة لم تتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وقد حاولت الإطاحة بالرئيس الفنزويلي (شافيز) لأنه ينتهج سياسة نفطية مستقلة.. الخ.

أما للفضوية فيعكسها التهميش المتزايد للمنظمات الدولية ومجلس الأمن، ومن المعلوم أن الولايات المتحدة بدأت بتدخلاتها المبكرة تحت مظلة

الشرعية الدولية، عندما كانت الأوضاع تسمح بذلك، لكن الوعي الدولي حرّمها مؤخراً من هذه المظلة فلجأت إلي حلف الناتو، الذي لم يستطع بدوره مجازاة رغباتها مما دفعها للجوء إلي حلفائها المقربين لمحاولة توفير أي قدر من الشرعية، وليس من المستبعد أن تلجأ لاحقاً لإرادتها المنفردة وبشكل فوضوي دون أي شرعية دولية أو إقليمية.

مبدأ التدخل سيحل بلا شك محل مبدأ عدم التدخل ليشكل أحد الأسس الرئيسية للشرعية الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهو مبدأ أصبح مقبولاً علي المستوى العالمي، وهناك رغبة في تقنين التدخل وضبطه وفق أسس ومعايير واضحة، وفي مقدمة هذه الأسس القيام بالتدخل تحت مظلة الأمم المتحدة، لكن تناقضاً حاداً قد نشأ بين الأمم المتحدة وسياسة الولايات المتحدة التي لم تعد تري في الأمم المتحدة فائدة إلا إذا أصبحت أداة في يد الخارجية الأمريكية كما يقول نعوم تشومسكي: (إن الأمم المتحدة منظمة مفيدة في نظر الولايات المتحدة إذا عملت أداة لسياساتها أما حينما تقفل ما لا تريده الولايات المتحدة فإنها يمكن أن تختفي نهائياً)⁽²⁹⁾.

علي الإجمال هنالك إحتمال بأن مبدأ جديداً يظهر في تشكيل الشرعية الدولية، وقد نهى المناخ الدولي لقبوله، وهناك عشرات من الأسباب والذرائع التي تبرر التدخلات للدولية.

ذرائع التدخل

بما أن مبدأ التدخل أصبح مقبولاً فإنه لن يكون من الصعب البحث عن الأسباب والذرائع، وقد بدأت آلة الإعلام الغربي في الترويج لبعض الذرائع، وهناك عشرات من الأسباب التي يمكن تصورها لخلق المرجعية السياسية لمبدأ

التدخل، غير أن ثلاثة أسباب رئيسية قد أصبحت واضحة ومقبولة لشرعية التدخل وهي: الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، ومسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الإرهاب ومقاومة الإرهاب

الإرهاب تعبير فضفاظ وليس من السهل الاتفاق علي مضمونه، ورغم وضوح معانيه في العالم الثالث إلا أنه حتى الآن مرفوضة هذه المعاني من الغرب، ولن يعطي الغرب في المستقبل المنظور أي مفهوم محدد للإرهاب، فالإبقاء علي الغموض مسألة مرفوضة، فذلك هو السبيل الأفضل لخدمة السياسات المتناقضة. إن الإرهاب في نظر الغرب يتمثل في أي فعل ينطوي علي أي قدر من العنف يوجه ضد السياسات الغربية أو يعارضها.

الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم حملة القضاء علي الإرهاب ستدخل في المرحلة القادمة (مرحلة شبيهة بالمكارثية)، التي ظهرت في عقد الحرب العالمية الثانية فكما قاد السيناتور مكارثر حملته ضد الشيوعيين، فإن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في سبيله للقيام بحملة مشابهة.

الإرهاب ظاهرة مرفوضة دولياً ويمكن للولايات المتحد أن تجد لها الكثير من الحلفاء. لمقاومة هذه الظاهرة، شرط تحديد تعريف متفق عليه للإرهاب ووضع آليات دولية لمقاومته، ولقد إنطلقت دعوات عالمية كثيرة لتحديد معنا للإرهاب ومقاومته جماعياً تحت مظلة الأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة ترفض هذه الأفكار والجهود لتحفظ لنفسها بحق تكليف أي عمل ووصفه بالإرهاب لخدمة سياستها.

مقاومة الإرهاب ستكون مفتاح التدخل الأول الذي وضعته الأقدار بيد الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهي لن تفرط بسهولة في هذا المفتاح الفعال، بل إنها ستعمل علي خلق ثقافة عامة مضادة للإرهاب، وتعمل وكالاتها السرية علي تدبير المزيد من الأعمال الإرهابية لتوسيع قاعدة هذه الثقافة، ودرر الأصول الداعية للتدخل في التعامل مع هذه القضية العالمية المعلقة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) قيام حملة صليبية لا هوادة فيها، وأعلن بكل وضوح أن (من ليس معنا فهو ضدنا)، وطالب الدول بتحديد مواقفها بالتحالف مع أمريكا ضد الإرهاب، أو الوقوف في مواجهتها ضمن صفوف الإرهابيين. ومثلما فعل السياسة إنطلقت وسائل الإعلام الأمريكية في شن حملة ديماغوجية ضد ما أسمته بالإرهاب، ودعت إلي إعادة الاستعمار بحسبانه حلاً جزئياً لمشكلة الإرهاب.

وعلي سبيل المثال فإن (الوول ستريت جورنال) نشرت بتاريخ 2001/10/6م مقالاً مهماً تحت عنوان (حل مشكلة الإرهاب: الاستعمار)، دعت فيه العالم الغربي إلي إعادة استعمار الدول الإرهابية، استهلت دروس التاريخ كما تقول: (فكما كان الاستعمار هو الحل لمشكلة القرصنة في القرن التاسع عشر، فإن الاستعمار هو الحل لمشكلة الإرهاب في القرن الحادي والعشرين).

إن مسألة الإرهاب ستفتح عصر التدخل، ولأن المفهوم ينطوي علي قدر كبير من عدم الوضوح، فإن ذلك سيقود إلي الإزدواجية وسياسة الصفقات المتبادلة بين القوى الكبرى، وستكون الضحية الأولى لهذه السياسات الظالمة هي حركات التحرر والدول المناهضة لسياسات الهيمنة، ورغم الظلم الصارخ الذي ستعرض له هذه الحركات والدول إلا أن العقلانية يجب أن تدفعها لتقادي

التعرض للثور الهائج، وهي في حاجة إلي قدر كبير من الذكاء للحفاظ علي ثوابتها السياسية دون تعرضها لمخاطر هائلة، إن ما يحتاجه العالم اليوم هو إبتدأ ثقافة جديدة قائمة علي تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم، لتأسيس الشرعية الدولية الجديدة علي أساس عقلانية للاستقرار، وليست ثقافة ديماغوجية لن تصنع سوي الحروب والتوتر.

السيطرة علي أسلحة الدمار الشامل:

أحد المفاتيح الرئيسية لخدمة التدخل ستكون مسألة أسلحة الدمار الشامل، فمنذ الحرب الباردة رفعت شعارات (لحد من أسلحة الدمار الشامل)، وتثبت هذا الشعار الدول النووية الكبرى لتكريس إحتكارها لهذه الأسلحة للمحافظة علي توازن القوى الذي كان يميل لمصلحتها، ولكي يتم القبول بهذا الشعار إستندت الدول النووية إلي معايير أخلاقية، فالحجة المطروحة هي خطورة إنتشار هذا السلاح سيما إذا وقع في أيدي قليلة المسئولية أو حكومات غير ديمقراطية مخمسة في النزاعات الإقليمية.

لا شك في أن مخاطر أسلحة الدمار الشامل واضحة تماماً، وهنالك مصلحة عالمية في نزع هذا السلاح كلياً وليس الحد من إنتشاره. لكن الحملة القائمة الآن بعيدة في الواقع عن المعايير الأخلاقية، فهي ليست سوى حملة لتعزيز الهيمنة وتكريس الواقع الدولي الظالم.

من المفارقات المضحكة أن الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل، تدافع عن إمتلاكها لهذه الأسلحة علي أساس أنها أداة لمنع الحرب وتعزيز الاستقرار الدولي، فالإحتكار النووي الأمريكي هو ما يعزز الاستقرار في أمريكا الشمالية، والاحتكار النووي الإسرائيلي هو ما يحفظ الاستقرار ويمنع الحروب في الشرق الأوسط... الخ.

ومع أن الدول الكبرى رفعت مبكراً شعارات منع إنتشار هذه الأسلحة، إلا أنها من الناحية الفعلية ساعدت على إنتشاره ومكنت حلفائها من إمتلاكها لتعزيز قوتها الإقليمية، وبما ينعكس على أوضاعها في توازن القوي العالمي. ومنذ نهاية الحرب الباردة تصاعدت وتيرة الدعوة إلى منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، واتخذت إجراءات وسياسات أكثر جدية لمقاومة هذا الانتشار، غير أن هذه السياسات قامت كالعادة (على المعايير المزدوجة) فتطبق هذه السياسات بصرامة خارج دول العالم الغربي، وبالأخص الدول العربية والإسلامية.

ففي عام 1991م كتب (هنري كمنجر) مقال أسماه (جدول أعمال ما بعد الحرب)، طالب فيه الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بوضع جدول أعمال واضح يتضمن عدد من البنود، وفي مقدمتها ضبط انتشار التسلح الشامل، ومنع دول بعينها عربية وإسلامية من الوصول لهذه الأسلحة لأنها بذلك ستصبح خطراً على العالم والمصالح الغربية⁽³⁰⁾.

وإستجابةً لمياسية لهذه الأفكار شنت الولايات المتحدة حملة واسعة وأعادت هيكلة بعض مؤسساتها، فأُنشئت منصباً جديداً (سكرتيراً مساعداً) في وزارة الدفاع لمنع الإنتشار النووي والتصدي له إذا حدث، وتحتصر وظيفته في بذل الجهود لإعاققة برامج التسلح النووي خارج العالم الغربي، وعبرت الإدارة الأمريكية وبكل وضوح عن هذه السياسة، فقد إرتكزت الحملة على العراق على مسألة أسلحة الدمار الشامل، وأعلن كلينتون بأنه لن يسمح لكوريا الشمالية بصنع قنبلة نووية وأنه، سيكون في منتهى الحسم بالنسبة لهذا الأمر⁽³¹⁾.

هناك اليوم مئات من الكتب والمقالات في الولايات المتحدة الأمريكية الداعية إلى التدخل ولو بالقوة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل خارج العالم الغربي، وكتب وليم بيرري وزير الدفاع السابق كتاباً أسماه (الدفاع الوقائي.. استراتيجية أمريكية جديدة للأمن)، دعا فيه للتدخل للقضاء على هذه الأسلحة وعدم انتظار ظهورها، وبرر ذلك بأنه يدخل في إطار، الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة، وذكر في الكتاب تفاصيل عمله وزيراً للدفاع، وجهوده للقضاء على مشروعات إنتاج هذه الأسلحة في بلدان مثل أوكرانيا وكوريا الشمالية⁽³²⁾.

إن المؤسسات السياسية الأمريكية تستجيب بسرعة لمثل هذه الدعوات، فقد ناقش مجلس الشيوخ بكل جدية إمكانية شن هجوم مسلح على المنشآت النووية في كوريا الشمالية، ووضع هذا الخيار أمام الرئيس كلينتون كما يذكر وليم بيرري واستغلت الولايات المتحدة نفوذها وهيمنتها ونجحت عام 1995م في إجبار الدول على تجديد إتفاقية (منع الانتشار النووي) وبصورة أبدية، ولم تستثن من هذا الخيار سواء دولة الكيان الصهيوني. إن الولايات المتحدة ستواصل جهودها نحو هذا الهدف، وستكون مقاومة منع إنتشار الأسلحة التدميرية هي إحدى مفاتيح تدخلها لإحتلال الدول، وإسقاط الأنظمة المعادية لها، وزعزعة استقرار كل من يعارض سياستها.

إن حالة العراق تمثل نموذجاً لهذا التدخل السافر، فقد أدارت الولايات المتحدة أزمئها مع العراق على أساس مقاومتها لأسلحة الدمار الشامل، وحاولت خلق إجماع دولي حول سياستها ونجحت في إدارة الأزمة حتى إنتهي الأمر إلى

الإحتلال الكلي للعراق، حيث تبين عدم وجود هذه الأسلحة، لكن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق أهدافها الاستراتيجية باستخدام هذا المفتاح الفعال.

وتواصل الولايات المتحدة هذه السياسة الآن تجاه إيران وكوريا الشمالية، وقد تستخدم ضد دول أخرى حسب المزاج السياسي الأمريكي، والواقع أن الولايات المتحدة استخدمت فيما مضى المظلة الدولية لتنفيذ سياستها، واستطاعت إجبار مجلس الأمن على إصدار سلسلة من القرارات ضد العراق، وكانت قرارات ظالمة ومهينة، لكن قد الولايات المتحدة تستخدم هذه السياسة مستقبلاً دون أي غطاء دولي، و حدث ذلك بالفعل في حالة العراق و هدد الرئيس بوش مراراً خلال حملته الدولية على العراق بأنه لن ينتظر مجلس الأمن كثيراً، فعلى هذا المجلس (الإنصياغ) للإرادة الأمريكية أو أنها ستتصرف بمفردها، بل إنه هدد مجلس الأمن وإتهمه بالتقصير في أداء واجباته إزاء قضايا الأمن والسلام، ومن المعروف أن حرب الولايات المتحدة على العراق جرت دون أي غطاء دولي أي مجافي لميثاق الأمم المتحدة.

إن سياسة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ستكون أكثر المفاتيح فاعلية لتدخل الولايات المتحدة في شئون الدول، ومحاربتها واحتلالها خدمة لأهداف استراتيجية بعيدة، وعلى الدول أن تدبر أزمتهال الناجمة عن هذا الوضع بكل دقة ونكاء، فالواقع إن الإدارة السيئة للأزمة العراقية من طرف نظامها قد جلب على هذه البلاد عواقب وخيمة، ليجعلها أول دولة تخضع لاحتلال في القرن الحادي والعشرين، وهي نتيجة ما كان يمكن أن تحدث لو أدركت حكومة العراق حجم المخاطر وعملت بدبلوماسية نشطة ومتفتحة.

عند كتابة هذه السطور يشهد العالم حملة مشابهة بدأت على إيران وقد تجر هذه الحملة إلى نشوب أزمة دولية خطيرة، ومن المحتمل إن توظف في هذه الأزمة المنظمات وفي مقدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف خلق حالة مشابهة لحالة العراق، ولكن ذلك سيعتمد بالطبع على الجهد الدولي وما ستؤول إليه الأحداث في العراق، وقدرة الحكومة الإيرانية على إدارة هذه الأزمة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ستكون إحدى (مفاتيح التدخل) في القرن الحادي والعشرين، ومتلماً تخضع المفاهيم السياسية الأخرى للإلتباس فإن مسألة حقوق الإنسان تشهدت الإلتباسات أيضاً.

الواقع أن الديمقراطية وحقوق الإنسان شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هدفاً إنسانياً عاماً وشغلت المجتمع الدولي برمته، فنص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وجعل مسألة تعزيز حقوق الإنسان ضمن مقاصده الرئيسية، كما تكرر ذلك في المواثيق الدولية والإقليمية، وأنشأت محاكم خاصة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان، وظهرت اللجان الدولية والإقليمية وفي مقدمتها (لجنة حقوق الإنسان) التابعة للأمم المتحدة، وإنبعثت عشرات المنظمات واللجان غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومن أبرز هذه المنظمات (منظمة العفو الدولية)، ولا تكاد تخلو دولة الآن من منظمة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتقامت في العقود الأخيرة من القرن الماضي حركة عالمية واسعة، بل أن بعض الدول أدرجت ضمن هيكلها الحكومي وزارات مختصة في حقوق الإنسان. وهكذا فإن مسألة حقوق الإنسان لم تعد شأنًا دستورياً داخلياً، بل أصبحت شأنًا دولياً يخضع لما أصبح يعرف (بالقانون الدولي الإنساني).

في هذا المناخ الجديد إندفعت الأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين إلي إصدار (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)، وقد إنطوى علي مفاهيم كثيرة يراد لها أن تشكل قيم ومبادئ الألفية الثالثة، وقد أنصب جوهره علي هدفين هما تحقيق الأمن والسلام وتعزيز حقوق الإنسان علي المستوى العالمي.

إن الإهتمام بحقوق الإنسان علي المستوى العالمي هو بلا شك من أنبل الأهداف وأعلامها شأناً، فويلات البشرية ومعاناتها تعود في الشطر الأكبر منه إلي الاستخفاف بحقوق الإنسان، لذلك فإن الأفكار الداعية إلي التدخل الدولي من أجل مقاومة التعدي علي حقوق الإنسان تجد لها أرضية في الأوساط السياسية والفكرية، ولم يعد مجدياً التمسك بسيادة الدولة، وعند الموازنة بين السيادة والتدخل من أجل حقوق الإنسان، فإن مبدأ التدخل أصبح راجحاً نظراً للإعتبارات الأخلاقية التي يقوم عليها.

إن الجدل الفكري مازال مشتعلاً حول حقوق الإنسان بسبب تنوع هذه الحقوق ودرجات الانتهاك التي تبرر التدخل، فحقوق الإنسان متنوعة في مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هناك إتفاق عام علي أن إنتهاك الحقوق الجماعية يبرز التدخل بشكل واضح، ومن أهم هذه الحقوق هو (حق تقرير المصير) الذي جري الجدل حوله منذ وقت مبكر من حيث هو مبدأ أم حق، هل هو مبدأ أخلاقي أم هو من الحقوق القانونية وبما يترتب علي ذلك من نتائج ؟

الواقع أن فكرة الحق قد إنتصرت مبكراً بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة حيث تمسكت الدول الأفريقية والآسيوية، وسانتها الولايات المتحدة في ذلك

الوقت، بفكرة اعتبار تقرير المصير من الحقوق القانونية وتسلحت به في نصفية الاستعمار.

اليوم تعزز حق تقرير المصير، رغم محاولات الدول الغربية إفراغه من مضمونه، وأصبح مبرراً للتدخل الدولي، وأستخدم ضد إندونيسيا وجري فصل تيمور الشرقية عنها بحجة الحق في تقرير المصير، ومن المؤكد أن هذه الذريعة ستستخدم لاحقاً ضد دول أخرى.

إن المضمون الأخلاقي لحقوق الإنسان يمهّد لتقبل فكرة التدخل الدولي لحمايتها، غير أن الإزدواجية التي يمارسها الغرب تجاه حقوق الإنسان يجب أن تدفعنا للحذر، وأصبحت هذه الذريعة تستغل ضد دول العالم الثالث المناهضة للسياسات الأمريكية، أما الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة فإنها معفية من التدخل الدولي ولو مؤقتاً، وحالة الشعب الفلسطيني هي إبراز مثال علي هذه الإزدواجية المقيتة.

إن حق تقرير المصير لم يعد وحده المبرر للتدخل، فقد أصبح فرض الديمقراطية الليبرالية مبرراً جديداً يستوجب التدخل وشن الحروب، وكانت حالة العراق أحد نماذج هذا التدخل، فالحملة علي العراق التي استندت في البداية علي مسألة أسلحة الدمار الشامل إنتهت أخيراً بذريعة إسقاط النظام الدكتاتوري، بتوجيه إنذار حاسم إلي رأس النظام بوجوب المغادرة أو تحمل عواقب التمسك بالسلطة، وهناك اليوم ساحات كثيرة لممارسة هذه السياسة ليس دفاعاً عن الديمقراطية بل لتحقيق أهداف إستراتيجية وفرض الهيمنة، والواقع أن التدخل لفرض الديمقراطية أصبح واقعاً عملياً ويجري بأشكال متنوعة، لعل أوضحها هو المراقبة الدولية للانتخابات في أوروبا الشرقية والعالم الثالث، وقبلت هذه

البلدان فكرة المراقبة لإثبات حسن مصلحتها وإعادة إدماجها في المجتمع الدولي، وفكرة مراقبة الانتخابات هي فكرة حسنة إذا جري تعميمها وتطبيقها علي أسس موحدة، فالعالم الغربي نفسه يجب أن يخضع للمراقبة الدولية وذلك لاعتبارين أساسيين هما: أهمية الانتخابات في هذه البلدان، والتشويهاات الموضوعية الكبيرة في هذه الانتخابات.

إن مراقبة الانتخابات في العالم الغربي يجب أن تغدو أولوية دولية، لأن هذه الانتخابات يتعلق بها مصير العالم في كثير من الأحيان، فالانتخابات الأمريكية هي (بمعناً ما) انتخابات عالمية تؤثر بشكل كبير في كل مكان، علي عكس ما يجري في الدول الصغيرة، حيث لا تتجاوز النتائج العملية حدود الوطن، فمن المؤكد أن نتائج الانتخابات الأمريكية أكثر أهمية للعالم من إنتخابات تجري في جيبوتي أو جزر القمر. أما التشوهات الموضوعية فتنبعث من القوى التي تحرك عمليات الانتخابات إنطلاقاً من مصادر التمويل إلي الحملات الإعلامية.

مراقبة الانتخابات لا يجب أن تتوقف عند مراقبة العملية الشكلية، حيث يوضع الأوراق في صناديق الاقتراع بل يجب أن تذهب لأبعد من ذلك بمراقبة مصادر التمويل والحملات الإعلامية، وهي مصدر التشويه الأساسي في انتخابات الغرب اليوم.

والخلاصة أن مبادئ حقوق الإنسان مستغدة مبرراً للتدخل الدولي الذي قد يصل إلي حد إعلان الحرب وإسقاط الأنظمة، وعلى دول العالم الثالث الإنتباه مبكراً لهذا الحقيقة ومواجهتها بتحسين نفسها أولاً ثم الإسهام في وضع المعايير

الدولية وتقنين إجراءات التدخل ثانياً. فلم يعد من المجدي الإخفاء وراء أفكار السيادة وإعتبار حقوق الإنسان مسألة دستورية بحتة.

تلك هي الأسباب الرئيسية التي ستفتح المجال أمام أعمال المبدأ الجديد في الشرعية الدولية (مبدأ للتدخل)، لكن أسباب كثيرة أخرى ذات طابع مستجد ستبرز لتقديم نفسها كذرائع قوية، مثل مقاومة الهجرة أو مقاومة المرض أو قضايا البيئة أو المياه أو حتى مقاومة الكوارث الطبيعية، فمن المؤكد أن تصاعد القبول بمبدأ التدخل سيفضي إلى القبول بذرائعه وأسبابه.

ثانياً: دور توازن القوى في فرض الشرعية الدولية:

توازن القوى ليس إجراءً مصنوعاً أو ترتيباً قانونياً تتوافق عليه الدول لتوزيع القوة والتأثير الدوليين، بل إنه وضع واقعي ينشأ عن التنافس والصراع الدولي، فهو نتيجة حتمية، فالصراع ينشأ التوازن بحسبانها قاعدة تاريخية، غير أن هذه القاعدة قد يصيبها (بصورة مؤقتة) بعض الاختلال فيظهر وضع دولي عديم التوازن، مثل الوضع الدولي الذي نعيشه الآن، وينشأ هذا الوضع عادةً بعد الحروب أو المنافسات التي تطيح بطرف أساسي من أطراف التوازن، لينفرد الطرف المنتصر بالهيمنة لفترة ما، لكن قواعد الصراع سرعان ما تعود إلى الفعل لتظهر قوى دولية جديدة تستطيع اللحاق بالطرف المهيمن وتتوازن معه، لينتقل توازن دولي جديد.

إنتهت الحرب الباردة بتفتت الاتحاد السوفيتي وهو طرف رئيسي من أطراف الصراع، وبرزت الولايات المتحدة قوة مهيمنة، لكن أطرافاً أخرى بدأت العمل والصراع من أجل إعادة بناء الميزان الدولي، ويكشف المشهد الدولي أن

طرفين على الأقل قد يصلان إلى مرحلة التوازن هما الإتحاد الأوروبي والصين على الأقل.

علي الإجمال فإن مبدأ جديداً سيسهم في تشكيل الشرعية الدولية وقد نهيا المناخ الدولي للقبول به، وستكون هناك عشرات الأسباب والذرائع التي ستبرر التدخلات الدولية. وليس المقصود ضمن هذا الجزء من الكتاب إثبات الفرضية التاريخية⁽³³⁾، لأن هناك من يجادلون في صحة هذه الفرضية، وهم أولئك الذين لم يحصوا التاريخ، فيدفعهم مشهد الهيمنة الأمريكي بكل جبروته إلى الاعتقاد بأن الهيمنة الأمريكية ستدوم إلى أجل طويل.

والباحث المتجرد يخالف هذا الرأي ولا يتقبله ذلك لأن الهيمنة المتجبرة ظهرت مراراً في التاريخ ولم تستطع الصمود، لأنها مناقضة لقانون التاريخ. وإن ما يهم أكثر هو تأثير ميزان القوى في تحديد محتوى الشرعية الدولية الجديدة، ودرجة الاستقرار الناجمة عنه وهما موضوعان مترابطان.

إن الاستقرار الدولي ينجم عن توازن القوى المتعدد الأقطاب فهذا أيضاً أحد قوانين التاريخ، فتعدد القوى الدولية يخلق حالة من الردع المتبادل ويفتح المجال أمام تحريك التحالفات، وهو ما يجعل السياسة الدولية أكثر ديناميكية، ويفتح الأبواب أمام العمل الدبلوماسي الذي يسعى للاستقرار، ففي مثل هذا التوازن نتراجع فرص الحرب والصدام، وينجم عن العمل السياسي واعتماد الدبلوماسية فرصة للوصول إلى شرعية دولية أكثر عقلانية، لأن هذه الشرعية تنشأ عن توافق الأقطاب على هذه الشرعية، وعلى العكس من ذلك فإن نشوء نظام غير تعددي يمزق النظام الدولي الشرعي.

إن حالة الهيمنة تخلق وضع دولي لا يمكن أن تنشأ عنه شرعية دولية مقبولة، فما ينشأ هو شكل من أشكال القانون المفروض الذي يؤسس لمقاومته منذ ظهوره، فتبدأ القوى الأخرى في تحديه إلى حين الإطاحة به. ولا يقود التوازن البسيط (الثنائي) إلى نتيجة كثيرة الاختلاف، فالنظام الثنائي بطبيعته يقود للإستقطاب الدولي والإنقسام الحاد، وفي مثل هذا النظام تتشأ شرعية ليست مستقرة، لأن ككل النظام الدولي في كل قطب مستحدي القواعد التي لا تناسب مع مصالحها⁽³⁴⁾.

إن ما يمر به العالم في الوقت الراهن هو الغياب التام للشرعية الدولية، فما هو موجود ليس سوى قواعد مفروضة، وقد ينجح الطرف والمهيمنين في فرض بعض قواعده فتقبلها القوى الأخرى على مضض، ولكنها ستبدأ في تحين الفرص للخروج عنها. ويذهب التوقع إلى أن توازناً متعدد الأقطاب سيبدأ في الظهور في وقت ليس ببعيد، فالمعادلة التاريخية تبشر بظهور النظام التعددي، وهي مسألة حتمية بعد كل فترة من الهيمنة، ولأن توقيت ظهور هذا النظام سيعتمد على نشاط القوى البازغة ومدى قدرتها على تحدي الطرف المهيمن⁽³⁵⁾.

إن المتابع لتطورات السياسة الدولية بإمكانه الإستنتاج بأن الإتحاد الأوروبي بدأ في النشاط للخروج من حالة الهيمنة، وقد عكست الحرب العراقية الأمريكية الأخيرة، مواقف أوروبا وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا على تحدي حالة الهيمنة، ومن المتوقع أن يتزايد الدور الصيني أيضاً عند إقتراب قوس الهيمنة الأمريكي من الحدود الصينية، والواقع إن هذا القوس سيبدأ قريباً في الإقتراب من حدود الصين، وهناك أمران سينشطان العامل الصيني هما احتمالات تفجر الصراع مع كوريا الشمالية وتمدد الأطماع الأمريكية نحو آسيا الوسطى، ومن المؤكد فإن الأطماع الأمريكية ستتزايد بعد إحلال كل من أفغانستان والعراق،

وبقدر ما في هذا الإحتلال من ألم فإنه سينطوي على ميزة استقرار القوى الصاعدة، وهو أمر سيقود نهاية المطاف إلى التعجيل في تحقيق التوازن الدولي. وبالنسبة لقواعد الشرعية الدولية سترتبط بنوع توازن القوى الجديد، فالتعددية القضائية متصنع شرعية أكثر قبولاً ورسالة العالم اليوم للوصول إلى هذه القواعد، تكمن في وجود العمل النشط للوصول إلى حالة التوازن، فالإستسلام للهيمنة لن يقود لحالة عدم الإستقرار الدولي وحسب، بل إنه سيقود إلى شرعية دولية معيبة وظالمة.

هوامش الفصل الرابع عشر

- (1) دانيال كولار العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة، بيروت 1977م، ص 12.
- (2) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1989م، ص 25.
- (3) د. غازي فيصل، منهجيات طرق البحث في علم السياسة، جامعة بغداد، 1990م، ص 28.
- (4) سورة الحجرات الآية 13.
- (5) سورة المائدة الآية 2.
- (6) د. غازي فيصل، مصدر سابق، ص 36.
- (7) د. أحمد يوسف أحمد، ود. محمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية للقاهرة، 1981م، ص 39.
- (8) محمد طه بدوي، منخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، القاهرة 1976م، ص 52.
- (9) د. غازي فيصل، مصدر سابق، ص 51.
- (10) د. إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 39.
- (11) د. غازي فيصل، مصدر سابق، ص 52.
- (12) دانيال كورال، مصدر سابق، ص 24.
- (13) أنظر بحثنا بعنوان من نهاية التاريخ إلى نهاية الجغرافية - دراسة نقدية للنظريات تفسير الحضارات، مجلة الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والتنمية، الخرطوم مارس 2003م.
- (14) نفس المصدر، ص 41.
- (15) د. إسماعيل صبري، مصدر سابق، ص 52.
- (16) نفس المصدر، ص 73.

- (17) د. حمن منيد سليمان، المدخل للعالم السياسية، دار الجامعة للنيلين للطباعة والنشر، الخرطوم 1992م، ص 133.
- (18) نفس المصدر، ص 134.
- (19) نفس المصدر، ص 136.
- (20) نفس المصدر، ص 137.
- (21) د. محمد محمد صالح - تاريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية 1500-1789م، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر - بغداد - 1982م، ص 302.
- (22) راييموند كارفيكتيل - العلوم السياسية - ترجمة د.فاضل زكي محمد- دار التضامن - بغداد - 1964م - ج 2 - ص 263.
- (23) إبراهيم أبو خزام، الوسيط في القانون الدستوري - منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت - ط 2 - 2002م - ص 154 وما بعدها - كما يمكن العودة لتفاصيل أكثر لدي د. منذر الشادي - نظرية السيادة - منشورات العدالة - بغداد 2002م.
- (24) لم تمثل الدول الصغرى في المؤتمرات الأوروبية تمثيلاً، بل أُجبرت على القبول بالقرارات حتى تلك التي تمسها بشكل مباشر، وقد حدث ذلك في مؤتمر فيينا عام 1815م ومؤتمر أكس لاشابل عام 1818م، د. خليل إسماعيل الحديثي - المعاهدات غير المكافئة مطبعة جامعة بغداد - 1981م - ص 47.
- (25) إن توازن القوى ليس من نمط واحد، فتوازن القوى يخضع لتقلبات شتى فتتأثر عن أوضاع مختلفة بعضه يؤدي للاستقرار والسلام ويؤدي بعضه الآخر للتوترات والحروب، إن هذه الملاحظة التاريخية من ما دفع لمتابعة هذا الموضوع وتحليله بشكل مفصل فيما يشبه النظرية للتاريخية، الحروب وتوازن القوى - منشورات المكتبة الأهلية عمان - الأردن 1999م.

- (26) الحروب وتوازن القوى - سبق الإشارة إليه، ص 195، أو عند - هنري كيسنجر - الدبلوماسية ج 1.
- (27) يذهب اعتقادي إلى أن وقت الندوة لا يسمح بالتحليل التفصيلي لكل محدثات الشرعية الدولية سياسات الهيمنة الأمريكية وتطورها منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم، ومن المتوقع أن يصدر أواخر هذا العام 2003م.
- (28) مجموعة مؤلفين - الأمم المتحدة - ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن (وجهة نظر عربية) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1996م ط 1 ص 65.
- (29) نعم تشومسكي - ضبط الرعاع - حوارات مع نيفد بارماميان - ترجمة هيثم علي حجازي - الأهلية للنشر - عمان الأردن - 1997م ط 1 ص 71.
- (30) هنري كيسنجر - جنول اعمال ما بعد الحرب - منشور في صبحي حنيدى - الحرب العالمية الأولى.
- (31) د. إبراهيم أبو خزام، نهاية العصر الوستقالي (المضامين الجديدة للشرعية الدولية فى الفرق الحادي والعشرين)، ورقة قدمت لمؤتمر المائدة المستديرة - عقنتها جامعة ناصر الاممية يوليو 2002م، ص 13 - 15.
- (32) نفس المصدر، ص 14 - 18.
- (33) نفس المصدر، ص 19.
- (34) د. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، منشورات المكتبة الأهلية، عمان - الأردن 1999، ص 35 - 41.
- (35) نفس المصدر، ص 49.

المراجع

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

أ- الكتب:

- 1- محمد مرسي الحريري، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1993م .
- 2- د. أسعد عبد الرحمن - دوافع الرزوق، الفكر المباسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشرق للنشر والتوزيع، بيروت 1990م .
- 3- د. فتحي محمد أبو عيانه، الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1989م.
- 4- د. محمد حجاز، دراسة في أسس ومناهج الجغرافيا، دار الفكر العربي، بيروت 1988م.
- 5- د. سليمان صالح الغويل، الدولة القومية (دراسة تحليلية مقارنة)، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990م.
- 6- ادوارد نيفين، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان 1990م
- 7- محمد عمر بشير، جنوب السودان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1975م.
- 8- د. حامد عثمان احمد، د. مندي محمد أحمد، علاقات السودان الخارجية (البعد العربي والأفريقي)، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 1991م.
- 9- جمال بركات، الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة 1991م.
- 10- د. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، منشورات جامعة قار يونس 1993م.

- 11- رنشارد نكسون، نصر بلا حرب / مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1988م .
- 12- أحمد بهاء الدين: أبعاد في المواجهة العربية - الإسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1972م.
- 13- الأبعاد القومية والدولية للعدوان علي العراق، (ندوة فكرية 10-12 فبراير 1993م) وزارة الثقافة والأعلام، بغداد 1993م.
- 14- بوب وود وارد: الحجاب (الحروب السرية لوكالة المخابرات الأمريكية 81-1987م)، الطبعة الثالثة 1990م.
- 15- بول فندلي: من يجزء علي الكلام، بيروت 1986م.
- 16- دانييل براون: العالم في القرن العشرين، مركز التنقيب الأردني، 1990م
- 17- صباح محمود محمد: دراسات جغرافية في الصراع الدولي، جامعة المستنصرية، بغداد 1986م.
- 18- عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة رقم 133، الكويت 1989م.
- 19- محمد حسنين هيكل: حرب الخليج (أوهام القوة والنصرة) ، الأهرام، القاهرة 1992م.
- 20- المختار مطيع: المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، (منشورات إيزيس)، الدار البيضاء يناير 1993م.
- 21- الدكتور إبراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض 1990م.
- 22- د.حسن سيد سليمان، المدخل للعلوم السياسية، دار جامعة النيلين للطباعة والنشر، الخرطوم 1990م.

بد الدوريات والمجلات:

- 1- مجلة دراسات أفريقية، شهرية، تصدر من جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر - الخرطوم .
- 2- مجلة الدراسات الاستراتيجية، شهرية تصدر من مركز الدراسات الاستراتيجية - الخرطوم.
- 3- قضايا دولية - أسبوعية تصدر من باكستان.
- 4- المستقبل العربي - شهرية تصدر من بيروت.
- 5- السياسة الدولية - شهرية تصدر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- 6- مجلة الوحدة: مجلة فكرية ثقافية شهرية، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية.
- 7- مجلة المستقبل العربي: يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
- 8- الاجتهاد: مجلة متخصصة تعني بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي.
- 9- التوحيد: مجلة إسلامية جامعة، إيران.
- 10- مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، تصدر عن معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.
- 11- مجلة العربي : الكويت.
- 12- المجلة العربية للدراسات الدولية.

A- Books

- 1- Parkash Chander and Prem Arora; International Relations; CB- 352 Rign Road; Naraina ; New Delhi; 1990.
- 2- Mahajan V.D; Chand & Company Ltd.. Ram Nagon ; New Delhi- 110055; 1986.
- 3- Bokil S.V. The mechanics of international money co.of India ltd; 1971.
- 4- Palmer and Perkins; international Relations (World Community in Transition) CBS; Bhawan Bhola Nath Nagon Shahdara; Delhi -110032 India .
- 5- Bruce Russett And Harvey Starr; world politics Vakils Feffer and Simons Ltd. ; Hague Building ; Ballard Estate Bonbay 1985 .
- 6- Morgenthau J.Hans Politics Among Nations And struggle for Power And peace Kalyani publishers ; New Delhi - Ludhiana; 1985.
- 7- Dikshit R.D.; Political Geography (A contemporary perspective) TATA Mc Graw – Hill Publishing Company Limited New Delhi ; 1990).
- 8- Mathews Ron; Defence Production In India; ABC Publishing House ; New Delhi; India 1989.
- 9- Sachdeva & Gupta; International Relations AJANTA PRAKSHAN; Delhi 1990.

- 10- D Van Nostrand; Military Geography; S.Padmanalham; Kennedy Nagar Pondichery; India 1981.**
- 11- V.K. Anand; Insurgency and counter Insurgency; Deep And Deep Publishers; Rajouri Garden ; New Delhi 1981.**
- 12- Peter Taylor; Political Geography (world- Economy Nation state And locality) Bombay 1983.**
- 13- Harm J.de Bilg; Systematic political geography; John Widey & Sons; Inc.; New York 1973.**
- 14- Daniel S. Papp; Contemporary international Relations; McMillan Publishers Company New York Collier McMillan Publishers Company New York 1976.**
- 15- Seyom Brown ; New Forces In Word politics; The Brookings Institition Washington D.C.; 1974.**
- 16- Norman J. Padelford (George A. Lincoln; Lee D. Olirey) The Dynamics of International Politics McMillan Publishing Company Co. New York; 1976.**
- 17- Mahandra Kumar ; Violence And Non Violence In International Relations; Thomson Press (India) Limited Publication Division 1975.**
- 18- The Order George: The Conflicted Relationship; MCGrow- Hill Book Company 1967.**
- 19- Phil. Williams; The Nuclear Debate; The Royal Institute of International Affairs 1984.**
- 20- Watter Laueur ; The Terrorism Reader.**

- 21- James Lee Ray; Global Politics; Houghton Mifflin Company; Boston 1987.
- 22- Linda B. Miller ; Dynamics of The World Politics; prentice – Hall; inc. 1968 .
- 23- J.C. Hurewitz; The Middle East Politics; The Military Dimension; Frederick A. Praeger publisher 1969.
- 24- Ahmed Gomaa. The Foundations of the League of Arab States; Wartime Diplomacy, and inter- Arab Politics, 1914-1945: Longman, 1977.
- 25- Agqani, M.S. Politics in the Gulf, New Delhi, 1980.
- 26- Aharon Yariv, Regional Dynamics and Western Strategy, in Nimrod Novik and Hoyce Starr (eds), Chal League in the Middle East, UAS, 1991.
- 27- Badean, John S., The American Approach to the Arab World, New York, Harper and Row. The Council of Foreign Relations, 1968.
- 28- Hassouna Hussein A. The League of Arab States And Regional Disputes: A study of middle East Conflicts, New York, Ocean Publications 1975.

B- Periodicals and magazines

رقم الإيداع
(1999/24)



الاسم : صلاح الدين عبد الرحمن الدومة
مكان وتاريخ الميلاد : الفاشر ١٢/٣ / ١٩٥٧م
المهنة الحالية : أستاذ (بروفيسر) في العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة أمدرمان الإسلامية

المؤهلات الأكاديمية:

- درجة الأستاذية (بروفيسر) في جامعة أم درمان الإسلامية أبريل ٢٠٠٤م
- دكتوراه في العلوم السياسية - جامعة أمدرمان الإسلامية في ١٩٩٧م
- عنوان البحث (امن القرن الإفريقي).
- ماجستير (دفاع ودراسات استراتيجية) - جامعة بونا (الهند) - كلية العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية - قسم الدفاع والدراسات الاستراتيجية يوليو ١٩٩٣م.
- دبلوم عالي في الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية معهد الدكن بونا الهند ١٩٩٢م
- دبلوم عالي في تطبيقات الحاسوب - أكاديمية ميجابايت للكمبيوتر بونا (الهند) ١٩٩٢م.
- بكالوريوس دراسات بحرية - الكلية البحرية - الاسكندرية - جمهورية مصر العربية ١٩٨١م.

كتب صدرت للمؤلف :

- ١/ المدخل إلى العلوم السياسية .
- ٢/ المدخل إلى علم العلاقات الدولية .
- ٣/ دور توالي الحضارات في تيسير حوار الثقافات (المثاقفة أداة من أدوات حوار
- ٤/ العلاقات السودانية الأمريكية في عصر الإنقاذ .
- ٥/ امن القرن الإفريقي .
- ٦/ أثر مشكلة دارفور على سياسية السودان الخارجي

كتب تحت الطبع :

- ١/ أصرة للقضايا الدولية المعاصرة .
- ٢/ ماسة بين الفلسفة والسياسة .
- ٣/ جمعي من أصول البحث العلمي.

